الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الإحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي (IACA)

مجلة فكر

السنة السادسة / العدد الحادي عشر ٢٠٢٦



Sharm El Sheikh Agreement 2025

حدود الدور المصري في إعادة الإعمار والاستقرار في قطاع غزة	د.وليد عبيات
مستقبل الغاز في قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر "دراسة استشرافية"	أ. حسن سلامة
نحو إنقاذ التجمعات البدوية من الأبرتهايد والتطهير العرقي الإسرائيلي	أ.حسن عبد ربه
تطور قيم المشاركة الإنسانية لليونسكو وأثرها على استمرار نشاط الأونروا	د.إبراهيم محمد المصري
الدور السعودي في إعادة إعمار غزة ومسار التسوية السلمية "تحديات وفرص"	أ.طارق أبو الوفا

مجلة فصلية دورية للحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الإحتلال والأبرتهايد الاسرائيلي (IACA)
تحتوي المجلة على أبرز مقالات الباحثين والاكاديميين من أعضاء الحملة ومن خارج الحملة في جميع أنحاء العالم

مجلة فكر
السنة السادسة / العدد الحادي عشر ٢٠٢٦



الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي (IACA)

مجلة فكر

المشرف العام

د. رمزي عودة

رئيس التحرير

د. إبراهيم المصري

مساعدي التحرير

أ. حسن سلامة　　أ. حسن عبد ربه

سكرتارية التحرير

أ. شريهان الأطرش أبو غطاس

تدقيق

أ. هيام صبيح

هيئة التحرير

د. علاء حمودة　　د. وليد عبيات

د. إلهام شمالي　　أ. فريد العمصي

مجلة فكر

المكتبة الوطنية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الفلسطينية

(PS-2024-55)

الواصفات: شرم الشيخ / الأونروا / الأمم المتحدة / مصر / الأبرتهايد / الضفة الغربية / الإبادة / دولة فلسطينية/ الولايات المتحدة

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن منتجه

مجلة فكر دورية محكمة

تصدر من الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي

(IACA)

السنة السادسة / العدد الحادي عشر / 2026

جميع المراسلات على عنوان:

الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي

رام الله – أم الشرايط

دوارحبوب بالقرب من شرطة الضواحي - عمارة يبوس - ط 2

الموقع الالكتروني: www.iaca.ps

الهاتف: 02-295-2456

الفاكس: 02-295-2378

الإيميل: info@iaca.ps

هاتف المشرف العام: 00970598907090

هاتف رئيس التحرير: 00972567604937

كلمة المشرف العام	د. رمزي عودة	4
كلمة رئيس التحرير	د. إبراهيم محمد المصري	6
دراسات		
حدود الدور المصري في إعادة الإعمار والاستقرار في قطاع غزة	د.وليد عبيات	9
مستقبل الغاز في قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر «دراسة استشرافية»	أ. حسن سلامة	17
نحو إنقاذ التجمعات البدوية من الأبرتهايد والتطهير العرقي الإسرائيلي	أ.حسن عبد ربه	61
تطور قيم المشاركة الإنسانية لليونسكو وأثرها على استمرار نشاط الأونروا	د.إبراهيم محمد المصري	127
الدور السعودي في إعادة إعمار غزة ومسار التسوية السلمية «تحديات وفرص»	أ.طارق أبو الوفا	168
مقالات		
العامل السيكولوجي المؤثر في سياسة ترامب وصناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية «دراسة تطبيقية»	أ.د. ابراهيم يوسف عبيد	189
دور مصر في مواجهة تصفية القضية الفلسطينية	د. رجاء إبراهيم سليم	194
الضفة الفلسطينية في عين عاصفة الضم الصهيوني الفعلي	د. كمال قبعة	206
اتفاق شرم الشيخ أكتوبر 2025 وإشكالية حوكمة قطاع غزة	د. عزام حامد عمرو	236
تقارير		
استهداف إسرائيل للصحفيين في قطاع غزة وأثره على التغطية الإعلامية	د. فيصل المغاري	249
الأمم المتحدة تكشف بوضوح «الأثر المدمر» للعنف الإسرائيلي القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات الفلسطينيات	لورين آرونز	267
جريمة جماعية: تواطؤ الدول الثالثة في تمكين واستمرار الإبادة الجماعية في غزة	يمان مدني/ بولونا فلورانجيك/ وهينريت ويلبرغ	270
تقرير الأونروا رقم (209) حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية	ترجمة	285
ترجمات		
كيف يمكن لشعبية ترامب بين الإسرائيليين اليهود أن تعزز فرص السلام	د. نمرود روسلر/ د. ألون باكتر	297
مستقبل إسرائيل وغزة والسلام الإقليمي: لا يمكن لإسرائيل استبعاد فكرة قيام دولة فلسطينية مستقبلية	مؤسسة راند الأمريكية	306
حوار فكر		
حوار فكر مع القائم بأعمال محافظ خانيونس	أ. جهاد أبو حليب	315
ملخص الحملة الأكاديمية الدولية للعام ٢٠٢٥ م	أ. شريهان الأطرش أبو غطاس	323

فلسطين بعد شرم الشيخ

د. رمزي عودة

استمرّ وقف إطلاق النار في قطاع غزة بعد أن تمّ تدشين اتفاق في شرم الشيخ في اكتوبر من العام الماضي 2025، بحضور عدد من القادة العرب والأجانب، وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي ترامب. وتمّ الإعلان عن تشكيل مجلس للسلام العالمي برئاسة الأخير، إضافة إلى تشكيل لجنة تكنوقراط من قطاع غزة لإدارة القطاع. ولاحقاً، ترأّس هذه اللجنة المهندس علي شعث، إلا أنّ هذه اللجنة، وحتى الآن، لم تستطع دخول القطاع وممارسة مهامها، بسبب رفض الاحتلال وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في غزة، نتيجة استمرار تمسّك حركة حماس بإدارة القطاع ورفضها تسليم السلاح بحجج مختلفة.

في الواقع، ما زال القطاع يعاني من نقص في الخدمات والمواد الغذائية، وانتهاكات مستمرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي قتلت أكثر من 1000 شهيد فلسطيني، غالبيتهم من المدنيين، في القطاع بعد وقف إطلاق النار. وهذا يشير إلى أنّ الاتفاق هشّ، وقد شرعن للإسرائيليين احتلال أكثر من 53% من مساحة القطاع. والأهم من كل ذلك، أنّه شرعن قطع الصلات السياسية مع السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبار أنّ الاتفاق اعتبر اللجنة الإدارية ممثّلاً عن الفلسطينيين في القطاع، وهذا، باعتقادنا، خطيئة كبرى.

فالشعب الفلسطيني يؤكد، عبر كامل مسيرته النضالية، أنه لا دولة في غزة ولا دولة بدون غزة، وهي العبارة الشهيرة للرئيس محمود عباس التي أطلقها في مختلف المحافل الوطنية والدولية. وبالضرورة، فإنّ إطلاق العنان لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، ومصادرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، سيؤدي لا محالة إلى القضاء على المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل في الدولة. ولا يمكن فصل هذه الحالة عن صيرورة الأحداث في الضفة الغربية، التي تسارعت بشكل كبير منذ السابع من أكتوبر، وتمثّلت في تصعيد الهجمات العسكرية الإسرائيلية ضد المخيمات الفلسطينية، وتصاعد الاقتحامات في مختلف المدن والقرى والمخيمات، إضافة إلى إنشاء عشرات المستوطنات والطرق الالتفافية التي تجعل من حل الدولتين أمراً غير قابل للتحقيق، حتى وإن اقتصر هذا الحلم على الضفة الغربية.

إنّ هذا العدد من مجلة " فكر" يفتح آفاق التفكير الاستراتيجي في مستقبل الحركة النضالية الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر، ويطرح عدة أسئلة حول أهداف هذا المشروع والتحديات التي تعترض تحقيقه. وفي هذا السياق، فإنّ هذا العدد يوصي مراكز صنع القرار الوطني الفلسطيني وكافة الأحزاب الوطنية بالوقوف وقفة جادة للبحث في هذه التطورات الدراماتيكية التي ألمّت بالقضية الفلسطينية، باعتبارها تطورات مفصلية في تاريخ الحركة النضالية الفلسطينية. ولا يقتصر الأمر على التوقف عندها، بل يستوجب التحرك العاجل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذا المشروع.

مجلة فكر ... اصدار بمضمون جديد

يُجمع معظم المحللين والمهتمين بشؤون قطاع غزة على تحديات جسيمة تواجه غزة بعد اتفاق شرم الشيخ، وانعكاساتها على الواقع الفعلي فلسطينيا سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، وتتساءل حول طبيعة الأدوار التي يمكن لبعض الدول العربية الوازنة ان تلعبها في خلق توازنات سياسية فاعلة تساهم في وقف الابادة ودعم القضية الفلسطينية.

في هذا السياق فان مجلة فكر من واقع مسؤوليتها الأدبية والفكرية، خصصت في هذا العدد «الحادي عشر» وبعد اعتمادها من المكتبة الوطنية خمسة أبحاث محكمة، وعدد من المقالات العلمية التي تتفرد بالواقع بعد اتفاق شرم الشيخ سواء على المستوى النظري أو المستوى الفعلي، وقد تضمنت أيضا مجموعة من التقارير والتراجم الصادرة عن مؤسسات دولية ومؤسسات فكرية تناقش قضايا ذات أهمية بالغة ما بعد اتفاق شرم الشيخ، إضافة لحوار مع شخصية بارزة من قطاع غزة نشطت في العمل العام وساهمت في تخفيف المعاناة عن النازحين، كما أن هذا العدد يجسد أهم نشاطات الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال الأبرتهايد الإسرائيلي.

كلمة رئيس التحرير

د. إبراهيم محمد المصري

دراسات

حدود الدور المصري
في إعادة الإعمار والاستقرار في قطاع غزة

د. وليد عبيات
باحث في كادر الحملة الأكاديمية الدولية (IACA)
walidissa1985@gmail.com

ملخص الدراسة:

تُعدّ مصر بحكم الثقل التاريخي والموقع الجغرافي والخرائطي فاعلًا إقليميًا محوريًا في القضية الفلسطينية، وهو دور يتجلى بأوضح صوره في التعامل مع ملف قطاع غزة منذ الإدارة المباشرة للقطاع في الأعوام ما بين (1948–1967) وحتى اللحظة الراهنة، إلى جانب الإرث التاريخي العميق الذي ربط مصر بالقضية الفلسطينية عبر الحروب والتضحيات التي خاضتها لأجل القضية، بالإضافة إلى المكانة الدينية لفلسطين وما تمثله من الوعي العروبي الديني اسلاميا ومسيحيا مع الرصيد الذي عززته الروابط الاجتماعية الممتدة بين سكان سيناء وغزة على وجه الخصوص، وما رافقها من وحدة مصير ووحدة معايشة اجتماعية تصدرتها أهمية الأمن القومي المصري في عمقه الاستراتيجي المحدد الأهم للسياسات المصرية تجاه قطاع غزة لتلك العلاقة المصيرية التي تُحتم على مصر دورًا لا غنى عنه في إدارة الحدود، والوساطة الأمنية، والمشاركة المباشرة في جهود الإعمار والاستقرار بعد ارتكاب إسرائيل لحرب إبادة اعترفت فيها الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية والخيرية والمؤسسات ذات العلاقة بحقوق الإنسان والنزاعات وبعد جولات التصعيد المتكررة من قبل الاحتلال الإسرائيلي رغم سريان وقف إطلاق النار الذي فرضته إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب .

❖ **الكلمات المفتاحية:**

الدور المصري في إعادة الإعمار والاستقرار في قطاع غزة - إعادة الإعمار - إعادة الاستقرار

Summary of the Study:

Egypt, by virtue of its historical weight and its geographical and geopolitical position, is a central regional actor in The Palestinian issue ,This role is most clearly reflected in its handling of the Gaza Strip, from Egypt's direct administration of the Strip between 1948–1967 up to the present day, In addition to the deep historical legacy that has tied Egypt to the Palestinian issue through the wars and sacrifices it has undertaken for the it, Egypt's role is further reinforced by the religious significance of Palestine and what it represents within the Arab and religious consciousness-both Islamic and Christian. Social ties have also strengthened this connection, particularly the enduring relationships between the people of Sinai and Gaza, marked by shared fate and intertwined social life At the forefront of these factors stands Egypt's national security, whose strategic depth is a defining determinant of Cairo's policies toward Gaza. This vital, almost existential relationship imposes on Egypt an indispensable role in managing the borders, facilitating security mediation, and directly contributing to reconstruction and stabilization efforts following the repeated escalations caused by the Israeli occupation.

❖ Keywords: Egypt›s role in reconstruction and stability in the Gaza Strip - Reconstruction - Restore stability

المقدمة:

في أعقاب تصاعد الهجمات العسكرية الإسرائيلية، وممارسة إسرائيل لسياسة التجويع الذي نتج عن الصراع العسكري في قطاع غزة بين حركة حماس وإسرائيل منذ أحداث السابع من أكتوبر 2023، تحوّلت غزة إلى ساحة دمار حادة وشاملة لكل القطاعات الحيوية المختلفة من بنية تحتية واقتصادية، وباتت الأوضاع الإنسانية في غزة على شفا الانهيار، واستشهاد أكثر من سبعين ألفا معظمهم من النساء والأطفال، إذ تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى أن هذا الصراع قد أعاد التنمية في فلسطين إلى الوراء بنحو 69 عاماً تقريباً (UNDP & UN ESCWA, 2024).

كما كشفت بيانات أولية للأضرار أن نحو 69% من المباني في غزة قد تضرّرت أو دُمرت تماما، فيما يقدر مبلغ إعادة الإعمار بعشرات مليارات الدولارات، غير أن التقديرات تشير إلى أن عمليات الاستعادة قد تمتد لعقود إن لم يُبادر بالعمل الجاد في وقت مبكر (UNCTAD, 2024).

إنّ أهمية إعادة الإعمار في قطاع غزة لا تقتصر على البُعد الإنساني فحسب، بل تتوسّع لتشمل الاستقرار السياسي والأمني والإقليمي، إذ إن إعادة بناء البُنى التحتية والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه والكهرباء، تُعد شرطاً لازماً لاسترجاع ثقة السكان، وتهيئة بيئة يُمكن من خلالها تحقيق استقرار مستدام، وقد أشار تقرير مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة إلى أن البنية التحتية الحيوية – على سبيل المثال شبكات الطرق والمياه – قد تضرّرت بشكل بالغ، مما يعقّد جهود العودة إلى الحياة الطبيعية في غزة. (Al Arabiya English, 2025)

وبما أنّ دولة جمهورية مصر العربية تعتبر واحدة من أهم الأطراف الإقليمية المحورية التي تتفاعل مع ملف غزة، سواء من خلال المعبر الحدودي أو التنسيق السياسي أو الإغاثي أو من خلال الروابط المتعددة، فإنه يصبح من الضروري تناول حدود دور مصر في هذا الإطار، مدى تدخلها، والية اختياراتها، والقيود التي تواجهها، وآثار هذا التدخل على استقرار غزة وإعادة أعمارها، وتسعى هذ الدراسة إلى استعراض هذا الدور وتحليل مجالاته وأدواته وتقويمه داخل الإطار السياسي والاقتصادي والقانوني مع إبراز التوصيات التي يمكن أن تعزّز فاعليته مستقبلاً (سليمان:215،2025)

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على دور جمهورية مصر العربية كدولة محورية في المنطقة، والتي تلعب دورًا رئيسيًا في تحقيق الاستقرار الإقليمي في قطاع غزة، إذ تُعد مصر من الأطراف الإقليمية ذات الأهمية القصوى القادرة على التأثير في المشهد السياسي الفلسطيني، سواء من خلال الوساطة بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، أو عبر التنسيق مع الجهات الدولية المعنية بإعادة الإعمار والاستقرار مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي.

كما تمتد أهمية الدراسة لتسلط الضوء على جهود مصر الإنسانية والاقتصادية في دعم إعادة الإعمار وتوفير المساعدات الطارئة لسكان غزة بما يسهم في الحد من الأزمة الإنسانية وتحسين الظروف المعيشية للمدنيين المتضررين من النزاعات، لمنع كارثة التهجير، إضافة إلى ذلك تُبرز الدراسة البعد القانوني والسياسي لدور مصر من خلال التزامها بالقوانين الدولية والقرارات الأممية، وإدارتها للمعابر الحدودية والتسهيلات اللوجستية بما يضمن وصول المساعدات إلى المستفيدين بشكل آمن ومنظم.

من هذا المنطلق توفر الدراسة إطارًا علميًا وتحليليًا لفهم حدود الدور المصري، وتقييم فاعليته في تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في قطاع غزة التي تقع في المجال الحيوي المصري وحيث تمثل إطارا للمصالح الاستراتيجية المصرية، يمكنه أن يفسر الذي تؤكد عليه أهم دول العالم دورا في الساحة السياسة مما يساعد صانعي القرار والباحثين على الاستفادة من النتائج في تحسين السياسات والممارسات المستقبلية، وبالتالي تعزيز دور مصر في دعم القضية الفلسطينية على المستويين الإقليمي والدولي

(القمة المشتركة للاتحاد الأوروبي وجمهورية مصر العربية,2024).

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو حدود الدور المصري في إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في قطاع غزة وما هي العوامل الداخلية والخارجية التي تُقيّد فاعلية هذا الدور وتحديد استدامته.

أسئلة الدراسة:

إنطلاقاً من إشكالية الدراسة تم صياغة مجموعة من الأسئلة الرئيسة التي تسعى الدراسة للإجابة عليها وذلك لتوضيح أبعاد الدور المصري في قطاع غزة وهي:

1. ما هي المجالات التي يتدخل فيها الدور المصري في غزة؟
2. ما مدى فاعلية جهود مصر في إعادة الإعمار والاستقرار؟
3. ما هي التحديات التي تواجه الدور المصري في إعادة الإعمار والاستقرار؟

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة بأن الدور المصري في إدارة ملف قطاع غزة وإعادة الإعمار، والاستقرار يظل فاعلاً وضروريًا على المستويين الأمني والإنساني، لكنه مقيد بتعقيدات بنيوية داخلية (الوضع الاقتصادي) وإقليمية (القيود الإسرائيلية، تنافس المحاور) مما يحد من فاعليته السياسية والاقتصادية على المدى الطويل.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي– التحليلي لتفكيك وتحليل السياسات والأدوات المصرية المُتبعة، وتُدعّم بدراسة حالة مقارنة لأثر جولات التصعيد على طبيعة الدور المصري المتغير، مع توظيف الأدبيات النظرية للواقعية ونظرية الدور الإقليمي.

الدراسات السابقة:

عرض للدراسات العربية والدولية حول دور مصر في غزة:

تناولت الدراسات السابقة الدور المصري في قطاع غزة من زاويتين رئيسيتين: وهما الوساطة السياسية وإعادة الإعمار الاقتصادي حيث تشير دراسة بعنوان "Egypt and the War in Gaza: The Limitations of an Embedded Mediator" إلى أن مصر تواجه معضلات تتعلق بضبط مواقفها بين مصالحها مع إسرائيل وحركة حماس والضغوط الأمنية والاقتصادية على حدودها (Muslimov, 2023).

كما أبرزت دراسة أخرى أن الوساطة المصرية تشكل "أصلًا استراتيجيًا"، إذ ترى في القاهرة شريكًا ضروريًا لإدارة الوضع في غزة من دون التدخل المباشر، كما وتظهر الدراسات أن مصر ساهمت في مشاريع إنمائية وبنية تحتية لكنها تواجه تحديات قانونية وسياسية واقتصادية تعيق فاعلية هذه الجهود

(Bertin, Galli, & Rossi, 2022) وثمة فجوات بحثية واضحة خصوصًا فيما يتعلق بتقييم الأثر الاقتصادي والتنموي لدور مصر، وكذلك التداخل بين الدور السياسي والاقتصادي والقانوني وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

الدور الإقليمي لمصر:

نظريات التحليل السياسي والوساطة الدولية:

تعتمد الدراسات في مجال العلاقات الدولية على نظريات متعددة لتفسير دور الدول الوسيطة، ومن أبرزها نظرية الوساطة الدولية (International Mediation Theory) التي تشير إلى أن الدول ذات الموقع الجغرافي المميز أو العلاقات مع أطراف النزاع تكون في موقع يمكّنها من التوسط بفعالية (Frazier, Owsiak, & Sanders, 2014)

تُظهر الدراسات أن مصر تعمل كوسيط "مُدمج" (embedded mediator) لا كوسيط محايد، بمعنى أن مواقفها مرتبطة بمصالحها الأمنية والاقتصادية والإقليمية، خصوصًا فيما يتعلق بعلاقاتها مع إسرائيل وحركة حماس (Regionalpowersinatransforming MiddleEast,2014;Mashat,2013) ومن منظور نظرية الدولة الإقليمية الفاعلة (Regional Power Theory) يُنظر إلى مصر كدولة تسعى للحفاظ على استقرار جوارها وتعزيز نفوذها، وضمان أمنها عبر الوساطة السياسية والاقتصادية في سياق قطاع غزة، وتُوظف مصر الوساطة ليس فقط لتحقيق التهدئة بل أيضًا للمساهمة في إعادة الإعمار والاستقرار بعد الحروب الطاحنة التي تعرض لها القطاع بما يعزز مكانتها الإقليمية. (Shama, 2020)

المبحث الأول

الإطـار العـام للـدور المصـري فـي عمليـة إعـادة الإعمـار وإعـادة الاسـتقرار فـي قطـاع غـزة

تُعدّ عمليـة إعـادة الإعمـار بعـد الصـراع الشـديد مفهومـاً مركزيـاً فـي الدراسـات التي تتنـاول المجتمعـات المتأثـرة بالنزاعـات المسـلحة، إذ تتجـاوز مجـرد إصـلاح البنيـة التحتيـة لتشـمل أبعـادًا سياسـية، أمنيـة، اجتماعيـة، واقتصاديـة، ويُعرف إعـادة الإعمار بأنـه عمليـة شـاملة تهـدف إلـى تحسـين الحالـة السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة فـي دولـة تأثـرت بالحـرب (Bertin, Galli, & Rossi, 2022). ويُعتبـر تحقيـق الاسـتقرار السياسـي شـرطاً أساسـياً لاسـتدامة جهـود الإعمـار، إذ بـدون حكـم شـرعي مُتعـرف بـه وبـدون مؤسسـات قـادرة علـى إدارة الأزمـات، تصبـح جهـود إعـادة البنـاء عرضـة للفشـل (Gheciu & Welsh, 2011).

كمـا يعـرف إعـادة الاسـتقرار بأنـه حالـة تتميـز بالحفـاظ علـى النظـام السياسـي سـليم وفعـال، هـادئ ومنظـم، لتجنـب الاضطرابـات والتغيـرات الكبـرى ليحافـظ علـى التنميـة المسـتدامة لمـدى فتـرة طويلـة، ويتميـز بمؤسسـات متسـقة وملتزمـة بالقانـون لتكـون أساسـا لنهضـة المجتمـع والحفـاظ علـى وحدتـه وبقـاؤه فـي أرضـة بشـكل يضمـن الاسـتثمار والازدهـار، ويُعتبـر مؤشـر الاسـتقرار ضمـن مؤشـرات الحوكمـة العالميـة التـي تهـدف الـى رصـد احتماليـة زعزعـة الاسـتقرار السياسـي او الانقـلاب والإطاحـة بوسـائل غيـر مسـتندة الـى دسـتور.

وأشـارت دراسـة أجريـت فـي أسـيا الوسـطى الـى العوامـل التـي تؤثـر على الاسـتقرار السياسـي، حيـث خلصـت الدراسـة بـأن سـيادة القانـون يحقـق الاسـتقرار بشـرط غيـاب الحكـم الفـردي ووجـود التنافـس السياسـي ذو المعاييـر الواضحـة وحضـور حريـة الإعـلام وضمـان حريـة التجمـع وتعايـش الـرأي والـرأي الأخـر والمسـاءلة والحوكمـة ومشـاركة المجتمـع المدنـي فـي اختيـار ممثليـه بالتالـي سـوف تسـتبعد المخاطـر

التاليـة: (Anufsky, S , & Knox, C. (2024

- مخاطر الاستثمار أو الإقراض من البنك الدولي وهي « مخاطر زعزعة اقتصاد الدولة »
- غياب التقلبات المفرطة في الاقتصاد الكلي وهي « الاستدامة الاقتصادية »
- تجنب تدخل وهيمنة الأقطاب الدولية « الاستقرار السياسي »
- تجنب - المخاطر القانونية « سيادة القانون ».
- ضمان الترابط بين أعضاء المجموعة « التماسك الاجتماعي »

أمـا الوسـاطة الإقليميـة، فهـي تدخـل الـدول ذات النفـوذ الجغرافـي أو السياسـي فـي النزاعـات بهـدف التهدئـة أو التسـوية، وغالبًـا مـا يرتبـط هـذا الـدور بالمصالـح الأمنيـة أو الاقتصاديـة أو التاريخيـة للوسـيط (Muslimov, 2023). وفـي حالـة قطـاع غـزة يمثـل الـدور المصـري نموذجًـا عمليًـا للوسـاطة الإقليميـة، حيـث تشـارك القاهـرة فـي ضبـط المعابـر، تنسـيق المسـاعدات، تهدئـة النزاعـات بيـن الفصائـل الفلسـطينية، ومـن ثـم يُعتبـر تكامـل هـذه المفاهيـم الثلاثـة - إعـادة الإعمـار، الاسـتقرار السياسـي، والوسـاطة الإقليميـة - إطـاراً نظريـاً قويـاً لدراسـة الـدور المصـري فـي غـزة.

المطلب الأول:

الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها الدور المصري في إعادة الإعمار

تُعـد مصـر شـريكاً رئيسـياً للمانحيـن الدولييـن، حيـث تُنسّـق مـع الأمـم المتحـدة لضمـان وصـول المسـاعدات الإنسـانية إلـى المسـتحقين فـي غـزة، بينمـا تحافـظ علـى مصالحهـا الأمنيـة علـى حدودهـا الجغرافيـة، كمـا تتيـح القاهـرة للمجتمـع الدولـي مسـاحة للتفـاوض بشـأن مشـاريع إعـادة الإعمـار.

وتتضمن الإستراتيجية المصرية لملف غزة سياسة متعددة الأبعاد تشمل الأمن والسياسة والاقتصاد، فمن الناحية الأمنية تتحكم مصر في معبر رفح وهو المدخل البشري والاقتصادي الرئيس للقطاع غير الخاضع مباشرة لإسرائيل، مما يمنحها نفوذاً كبيراً في إدارة تدفق الأشخاص وتدفق البضائع.

ومن الناحية السياسية تحاول مصر تعزيز استقرار غزة عبر إشرافها على مفاوضات التهدئة، ووساطتها بين الفصائل، وإدارتها للعلاقات مع الجهات الدولية، والوساطة الإقليمية، وتدخل الدول ذات النفوذ الجغرافي أو السياسي في هذا النزاع بهدف التهدئة أو التسوية، والذي يُعد من أهم الركائز الداعمة في هذا الإطار، وغالباً ما يرتبط هذا الدور بالمصالح الأمنية أو الاقتصادية أو التاريخية للوسيط) الدسوقي,2021).

وفي حالة قطاع غزة يمثل الدور المصري نموذجاً عملياً للوساطة الإقليمية، حيث تشارك القاهرة في ضبط المعابر وتشارك في تنسيق المساعدات وإيصالها لدعمها المباشر ومن ثم تُشكل حلقة الوصل مع أطراف عديدة عربية ودولية بمشاركتهم لآليات التدخل المناسبة، كما تشكل حلقة فصل يمنع الأطماع الإسرائيلية نحو شبه جزيرة سيناء، بالإضافة إلى العامل الأكبر وهو تهدئة النزاعات بين الفصائل الفلسطينية المختلفة جوهريا فيما بينها حول الرؤى والاستراتيجيات الأمر الذي يُسارع في التقلبات السياسية المفاجئة وكثيرا منها ما كان مُدمرا على كافة مكونات الأرض الفلسطينية بشكل عام وعلى القطاع بشكل خاص خاصة (الصوص، 2023).

المطلب الثاني:

آليات إدارة مصر لملف إعادة الإعمار وتعبئة الدعم الدولي:

تتوقف مسارات الدور المصري المستقبلي اتجاه قطاع غزة على التفاعل بين المتغيرات الداخلية (الأمن والاقتصاد) والمتغيرات الإقليمية (العلاقة مع إسرائيل وتنافس المحاور) مما يمكن من تحديد ثلاثة سيناريوهات رئيسية تُشكل الإطار المحتمل لتحرك القاهرة وهي لا تمثل خيارات منعزلة بل نقاط ارتكاز محتملة للسياسة الخارجية المصرية في المدى المتوسط (موالنا، 2024).

الفرض الأول:

تعزيز الدور ضمن شراكة إقليمية ودولية (السيناريو المرجّح)

ويُعد هذا السيناريو هو الأكثر ترجيحاً إذ يمثل استمراراً منطقياً للدور المصري القائم على إدارة الأزمة والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار، ويفترض هذا المسار نجاح مصر في تحويل نفوذها الأمني القوي إلى قيادة تنفيذية وإدارية ضمن إطار عمل إقليمي ودولي مشترك.

ويتمثل هذا في إنشاء آلية إعمار واستقرار مشتركة، تكون مصر هي المدير الميداني لها (الذراع التنفيذي) بينما يتم تأمين التمويل من دول الخليج (قطر والسعودية والإمارات) وتوفير الغطاء السياسي والأمني من الولايات المتحدة وإسرائيل.

ويتحقق هذا من خلال ذاك الاستقرار ومن خلال استمرار دور الوساطة المصرية كضامن للتهدئة وطرف أساسي في التنسيق الأمني والمدني مع إسرائيل، ويضمن هذا الدور لمصر مكانتها الإقليمية ويضمن منع تفكك القطاع. وعلى الرغم من ارتفاع إمكانية التحقق فإن هذا السيناريو يُبقي معضلة « الفصل » بين غزة والضفة ولا يقدم حلاً سياسياً جذرياً مما يطيل حركة الدور المصري في دائرة مفرغة من « الإعمار المؤقت ».

الفرض الثاني:

تراجع الدور والاكتفاء بالضبط الحدودي (سيناريو الانكفاء)

يُصبح هذا السيناريو محتملاً في حال تفاقمت الضغوط الاقتصادية الداخلية على مصر، أو إذا شعرت القاهرة بأن تكلفة الدور الإقليمي تفوق المكاسب المتحققة خاصة في ظل فشل جهود المصالحة الفلسطينية وتصاعد الخلافات الأمنية مع إسرائيل.

آلية التحرك:

ستقوم مصر بتقليص مبادراتها الاقتصادية المباشرة (مثل المساعدات المالية الكبرى) والتركيز بشكل شبه كامل على التأمين الأحادي للحدود، ومنع أي تهديد للأمن القومي في سيناء وسيقتصر دورها على كونه « ناقلاً إنسانياً » عبر معبر رفح مع إحالة معظم مسؤوليات الإعمار والملف السياسي إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويوفر هذا المسار استدامة اقتصادية أكبر لمصر عبر التخفيف من الأعباء المالية، لكنه يؤدي إلى تآكل النفوذ السياسي المصري وإفساح المجال لفاعلين إقليميين آخرين (مثل تركيا أو إيران) لملء الفراغ مما قد يزيد من تعقيد المشهد الأمني على الحدود المصرية على المدى الطويل.

الفرض الثالث:

ربط الدور بمسار الحل السياسي الشامل (سيناريو التحول الجذري)

يتطلب هذا السيناريو حدوث تحول جوهري في المواقف الدولية والإقليمية، ويقود إلى فرض رؤية موحدة لـ « اليوم التالي » في غزة تضمن عودة السلطة الفلسطينية الموحدة، ومن خلال ذلك تعتمد مصر استراتيجية « الرفض المشروط»، حيث ترفض المشاركة في أي جهود إعمار أو ترتيبات أمنية لا ترتبط بمبادرة سياسية واضحة ومحددة لإنهاء الانقسام وتحقيق حل الدولتين،

ويتحول دور مصر من مجرد وسيط إلى قائد سياسي للمحور العربي الذي يفرض شروطًا على الإعمار والاستقرار

وعليه فإن تحقق هذا الفرض يوفر أعلى درجات الاستدامة السياسية والاقتصادية للدور المصري لأنه يربط الاستقرار الإقليمي بالحل الجذري، ويُعفي مصر من دور «حارس السجن»، ومع ذلك تبقى إمكانية تحققه منخفضة في المدى القريب، حيث يتطلب هذا المسار إجماعاً دولياً يفتقر إليه المشهد السياسي الحالي.

المبحث الثاني

الجوانب الاقتصادية والهندسية للدور المصري في إعادة الإعمار

تلعب مصر دوراً محورياً في التنسيق مع الأطراف الدولية المعنية بقطاع غزة مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجهات مانحة متعددة، وتشمل هذه الجهود دعم مصر لمحاولة إتمام المؤتمر الدولي لإعادة اعمار القطاع تحت اسم «المؤتمر الدولي للتعافي المبكر لإعادة اعمار غزة » والذي تُجبر القاهرة على تأجيله بسبب عوامل مركبة وصعبة، مثل عدم توقف إطلاق النار بشكل كلي وغياب الضمانات الدولية المؤكدة لذلك الوقف، وكذلك تحدي اليوم التالي للوقف التام والخلاف على من يحكم وعلى من يُستبعد، بالإضافة إلى عدم القدرة على تقدير التكلفة الحقيقية لإعادة الإعمار وغيرها من كثير العوامل.

المطلب الأول:

المشاريع والمساهمات المصرية في إعادة بناء البنية التحتية للقطاع:

تقدّم مصر دعمًا مباشرًا وغير مباشر للقطاعين الحكومي والمنظمات المحلية في غزة من خلال تمويل مشاريع إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية عبر

معبر رفح ويشمل التمويل المصري تجهيز المستشفيات، تقديم المعدات الطبية، توفير الغذاء والمياه وتأهيل المدارس والمستشفيات والمؤسسات الحكومية، ومن العديد الذي أُنجز، المبادرة المالية المصرية التي تم إعلانها في مايو 2021، وكذلك المشاريع السكنية التي تم تجهيزها في منطقة الزهراء وسط القطاع وفي منطقة جباليا شمال القطاع وفي منطقة بيت لاهيا التي تقع في الشمال الغربي للقطاع وغيرها الكثير من الأحياء السكنية التي هُدمت في الحرب السابقة (المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، ECSS)

وغالبا اعتاد الدور المصري الأدراج في حساباته وموازناته خطط تتعلق بالمشاريع الاقتصادية والإنمائية من بنية تحتية وكهرباء ومياه ومساعدات إنسانية للقطاع الجار المباشر وخاصة أن غزة حاليا تشهد تدميراً واسعاً لم يسبق له مثيل، حيث أن البنى التحتية والخدمات الأساسية تعرضت للتدمير العنيف والممنهج من قبل قصف الاحتلال الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر 2023 لذلك تُركز القاهرة على برامج تنموية شاملة تتجاوز المساعدات الطارئة إلى مشاريع مستدامة للبنية التحتية والخدمات العامة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي (Zain، 2025).

المطلب الثاني:

الجوانب الهندسية والتخطيطية المصرية لإعادة الإعمار والاستقرار في القطاع:

الإطار الهندسي العام للخطة المصرية:

تنطلق الخطة المصرية لإعادة إعمار قطاع غزة من نهج تخطيطي مرحلي يميّز بين التعافي المبكر، وإعادة الإعمار البنيوي، ثم التنمية الحضرية طويلة الأمد، وهو نموذج معتمد في إعادة إعمار المدن المتضررة من النزاعات المسلحة، ويهدف إلى تحقيق الاستقرار العمراني قبل الانتقال إلى التنمية الاقتصادية الشاملة (Al Jazeera Net, n.d)

إزالة الركام وفتح المحاور الحضرية:

تُعد إزالة الركام من الطرق الرئيسية، ولا سيما محور صلاح الدين، خطوة هندسية محورية تهدف إلى إعادة ربط النسيج الحضري داخل قطاع غزة، وتسهيل حركة المعدات الثقيلة وأعمال المسح الهندسي اللازمة لمراحل الإعمار اللاحقة، بما يعكس أولوية التخطيط البنيوي قبل التدخل العمراني الواسع. (Al Jazeera Net, n.d)

الإسكان المؤقت كأداة تخطيطية:

تعتمد الخطة المصرية على إنشاء مواقع إيواء مؤقتة باستخدام وحدات مسبقة التجهيز لاستيعاب الكثافة السكانية المرتفعة خلال مرحلة التعافي المبكر، وهو ما يُعد حلًا تخطيطيًا لإدارة السكان ومنع التداخل بين المناطق السكنية المؤقتة ومناطق العمل الإنشائي، بما يقلل المخاطر الاجتماعية والهندسية في آن واحد (Al Jazeera Net, n.d).

إعادة بناء البنية التحتية الأساسية:

تركّز المرحلة الأولى من إعادة الإعمار على إعادة تأسيس شبكات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والطاقة، والاتصالات، وفق مقاربة إعادة البناء الشامل بدل الإصلاح الجزئي، وذلك لضمان كفاءة تشغيلية أعلى واستدامة حضرية تتناسب مع الكثافة السكانية المرتفعة في قطاع غزة (A News, n.d).

شبكات الطرق والاتصال:

تشمل الخطة إعادة تخطيط شبكة الطرق والاتصالات بما يضمن الربط الوظيفي بين المناطق السكنية والخدمية والاقتصادية، وهو ما يعكس توظيف مبادئ التخطيط الهندسي الحضري في تحسين الحركة الداخلية وتعزيز التكامل المكاني داخل القطاع (A News, n.d).

مشاريع الإسكان الدائم وإعادة تشكيل النسيج العمراني:

يتضمن التصور المصري إنشاء مئات الآلاف من الوحدات السكنية الدائمة ضمن مخططات عمرانية منظمة تراعي توزيع الخدمات والمرافق العامة، وتهدف إلى إنشاء أحياء سكنية مكتفية ذاتياً تقلل الضغط على البنية التحتية المركزية، وتعزز الاستقرار الاجتماعي على المدى المتوسط والطويل.
(A News, n.d)

المناطق الصناعية والمشاريع الإستراتيجية:

تتجه المرحلة الثانية من الخطة إلى إنشاء مناطق صناعية ومشاريع استراتيجية كالميناء البحري والمطار، وهي مشاريع تتطلب دراسات هندسية معقدة تشمل الجوانب البيئية واللوجستية، وتُدرج قطاع غزة ضمن منظومة الاقتصاد الإقليمي والدولي. (Anadolu Ajansı, n.d)

التخطيط الوظيفي واستعمالات الأراضي:

يعتمد التصور التخطيطي المصاحب للخطة المصرية على تقسيم قطاع غزة إلى مناطق وظيفية متعددة تشمل السكن، والصناعة، والزراعة، والخدمات، والترفيه، وهو نهج تخطيطي يسهم في تنظيم استعمالات الأراضي وتحديد احتياجات البنية التحتية لكل منطقة على حدة (MP-IDSA, n.d)

الدور الاستشاري الهندسي المصري:

أُنيطت مهمة إعداد خرائط الطريق الهندسية والإشراف التخطيطي بعدد من الهيئات الاستشارية المصرية، بما في ذلك لجان هندسية متخصصة، في إطار تنسيق مؤسسي يهدف إلى ضمان الحوكمة الهندسية ورفع كفاءة التنفيذ خلال مختلف مراحل الإعمار. (Al-Masry Al-Youm, n.d)

المبحث الثالث

الإطار القانوني المنظم للتدخل المصري في إعادة الإعمار

تعتمد الدراسات في مجال العلاقات الدولية على نظريات متعددة لتفسير دور الدول الوسيطة، ومن أبرزها نظرية الدولة الإقليمية الفاعلة التي تشير إلى أن الدول ذات الموقع الجغرافي المميز أو ذات العلاقة مع أطراف النزاع تكون في موقع يمكّنها من التوسط بقوة وبفعالية.

(Buzan,B.,&Waever,O. 2003)

وتُظهر الدراسات أن مصر تعمل كوسيط (مُدمج) لا كوسيط محايد)، بمعنى أن مواقفها مرتبطة بمصالحها الأمنية بحكم الحدود المشتركة ومصالحها الاقتصادية وبحكم المعبر الوحيد الرابط بين مصر والقطاع وبحكم مصالحها الإقليمية والدولية خصوصًا فيما يتعلق بعلاقاتها مع إطراف العلاقة، بحيث يُنظر إلى مصر كدولة تسعى للحفاظ على استقرار جوارها وتعزيز نفوذها عبر الوساطة السياسية والاقتصادية.

(MECARC,2024)

المطلب الأول:

مرجعيات وجود الدور المصري القانوني في قطاع غزة:

إجمالا في القانون الدولي لا توجد قاعدة تسمح للدول بالتدخل في أراضي دولة أخرى أو إقليم تابع لطرف ثالث الا في حالات رئيسية منها موافقة الحكومة أو السلطة المختصة في ذلك الإقليم ووجوب حق الدفاع الذاتي عند وقوع هجوم مسلح ووجود تفويض من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة «الإطار الثانوي يتعلق بحماية المدنيين» وفي سياق غزة تتحقق غالبية الحالات مثل قرارات الأمم المتحدة، القانون الدولي الإنساني، واتفاقيات التهدئة

بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، فمصر بصفتها دولة محورية في الشرق الأوسط، تُولي أهمية كبيرة للالتزام بالقوانين الدولية، خصوصاً في سياق النزاعات المسلحة وحماية المدنيين، وتُشير قرارات الأمم المتحدة مثل القرار الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي (2803) المتعلق بخطة السلام في قطاع غزة (18 تشرين الثاني/نوفمبر 2025) بشأن غزة إلى ضرورة حماية المدنيين وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، وهو ما يضع مصر في موقع الالتزام القانوني أثناء إدارة معابرها الحدودية.

كما يعتمد الدور المصري على أحكام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف واتفاقيات حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، لضمان عدم تعرض المساعدات الإنسانية أو المنشآت الأساسية للانتهاك، وضمان وصولها للفئات المستهدفة (Zain, 2025). ويُضاف إلى ذلك الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف التي تنظم التهدئة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، والتي غالبا ما تكون القاهرة طرفا فاعلاً فيها، سواء في صياغة بنودها أو مراقبة تنفيذها على الأرض (Le Monde, 2025)

ومن خلال هذه المرجعيات القانونية، تضع مصر نفسها في دور ضامن للحقوق الأساسية محاولة تقليل الانتهاكات، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بطريقة قانونية ومنسقة مع المجتمع الدولي ومع ذلك، فإن التطبيق الفعلي يواجه تحديات بسبب الوضع الأمني والسياسي المعقد في غزة، والتباين بين الأطراف المختلفة.

المطلب الثاني:

الأساس القانوني لتشغيل معبر رفح

يُعتبر معبر رفح الحدودي النقطة الأساسية التي تتحكم فيها مصر للوصول إلى قطاع غزة، سواء للأشخاص أو البضائع وبذلك يصبح التنظيم القانوني للمعبر جزءاً من الدور المصري في تعزيز الاستقرار الإقليمي.

1. الأساس القانوني لتشغيل معبر رفح

تحدد الإطار القانوني لتشغيل معبر رفح بمجموعة من الاتفاقيات الدولية التي وُقّعت في نوفمبر 2005، والتي تهدف إلى تنظيم حركة الأفراد والبضائع في غزة. أول هذه الوثائق هي «الاتفاقية الخاصة بالحركة والعبور» (Agreement\; on\; Movement\; and\; Access, 2005)، والتي أرست المبادئ العامة للعبور الدولي «المبادئ المتفق عليها لمعبر رفح» (Agreed\; Principles\; for\; Rafah\; Crossing, 2005)، التي حددت أدوار كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل في الإدارة المشتركة للمعبر، وأكدت على الحاجة لوجود طرف ثالث للمراقبة.

2. دور الاتحاد الأوروبي في الرقابة الحدودية

استجابةً للحاجة إلى طرف ثالث للإشراف، أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي «العمل المشترك (Council\; Joint\; Action\; 2005/889/CFSP, 2005/2005/889 «CFSP)، الذي أنشأ بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح (EUBAM Rafah). وتوضح وثائق البعثة (European\; Union\; Border\; Assistance\; Mission\; to\; Rafah, \;n.d.) أن مهمتها تتركز في ضمان امتثال تشغيل المعبر للاتفاقيات الموقعة والمعايير الدولية، وتشكل بذلك العنصر الإشرافي المدني في عملية التشغيل.

3. الأبعاد الإقليمية لعملية تشغيل معبر رفح

يظل معبر رفح بؤرة مركزية تُدرج بين النصوص القانونية والترتيبات الرسمية، وقد انشغلت العديد من الدراسات الأكاديمية في تحليل واقع السيطرة والقيود المفروضة على المعبر وحجم الدور الإقليمي المصري في ذلك، وقد ركزت دراسة ميلر (Miller, 2012) على الدور المحوري لجمهورية مصر العربية في تأمين وإدارة الحدود وتأثير سياساتها على إمكانيات الانفتاح أو الإغلاق، مما يسلط الضوء على الأبعاد الإقليمية لعملية التشغيل.

4. رصد الأحداث الجارية وتداعياتها الإنسانية

تُكمل التقارير الإخبارية الموثوقة الصورة التحليلية برصد التطبيقات الفعلية لسياسات المعبر، خاصة في سياق الأزمات الإنسانية والتغيرات السياسية. فقد غطت وكالات الأنباء مثل رويترز (Reuters, 2025) والجزيرة (Al\; Jazeera, 2025) أحداثاً مهمة، مثل إعادة فتح المعبر بعد فترات إغلاق طويلة وتدفق المرضى الفلسطينيين، مما يؤكد على أن تشغيل المعبر يظل خاضعاً لاعتبارات سياسية وأمنية عاجلة تتجاوز الترتيبات المؤسسية.

ويبقى لمصر دورا رقابيا مهما يندرج تحت الكثير من البنود القانونية والإنسانية في التنسيق مع الأمم المتحدة والجهات المانحة لضمان توثيق جميع المساعدات ومراقبتها أثناء دخولها القطاع، بما يعكس التزامها بالقانون الدولي وحقوق الإنسان. وقد أثبتت التقارير أن هذه الرقابة ساعدت في التخفيف من الفساد وسوء الإدارة والتوزيع حيث تتبع مصر إجراءات أمنية وإدارية دقيقة لضمان إيصال المساعدات، والاحتياجات للفئات المستحقة، مع الالتزام بالمعايير الدولية لسلامة المدنيين وحماية البنية التحتية (المصري اليوم، 2025).

- **التحديات والعقبات التي تواجه الدور المصري في إعادة الإعمار وإعادة الاستقرار في القطاع:**

1. تحليل السيطرة: بحثت دراسة كادمان (Kadman, 2009) في التحدي الجوهري المتعلق بالتحكم الفعلي في المعبر، متسائلة: «من يملك مفاتيح معبر رفح؟». وتُعد هذه الدراسة مرجعاً أساسياً لفهم التداعيات القانونية والسياسية للقيود المفروضة على الحركة.
2. محدودية التمويل المصري مقارنة بحجم الاحتياجات، لذا تعتمد القاهرة على التنسيق مع المانحين الدوليين مما يضعها أحيانا في موقف يتطلب الامتثال لشروط التمويل الدولي وهو ما يقلّل من السيطرة الكاملة لمصر

على طريقة توزيع الأموال والمشاريع. (Associated Press, 2025)

3. برغم الحد من حالات الفساد وسوء التوزيع التي استطاعت مصر تحقيقه من خلال الرقابة على معبر رفح، لكنها في الوقت ذاته تعرضت الى انتقادات من بعض الفصائل الفلسطينية التي ترى أن التحكم المصري يحد من سيطرتها على الموارد. (Associated Press, 2025)
4. الأطماع الإسرائيلية في شبه جزيرة سيناء والتي تحاول إسرائيل من خلال هدم غزة ومعالم وجودها الى التسلل الى سيناء وهذا ما يكرره الإسرائيليون في السر وفي الخفاء على لسان قياداتهم وكتابهم ومحلليهم. (بن شالوم. (2022)
5. ترى إسرائيل في القاهرة شريكاً ضرورياً لإدارة الوضع في غزة من دون التدخل المباشر. (مناحيم، م.2019).
6. منذ اندلاع الحروب وخاصة الحرب الأخيرة على غزة، كثّفت مصر دورها لإيجاد شريك فلسطيني داخلي يمكن العمل معه في ملفات إعادة الإعمار والإدارة المؤقتة، كما شاركت في مفاوضات تبادل الأسرى واتفاقات التهدئة مع اسرائيل، ومنعت النزوح القسري الذي كان هدف الاحتلال الإسرائيلي الأول لتقويض القضية الفلسطينية. (حلس رائد، 2025) ومع ذلك النجاح وذلك الانجاز، تواجه مصر تحديات كبيرة في هذا الملف مما يقلل من قدرتها على فرض شروط مقبولة على جميع الأطراف.
7. تحوّل الدور المصري بين الحين والاخر من وسيط مساند إلى «مدير أطر وساطة»، مع وجود نجاحات مرحلية في جانب تحقيق مصالحة فعالة ومستدامة بين حماس وفتح، لذلك يظل هذا هدفاً صعبا ومعقدا ومتغيرا يضاعف العبء على سلاسة الدور المصري المنشود.

8. بالرغم من الدور المصر دورا فاعلاً من خلال دعم مشاريع إعادة الإعمار الأساسية والتمكين ومد الجسور لإغاثة الحياة في غزة كما هو أيضا تعزيز الربط الاقتصادي بين القطاع والغلاف المصري بما يتيح للبضائع والمساعدات التحرك بحرية نسبية، وبشكل تدريجي، مع ذلك تواجه هذه المشاريع قيوداً كبيرة نتيجة للواقع الأمني والسياسي. المصري اليوم (2025، 17 فبراير) فالتحديات التي تواجهها مصر متعددة منها القيود الإسرائيلية، التمويل الدولي، إدارة المساعدات، وهي تحديات مركبة في إدارة الدور الاقتصادي على المعابر والتي تحد من دخول المعدات الثقيلة والمواد الأساسية، كما أن التمويل الدولي له محدودية مقصودة لربطه بالحسابات السياسة بالإضافة إلى أن خطط إعادة الإعمار تتطلب موارد مالية ضخمة تستوجب التنسيق مع الجهات المانحة لضمان التنفيذ وتتطلب مؤسسات قوية وشفافة وهو ما يشكل تحدياً في قطاع غزة المنقسم سياسياً.

9. الاستنفار الدائم والوارد في حسابات القاهرة تجاه مخططات إسرائيل التاريخية في سياسة التهجير لسكان قطاع غزة (Associated Press. 2023, October). والذي يفرض تحديا مستمرا على مصر يحتاج اليقظة والاستعداد والجهوزية التي تحتمل تبعات كثيرة وسيناريوهات أكثر، حيث يكرر صناع القرار الإسرائيلي والتوثيقات الأكاديمية والدراسات التي تناول هذا الملف الشائك. (Times of Israel. (2023, October

10. ثمة فجوات بحثية واضحة، خصوصاً فيما يتعلق بتقييم الأثر الاقتصادي والتنموي لدور مصر في غزة للتداخل بين الدور السياسي والاقتصادي والقانوني بسبب ضبابية الوضع يعيق تمهيد الطريق نحو تنمية واضحة البيانات.

الخاتمة

أكدت الدراسة على أن الدور المصري في غزة هو دور محوري ومفصلي، أنساني وتاريخي، قانوني ورسمي، وهو دور فاعل أساسي يشكل صمام الأمان لإدارة الأزمة والحد من تداعياتها الإنسانية والأمنية، وهو دور لا يمكن الاستغناء عنه، وقد أثبتت النتائج صحة فرضية الدور الفاعل والمؤثر لإعادة الإعمار وإعادة الاستقرار للقطاع، لكنه مقيد بالعوامل الاقتصادية الداخلية والقيود الخارجية مما يحصر الدور المصري غالبا في إطار « الاستجابة للأزمة » بدلاً من تحقيق « الاستقرار المستدام ».

التوصيات :

1. تطوير آليات التمويل الإقليمي بتأسيس صندوق عربي دائم لإعمار غزة تكون مصر الذراع التنفيذي له لضمان استدامة التمويل.
2. تنويع أدوات النفوذ من خلال تعزيز أدوات القوة الناعمة (التعليم، الصحة، الدعم الثقافي) كأدوات إستراتيجية لبناء نفوذ مستدام في القطاع.
3. تكثيف التنسيق الدولي من خلال العمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لضمان التمويل وإزالة العقبات أمام المساعدات الإنسانية.
4. تطوير آليات الرقابة القانونية بتحديث إجراءات إدارة المعابر لضمان مطابقة القانون المحلي والدولي لتقليل المخاطر المحتملة.
5. تعزيز قدرات المؤسسات المحلية بدعم الفصائل جميعها دون استثناء ودعم الهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة لضمان إدارة أفضل للمشاريع والمساعدات، بما يسهم في استدامة إعادة الإعمار.
6. ربط الإعمار بالحل السياسي في القطاع بحيث يكون كل جهد لإعادة الاعمار والاستقرار مرتبطاً بجدول زمني لإنهاء الانقسام وتوحيد الإدارة الفلسطينية في القطاع.

7. ترسيخ الدور المصري في العمل الإقليمي بالشراكة المصرية الأمريكية في إدارة الأزمات لأن مصر صانعة سلام لا مجرد وسيط.
8. ربط الأمن بالبعد الإنساني والتنموي واستغلال مؤشرات التوافق الدولي المتزايد حول ضرورة دمج البعد الإنساني في منظومة الأمن الإقليمي.

قائمة المراجع العربية:

- أبو بكر، الدسوقي. (2021). الدور المصري في إعادة إعمار غزة. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC)، مجلس الوزراء.
- الاتحاد الأوروبي وجمهورية مصر العربية. (2024، 17 مارس). بيان القمة المشترك للاتحاد الأوروبي ومصر.
- الأمم المتحدة. (2025، 18 نوفمبر). اعتماد مجلس الأمن القرار 2803 المتعلق بخطة السلام في غزة.
- الجزيرة نت. (د.ت). الخطة المصرية لإعادة إعمار قطاع غزة: المراحل، التكلفة، والأبعاد الهندسية والتخطيطية.

https://www.aljazeera.net.

- جامعة الدول العربية. (2025، 4 مارس). بيان القاهرة الصادر عن القمة العربية غير العادية «قمة فلسطين». رئاسة الجمهورية العربية المصرية.
جمعة، مصطفى. (2025). مصر وخطوطها الحمراء: تحليل أبعاد الأمن القومي المصري في ملف غزة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- حلس، رائد. (2025). الانعكاسات الاقتصادية للنزوح القسري في قطاع غزة خلال الحرب الأخيرة (إضاءات اقتصادية رقم 8). مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

- رويترز. (2025، فبراير). مصر تعيد فتح معبر رفح مع بدء سريان الهدنة. خدمة رويترز الإخبارية.
- سليمان، شريف. (2025). القاهرة تتصدر التحركات الدبلوماسية لتثبيت وقف إطلاق النار في غزة. جريدة الوطن. (تم الاسترداد في 28 أكتوبر 2025).
- سليمان، م. (2025). أبعاد ودلالات دور الوساطة المصرية في تفاعلات القضية الفلسطينية. السياسة الدولية، 60 (239)، 214 – 219.
- الصوص، بلال. (2023). مصر وعملية طوفان الأقصى: محددات الدور والتحديات القائمة (تقدير موقف). المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات).
- عبدالله، مصطفى. (2025، 17 فبراير). التحرك الفاعل.. آفاق الدور المصري فى عمليات إعمار قطاع غزة. المصري اليوم.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/3379533.

- مجلة السياسة الدولية. (2023). ريادة الدور المصريفي مواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية. مجلة السياسة الدولية، (230)، 5–10.
- المصري اليوم. (د.ت). اجتماعات لجنة الاستشارات الهندسية المصرية بشأن إعادة إعمار قطاع غزة. https://www.almasryalyoum.com.
- المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (2024). سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية بعد حرب غزة: محددات الأمن القومي والواقعية.
- مركز مسارات. (2024). إشكالية التمويل الإقليمي لغزة: التنافس والقيود على الدور المصري.
- مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لحقوق الإنسان. (2025). سياسة مصر في إدارة ملف «إعادة إعمار غزة».

https://marsad.ecss.com.eg/65864.

- مولانا، أحمد. (2024، 12 أبريل). السيناريوهات الثلاثة للدور المصري في غزة. مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.
- نشرة الجزيرة. (2025، 1 فبراير). المرضى الفلسطينيون يعبرون إلى مصر مع إعادة فتح معبر رفح بعد 9 أشهر. شبكة الجزيرة الإعلامية.
- اليوم السابع. (2025، 22 فبراير). مصر وإعادة إعمار غزة.. من الإغاثة إلى البناء والتنمية.

https://www.youm7.com/story/2025/2/22/6893081.

- Agreed Principles for Rafah Crossing. (2005, November 15).
- United Nations.
- Agreement on Movement and Access. (2005, November 15).
- United Nations.
- Al Jazeera. (2025, February 19). More than $50bn needed to rebuild Gaza after Israel's war on enclave.
- A News. (n.d.). Egypt's reconstruction plan for Gaza: Infrastructure, housing, and services.
- Anadolu Ajansı. (n.d.). Details of Egypt's reconstruction plan for Gaza and proposed strategic projects.
- Anufsky, S., & Knox, C. (2024). Political stability in authoritarian regimes: The case of Central Asia. Central Asian Survey, 1–24.
- Associated Press. (2023, October). Israel ministry paper proposes options for Gaza population in Sinai.
- Associated Press. (2025, March 4). Arab leaders endorse Egypt's plan to rebuild Gaza as an alternative to Trump's proposal. AP News.
- Bertin, M., Galli, J., & Rossi, F. (2022). Retracing reconstruction: Establishing an analytical method for the comprehension and systematisation of urban metamorphosis fol

lowing extreme events. arXiv.

- Buzan, B., & Waever, O. (2003). Regions and powers: The structure of international security. Cambridge University Press.
- Council Joint Action 2005/889/CFSP of 12 December 2005 establishing the European Union Border Assistance Mission at the Rafah Crossing Point (EUBAM Rafah). (2005). Official Journal of the European Union, 327, 73–76.
- Del Castillo, G. (2009). Rebuilding war-torn states: The challenge of post-conflict economic reconstruction. Oxford
- University Press.
- European Union Border Assistance Mission to Rafah (EUBAM Rafah). (n.d.).
- Frazier, D. V., Owsiak, A. P., & Sanders, V. (2014). Regional influences on mediation behaviour. International Negotiation, 19(2), 285–307.
- Gheciu, A., & Welsh, J. (2011). The imperative to rebuild: Assessing the normative case for post conflict reconstruction. Ethics & International Affairs, 25(1), 7–23.
- IEMed. (2014, November 10). Regional powers in a transforming Middle East.
- Kadman, N. (2009). Rafah Crossing: Who holds the keys? Gisha – Legal Center for Freedom of Movement.
- Le Monde. (2025, February 22). Les pays arabes ébauchent un plan de reconstruction de Gaza.
- Mashat, A. M. (2013). Egypt's regional security policy after the January 25 revolution. Future University in Egypt.
- Miller, A. (2012). Egypt, the Rafah border, and the prospects for

Gaza. PRIO – Peace Research Institute Oslo.

- MP-IDSA. (n.d.). Urban functional zoning and post-conflict reconstruction: The Gaza Strip case. Manohar Parrikar Institute for Defence Studies and Analyses.
- Muslimov, M. Z. (2023). The role of mediation in international conflict resolution. Law and Safety, (3), 14.
- Reuters. (2025, April). States adopt Egyptian plan for Gaza reconstruction.
- Shama, N. M. (2020). Egypt's middle power aspirations under el Sisi. In A. Saouli (Ed.), Unfulfilled aspirations: Middle power
- politics in the Middle East (pp. xx–xx). Oxford University Press.
- lavin, B. (2024). Egypt's delicate balance: Maintaining US support while confronting Gaza challenges. Stimson Center.
- Times of Israel. (2023, October). Leaked Ministry of
- Intelligence paper: Gaza population relocation scenarios.
- UNCTAD. (2024, February 1). Gaza economic recovery could take decades: UN report. United Nations Conference on Trade and Development.
- UNDP, & UN ESCWA.(2024, October 21Gaza war: Expected socioeconomic impacts on the State of Palestine. United Nations
- Development Programme.
- Yefet, B. (2024, April). Egypt and the war in Gaza: The
- limitations of an embedded mediator. Middle East and Asia Research Center (MECARC), Ariel University.
- Zain, M. (2025, February 18). Egypt leads the way: Humanitarian aid and diplomacy in Gaza's path to peace. Egypt Today

مستقبل الغاز في قطاع غزة بعد الحرب

دراسة استشرافية

أ. حسن نبهان سلامة

باحث في دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

hassansalama1972@gmail.com

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة ملف الغاز الطبيعي في قطاع غزة بوصفه أحد أبرز القضايا الإستراتيجية ذات الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية، على المستويين المحلي والإقليمي. فحقول الغاز المكتشفة قبالة سواحل غزة، وعلى رأسها حقل غزة مارين، تمثل مورداً اقتصادياً واعداً يمكن أن يسهم في تقليص التبعية الاقتصادية لإسرائيل ويفتح آفاقاً حقيقية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتعزيز مقومات التحرر الاقتصادي الفلسطيني.

وتكتسب الدراسة أهميتها في ظل الحرب الجارية على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023، وما أفرزته من تحولات عميقة في البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية، دفعت الأطراف الإقليمية والدولية إلى إعادة تقييم ترتيبات "اليوم التالي" للحرب. وفي هذا السياق، يبرز ملف الغاز كأداة استراتيجية محورية في مشاريع إعادة الإعمار، وكعنصر فاعل في إعادة تشكيل موازين النفوذ في شرق البحر المتوسط.

تخلص الدراسة إلى أن مستقبل استثمار غاز غزة لا يرتبط فقط بالاعتبارات الاقتصادية، بل يتداخل بشكل وثيق مع الحسابات الجيوسياسية والإقليمية، ما يجعل هذا الملف أحد مفاتيح الصراع على الموارد والسيادة في مرحلة ما بعد الحرب، وأحد المحددات الأساسية لمسار التنمية والاستقلال الاقتصادي الفلسطيني.

Abstact

This study examines the natural gas file in the Gaza Strip as one of the most significant strategic issues with economic, political, and security dimensions at both the local and regional levels. The gas fields discovered off the coast of Gaza—most notably the Gaza Marine field—represent a promising economic resource that could contribute to reducing economic dependency on Israel and open genuine prospects for sustainable economic development and the strengthening of Palestinian economic self-reliance.

The study gains particular relevance in the context of the ongoing war on the Gaza Strip since October 2023 and the profound transformations it has produced in the political, economic, and security landscape. These developments have prompted regional and international actors to reassess "the day after" arrangements, within which the gas file has emerged as a central strategic component—both in relation to reconstruction efforts and the reconfiguration of power dynamics in the Eastern Mediterranean.

The study concludes that the future of Gaza's gas exploitation is not determined solely by economic considerations, but is deeply intertwined with geopolitical and regional calculations. As such, the gas file constitutes a key arena of contestation over resources and sovereignty in the post-war phase, as well as a critical determinant of the trajectory of Palestinian development and economic independence.

• مقدمة

يعد ملف الغاز الطبيعي في قطاع غزة من أكثر القضايا الاستراتيجية اهمية على المستويين المحلي والإقليمي، كونه يمثل مورداً اقتصاديا يمكن أن يقلل من التبعية الاقتصادية لإسرائيل ويشكل نقطة تحول في التنمية الاقتصادية والتحرر الاقتصادي.

تمثل حقول الغاز المكتشفة منذ أواخر التسعينات، والتي تقع قبالة سواحل غزة، ولا سيما حقل «غزة مارين»، أحد أهم أصول الطاقة في شرق البحر المتوسط، وقدّرت احتياطاته بحوالي 1 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

تتجلى أهمية الموضوع في هذا التوقيت تحديدا في ضوء الحرب الدائرة على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023، وما أفرزته من تحولات سياسية واقتصادية وأمنية عميقة، دفعت العديد من القوى الإقليمية والدولية إلى إعادة النظر في ترتيبات ما بعد الحرب، بما في ذلك مستقبل الموارد الطبيعية في القطاع. فملف الغاز بات يُنظر إليه بوصفه ورقة إستراتيجية في هندسة اليوم التالي للحرب، سواء على مستوى إعادة الإعمار أو على مستوى إعادة توزيع النفوذ في شرق المتوسط.

• أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في أنها تتناول مستقبل الغاز الطبيعي في قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب على غزة في ظل عوامل سياسية وأمنية وإقليمية دولية مستحدثة، وتأثير الحرب على غزة في ظل تعقيدات سياسية وأمنية فرضها الاحتلال الإسرائيلي، وفي ظل انقسام فلسطيني داخلي، كما تتناول الدراسة السيناريوهات المحتملة والمتوقعة لمستقبل استثمار الغاز في غزة بعد الحرب.

- **أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة أهداف منها:

- إلقاء الضوء على أهمية الغاز كمورد اقتصادي فلسطيني يمكن أن يشكل ركيزة أساسية في التحرر من التبعية الاقتصادية لإسرائيل
- تحديد المواقف المختلفة سواء الإسرائيلية أو الإقليمية أو الدولية تجاه موضوع استثمار الغاز في غزة في ظل التغيرات التي فرضتها إسرائيل في الحرب على غزة.
- الإشارة إلى السيناريوهات المستقبلية الممكنة في موضوع استثمار غاز غزة في ظل الترتيبات المتوقعة لليوم التالي للحرب.

- **فرضيات الدراسة**

تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات

1. أن إسرائيل تسيطر على آبار الغاز منذ اكتشافها في قطاع غزة لضمان تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.
2. فرضت الحرب على قطاع غزة ترتيبات سياسية وأمنية ستلقي تبعاتها على مستقبل الاستثمار في الغاز.
3. محاولة ربط بعض الأطراف الإقليمية والدولية الاستثمار في الغاز بإعادة الإعمار في قطاع غزة.

- **منهجية الدراسة:**

تعتمد الدراسة على المناهج التالية:

1. المنهج الوصفي التحليلي: وهو يعتمد على تحليل الواقع الحالي لحقول الغاز الفلسطينية، والسياسات الإسرائيلية والإقليمية تجاهها، مستندا إلى التقارير الدولية والدراسات الأكاديمية والكتب والمقالات ذات الصلة.
2. المنهج الاستشرافي: وهو يعتمد على وضع سيناريوهات محتملة وممكن في ظل المعطيات السياسية والأمنية فيما بعد الحرب لاستشراف مستقبل الغاز في قطاع غزة.

المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية والسياسية

أولا: التطور التاريخي لاكتشاف الغاز في قطاع غزة

تم اكتشاف الغاز الطبيعي في قطاع غزة حين أعلنت شركة British Gas Group عن اكتشافها لوجود حقلين للغاز الطبيعي قبالة شواطئ القطاع على بعد نحو 36 كيلو متر داخل الحدود البحرية الفلسطينية وعلى عمق 600 متر تقريبا تحت سطح البحر ليطلق على الحقل الأول اسم مارين 1 والحقل الثاني اسم مارين 2، وحسب تقديرات الشركة البريطانية فإن حجم الاحتياطيات في الإقليم تقدر بحوالي تريليون قدم مكعب، فيما قدرت شركة اتحاد المقاولين الفلسطينيين بأن احتياطي الحقلين يقدر بحوالي 1.4 تريليون قدم مكعب مما يجعله يمثل مصدرا استراتيجيا للاقتصاد الفلسطيني ويلبي احتياجات الشعب الفلسطيني لسنوات قادمة (الربايعة، 2021).

وقد واجهت السلطة الفلسطينية العديد من العقبات التي حالت دون استفادة الفلسطينيين منه، فبعد أن قامت السلطة الفلسطينية بالتوقيع على اتفاقية تطوير آبار الغاز مع شركة British Gas وشركة اتحاد المقاولين الفلسطينيين عام 2000 اشترطت إسرائيل أن يتم تصدير الغاز الفلسطيني عبر إسرائيل، وقد زاد الوضع تعقيداً بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في نفس العام، وما تبعه بعدها من سيطرة حركة حماس على قطاع غزة عام 2007، الأمر الذي دعا إسرائيل إلى اعتبار أن تطوير حقول الغاز في قطاع غزة خطرا امنيا.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية لغاز قطاع غزة

وفقًا إلى التقديرات التحليلية لخبراء في قطاع الطاقة، بما في ذلك تقارير صحفية تعتمد على تقييمات إسرائيلية ودولية لموارد حقل غاز غزة مارين، قد يوفّر استغلال هذا الحقل إيرادات سنوية تُقدّر بنحو 100 مليون دولار أو أكثر للسلطة الفلسطينية على مدى عقود من الإنتاج (Barron, 2025)، كما أنه

يقلل من الاعتماد على الطاقة المستوردة من إسرائيل وخاصة في ظل النقص الحاد للوقود اللازم لتشغيل محطة الكهرباء في قطاع غزة والتي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد من إسرائيل بكلفة مرتفعة وبكميات غير منتظمة. ويُتوقع أن يتيح استغلال الغاز المحلي تشغيل المحطة بكفاءة أعلى، وخفض كلفة إنتاج الكهرباء، وتحسين استقرار الشبكة الكهربائية، كما يتوقع أن تطوير موارد الغاز الفلسطيني، من خلال استغلال حقل غزة مارين، من شأنه إنتاج فرص عمل مباشرة وغير مباشرة خلال مراحل الاستخراج والبنية التحتية، بما يتماشى مع نماذج التوظيف في مشاريع الطاقة البحرية في مناطق أخرى، وهو ما قد يدعم خلق آلاف فرص العمل في الاقتصاد الفلسطيني في حال تحسّن الظروف السياسية والأمنية والإدارية، كما يمكن لعائدات الغاز أن تساهم في تعزيز القدرة على تقديم الخدمات الأساسية دون الاعتماد على المساعدات الخارجية، وتقليل العجز المزمن والكبير في الموازنة العامة.

إضافة إلى ذلك، يوفر قطاع الغاز فرصا واعدة للتشغيل، إذ تشير التقديرات المحلية إلى إمكانية خلق آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في مراحل الاستكشاف والاستخراج وبناء البنية التحتية، والخدمات المساندة، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في ظل معدلات البطالة المرتفعة في قطاع غزة(DMJR, 2025).

ثالثا: الأهمية السياسية لغاز قطاع غزة

لا تقتصر أهمية الغاز الطبيعي في سواحل قطاع غزة على أبعاده الاقتصادية المباشرة، بل تمتد البعد الخاص بمسألة السيادة الاقتصادية الفلسطينية، إذ إن امتلاك الفلسطينيين لمورد طاقة مستقل من شأنه أن يحدّ من قدرة إسرائيل على توظيف الطاقة كأداة ضغط سياسي وأمني، ويُسهم في تقليص حالة التبعية البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة السيطرة الإسرائيلية المستمرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية (المرصد للدراسات، 2025)، وقد شكلت هذه

السيطرة أحد أبرز الأدوات التي استخدمتها إسرائيل لإخضاع الاقتصاد الفلسطيني وإبقائه مرتبطًا بالسوق الإسرائيلية، بما يقوض فرص التنمية المستقلة.

وفي هذا السياق، تنظر إسرائيل إلى حقل الغاز قبالة غزة بوصفه تهديدا محتملًا، ليس فقط بسبب قيمته الاقتصادية، بل لما قد يترتب على تطويره من تعزيز قدرة الفلسطينيين على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة، وتخفيف اعتمادهم على إسرائيل في مجالي الطاقة والإيرادات العامة، ولذلك حرصت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تعطيل تطوير حقل "غزة مارين"، أو ربط أي تقدم محتمل فيه بجملة من الترتيبات الأمنية والسياسية الصارمة، بما يضمن استمرار السيطرة الإسرائيلية غير المباشرة على هذا المورد (Erem News, 2024)، ويعكس هذا النهج رؤية إسرائيلية تعتبر الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني عنصرا مهددا لمنظومة السيطرة السياسية والأمنية القائمة.

لذلك فقد مارست إسرائيل الكثير من الضغوط والقيود على حركة الفلسطينيين في البحر والمساحات الاقتصادية الإقليمية المتصلة بقطاع غزة، ووفقاً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وبموجب قواعد القانون الدولي، بما في ذلك المادة 55 من اتفاقية لاهاي المتعلقة بالاحتلال والنهوض بالثروات الطبيعية للشعوب المحتلة فإنه بكونها قوة احتلال، لا تملك الحق في نقل حقوق التنقيب عن الغاز أو تصديره ضمن المنطقة البحرية الفلسطينية، ورغم أن الحقوق السيادية لفلسطين على حقل "غزة مارين" واضحة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، الا أن العراقيل الإسرائيلية المستمرة تعرقل ممارسة هذه الحقوق.

((Law4palestine,2025

وقد اتخذت إسرائيل موقفا متحفظا وحذرا للغاية تجاه أي محاولة فلسطينية لاستغلال الغاز منذ اكتشافه عام 1999، معتبرة أن أي مشروع فلسطيني في

هذا المجال قضية أمن قومي وليست مجرد مسألة اقتصادية، فقد حاولت شركة «British gas» التوصل إلى صفقة لتوريد الغاز إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية (IEC)، لكن الحكومة الإسرائيلية، برئاسة أريئيل شارون خلال فترة تولية رئاسة الوزراء، رفضت إتمام الصفقة، معللة ذلك بالاعتبارات الأمني (Globes, 2006) ، ورفضت بالتالي التوقيع على أي اتفاقيات نهائية لبدء الإنتاج ما لم يتم تصدير الغاز إلى إسرائيل عبر خطوطها البحرية، وفرض فيتو غير معلن على المشروع، ومنع أي نشاط داخل المنطقة البحرية لغزة، كما فرضت قيودا صارمة على المجال البحري لغزة، حيث منعت أي نشاط اقتصادي فلسطيني في المنطقة الاقتصادية لقطاع غزة ، بما في ذلك منع السفن الفلسطينية من تجاوز ستة أميال بحرية، ما أدى إلى تعطيل أي عمليات مسح أو تركيب أجهزة قياس ضرورية لاستغلال الحقول الغاز (باور،2015).

ومع اندلاع الحرب واستمرارها على غزة في أكتوبر 2023، واصلت إسرائيل استخدام ورقة الغاز كأداة ضمن سياساتها لإعادة تشكيل "اليوم التالي لغزة"، وذلك عبر فرض قيود صارمة على أي نشاط اقتصادي بحري في القطاع، وفقًا للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فإن إسرائيل لم تسمح للفلسطينيين بالقيام بمسوحات جيولوجية أو تركيب أجهزة قياس في المنطقة البحرية المخصصة لحقل "غزة مارين"، معتبرة أي نشاط اقتصادي محتمل يمثل تهديدا أمنيا، كما أن إسرائيل لا تعترف بالحدود البحرية الفلسطينية المعلنة، وتصر على أن إدارة الموارد تقع ضمن إطار "الترتيبات الانتقالية" لاتفاق أوسلو، وليس ضمن الحقوق السيادية للدولة الفلسطينية، وهو موقف يخالف قواعد القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني في استغلال موارده الطبيعية.

(Palestinian Centre for Human Rights, 2024)

كما ترى إسرائيل أن أي تصعيد عسكري من غزة يُنظر إليه كتهديد محتمل، يمكن أن يؤدي إلى تعليق أو إيقاف أي مشاريع اقتصادية مستقبلية في المنطقة البحرية، وضمن هذا السياق، توظف إسرائيل الغاز كجزء من مشروع "السلام الاقتصادي"، الذي يهدف إلى تقديم مكاسب اقتصادية محدودة للفلسطينيين مقابل تقليص مطالبهم السياسية، مع فرض نموذج تحكم عن بعد يقيد القدرة الفلسطينية على إدارة ثرواتها بحرية، ويجعل أي تطوير للغاز مرتبطا بالاعتبارات الأمنية الإسرائيلية (Rettig, 2024).

المبحث الثاني: أزمة الغاز في شرق المتوسط

أولا: غاز شرق المتوسط وإعادة تشكيل الأهمية الإستراتيجية للطاقة

أدت الاكتشافات المتتالية للغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط إلى إعادة تعريف موقع الإقليم ضمن خريطة الطاقة العالمية، فمنطقة شرق المتوسط تقع عند تقاطع ثلاث دوائر جيوسياسية رئيسية هي الشرق الأوسط وأوروبا وشمال أفريقيا، لذا فقد تحول شرق المتوسط إلى ساحة تتداخل فيها المصالح الاقتصادية مع الحسابات الأمنية والسياسية.

وتشير تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية إلى أن حوض شرق المتوسط يحتوي على نحو 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، إضافة إلى قرابة 1.7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج (USGS, 2010)، ومن أبرز الحقول المكتشفة: حقل تمار، حقل ليفياثان، حقل ظهر المصري والذي مثل نقطة تحول مركزية، إذ أعاد مصر بعد سنوات من التحول إلى مستورد للغاز إلى لاعبا لا غنى عنه في معادلة غاز شرق المتوسط. (مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للدراسات، 2025)

غير أن هذه الاكتشافات لم تثمر عن تعاون إقليمي شامل بين دول شرق المتوسط، بقدر ما أسهمت في تسيس ملف الطاقة، حيث بات الغاز ينظر إليه بوصفه موردا اقتصاديا واستراتيجيا مرتبطا ارتباطا مباشرا بالأمن القومي.

ثانيا: منتدى غاز شرق المتوسط: التعاون في مجال الطاقة بين الاقتصاد والأمن

منتدى غاز شرق المتوسط هو إطار إقليمي أُطلق عام 2019 بمبادرة من مصر، ويضم في عضويته كلا من مصر وإسرائيل واليونان وقبرص وإيطاليا والأردن وفلسطين، يهدف المنتدى إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات استكشاف وإنتاج ونقل وتصدير الغاز الطبيعي، بما يسهم في تحقيق الاستفادة المشتركة من موارد شرق المتوسط، وضمان أمن الإمدادات، وجذب الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية للطاقة.

ورغم الطابع الاقتصادي المعلن للمنتدى، فإن بنيته تعكس أبعادا أمنية وسياسية واضحة، فقد جرى تأسيس المنتدى بطريقة استبعدت بعض الفاعلين الإقليميين مثل تركيا، ما جعله أداة لإعادة إنتاج الاستقطاب بدلًا من تسوية النزاعات القائمة، واعتباره أداة لإعادة ترتيب التفاعلات الجيوسياسية في شرق المتوسط، حيث يتداخل فيه التعاون الاقتصادي مع اعتبارات سياسية وأمنية، ويعكس محاولات إقليمية ودولية لإدارة موارد الغاز في المنطقة.

إلا أن المنتدى لم يسعى إلى معالجة الخلافات الجوهرية المتعلقة بترسيم الحدود البحرية أو تفسير القانون الدولي للبحار، بل ركز على تنسيق محدود بين دول متقاربة سياسيا وأمنيا، الأمر الذي قلص من قدرته على لعب دور استقراري شامل في الإقليم، مما جعله أشبه بمظلة سياسية تضفي شرعية على ترتيبات قائمة، أكثر من كونه إطارا جامعا لإدارة موارد الطاقة (Dyer, 2025).

ثالثا: دور النزاعات البحرية في تحويل الغاز إلى قضية أمنية

يبرز النزاع التركي– اليوناني– القبرصي نموذجا من أبرز مظاهر تسيس الغاز في شرق المتوسط، حيث يتمحور الخلاف حول تفسير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وحقوق الجزر في توليد مناطق اقتصادية خالصة، وشرعية عمليات التنقيب في المناطق المتنازع عليها.

وترفض تركيا الانضمام إلى اتفاقية قانون البحار لعام 1982، معتبرة أنها لا تراعي الخصوصيات الجغرافية لشرق المتوسط، مما أسهم في تصاعد الاحتكاكات البحرية، وتدخل أطراف أوروبية داعمة لليونان وقبرص، وربط ملف الطاقة بالخطاب الأمني والعسكري. (المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 2025)

وفي نفس السياق، أظهر الخلاف اللبناني – الإسرائيلي حول ترسيم الحدود البحرية كيف تحول الغاز إلى جزء من معادلة الأمن القومي، فلبنان تنظر إلى موارد الغاز أنها سبيل إلى تحسين الوضع الاقتصادي، بينما تعتبر إسرائيل الحقول البحرية امتدادا لأمنها الاستراتيجي، ورغم التوصل إلى اتفاق لترسيم الحدود عام 2022 بوساطة أمريكية، فإن الطابع الأمني للملف لم يتراجع، بل أُعيد تأطيره ضمن ترتيبات ردع غير مباشرة. (Deutsche Welle, 2022)

رابعا: حدود الدور الاستراتيجي لغاز شرق المتوسط

رغم الأهمية السياسية المتزايدة لاكتشافات الغاز في شرق المتوسط، فإن الدور الفعلي للمنطقة في أسواق الطاقة العالمية يظل محدودا، فالاحتياطيات المكتشفة، وإن كانت مهمة إقليميا، لا ترقى إلى منافسة أقاليم كبرى مثل روسيا أو الخليج أو الولايات المتحدة، كما أن كلفة الاستخراج البحري العميق، إلى جانب التحديات السياسية والأمنية، تقلّص من الجدوى الاقتصادية للمشاريع الكبرى، وعليه، فإن القيمة الأساسية لغاز شرق المتوسط تكمن في رمزيته الجيوسياسية، ودوره في إعادة تشكيل التحالفات، واستخدامه كورقة تفاوض سياسي وأمني، أكثر من كونه عنصرا قادرا على إحداث تحول بنيوي في ميزان الطاقة العالمي. (Al-Ain News, 2015)

المبحث الثالث المؤثرات الإقليمية والدولية

تعتبر المؤثرات الدولية والتي تضم الدول المجاورة ومختلف دول العالم والصراعات العديدة في شرق المتوسط خلال السنوات الماضية، التي تميزت بأنها تحمل طابع سياسي واقتصادي حول مناطق النفوذ، وحيث مثل غاز المتوسط هدفا لهذه الدول المتصارعة، وكان له تأثير كبير متبادل في التنقيب عن الغاز، والاكتشافات المتلاحقة التي أظهرت احتياطات هائلة من الغاز مما كان له أثر كبير في مستقبل الغاز في منطقة شرق المتوسط، ومنها غاز غزة موضوع الدراسة، وتتوزع أهميتها حسب الأدوار الإقليمية والدولية، وطبقا للواقع الجيوسياسي الذي يمنحه غاز غزة على خارطة المنافع لكل دولة من هذه الدول حيث يمثل الغاز شريان الحياة للأوربيين ويمثل مكاسب اقتصادية ونفوذا سياسيا للدول الأخرى. وهي تنقسم إلى دول إقليمية فاعلة، وقوى دولية ذات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة كما يلي:

أولا: دول إقليمية فاعلة وتنحصر في كل من مصر وقطر وتركيا وقبرص واليونان

1. جمهورية مصر العربية

ابدأ بالحديث عن الصراع الليبي المصري والتدخل التركي حول النفوذ في ليبيا وكيف تحولت العلاقات المصرية التركية إلى علاقات صراعية حول مناطق النفوذ في ليبيا وشرق المتوسط وامتد هذا الصراع إلى جزيرة قبرص المنقسمة وتوقيع مصر اتفاق الغاز مع قبرص، واتفاقية الغاز الأخيرة مع إسرائيل حول تسييل الغاز وتصديره لأوروبا وكندا تعويضا عن الغاز الروسي.

نظرا لموقع مصر الجغرافي المشترك مع قطاع غزة، واشتراك علاقاتها مع السلطة الفلسطينية وحركة حماس وكذلك إسرائيل، فقد رأت أن استخدام ملف الغاز ونجاحها في قيادته خاصة بعد تشكيل منتدى الشرق الأوسط للغاز قد

يعزز موقعها كوسيط إقليمي في ترتيبات اليوم التالي للحرب في قطاع غزة، وقد طرحت القاهرة منذ 2018 مبادرات لتطوير حقل «غزة مارين» بالتعاون مع السلطة الفلسطينية وبموافقة إسرائيلية مشروطة وذلك ضمن محاولة مصرية لدمج الغاز الفلسطيني ضمن منظومتها التصديرية من خلال محطتي إدكو ودمياط لتسييل الغاز، ما يتيح لها توسيع حصتها في سوق الغاز الأوروبية (Henderson, 2024) .

وفي عام 2022 جرت مباحثات بين الجانب الفلسطيني والجانب المصري، ضمن إطار تفاهمات تقنية وجيو-اقتصادية، لتطوير حقل "غزة مارين" وربط الغاز المحتمل بالشبكة المصرية عبر شركة "إيجاس" الحكومية، لكن هذه المباحثات لم تُترجم حتى الآن إلى اتفاق نهائي لتنفيذ المشروع في ظل التعقيدات السياسية والأمنية السائدة (Al Jazeera, 2022) .

إلا أن الخشية المصرية من توتر العلاقات مع إسرائيل أو حدوث أي توترات حدودية في سيناء رغم رغبتها في تحقيق مكاسب اقتصادية يجعلها تنتهج مقاربة التدرج الحذر وتصر على ضرورة ترتيب وضع ملفات الغاز في المنطقة ضمن ترتيبات دقيقة وضمانات دولية (Al Jazeera, 2025).

2. دولة قطر

تحاول دولة قطر تكريس حضورها السياسي في المشهد الفلسطيني عبر علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وحركة حماس من جهة أخرى، وهو ما سمح لها بلعب دور محوري في تمويل مشاريع إعادة الإعمار في غزة خاصة بعد حرب عام 2014، كما تسعى إلى جانب حضورها السياسي إلى تعزيز حضورها في المشهد الاقتصادي من خلال الاستثمار في قطاع الطاقة، وتشير التحليلات إلى أن قطر تمتلك القدرة الفنية والمالية على المشاركة في تطوير البنية التحتية اللازمة لاستخراج الغاز والنقل والطاقة في غزة، وقد

وقعت اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة مذكرات تفاهم مع جهات فلسطينية لتمويل إنشاء أنابيب غاز لتشغيل محطة الكهرباء في القطاع، في مسعى لتحسين الإمدادات الكهربائية والاعتماد على الغاز بدلا من الوقود السائل.
(Aldardari, 2021)

3. تركيا

أبدت تركيا استعدادها لدعم الشعب الفلسطيني بتقديم مساعدات فنية وإنسانية في قطاع الطاقة والبنية التحتية، وذلك في إطار مساعيها لتعزيز استقلال الفلسطينيين اقتصاديا إلى جانب حضورها السياسي في الساحة الإقليمية، كما برز استعداد تركيا لإرسال سفينة توليد كهرباء عائمة إلى القطاع كحل مؤقت لأزمة الطاقة التي أعقبت الدمار الكبير في شبكات الكهرباء، كما أعرب السفير التركي في القاهرة عن استمرار دعم بلاده لجهود إعادة إعمار غزة عبر مؤسسات تركية ومنظمات مجتمع مدني تعمل على تحسين الظروف المعيشية بما يعكس هذا الدعم رغبة تركيا في توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة من خلال الدعم الفني والإنساني، واستغلال علاقتها مع الفصائل (AA Turkish Re-ports, 2025)، إلا أنه رغم ذلك فإن دور تركيا لا يزال رمزيا حتى الآن بسبب عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في منح تركيا اي دور في مشروع الغاز الفلسطيني تحسباً من توظيف هذا الدور سياسيا. (مركز الجزيرة للدراسات، 2025)

4. قبرص واليونان

برزت قبرص واليونان كفاعلين إقليميين يسعيان إلى تثبيت أدوارهما كمراكز عبور وتنظيم لمشاريع الطاقة، مستندتين إلى عضويتهما في الاتحاد الأوروبي وعلاقاتهما الوثيقة بإسرائيل (Katanich, 2025) .

وقد عملت قبرص واليونان على بلورة شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة، أدت إلى تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط عام 2019، وتسعى كل من قبرص واليونان إلى تقديم نفسيهما كنقطتي ارتكاز قانونيتين وجغرافيتين لأي مشاريع تصدير غاز في شرق المتوسط، سواء عبر خطوط الأنابيب أو منشآت التسييل، وهو ما يمنحهما قدرة غير مباشرة على التأثير في مصير غاز غزة، خاصة في ظل غياب سيادة فلسطينية بحرية فعلية

. (EMGF,2019)

وفي هذا الإطار تستند قبرص واليونان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) في ترسيم حدودهما البحرية، وتدعمان مقاربة قانونية تهمش الحقوق الفلسطينية بحكم عدم الاعتراف بدولة فلسطينية كاملة السيادة في المحافل الدولية

.(Qafisheh et al., 2025)

في المقابل، تستفيد إسرائيل من هذا الفراغ القانوني لتكريس سيطرتها العملية على المنطقة البحرية المقابلة لغزة، مستفيدة من شبكات التعاون الإقليمي التي تشارك فيها قبرص واليونان، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بما في ذلك اعتراض سفن أساطيل كسر الحصار حتى في المياه الدولية ما يعكس السيطرة البحرية الفعلية التي تمارسها إسرائيل

. (Reuters, 2025)

وقد ساهمت قبرص واليونان ضمن التحالف الثلاثي مع إسرائيل في ربط مشاريع الطاقة بالاستقرار الأمني وهو خطاب ينعكس سلبا على إمكانية تطوير حقل غزة مارين، حيث يُنظر إلى غزة باعتبارها مساحة أمنية لا اقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة إنتاج منطق الإقصاء، بحيث يتم دمج الغاز الفلسطيني في الحسابات الأمنية الإسرائيلية – الإقليمية، بدلا اعتباره موردا سياديا للشعب الفلسطيني (Rettig, 2021).

ثانيا: القوى الدولية الفاعلة

وهي دول فاعلة ومؤثرة في التجارة الدولية وتتمثل في سعيها نحو توفير احتياجاتها من الغاز، بحيث تعتمد عليه بشكل رئيسي ويعتبر الغاز سلعة إستراتيجية ذات أهمية قصوى سواء في استمرار سلاسل توريد الغاز أو في تثبيت أسعاره بمستوى مقبول لا يمثل عبئا كبيرا على اقتصاديات هذه الدول وهذه القوى الدولية تصدرها كل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

1. دول الاتحاد الأوروبي

زاد اهتمام الاتحاد الأوروبي بالغاز في منطقة شرق المتوسط بما في ذلك الغاز في قطاع غزة بعد الحرب الروسية الأوكرانية، ونتيجة لذلك فقد سعت دول الاتحاد الأوروبي بتنويع مصادر الغاز بعيدا عن روسيا والاستثمار في غاز شرق المتوسط باعتباره وسيلة يمكن أن تعوض النقص في الغاز الروسي.

(Chatham House, 2023)

وضمن إطار خطة الاتحاد الأوروبي لدعم مشاريع الطاقة والتنمية في الأراضي الفلسطينية، أطلقت المفوضية الأوروبية في يوليو 2024 برنامجا شاملا بقيمة تصل إلى 1.6 مليار يورو لتعزيز التعافي والصمود الفلسطيني، مع التأكيد على دعم الخدمات الأساسية والتنمية الاقتصادية ضمن شروط سياسية واستقرار عام في الأراضي الفلسطينية، ما يشير إلى أن أي مشاريع تنموية كبرى في قطاع الطاقة، مثل تطوير موارد الغاز، ترتبط ضمنا بشرط الاستقرار السياسي وتحقيق توافق أمني واسع، كما يتضمن التعاون الأوروبي في مجال الطاقة على المستوى الإقليمي اتفاقيات مع شركاء آخرين مثل إسرائيل التي تنظر إلى الغاز كعامل استراتيجي، وهو ما ينتقده البعض بوصفه يتجاهل حقوق الفلسطينيين في مواردهم، ما يعكس الظروف السياسية والأمنية التي يضع الاتحاد الأوروبي في حساباته عند التفكير في دعم مشاريع تتعلق بالطاقة في القطاع

. (European Commission program, 2025)

كما يقدم الاتحاد الأوروبي دعما فنيا من خلال مؤسسات مثل البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لدراسة جدوى استغلال الغاز الفلسطيني بطريقة مستدامة بيئيا، ونظراً لخصوصية الوضع الفلسطيني والقيود السياسية الإسرائيلية التي تمارسها إسرائيل على الفلسطينيين وعدم وجود كيان فلسطيني موحد فإن الاتحاد الأوروبي يكتفي بالدعم الفني والضغط الدبلوماسي مع تشديد الاتحاد الأوروبي على أن أي مشروع لن ينفذ دون موافقة إسرائيلية واضحة، وسيقتصر دوره على الدعم الفني والضغط الدبلوماسي.(European Commission & EIB programs, 2025)

2. الولايات المتحدة الأمريكية

تتعامل الولايات المتحدة مع ملف الغاز الطبيعي في قطاع غزة ضمن مقاربة سياسية – أمنية أشمل لإدارة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وليس باعتباره حقا سياديا فلسطينيا مستقلا في استغلال الموارد الطبيعية. فمنذ اكتشاف حقل "غزة مارين" في أواخر تسعينيات القرن الماضي، لم تبدِ واشنطن دعما فعليا لتمكين الفلسطينيين من تطوير هذا المورد بمعزل عن القيود الإسرائيلية، بل ربطت أي تقدم محتمل في هذا الملف بجملة من الشروط السياسية والأمنية التي تراعي أولا التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي في شرق المتوسط. (Brown, 2024)

يعكس هذا النهج استمرار السياسة الأمريكية التقليدية التي ترى في الموارد الاقتصادية الفلسطينية أدوات لإدارة الاستقرار واحتواء الأزمات، لا ركائز لتعزيز السيادة الفلسطينية.

وخلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، برزت مؤشرات واضحة على اهتمام أمريكي بإعادة طرح ملف الغاز في سياق خطط "اليوم التالي" وإعادة الإعمار، حيث جرى تداول أفكار غير رسمية تربط بين استثمار موارد الغاز الفلسطينية

وبين ترتيبات دولية وإقليمية تتضمن إشرافا صارمًا على العائدات وآليات إنفاقها، بما يحد من قدرة الفلسطينيين على التحكم المباشر بهذه الموارد، ويشير هذا التوجه إلى سعي واشنطن لإدارة المورد الفلسطيني ضمن أطر رقابية متعددة الأطراف، بدل الاعتراف بحق الفلسطينيين في تطويره واستثماره.

علاوة على ذلك، يتقاطع الموقف الأمريكي من غاز غزة مع إستراتيجيتها الأوسع في شرق المتوسط، القائمة على دعم مشاريع الطاقة التي تقودها إسرائيل بالتعاون مع شركاء إقليميين مثل مصر، وبمشاركة شركات طاقة دولية كبرى تحظى بدعم سياسي أمريكي مباشر (Reuters, 2023). وفي هذا السياق، يصبح تهميش حقل غزة مارين جزءا من معادلة إقليمية تهدف إلى تعزيز أمن الطاقة لحلفاء واشنطن، حتى وإن جاء ذلك على حساب الحقوق الاقتصادية الفلسطينية.

وبناء على ذلك يمكن القول إن السياسة الأمريكية لا تنظر إلى غاز غزة كرافعة محتملة للتنمية الفلسطينية، بقدر ما تتعامل معه كملف قابل للتوظيف السياسي ضمن ترتيبات ما بعد الحرب، بما ينسجم مع أولوياتها الأمنية والتحالفية في المنطقة.

المبحث الرابع

السيناريوهات المستقبلية لاستثمار الغاز في غزة

يمكن استشراف مستقبل الغاز في غزة عبر أربعة سيناريوهات رئيسة

1. السيناريو الأول

بحكم السيطرة الإسرائيلية الفعلية على المجال البحري لقطاع غزة فإن أي تنقيب أو تطوير لمواقع حقول الغاز في قطاع غزة لن يتم دون موافقة إسرائيل؛ إذ ترى إسرائيل أن أي استغلال فلسطيني مستقل قد يشكل تهديدا سياسيا واقتصاديا، مما يعني فرض اتفاقيات على الفلسطينيين عبر وسطاء إقليميين يتم من خلالها تطوير الغاز بواسطة شركات إسرائيلية أو دولية تحت إشراف إسرائيلي، مقابل تخصيص نسبة محدودة من العوائد للسلطة الفلسطينية أو لقطاع غزة عبر

صندوق خاص تديره مؤسسات مالية دولية.

ويعزز هذا الاتجاه الدعم الأمريكي المستمر لإسرائيل في ملفات الطاقة، باعتبار أن ضمان تدفق الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا يشكل مصلحة إستراتيجية غربية بعد الحرب الروسية الأوكرانية.

2. السيناريو الثاني

تقوم فكرة هذا السيناريو من خلال تحالف إقليمي – دولي لإدارة غاز غزة، بمشاركة مصر وقطر والاتحاد الأوروبي، وبرعاية الأمم المتحدة أو البنك الدولي، يسمح من خلاله للشركات الدولية بتطوير الحقول، على أن تنقل عوائد الغاز إلى صندوق تنموي بإشراف دولي يستخدم لإعادة إعمار غزة وتمويل البنية التحتية للطاقة.

ويعد هذا السيناريو الأكثر واقعية، حيث يسمح بدمج الغاز الفلسطيني في شبكة الطاقة الإقليمية دون أن يتعارض كليا مع المصالح الإسرائيلية، مع بقاء إشراف دولي يحد من مخاطر السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

لكن التحدي الأساس هنا يكمن في صعوبة إدارة مشروع بهذا الحجم في ظل الانقسام السياسي وفي ظل وجود حكومتين إحداهما في قطاع غزة والأخرى في الضفة الغربية.

3. السيناريو الثالث

يعبر هذا السيناريو عن الطموح الوطني الفلسطيني في امتلاك السيادة الكاملة على الموارد الطبيعية، وذلك من خلال شركة وطنية فلسطينية للغاز تشرف على عمليات التطوير والإنتاج، بالشراكة مع شركات دولية.

وتعتبر هذه الرؤية منسجمة مع مبادئ القانون الدولي التي تُقر بحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال في مواردها الطبيعية، كما تشكل فرصة لبناء اقتصاد مقاوم قادر على تمويل إعادة الإعمار وتنمية البنية التحتية.

لكـن تنفيـذ هـذا السـيناريو يتطلـب بيئـة سياسـية مسـتقرة واعترافـا دوليـا بقـدرة الفلسـطينيين علـى إدارة مواردهـم، كمـا يواجـه تحديـات تقنيـة ومالية ضخمـة، تتعلـق بغيـاب الكـوادر المحليـة المؤهلـة، واحتيـاج الحقـول إلـى اسـتثمارات تفـوق 1.5 مليـار دولار لتطويرهـا.

4. السيناريو الرابع

يسـتند هـذا السـيناريو إلـى فرضيـة اسـتمرار الصـراع وعـدم التوصـل إلـى تسـوية سياسـية أو أمنيـة تتيـح تطويـر الغـاز.

فـي هـذه الحالـة، سـيبقى غـاز غـزة رهينـة للتجاذبـات الإقليميـة، وسـتظل إسـرائيل تفـرض قيودهـا علـى أي نشـاط فـي البحـر، فيمـا تتجـه المسـاعدات الدوليـة إلـى الإغاثـة بـدل التنميـة.

هـذا السـيناريو يعنـي ضيـاع فرصـة إسـتراتيجية لإعـادة إعمـار غـزة، ويفاقـم التبعيـة الاقتصاديـة ويُبقـي الفلسـطينيين خـارج منظومـة الطاقـة الإقليميـة. وقـد يـؤدي أيضـا إلـى صراعـات داخليـة بيـن الفصائـل الفلسـطينية حـول مـن يملـك شـرعية التفـاوض علـى مـوارد الغـاز.

• النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

1. يمثـل الغـاز فـي قطـاع غـزة أحـد أهـم مـوارد الطاقـة غيـر المسـتغلة فـي شـرق المتوسـط، بقـدرات إنتاجيـة كبيـر كفيلـة بتلبيـة احتياجـات السـوق المحلـي الفلسـطيني لعقـود إذا تـم اسـتغلالها بشـكل جيـد.
2. تعتمـد إسـرائيل سياسـة مزدوجـة فمـن ناحيـة تمنـع الفلسـطينيين مـن تحقيـق اسـتقلال اقتصـادي ومـن ناحيـة أخـرى تسـتخدم الغـاز كورقـة مسـاومة سياسـية وأمنيـة.

3. يلعب الاتحاد الأوروبي ومصر وقطر وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية أدوارا متباينة في هذا الملف، وأن الغاز الفلسطيني أصبح عنصرا من معادلة الطاقة الأوروبية بعد الحرب الأوكرانية، ما يمنح القضية بعدا دوليا هاما.
4. يعد الانقسام الحاصل بين قطاع غزة والضفة الغربية من أهم العوائق أمام أي استثمار جاد في الغاز، إذ لا يمكن لأي اتفاق أو مشروع تطويري أن ينجح دون مرجعية وطنية موحدة تمثل الفلسطينيين كافة.

- **التوصيات**

1. ضرورة تشكيل هيئة وطنية عليا للطاقة والغاز تضم خبراء من غزة والضفة، تكون مسؤولة عن إدارة الملف فنيًا وسياسيًا.
2. العمل على صياغة إستراتيجية وطنية للموارد الطبيعية تدمج الغاز في خطط التنمية والإعمار.
3. تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة أي عائدات مستقبلية من الغاز، لضمان ثقة المجتمع المحلي والدولي.
4. تشجيع التعاون المصري – الفلسطيني في مجال البنية التحتية للغاز والتسييل والتصدير.
5. حثّ قطر وتركيا على دعم الاستثمارات في القطاع دون شروط سياسية تمس السيادة الفلسطينية.
6. دعوة الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى إقرار آلية إشراف دولي عادلة تضمن حقوق الفلسطينيين في عوائد الغاز.
7. إدراج ملف الغاز في مفاوضات التسوية المستقبلية كقضية سيادية لا إنسانية فقط.
8. تقديم دعم فني وتقني لتأهيل الكوادر الفلسطينية في مجالات الطاقة والاستكشاف والإدارة البيئية.

• الخاتمة

إن مستقبل الغاز في غزة لا ينفصل عن مستقبل القضية الفلسطينية نفسها. فالموارد الطبيعية تعد من أهم الأدوات في معركة السيادة والتحرر، وتمكين الفلسطينيين من استثمار غازهم سيكون بمثابة اختبار لإرادة المجتمع الدولي في احترام القانون الدولي وحقوق الشعوب، كما سيكون ركيزة لبناء نموذج تنموي فلسطيني مستقل يعيد الثقة في إمكانية النهوض بعد سنوات من الحرب والحصار.

• قائمة المراجع

- رسالة ماجستير بعنوان حقول غاز شرق البحر المتوسط وأثرها في التنافس الإقليمي والدولي، جامعة غزة، فلسطين، 2021، ص15

- https://www.theguardian.com/world/2025/jul/20/
- recognised-palestinian-state-could-develop-disputed-gas-resources-expert-says
- https://www.dmjr-journals.com/assets/article/1750629014-
- GAZA_MARINE_GAS%3A_A_STRATEGIC_RESOURCE_BETWEEN_
- ECONOMIC_OPPORTUNITIES_AND_POLITICAL_CHALLENGES_IN_THE_
- ISRAELI-PALESTINIAN_CONFLICT.pdf
- https://marsad.ecss.com.eg/72146/
- https://www.eremnews.com/news/arab-world/c9tbrx46zm
- https://atlasinstitute.org/the-politics-of-natural-gas-in-the-eastern-
- mediterranean-boom-or-bust/
- https://marsad.ecss.com.eg/47738/
  https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D9%85-

%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9/a-63400153

- https://law4palestine.org/ar/2025/09/02/
- https://en.globes.co.il/en/article-1000092982
- https://www.alhaq.org/publications/8066.html
- https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654991
- https://pchrgaza.org/israeli-gas-exploration-licenses-in-palestines-maritime-areas-are-illegal-and-violate-international-law
- https://academic.oup.com/jwelb/article/17/2/128/7590661
- https://pubs.usgs.gov/fs/2010/3014/
- https://marsad.ecss.com.eg/39657
- https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9/a-63400153
- https://al-ain.com/article/34481 https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/egypt-gaza-gas-and-geopolitics-eastern-mediterranean
- https://www.aljazeera.net/politics/2022/10/19 www.aljazeera.net/news/2025/12/18
- https://agsi.org/analysis/qatar-and-gazas-electricity-mediation-aid-and-expertise
- https://www.aa.com.tr/en/energyterminal/electricity/turkey-set-to-help-provide-electricity-for-gaza-diplomat/13411?utm_source
- https://studies.aljazeera.net/ar/article/5863
- https://arabic.euronews.com/business/2025/07/08/natural-gas-discovery-

cyprus-exxonmobil-qatar-energy-eastern-mediterranean-energy

- https://www.cambridge.org/core/journals/leiden-journal-of-international-law/article/gaza-marine-the-facts-and-the-law/C029A409D-C49A37CA47753C48AED5252
- https://www.reuters.com/world/middle-east/gaza-flotilla-says-unlit-vessels-approached-its-boats-prompting-security-2025-10-01/
- https://doi.org/10.1093/fpa/orab006
- https://www.chathamhouse.org/2023/05/europes-energy-strategy
- -after-ukraine-war
- - https://www.eeas.europa.eu/eeas
- - https://www.eib.org/en/press/all/2025-346-eib-and-european-commission-
- support-palestine-s-economic-resilience-with-eur400-million-facility-for-local-businesses?lang=ar&utm_source
- https://www.reuters.com/business/energy/chevron-takes-final-investment-decision-leviathan-gas-expansion-2026-01-16

نحو إنقاذ التجمعات البدوية من الأبرتهايد والتطهير العرقي الإسرائيلي

أ.حسن عبد ربه
كادر الحملة الأكاديمية الدولية (IACA)
hasanabedrabbo@gmail.com

الملخص

تتعرض التجمعات البدوية الفلسطينية منذ سنوات لاستهدافٍ ممنهج من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، يتجلى في سياسات الهدم، والتهجير القسري، ومصادرة الأراضي، وحرمان السكان من الوصول إلى الخدمات الأساسية. ويهدف هذا البحث إلى توثيق الانتهاكات وتحليل أبعادها القانونية والسياسية والإنسانية، مع التركيز على مدى انطباقها على مفهومي التطهير العرقي ونظام الأبرتهايد وفقًا للقانون الدولي.

وتُظهر نتائج البحث أن الاحتلال الإسرائيلي ينتهج سياسات منظمة وممنهجة تستهدف تفريغ الأرض من سكانها الأصليين، ولا سيما التجمعات البدوية، من خلال تقويض سبل عيشها وإضعاف مقومات صمودها، الأمر الذي يهدد استمرار وجودها التاريخي والجغرافي في فلسطين. كما يقدّم البحث مجموعة من التوصيات العملية الموجهة إلى الجهات الحقوقية والوطنية والدولية، بهدف حماية هذه المجتمعات والحفاظ على نسيجها الاجتماعي وحقوقها الأساسية.

Abstract

Palestinian Bedouin communities have, for decades, been subjected to systematic targeting by Israeli occupation authorities through policies of home demolitions, forcible displacement, land confiscation, and the denial of access to essential services. This study seeks to document these practices and to analyze their legal, political, and humanitarian implications, with a particular focus on assessing their conformity with the legal definitions of ethnic cleansing and the crime of apartheid under international law.

The study's findings demonstrate that the Israeli occupation pursues organized and institutionalized policies aimed at displacing the indigenous population—particularly Bedouin communities—by eroding their livelihoods and undermining the structural foundations of their resilience and permanence. Such policies pose a direct threat to the historical, geographic, and social continuity of these communities in Palestine. The study further advances a set of evidence-based recommendations addressed to human rights organizations, as well as national and international stakeholders, aimed at enhancing protection mechanisms for these communities and safeguarding their social fabric and fundamental rights.

• **الكلمات المفتاحية:** (Keywords)

الأبرتهايد، التطهير العرقي، التجمعات البدوية، القدس الكبرى.

الفصل الأول

• مقدمة

تُعد التجمعات البدوية الفلسطينية مكونا أصيلا من مكونات البنية الاجتماعية والتاريخية للشعب الفلسطيني، وجزءا لا يتجزأ من هويته الوطنية والثقافية. وتعود جذور هذه التجمعات إلى القبائل العربية التي استقرت وتنقلت في فلسطين منذ قرون، خاصة في مناطق النقب، وبئر السبع، والقدس، والأغوار، وجنوب الخليل، وقطاع غزة. وقد طورت هذه التجمعات أنماطا معيشية متكيفة مع البيئة الجغرافية، تقوم أساسا على الرعي والزراعة التقليدية، إلى جانب نظام اجتماعي قائم على الروابط العائلية والقبلية.

وعلى الرغم من دورها التاريخي في الحفاظ على التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية والهامشية، تواجه هذه التجمعات في المرحلة الراهنة تحديات وجودية متصاعدة نتيجة السياسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي تستهدف إعادة تشكيل الحيز الجغرافي والديموغرافي في الضفة الغربية. والتي يمكن تصنيف بعضها ضمن سياسات التطهير العرقي أو نظام الأبرتهايد، وتشمل عمليات الهدم المتكرر، والاعتداءات المنظمة، ومصادرة الأراضي، وفرض القيود على البناء والتخطيط، وفرض بيئة قسرية تدفع السكان إلى النزوح القسري، وتوسيع نطاق السيطرة الاستيطانية على حساب الوجود الفلسطيني، وتثير هذه الممارسات تساؤلات جوهرية حول طبيعتها القانونية، ومدى توافقها مع قواعد القانون الدولي، وخاصة تلك المتعلقة بحماية السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال.

• مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في وجود فجوة تحليلية في الأدبيات القانونية والسياسية المتعلقة بالتجمعات البدوية الفلسطينية، حيث تركز معظم الدراسات والتقارير على توثيق الانتهاكات ورصد آثارها الإنسانية، دون تقديم تحليل قانوني معمق يدرس هذه السياسات ضمن إطارها البنيوي والمؤسسي، أو يربطها بصورة منهجية بالقواعد الدولية التي تحظر النقل والتهجير القسري للسكان وتجرّم أنظمة التمييز العنصري "الأبرتهايد" الممنهج.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تجاوز الطابع الوصفي السائد، من خلال تقديم تحليل قانوني – سياسي يدرس طبيعة السياسات المطبقة على التجمعات البدوية، ويقيّمها في ضوء المعايير الدولية ذات الصلة، بما يسهم في فهم أبعادها القانونية وأهدافها الاستراتيجية ضمن السياق الأوسع لنظام الاحتلال.

• أسئلة البحث

السؤال الرئيس: إلى أي مدى تنطبق مفاهيم التهجير القسري والتطهير العرقي ونظام الأبرتهايد، وفق القانون الدولي، على السياسات الإسرائيلية الممارسة بحق التجمعات البدوية الفلسطينية في الضفة الغربية؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما طبيعة السياسات والآليات الإسرائيلية المطبقة على التجمعات البدوية الفلسطينية؟
2. ما آثار هذه السياسات على البنية الاقتصادية والاجتماعية والمكانية للتجمعات البدوية؟
3. ما الإطار القانوني الدولي الناظم لحظر التهجير القسري والتطهير العرقي وتجريم الأبرتهايد؟

4. هل تتوافر الأركان القانونية المكونة لهاتين الجريمتين في الحالة المدروسة؟
5. إلى أي مدى تعكس سياسات الاحتلال تجاه التجمعات البدوية أهدافا وأطماعا سياسية واستعمارية؟
6. ما حدود فاعلية آليات الحماية الدولية في ضمان حقوق التجمعات البدوية، وما التحديات التي تواجهها؟

• أهداف البحث

يهدف البحث إلى الوصول الى مجموعة اهداف أساسية ومنها:

1. تحليل سياسات وانتهاكات استهداف التجمعات البدوية.
2. دراسة الآثار البنيوية لهذه السياسات والأبعاد القانونية والسياسية والإنسانية لهذه الانتهاكات.
3. اختبار مدى انطباق هذه السياسات ومفهومي التطهير العرقي والأبرتهايد، في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي على سياسات الاحتلال ضد التجمعات البدوية، بما يسهم في سد فجوة معرفية ودعم جهود المناصرة القانونية.
4. تناول وبحث دور السلطة الوطنية في تعزيز صمود التجمعات البدوية.
5. تقديم مقترحات وتوصيات تستند إلى تحليل قانوني، بما يسهم في تطوير آليات الحماية والمناصرة لحماية التجمعات البدوية وتعزيز صمودها.

• أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث علميًا من ربطه بين التحليل الميداني والنظري القانوني وتقديم تحليل منهجي يربط بين الممارسات الميدانية والأطر القانونية الناظمة لها ، وعمليا يوفر البحث مادة تحليلية توفر وتعزز إمكانية الاستفادة منه في عمل المؤسسات الحقوقية وصنّاع القرار، ومنظمات المناصرة الدولية، في إعداد

المرافعات والدراسات القانونية والتقارير والسياسات الدولية البديلة، والحاجة إلى توثيق الانتهاكات الممنهجة من قبل سلطات الاحتلال وقطعان المستوطنين ضد التجمعات البدوية، وفهم أبعادها القانونية والسياسية استنادا لمعايير القانون الدولي، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات في الحفاظ على وجودها وأرضها وهويتها، كذلك يسهم البحث في سد فجوة معرفية في الأدبيات الأكاديمية.

- **حدود البحث**

يركز البحث على دراسة السياسات المرتبطة بتنظيم الوجود المكاني للتجمعات البدوية، موضوعيا بما يشتمل على سياسات الهدم والتهجير ومصادرة الأراضي والخدمات، ومكانيا على التجمعات البدوية في وسط وجنوب الضفة الغربية (وتشمل القدس الشرقية، الأغوار، محيط المستوطنات)، وزمانيا على الفترة (2023–2025) باعتبارها مرحلة شهدت تطورات ميدانية وقانونية ذات أهمية.

- **منهجية البحث (Methodology)**

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي – التحليلي، (Descriptive-Analytical Study)، بهدف تحليل السياسات والإجراءات المطبقة على التجمعات البدوية الفلسطينية، وفهم آثارها القانونية والسياسية والاجتماعية.“20”

كما توظف الدراسة المنهج القانوني، من خلال تحليل قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي، والنصوص القانونية الدولية ذات الصلة، وخاصة اتفاقيات جنيف، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

وتستند الدراسة إلى تحليل نوعي لمجموعة من المصادر الثانوية، تشمل التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية والمحلية، والدراسات

الأكاديمية، والبيانات الإحصائية، والمواد الإعلامية الموثوقة، إضافة إلى شهادات موثقة لسكان التجمعات البدوية. ويهدف هذا التحليل إلى تفكيك أنماط السياسات المطبقة، وتفسيرها ضمن سياقها القانوني والسياسي الأوسع."21"

- **مصادر البيانات: تعتمد الدراسة على مصادر ثانوية متعددة، تشمل تقارير:**

1. المنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).
2. تقارير المنظمات الحقوقية المحلية والدولية.
3. الدراسات الأكاديمية المتخصصة.
4. البيانات الإحصائية الرسمية والحقوقية.
5. المواد الإعلامية الموثوقة.
6. شهادات موثقة لسكان التجمعات البدوية.

- **أدوات جمع البيانات:**

تم استخدام التحليل الوثائقي، من خلال مراجعة وتحليل النصوص القانونية الدولية، والتقارير والاحصائيات الحقوقية، والدراسات الأكاديمية ذات الصلة.

- **طرق التحليل:**

تعتمد الدراسة على التحليل النوعي، من خلال:

1. تحليل السياسات والإجراءات المطبقة على التجمعات البدوية، (وصف الانتهاكات، سياسات الاحتلال، أدوات التهجير).
2. تفسير آثارها القانونية والسياسية، وربطها بالإطار القانوني الدولي المنظم لحماية السكان المدنيين تحت الاحتلال.
3. الإطار النظري والدراسات السابقة:

اعتمد البحث على مقاربات الاستعمار الاستيطاني، ونظرية السيطرة المكانية، إضافة إلى الإطار القانوني المستند إلى اتفاقيات جنيف، ونظام روما الأساسي، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الأبرتهايد."18"، كما يستعرض البحث نقديا أبرز الدراسات والتقارير الدولية التي تناولت أوضاع التجمعات البدوية، مبررا حدودها المنهجية والفجوات القائمة فيها.

- **المفاهيم والمصطلحات (Concepts and Terminology)**

1. التجمعات البدوية

تشير إلى جماعات فلسطينية تقيم في تجمعات سكنية ذات طابع تقليدي، وتعتمد تاريخيا على أنشطة الرعي والزراعة، وتتميز بأنماط تنظيم اجتماعي خاصة، وتقع غالبا في مناطق مصنفة ضمن المناطق الريفية أو المصنفة (ج).

2. التهجير القسري للسكان

يشير إلى إجبار السكان على مغادرة أماكن إقامتهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة إجراءات أو ظروف تحول دون بقائهم، دون مبرر قانوني مشروع، وذلك وفقا للتعريفات الواردة في القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

3. الأبرتهايد

يشير إلى نظام مؤسسي يقوم على فرض الهيمنة والسيطرة المنهجية لجماعة على أخرى، من خلال مجموعة من السياسات والممارسات القانونية والإدارية التي تهدف إلى تكريس عدم المساواة، كما ورد تعريفه في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها (1973)، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (1998).

- **الدراسات السابقة (Literature Review)**

استندت الدراسة إلى مراجعة نقدية لتقارير ودراسات صادرة عن مؤسسات حقوقية محلية ودولية، من بينها: بتسيلم، منظمة العفو الدولية، أطباء لحقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، ومؤسسة البيدر وغيرها. وأجمعت هذه الدراسات على وجود سياسة إسرائيلية ممنهجة تستهدف تقويض سبل عيش التجمعات البدوية ودفعها إلى الرحيل القسري، في سياق توسع استيطاني متسارع، وجميعها أكدت على أن إسرائيل تمارس التطهير العرقي والأبرتهايد، كما أبرزت هذه الدراسات وجود فجوة في التحليل القانوني المتعمق الذي يربط بين هذه السياسات والأطر القانونية الدولية،"19" وهو ما يسعى هذا البحث إلى معالجته من خلال تقديم تحليل قانوني–سياسي شامل.

ومن أهم نتائج تلك الدراسات أنها اشارت بتأكيد تقارير صدرت عن منظمات حقوقية مثل بتسيلم، منظمة العفو الدولية، وأطباء لحقوق الإنسان إلى أن:

1. هناك سياسة ممنهجة للهدم والتهجير، وتزايد وتيرة الاعتداءات والاستيطان.
2. التجمعات البدوية تواجه قيودا على الرعي والزراعة ومصادر المياه.
3. المستوطنات الإسرائيلية الجديدة تزيد من الضغط على التجمعات البدوية، ما يهدد صمودها ووجودها.

الفصل الثاني

التطهير العرقي في القانون الدولي وتطبيقه على التجمعات البدوية الفلسطينية

• المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي والقانوني للتطهير العرقي

أولًا: مفهوم التطهير العرقي في القانون الدولي

يشير مصطلح التطهير العرقي في الفقه القانوني الدولي إلى مجموعة من السياسات والممارسات التي تهدف إلى إزالة جماعة سكانية من منطقة جغرافية محددة باستخدام وسائل قسرية مباشرة أو غير مباشرة، بما يشمل التهجير القسري، والهدم القسري وتدمير الممتلكات، وخلق ظروف معيشية تؤدي إلى النزوح القسري."1"

وعلى الرغم من أن مصطلح التطهير العرقي لم يُعرف صراحةً في معاهدة دولية مستقلة، إلا أن مضمونه القانوني يستند إلى مجموعة من القواعد الراسخة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي."2"

وقد حظرت اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، ولا سيما المادة (49)، النقل القسري الفردي أو الجماعي للسكان المدنيين من الأراضي المحتلة، كما جرّم نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 النقل القسري للسكان باعتباره جريمة ضد الإنسانية، عندما يُرتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان المدنيين."3"

كما قد ترقى بعض ممارسات التطهير العرقي إلى جريمة إبادة جماعية، إذا اقترنت بقصد تدمير جماعة قومية أو إثنية أو دينية كليا أو جزئيا، وفقا لاتفاقية

منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948."4" إضافة الى تعريف التطهير العرقي والأبرتهايد وفق القانون الدولي، واتفاقية مناهضة جريمة الأبرتهايد (1973).

ثانيا: مفهوم الأبرتهايد في القانون الدولي

يُعرّف الأبرتهايد في القانون الدولي بأنه نظام مؤسسي قائم على الهيمنة والسيطرة المنهجية لجماعة عرقية على أخرى، ويهدف إلى تكريس هذه الهيمنة والحفاظ عليها. وقد ورد هذا التعريف في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام 1973"5"، كما أدرج نظام روما الأساسي الأبرتهايد ضمن الجرائم ضد الإنسانية.

ويتجلى الأبرتهايد من خلال مجموعة من السياسات والممارسات، مثل الفصل المكاني، والتمييز القانوني، وفرض قيود على حرية الحركة، والحرمان من الحقوق الأساسية، وهي عناصر تشكل في مجموعها نظاما هيكليا للسيطرة، ويمكن ملاحظة تطبيقات هذا النظام في السياق الفلسطيني من خلال القوانين المزدوجة، والحرمان الممنهج من الخدمات الأساسية، والتقسيم الجغرافي، والفصل الاجتماعي، وهي ممارسات تنعكس بوضوح على واقع التجمعات البدوية الفلسطينية."6"

ثالثا: الإطار النظري المفسر للسياسات المكانية

يستند تحليل هذه الدراسة إلى مقاربات نظرية متعددة، أبرزها نظرية الاستعمار الاستيطاني، التي تفسر سياسات السيطرة على الأرض باعتبارها جزءا من مشروع طويل الأمد لإعادة تشكيل التركيبة السكانية والجغرافية."7" كما تعتمد الدراسة على مفهوم السيطرة المكانية، الذي يشير إلى استخدام الأدوات القانونية والإدارية والعسكرية لتنظيم وجود السكان وتقييد حركتهم بما يخدم أهدافا سياسية واستراتيجية."8"

• المبحث الثاني:

عمليات التطهير العرقي والتهجير القسري في سياسات الاحتلال ضد التجمعات البدوية

يُعدّ التهجير القسري الذي تتعرض له التجمعات البدوية الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا سيما في مناطق (ج)، أحد أبرز الأدوات البنيوية التي توظفها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإعادة هندسة الحيز الجغرافي والديمغرافي بما يخدم مشروعها الاستيطاني، وهو ما يندرج قانونيا ضمن ممارسات التطهير العرقي ونظام الأبرتهايد كما عرفهما القانون الدولي العام. "9" وقد أدى ذلك إلى انتقال العديد من هذه التجمعات إلى مناطق هامشية تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية.

أولا: أنماط التهجير ووجهات النزوح القسري

أظهرت الوقائع الميدانية أن تهجير التجمعات البدوية لم يؤدِّ إلى توفير بدائل سكنية ملائمة، بل دفعها نحو مواقع هامشية ومفروضة، تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم. ففي محيط القدس الشرقية، أُجبرت تجمعات مثل خان الأحمر (الجهالين)، وأبو نُوّار، وجبل البابا، ووادي أبو هندي على النزوح الجزئي أو الكلي نحو أطراف بلدات حضرية مكتظة مثل أبو ديس والعيزرية، أو إلى مناطق محاذية للطرق الالتفافية ومكبات النفايات، في سياق يهدف إلى تفريغ المنطقة الممتدة بين القدس ومستوطنة "معاليه أدوميم" من الوجود الفلسطيني، تمهيدا لربط الكتل الاستيطانية الكبرى."10"

وفي وسط الضفة الغربية، ولا سيما في مناطق الطيبة، المعرجات، فصايل، ووادي المالح، تعرّضت تجمعات الجهالين والكعابنة والرشايدة لعمليات تهجير متكررة، انتهى ببعضها إلى الاستقرار القسري في مناطق مثل النويعمة شمال

أريحا أو داخل مناطق (أ) و(ب)، الأمر الذي أدى إلى فقدان أراضي الرعي التقليدية، وانهيار نمط الاقتصاد الرعوي، وتحويل البدو إلى فئات مهمشة تعتمد على العمالة غير المستقرة. "11"

أما في الأغوار الشمالية، فقد واجهت تجمعات مثل حمصة البقيعة، وعين الحلوة، والمالح نمطا خاصا من النزوح القسري الدائري، حيث اضطرت العائلات إلى التنقل المتكرر داخل المنطقة نفسها أو إلى أطراف القرى الفلسطينية المجاورة، نتيجة إعلانات "مناطق إطلاق نار"، والتدريبات العسكرية، ومصادرة مصادر المياه، وهو ما خلق حالة دائمة من انعدام الاستقرار المكاني."12"

ثانيا: التكييف القانوني للتهجير القسري

وفقًا للقانون الدولي الإنساني، يُعدّ النقل القسري للسكان المدنيين من الأراضي المحتلة انتهاكا جسيما، سواء تم باستخدام القوة المباشرة أو من خلال خلق ظروف تجعل استمرار وجود السكان في مناطقهم الأصلية أمرا غير ممكن."13", ويؤكد الفقه القانوني الدولي أن التهجير القسري يشمل أيضا الحالات التي يُجبر فيها السكان على النزوح نتيجة سياسات ممنهجة تؤثر على سبل معيشتهم وأمنهم."14"

ووفقًا للمادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة، يُحظر النقل القسري الفردي أو الجماعي للأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة، بغضّ النظر عن الدوافع. ويؤكد الفقه القانوني الدولي أن التهجير لا يشترط استخدام القوة العسكرية المباشرة، بل يكفي خلق بيئة قسرية تجعل البقاء مستحيلاً، وهو ما ينطبق على سياسات الهدم، ومنع البناء، ومصادرة الأراضي، وحرمان التجمعات البدوية من الخدمات الأساسية. "15"

وبناءً على ذلك، يمكن تحليل أنماط النزوح "التهجير القسري" التي شهدتها

التجمعات البدوية الفلسطينية في ضوء هذه المعايير القانونية، باعتبارها جزءا من سياسات تؤثر بشكل مباشر على استقرار هذه التجمعات واستمراريتها. ويقترب نمط التهجير الممنهج للتجمعات البدوية من مفهوم التطهير العرقي، كما ورد في تقارير الأمم المتحدة، والذي يُعرّف بأنه "سياسة تهدف إلى إزالة جماعة سكانية من منطقة جغرافية محددة باستخدام وسائل قسرية مباشرة أو غير مباشرة. إذ إن النتيجة المتراكمة لهذه السياسات هي إفراغ مساحات واسعة من الفلسطينيين البدو، مقابل توسيع الاستيطان اليهودي الحصري.

ثالثا: التهجير القسري في سياق نظام الأبرتهايد

لا يمكن فهم التهجير القسري بمعزل عن السياق الأوسع الذي يحدث فيه، إذ تشير العديد من الدراسات القانونية إلى أن سياسات التنظيم المكاني " الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ومصادرتها" قد تشكل جزءا من نظام هيكلي يقوم على التمييز في إدارة الأرض والسكان."16" ويتجلى ذلك في التفاوت في سياسات التخطيط واستخدام الأراضي، والقيود المفروضة على البناء، والتي تؤثر بشكل خاص على التجمعات البدوية..

ويتجاوز التهجير القسري كونه انتهاكا منفردا، ليشكّل عنصرا بنيويا في نظام أبرتهايد قائم على الفصل والهيمنة. فوفق الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري لعام 1973، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يُعدّ الأبرتهايد جريمة ضد الإنسانية عندما تُرتكب أفعال غير إنسانية في إطار نظام مؤسسي قائم على السيطرة المنهجية لجماعة عرقية على أخرى"17". وفي الحالة الفلسطينية، يُظهر التباين الصارخ بين تسهيل التخطيط والبناء للمستوطنات اليهودية، مقابل منع شبه مطلق للبناء البدوي الفلسطيني، ودفع البدو نحو جيوب حضرية قسرية.

أن التهجير يُستخدم كأداة لإدامة السيطرة العرقية على الأرض والسكان، وليس كإجراء إداري محايد، وعليه فإن تهجير التجمعات البدوية الفلسطينية يشكل جزءا لا يتجزأ من منظومة الأبرتهايد الإسرائيلية، وليس مجرد نتيجة جانبية للاحتلال.

• الفصل الثالث

التجمعات البدوية الفلسطينية في سياق الاستعمار الاستيطاني

المبحث الأول: الخلفية التاريخية والاجتماعية والثقافية للتجمعات البدوية

تُعدّ التجمعات البدوية جزءا أصيلًا من النسيج الاجتماعي الفلسطيني، إذ تعود جذورها التاريخية إلى قبائل عربية بدوية قدمت من شمال الجزيرة العربية وبلاد الشام، واستقرت تاريخيا في مناطق متعددة من فلسطين، أبرزها النقب وبئر السبع والقدس وأريحا ورام الله والخليل والأغوار. وقد شهدت هذه التجمعات تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية متعاقبة، لا سيما خلال فترتي الحكم العثماني ثم الانتداب البريطاني، حيث شكّل البدو عنصرًا فاعلًا في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني آنذاك.

وفي هذا السياق، يشير سواعد إلى أن «البدو في فلسطين كانوا جزءًا من البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تحت الحكم العثماني»، ومع هذه التحولات، انتقلت بعض التجمعات البدوية تدريجيا من نمط الحياة الترحالية إلى نمط شبه مستقر، مع الحفاظ على هويتها الثقافية والعشائرية ونُظمها الاجتماعية التقليدية."22"

وفي الامتداد المحلي – الشامي، تعود جذور عدد من التجمعات البدوية إلى عشائر قديمة استقرت منذ مئات السنين في صحراء الشام وسيناء والأردن، ثم اندمجت تدريجيا في فلسطين، مشكلة بذلك امتدادا اجتماعيا وثقافيا عابرا للحدود السياسية الحديثة.

اليوم، يشكّل البدو جزءا لا يتجزأ من الهوية الفلسطينية، إلا أنهم يواجهون تحديات وجودية غير مسبوقة في ظل سياسات الاحتلال الإسرائيلي، ولا سيما في مناطق النقب والقدس والأغوار والضفة الغربية، حيث تستهدف هذه السياسات تهجيرهم قسرا، وتجميعهم في مناطق محدودة، وطمس أنماط حياتهم وهويتهم الثقافية، في سياق تصاعد السياسات العنصرية والتمييزية."23"

تشير التقديرات إلى أن عدد التجمعات البدوية في الضفة الغربية يبلغ نحو 167 تجمعا، يتراوح عدد سكانها بين 30,000 و40,000 نسمة. وفي محيط القدس الشرقية، يوجد ما يقارب 22 تجمعا بدويا يقطنها نحو 12,750 شخصا، بينما تضم مناطق وسط الضفة الغربية (القدس، رام الله، أريحا) نحو 67 تجمعا بدويا، يعاني 46 تجمعا منها من تهديد مباشر بالتهجير، ويبلغ عدد سكانها حوالي 13,155 نسمة. وبصورة أشمل، يصل عدد التجمعات البدوية في الضفة الغربية إلى نحو 212 تجمعا، تم تهجير 64 تجمعا منها حتى منتصف عام 2025، وبلغ عدد المهجّرين قرابة 9,000 شخص. "24"

وفي السياق ذاته، وثّقت تقارير حقوقية وإعلامية أكثر من 2,977 اعتداءً ضد التجمعات البدوية في الضفة الغربية خلال عام 2024، شملت محافظات الخليل وطوباس وبيت لحم ونابلس وأريحا والأغوار ورام الله والقدس وسلفيت وقلقيلية. "25"

كما وثّقت تقارير حقوقية آلاف الانتهاكات التي استهدفت التجمعات البدوية، بما في ذلك القيود على استخدام الأراضي، والاعتداءات، والإجراءات التي أثرت على استقرار هذه التجمعات، وهو ما يعكس حجم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات في الحفاظ على وجودها واستمراريتها.

المبحث الثاني:

المسؤولية القانونية الدولية

يتناول هذا المبحث المسؤولية القانونية الدولية الناشئة عن السياسات والإجراءات المطبقة على التجمعات البدوية الفلسطينية، في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي، مع تحليل الالتزامات القانونية الواقعة على عاتق دولة الاحتلال، ودور المجتمع الدولي في ضمان احترام هذه القواعد.

1. الأبعاد القانونية والحقوقية: الجرائم المرتكبة وفق القانون الدولي

تشير الوقائع الميدانية والسياسات الممنهجة التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي بحق التجمعات البدوية إلى أفعال يمكن توصيفها قانونيًا باعتبارها تطهيرا عرقيا ونظام فصل عنصري (أبرتهايد)، فضلا عن كونها جرائم حرب وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني."26" وتقع المسؤولية القانونية عن هذه الأفعال على دولة الاحتلال، بما يفتح المجال لمساءلتها أمام المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الإطار، يضمن القانون الدولي حماية السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، بمن فيهم التجمعات البدوية، فيما تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في رصد الانتهاكات وإصدار التقارير والقرارات المتعلقة بحماية المدنيين، إلى جانب دور المنظمات الحقوقية الدولية، مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش واللجنة الدولية للصليب الأحمر، في توثيق الانتهاكات والدعوة إلى المساءلة والمحاسبة."27"

2. توصيف استهداف التجمعات البدوية بين التطهير العرقي ونظام الأبرتهايد

أولًا: التطهير العرقي

يُعرَّف التطهير العرقي بأنه ممارسة تهدف إلى إزالة جماعة عرقية أو قومية من منطقة جغرافية معينة باستخدام القوة أو الإكراه، سواء عبر التهجير القسري أو فرض ظروف معيشية تجعل البقاء مستحيلا."28" وتشمل هذه الممارسات هدم المنازل، والإخلاء القسري، ومنع البناء، وفرض الحواجز، وحرمان السكان من الخدمات الأساسية.

وتنطبق هذه الخصائص على السياسات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق التجمعات البدوية الفلسطينية، حيث تمثل هذه السياسات نهجا متعمدا لإزالة جماعة سكانية على أساس هويتها، باستخدام وسائل قسرية ومنهجية. وقد يُصنَّف التطهير العرقي قانونيا، تبعا لطبيعة الأفعال والنية الثابتة، كجريمة إبادة جماعية أو جريمة ضد الإنسانية أو جريمة حرب.

وقد عرّفت تقارير الأمم المتحدة، ولا سيما تقرير لجنة الخبراء الخاصة بيوغوسلافيا السابقة (1994)، التطهير العرقي بأنه «جعل منطقة ما متجانسة عرقيًا من خلال استخدام القوة أو الترهيب لإزالة أشخاص ينتمون إلى جماعة معينة».29"

وتشمل أدوات التطهير العرقي، القتل الجماعي، التهجير القسري، الاضطهاد، التدمير الثقافي، الاستيلاء على الممتلكات أو تدميرها، أو فرض ظروف معيشية لا تحتمل وغير قابلة للاستمرار. وفي حالة التجمعات البدوية، تتجلى هذه الأدوات في الهدم الممنهج للمساكن والمنشآت الأساسية، ومنع تراخيص البناء، وعدم الاعتراف الرسمي بالتجمعات، والاستيلاء على الأراضي لصالح المستوطنات أو

ما يُعرف بـ «المناطق العسكرية المغلقة» وتقييد الوصول إلى الموارد الطبيعية، بما يؤدي فعليا إلى إفراغ الأرض من سكانها الأصليين، ويؤدي هذا النمط من الإجراءات إلى تقويض استقرار هذه التجمعات، ويؤثر على قدرتها على الاستمرار في مناطقها التقليدية.

ثانيا: علاقة التطهير العرقي بالقوانين الدولية:

يوجد العديد من المعطيات والاتفاقيات الدولية الناظمة التي تعرف أو تجرم وتحدد المفاهيم المتعلقة بالتطهير العرقي، ويحظر القانون الدولي مجموعة من الأفعال المرتبطة بالتهجير القسري للسكان، وذلك بموجب عدة اتفاقيات دولية، من أبرزها:

1. اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية (1948): تحظر الاتفاقية الأفعال التي تهدف إلى تدمير جماعة قومية أو إثنية أو دينية، كليًا أو جزئيا، والتطهير العرقي قد يصل إلى مستوى الإبادة الجماعية، وقد تنطبق بعض ممارسات النقل القسري ضمن هذا الإطار إذا اقترنت بقصد تدمير الجماعة المستهدفة. "30"
2. اتفاقيات جنيف (1949) والبروتوكولات الإضافية: تعتبر الترحيل القسري الفردي أو النقل الجماعي للسكان من الجرائم الجسيمة، ويحظر النقل القسري والترحيل الجماعي للمدنيين وللأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة، بغض النظر عن الدوافع، ويُعد هذا الفعل انتهاكا جسيما للقانون الدولي الإنساني (وفق، المادة 49 من الاتفاقية الرابعة، المادة 17 من البروتوكول الثاني، والمادتان 51 و85 من البروتوكول الأول. "31"
3. نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية (1998): لا يستخدم لفظ "التطهير العرقي" حرفيا، لكنه يدرج أفعاله تحت جرائم ضد الإنسانية

(كالتهجير القسري، الاضطهاد، القتل، السجن، التعذيب) أو جرائم الحرب عندما تُرتكب هذه الأفعال في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين."32"

وبالنظر الى استهداف التجمعات البدوية الفلسطينية من زاوية التطهير العرقي فان واقع الأدلة في حالة التجمعات البدوية تشير الى:

1. الهدم الممنهج للمساكن والمنشآت الأساسية (خيام، خزانات مياه، بركسات، مدارس متنقلة).
2. منع تراخيص البناء ورفض الاعتراف بالتجمعات، مما يضع السكان أمام خيار الرحيل أو العيش في ظروف غير إنسانية
3. الاستيلاء على الأراضي وتخصيصها للمستوطنات أو "المناطق العسكرية المغلقة."

والنتيجة الملموسة لهذه السياسات تهدف إلى إفراغ مساحات من الأراضي الجغرافية من سكانها الأصليين وإحلال مستوطنين مكانهم، وهو جوهر التطهير العرقي.

ثالثا: التطهير العرقي والأبرتهايد في السياق الفلسطيني

يجري توظيف هذه المرجعيات لتحليل كيف ومدى انطباق مفهومي التطهير العرقي والأبرتهايد على السياسات الإسرائيلية تجاه التجمعات البدوية الفلسطينية. ويحظر القانون الدولي أي ممارسات تهدف إلى النقل القسري للسكان أو طردهم من أراضيهم، ويُعد ذلك جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية في حال تم ضمن سياسة ممنهجة. وتُظهر الدراسة أن سياسات الهدم والتهجير ومصادرة الموارد التي تُفرض على التجمعات البدوية تتجاوز الطابع الفردي أو الظرفي، لتشكّل نمطاً متكاملاً من الإقصاء المكاني السكاني."33"

أما فيما يتعلق بمفهوم الأبرتهايد، فتبيّن الدراسة أن ازدواجية القوانين، والتمييز المؤسسي في توزيع الموارد والخدمات، والتقسيم الجغرافي القسري، تشكّل عناصر بنيوية لنظام سيطرة وهيمنة يمكن توصيفه ضمن إطار جريمة الأبرتهايد كما عرّفتها الاتفاقيات الدولية.

رابعا: المسؤولية القانونية لدولة الاحتلال

بموجب قواعد القانون الدولي، تتحمل دولة الاحتلال المسؤولية القانونية عن حماية السكان المدنيين الواقعين تحت سيطرتها، وضمان احترام حقوقهم الأساسية. ويؤدي انتهاك هذه الالتزامات إلى قيام المسؤولية الدولية، والتي قد تترتب عليها مساءلة قانونية على المستوى الدولي.

وقد أكد القانون الدولي أن مسؤولية الدولة تنشأ عندما ترتكب أفعالا تشكل انتهاكا لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وتشمل هذه المسؤولية الالتزام بوقف الانتهاكات، وضمان عدم تكرارها، وتوفير سبل الانتصاف المناسبة للمتضررين.

كما يفتح ارتكاب الجرائم الدولية، مثل النقل القسري للسكان أو الاضطهاد، المجال لمساءلة الأفراد المسؤولين عنها أمام المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لاختصاصها القضائي."34"

خامسا: مسؤولية المجتمع الدولي

لا تقتصر المسؤولية القانونية على دولة الاحتلال، بل تمتد أيضا إلى المجتمع الدولي، الذي يقع على عاتقه التزام بضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، وفقا للمادة المشتركة الأولى من اتفاقيات جنيف.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذا الإطار، من خلال رصد الانتهاكات، وإصدار التقارير، واعتماد القرارات المتعلقة بحماية السكان المدنيين. كما تساهم

المنظمات الدولية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمات حقوق الإنسان، في توثيق الانتهاكات، وتعزيز المساءلة القانونية."35"

ويهدف هذا الإطار القانوني الدولي إلى ضمان حماية السكان المدنيين، ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة، وتعزيز احترام قواعد القانون الدولي.

- **الفصل الرابع**

نظام الأبرتهايد كإطار تحليلي للحالة الفلسطينية

المبحث الأول:

تعريف جريمة الأبرتهايد في القانون الدولي

يُعدّ نظام الأبرتهايد أحد أخطر الجرائم الدولية التي تستهدف الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية، وقد تم تجريمه صراحة بموجب القانون الدولي، ولا سيما في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام 1973، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998. وقد عرّفت المادة الثانية من اتفاقية الأبرتهايد هذه الجريمة بأنها "الأفعال اللاإنسانية المرتكبة لغرض إنشاء وإدامة هيمنة جماعة عرقية واحدة على جماعة عرقية أخرى وقمعها بصورة منهجية. "36"

كما نصّ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في المادة 7(2)(ح)، على أن جريمة الأبرتهايد تُعرّف بأنها "أفعال لا إنسانية ترتكب في سياق نظام مؤسسي قائم على القمع والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية على جماعة أخرى، بقصد الإبقاء على ذلك النظام "37". ويؤكد هذا التعريف أن الأبرتهايد لا يقتصر على التمييز الفردي، بل يشير إلى نظام هيمنة مؤسسي متكامل، يتجلى في البنية القانونية والسياسية والإدارية التي تهدف إلى تكريس السيطرة الدائمة لجماعة على أخرى.

وتشمل الأفعال التي تندرج ضمن جريمة الأبرتهايد، وفق القانون الدولي، التهجير القسري، والحرمان من الحقوق الأساسية، وفرض ظروف معيشية تهدف إلى الإضرار بجماعة معينة، وإنشاء نظام قانوني مزدوج، ومنع الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية. ويُعدّ هذا الإطار القانوني أساسا لتحليل السياسات والممارسات التي تستهدف التجمعات البدوية الفلسطينية، بوصفها جزءًا من منظومة أوسع من السيطرة الاستيطانية.

وفي هذا السياق، أكدت عدة منظمات حقوقية دولية، من بينها منظمة العفو الدولية (2024) وهيومن رايتس ووتش (2021)، أن السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين تتضمن عناصر بنيوية تتوافق مع تعريف الأبرتهايد، من خلال فرض نظام قانوني مزدوج، وتقييد حرية الحركة، ومصادرة الأراضي، وحرمان السكان من الحقوق الأساسية "38".

وبناءً عليه، فإن تحليل أوضاع التجمعات البدوية الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا سيما في المناطق المصنفة (ج)، ضمن هذا الإطار القانوني، يُظهر أن هذه التجمعات تخضع لمنظومة سيطرة ممنهجة تهدف إلى تقويض وجودها واستمراريتها، بما يتوافق مع العناصر التكوينية لجريمة الأبرتهايد كما حددها القانون الدولي.

وحيث يُعرَّف الأبرتهايد في القانون الدولي بأنه نظام مؤسسي من القمع والهيمنة المنهجية تمارسه جماعة عرقية على أخرى، بهدف الإبقاء على سيطرتها، من خلال منظومة قانونية وسياسية تمييزية، فإنه وفي الحالة الفلسطينية، وبخاصة فيما يتعلق بالتجمعات البدوية، تتجلى مظاهر الأبرتهايد في:

1. تقسيم جغرافي وحواجز عسكرية وفصل اجتماعي، نظام وسياسات تمييز وتفرقة عنصرية بشكل مؤسسي تؤدي إلى إضعاف وتمييز هذه التجمعات البدوية، ويمثل هيمنة مؤسسية وسيطرة ممنهجة على التجمعات البدوية.
2. شق الطرق الخاصة بالمستوطنين، بما يؤدي إلى فصل السكان البدو عن محيطهم الجغرافي والاجتماعي.
3. استمرار هدم المساكن والمنشآت، وحرمان السكان من تراخيص البناء.
4. حرمان التجمعات البدوية من الخدمات الأساسية مقابل توفيرها للمستوطنات.
5. تتجلى مظاهر الأبرتهايد من خلال قوانين مزدوجة (مستوطنون يخضعون للقانون المدني الاسرائيلي، البدو للقوانين العسكرية).

وفي المحصلة والنتيجة النهائية لهذا النمط من السياسات فإنه يعكس بنية قانونية وسياسية ممنهجة للسيطرة والتمييز، ما ينطبق على تعريف الأبرتهايد، حيث تستهدف السياسات الإسرائيلية تفريغ الأرض من سكانها الأصليين عبر الضغط المستمر لإجبارهم على الرحيل، وهو ما يندرج ضمن جريمة التطهير العرقي ونظام فصل عنصري (أبرتهايد) يخالف القانون الدولي، هذه الانتهاكات تمثل خرقا صارخا للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف، نقل السكان قسرا، وهدم المساكن، ومصادرة الموارد، كلها تصنف كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وبالتالي فإن الممارسات والسياسات الإسرائيلية بحق التجمعات البدوية لا تقتصر على كونه تهجيراً قسرياً، بل تندرج وتدخل في إطار سياسة متكاملة تجمع بين التطهير العرقي والأبرتهايد، وهي جرائم موصوفة في القانون الدولي وتقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

المبحث الثاني:

سياسات وأوجه سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على التجمعات البدوية

يحلل هذا المبحث أدوات السيطرة الإسرائيلية، بما في ذلك تصنيفات الأراضي، منع البناء، الهدم المتكرر، مصادرة المراعي، وفرض بيئة قسرية غير قابلة للحياة، بوصفها آليات ممنهجة لدفع السكان إلى الرحيل.

خلال السنوات الأخيرة (2023–2025)، وثّقت منظمات حقوقية محلية ودولية، إلى جانب هيئات الأمم المتحدة، ارتفاعا ملحوظا في وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية بحق التجمعات البدوية في الضفة الغربية، شملت تصاعد عمليات هدم المساكن والمنشآت، وإصدار أوامر هدم وإجراءات إدارية قسرية، أدّت إلى تهجير مئات العائلات، فضلاً عن ازدياد حالات العنف الاستيطاني، وفرض قيود مشددة على الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية.

وتؤكد تقارير منظمات حقوقية متعددة، من بينها بتسيلم، ومنظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، ومنظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو، وأطباء لحقوق الإنسان، وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، أن هذه السياسات تُخلّف آثاراً إنسانية واجتماعية واقتصادية بالغة الخطورة، وتستهدف بصورة مباشرة تقويض مقومات الحياة اليومية للتجمعات البدوية، ودفعها إلى الرحيل القسري عن أراضيها.

وفي ضوء المعطيات الميدانية خلال الفترة 2023–2025، يمكن تصنيف أبرز أنماط الانتهاكات والممارسات الإسرائيلية بحق التجمعات البدوية على النحو الآتي:

1. الاعتداءات الجسدية المباشرة من المستوطنين

تصاعدت الاعتداءات الجسدية التي ينفذها المستوطنون ضد البدو والرعاة في مختلف مناطق الضفة الغربية، وتشمل سرقة المواشي، والاعتداء المباشر على الأفراد، وإغلاق الطرق، وفرض وقائع طرد قسري أو ضغط ممنهج أجبر مجتمعات بأكملها على المغادرة. وفي العديد من الحالات، شاركت قوات الاحتلال في هذه الاعتداءات أو امتنعت عن منعها، بما يسهِم في تسريع عملية التهجير.

وقد شملت هذه الاعتداءات استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين العزل، من رجال ونساء وأطفال، سواء أثناء تنقلهم أو وجودهم في أراضيهم الزراعية والمراعي، وأسفرت عن إصابات جسدية خطيرة، فضلا عن آثار نفسية وصحية عميقة. ومن بين الحالات الموثقة، تعرّض راعٍ مسن يبلغ من العمر 77 عاما من قرية زنوتا في مسافر يطا، في نيسان/أبريل 2025، لاعتداء عنيف من قبل مستوطنين طال أيضا زوجته وأطفاله، وأسفر عن إصابات وكدمات ورضوض "39".

كما أُصيب عدد من المواطنين ورعاة الأغنام في مسافر يطا، إضافة إلى إصابة ثلاثة أفراد من عائلة المليحات (عرب المليحات) شمال غربي أريحا، بالرصاص في 29 حزيران/يونيو 2025، خلال هجوم نفذه مستوطنون على التجمع، بحسب تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وأشار المكتب إلى توثيق أكثر من ألف هجوم نفذه مستوطنون خلال عام 2025، شملت إصابات وقتلى وتدميرًا واسعًا للممتلكات.

2. هدم المساكن وتجريف الأراضي

تشهد التجمعات البدوية، ولا سيما في المناطق المصنفة (C) في الضفة الغربية، إضافة إلى القرى غير المعترف بها في النقب، عمليات هدم واسعة للمساكن والمنشآت، بذريعة عدم الحصول على تراخيص بناء، وهي تراخيص ترفض سلطات الاحتلال منحها بصورة منهجية. وتؤدي هذه السياسات إلى تهجير مؤقت أو دائم لعائلات بأكملها.

وطالت عمليات الهدم مساكن بدوية مشيّدة من الخيام والبركسات، فضلا عن تجريف الأراضي الزراعية التي يعتمد عليها البدو في زراعة المحاصيل ورعي المواشي، ما يقلّص مساحات العيش ويزيد من مخاطر التهجير القسري. وتعتبر منظمات حقوقية، من بينها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، أن هذه الممارسات تندرج ضمن سياسات تمييزية تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في السكن، والمياه، والصحة، والحماية.

ومن أبرز حالات الهدم الموثقة:

1. في 8 أيار/مايو 2024، نفذت سلطات الاحتلال هدم نحو 47 منزلًا في منطقة وادي الخليل، ما أدى إلى تهجير أكثر من 300 شخص من قرى بدوية غير معترف بها.
2. في 5 أيار/مايو 2025، هدمت آليات الاحتلال مساكن وخياما وحظائر مواش في خربة خلة الدبة بمسافر يطا، ما أدى إلى نزوح عشرات الأشخاص.
3. خلال تموز/يوليو 2025، تم هدم 62 منشأة بدوية، وفي آب/أغسطس من العام ذاته أكثر من 40 منشأة، شملت مساكن وصهاريج مياه ومنشآت زراعية. كما تم توثيق 221 انتهاكا بحق التجمعات البدوية خلال آب 2025 حسب تقارير منظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو في عام 2025. "40 "

3. الترحيل والتهجير القسري

تعتمد سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة ممنهجة لإجبار التجمعات البدوية والرعوية على الرحيل، من خلال حرمانها من البناء والبنى التحتية الأساسية، واستخدام القوة المفرطة بهدم المنازل ومصادرة الممتلكات والمواشي، وفرض الغرامات، وتقليص مساحات الرعي، إلى جانب تصاعد اعتداءات المستوطنين، ولا سيما عبر إقامة البؤر الاستيطانية الرعوية والاستيلاء على المراعي ومصادر المياه.

بالإضافة الى وجود المستوطنات والمعسكرات والمناطق العسكرية المغلقة ومناطق التدريب والرماية والمحميات الطبيعية المحظور على رعاة هذه التجمعات من الاقتراب منها، يهدد بشكل دائم وجود مستقر وآمن للتجمعات البدوية، إضافة لوضع قيود إدارية وقانونية عنصرية تحول دون منح تراخيص أو تعرقل إعادة الإعمار، ما يزيد من هشاشة الوضع ويجبر العائلات على الرحيل، واحيانا يقود الى نزوح جماعي للأسر البدوية من مناطقهم الأصلية بسبب تهديدات المستوطنين أو الاحتلال، كما هو الحال في الصراع المستمر في "مسافر يطا، عرب المليحات، الأغوار، شلال العوجا، محيط القدس الشرقية". وتنسجم هذه الممارسات مع مخططات السيطرة الإسرائيلية على المنطقة الشرقية من الضفة الغربية، الممتدة منذ ما بعد عام 1967، بما في ذلك ما عُرف بـ«خطة ألون»، التي استهدفت ضم الأغوار وبرية القدس وأجزاء من جنوب الخليل، وتعزيز السيطرة على محيط القدس الشرقية وربطه بالمستوطنات الجديدة."41"

وبحسب بيان صادر عن لين هاستينغز (منسقة الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة) "أوتشا" في 4 آب 2023، "تتعرّض التجمّعات الرعوية الفلسطينية بوجه خاص للأنشطة الاستيطانية، ففي العامين 2022 و2023، وثّق

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تهجير ما لا يقل عن 399 شخصا (224 طفلا و175 امرأة) من سبع تجمّعات رعوية فلسطينية" في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وباتت ثلاث من هذه التجمعات خالية تماما، في حين لم يبقَ سوى بضع أسر في التجمّعات الأخرى.

وأوضح مكتب "أوتشا"، في بيان صادر عنه بتاريخ 20/7/2025 أن ما لا يقل عن 2895 مواطناً فلسطينياً هجروا من 69 تجمعاً سكانياً في شتى أرجاء الضفة الغربية منذ بداية العام 2023، وحتى منتصف شهر تموز من العام 2025 لا سيما من التجمعات الرعوية والبدوية، بسبب البيئة القسرية الناجمة عن تصاعد عنف المستعمرين، وأن ما نسبته 45 بالمئة من الأسر المهجرة من محافظة رام الله (1309 من أصل 2895 أسرة)، تلتها محافظات الخليل وبيت لحم ونابلس وطوباس وسلفيت والقدس وأريحا، وأن الذين هجروا حتى الآن منذ بداية العام الحالي، ثلثهم من منطقة غور الأردن (215 من أصل 636 شخصا مهجراً)."42"

ولعل أبرز التجمعات السكانية الرعوية المتضررة ومواقعها عقب أكتوبر 2023، كانت تتركز في التجمعات المتأثرة على السفوح الشرقية للضفة الغربية، لا سيما في محيط شرق رام الله، ونابلس، ومنطقة الأغوار.

وخلال عام 2023 بحسب تقرير مؤسسة " البيدر" فقد تم اقتلاع وتهجير ما يقارب 28 تجمعاً بدوياً، تتكون من 276 عائلة وتضم في مجموعها 1593 فرد، جرى ترحيلهم من مناطق سكنهم إلى مناطق أخرى.43"

وتوزع ترحيل هذه التجمعات البدوية في محافظات الضفة الغربية كافة حيث تم تهجير كل من (تجمع وادي السيق، وتجمع عين الرشاش، تجمع شرق الطيبة، وتجمع القبون، وتجمع عين سامية، وتجمع البقعة، وتجمع جبعيت، وتجمع أبو

فـزاع، وتجمـع المزرعـة الغربيـة) فـي محافظـة رام الله، و(تجمـع زنوتـا، وتجمـع البويـب، وتجمـع عنيـزان، وتجمـع سـمري، وتجمـع العـدّ، وتجمـع شـعب فرسـه، وتجمـع القانـوب، وتجمـع مقتـل مسـلم، وتجمـع خربـة الطيبـة، وتجمـع الرضيـم) فـي محافظـة الخليـل، و(تجمـع عيـن الزراعـة) فـي محافظـة نابلـس، و(تجمـع خربـة تـل الحمـة، وتجمـع عيـن شـبلة، وتجمـع خربـة سـمرا، وتجمـع الفارسـية الغـزال) فـي محافظـة طوبـاس، و(تجمـع خلـة الحمـرا، وتجمـع الرشـايدة) فـي محافظـة بيـت لحـم، و(تجمـع العقبـات) فـي محافظـة القـدس.

4. وجهات النزوح القسري للتجمعات البدوية الفلسطينية

أدّت سياسـات الهـدم، ومنـع البنـاء، ومصـادرة الأراضـي، والتضييـق الممنهـج فـي مناطـق (ج)، إلـى تهجيـر قسـري لعـدد كبيـر مـن التجمعـات البدويـة الفلسـطينية، ودفعهـا إلـى الانتقـال نحـو أماكـن هامشـية وغيـر ملائمـة اجتماعيًـا واقتصاديًـا. تفتقـر إلـى الحـد الأدنـى مـن مقومـات العيـش الكريـم، ففـي المنطقـة الواقعـة شـرق القـدس، أُجبـرت تجمعـات بدويـة بـارزة مثـل خـان الأحمـر (الجَهالين)، وأبـو نُـوّار، ووادي أبـو هنـدي، وجبـل البابـا علـى النـزوح الجزئـي أو الكلـي نحـو أطـراف بلـدات حضرية مكتظـة مثـل أبـو ديـس والعيزريـة، أو إلـى مناطـق محاذيـة لمكبـات النفايـات والطـرق الالتفافيـة، فـي سـياق مخططـات إسـرائيلية تهـدف إلـى إفـراغ محيـط القـدس والمنطقـة الممتـدة بيـن القـدس ومسـتوطنة "معاليـه أدوميـم"، مـن الوجـود البـدوي الفلسـطيني تمهيـدًا لربـط الكتـل الاسـتيطانية الكبـرى. "44"

وفـي وسـط الضفـة الغربيـة، ولا سـيما فـي مناطـق الطيبـة، المعرجـات، فصايـل، ووادي المالـح، تعرّضـت تجمعـات الجهالين والكعابنـة والرشـايدة لعمليـات تهجيـر متكـررة، انتهـى ببعضهـا إلـى الاسـتقرار القسـري فـي مناطـق مثـل النويعمـة شـمال أريحـا أو داخـل مناطـق (أ) و(ب)، الأمـر الـذي أدى إلـى فقـدان أراضـي الرعـي

التقليدية، وانهيار نمط الاقتصاد الرعوي، وتحويل البدو إلى فئات مهمشة تعتمد على أنماط معيشة قسرية غير المستقرة."45"

أما في الأغوار الشمالية، فقد واجهت تجمعات مثل حمصة البقيعة، وعين الحلوة، والمالح نمطًا خاصًا من النزوح القسري الدائري، حيث اضطرت العائلات إلى التنقل المتكرر داخل المنطقة نفسها أو إلى أطراف القرى الفلسطينية المجاورة، نتيجة إعلانات "مناطق إطلاق نار"، والتدريبات العسكرية، ومصادرة مصادر المياه، وهو ما خلق حالة دائمة من انعدام الاستقرار المكاني وحالة نزوح دائري غير مستقر يرقى إلى التهجير القسري غير المباشر"46".

تشير هذه الحالات مجتمعة إلى أن وجهات النزوح لم تكن بدائل سكنية ملائمة أو طوعية، بل مواقع مفروضة تفتقر إلى مقومات العيش الكريم، وتؤدي إلى تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية للتجمعات البدوية، في انتهاك واضح لمبادئ القانون الدولي الإنساني، ولا سيما حظر التهجير القسري للسكان المحميين بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

وفي عام 2024 تم توثيق تهجير 67 تجمعا بدويا، شملت 340 عائلة تضم نحو 2345 فردا، وترحيلهم قسرا من مناطق سكنهم إلى مناطق أخرى في عملية تهجير جماعي، بجانب اللجوء لسياسة التهجير الصامت، بفرض ظروف معيشية صعبة، مما يدفع البدو إما الرحيل عن أرضهم تحت وطأة الملاحقات، أو البقاء والعيش في ظروف قاسية جدا، تنعدم فيها مقومات الحياة الأساسية، وأجبرت اعتداءات المستوطنين وهجماتهم المتكررة خلال الأسبوع الأول من تموز 2025، نحو 70 عائلة فلسطينية يقدر عدد أفرادها بنحو 500 على الهجرة، تاركة ذكريات أكثر من نصف قرن، في تجمع عرب المليحات البدوي شمال غربي مدينة أريحا شرقي الضفة الغربية.

من جهته كشف مدير عام التوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في يوليو2025، أمير داود، عن تهجير 32 تجمعا فلسطينيا في الضفة الغربية منذ بدء العدوان على غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وان عدد العائلات المهجرة اليوم تجاوز 345، يقدر عدد أفرادها بالآلاف. "47"

ويذكر ان قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون اجبروا، صباح يوم الجمعة 4\7\2025، "30" عائلة فلسطينية على النزوح القسري من تجمع عرب المليحات الواقع في نهاية طريق المعرجات شمال غرب مدينة أريحا، في إطار حملة تهجير ممنهجة تستهدف التجمعات البدوية في الضفة الغربية، ووفقا لوكالة الأنباء الفلسطينية فانه قد تم ترحيل 50 عائلة خلال يومين، وأشارت إلى أن 20 عائلة أخرى كانت قد نزحت أمس الخميس 3\7، من أصل 85 عائلة يضمها التجمع، ما يرفع عدد العائلات المرحّلة خلال يومين إلى 50 عائلة من أصل نحو 500 نسمة يقطنون المنطقة. وقال المشرف العام على منظمة "البيدر" حسن مليحات، بحسب الجزيرة 5\8\2025 إن عدد التجمعات البدوية في الضفة يصل إلى 212، تم تهجير 64 منها، ويصل عدد أفرادها المهجرين إلى نحو 9 آلاف شخص.

وأكدت المواطنة عالية المليحات، وهي إحدى سكان التجمع، أن عائلتها اضطرت للنزوح إلى مخيم عقبة جبر جنوبي أريحا بعد تعرضهم لتهديدات مباشرة من المستوطنين المدججين بالسلاح، مشيرة إلى أن المشهد بات لا يُحتمل في ظل تقاعس المجتمع الدولي."48" علما ان التهجير القسري يستهدف خصائصهم الثقافية والاقتصادية، ويستند إلى خطط الاحتلال الاستيطانية طويلة المدى. وبلغ عدد الاسر المهجرة 450 اسرة، و120 منزل تعرضت للهدم، وتضرر 35 تجمع خلال عام 2023، وفي عام 2024 تم تهجير 520 اسرة و150 منزل تعرض

للهدم فيما تضرر 42 تجمع بدوي، وعام 2025 تم تهجير أكثر من 480 اسرة و110 منازل تعرضت للهدم فيما تضرر أكثر من 38 تجمعا وذلك حتى أكتوبر 2025.

5. اقتلاع وإتلاف المزروعات والاستيلاء على الممتلكات

تعرّضت العديد من التجمعات البدوية لاعتداءات طالت المزروعات والمعدات الزراعية والممتلكات الخاصة، شملت اقتحام الحقول والمنازل، وإتلاف الممتلكات، وسرقة المعدات، ومنع السكان من الوصول إلى أراضيهم. ومن بين الحالات الموثقة، الاعتداءات التي طالت خربتي جنبة وخربة التوبة في مسافر يطا خلال عام 2025، إضافة إلى اقتحام قرية رأس عين العوجا في نيسان/أبريل 2025، والاعتداء على ممتلكات السكان ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم.

وفي 28 مارس 2025 تعرضت خربة (Jenbah (Masafer Yatta) جنبه\ مسافر يطا، لاقتحام من مستوطنين بمرافقة ووجود قوات الاحتلال، وتم الاعتداء على رعاة وقاطني الخربة أثناء تواجدهم في الحقول، وسرقة وتخريب معدات.

وفي يناير 2025، تعرضت خربة (Khirbet a-Tuba) بمنطقة (Masafer Yatta) جنوب الخليل، لاعتداء من مجموعة مستوطنين مسلحين، قاموا باقتحام منازل، اعتداء جسدي على السكان، وحرق واتلاف ممتلكات واستيلاء على أدوات زراعية.

واقتحم مستوطنون مسلحون قرية "رأس عين العوجا" بتاريخ 19\4\2025، وهي قرية رعي الأغنام قرب المنازل، أتلفوا ممتلكات، ومنعوا السكان من الوصول الى أراضيهم، "49"، وفي 31/8/2025، قامت عصابات المستوطنين بالهجوم والاعتداء على بيوت وممتلكات المزارعين في منطقة صهبة المجاور لتجمع أم زوتينة التابع لقرية كيسان، وقاموا بسرقة محتويات البيوت والاستيلاء

عليها وطرد سكانها منها، وشهدت برية القرية في الاسابيع الاخيرة اعتداءات عنيفة من قبل تلك العصابات ادت الى ترحيل عشرات العائلات من اراضيهم وهدم بيوتهم، في منطقة وادي عبيان ودير علا والاستيلاء على الاف الدونمات من الاراضي الزراعية والرعوية وتم انشاء بؤر استيطانية على تلك الأرض. وخلال آب 2025، رُصدت أكثر من أربعين حالة هدم طالت بيوتا سكنية وخياما بدوية وصهاريج مياه ومنشآت زراعية، مما أدى إلى تهجير عائلات بأكملها وحرمانها من أبسط مقومات العيش الكريم، مما يزيد من تفاقم الأوضاع الإنسانية للتجمعات المستهدفة. وحذرت محافظة القدس في بيان رسمي صدر في 11 كانون أول\ ديسمبر 2025 عبر بيان رسمي من التصعيد الخطير الذي تنفذه قوات الاحتلال والمستعمرون بحق التجمعات البدوية المنتشرة في محيط المحافظة وعددها 33 تجمعا، واعتبرت أن هذه السياسات الممنهجة تُشكّل حملة اقتلاع تدريجية تستهدف الوجود الفلسطيني في المناطق الشرقية من المحافظة."50"

6. الاستيلاء المنهجي على الممتلكات

تتخذ سياسة الاستيلاء على ممتلكات البدو أشكالا متعددة، من بينها هدم المنازل والخيام، ومصادرة أدوات الرعي والزراعة، والاستيلاء على الأراضي بذريعة كونها «مناطق تدريب عسكري» أو «أراضي دولة»، إضافة إلى السيطرة على مصادر المياه، ومنع تعبئة المياه من الينابيع، وتخريب الصهاريج.

كما شهدت الفترة الأخيرة تسارعا في إقامة البؤر الاستيطانية الرعوية، التي تسهم في عزل التجمعات البدوية عن بعضها البعض، وتعقيد وصولها إلى الموارد الأساسية. وتشير معطيات منظمة OCHA إلى أنه منذ حزيران/يونيو 2022 وحتى آذار/مارس 2025، تم إنشاء أكثر من 70 بؤرة استيطانية رعوية

جديدة، سيطرت على نحو 786 ألف دونم، أي ما يقارب 14% من مساحة الضفة الغربية.

- **إقامة بؤر استيطانية جديدة :**

استمر الاحتلال الإسرائيلي في إقامة بؤر استيطانية جديدة على الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الأراضي البدوية، هذه البؤر الاستيطانية لا تقتصر على سرقة الأراضي فحسب، بل تساهم في عزل التجمعات البدوية عن بعضها البعض، مما يجعل التنقل والوصول إلى الموارد الأساسية مثل المياه والمراعي أمرا صعبا، وهذه البؤر الاستيطانية، تؤدي إلى المزيد من الاعتداءات والتهديدات ضد التجمعات الفلسطينية البدوية، وكشف الناشط الحقوقي "حسن مليحات" عن إقامة 6 بؤر استيطانية بمنطقة المعرجات بين مدينتي أريحا ورام الله خلال الشهر الأخير فقط، في حين سجل آب\2025 أكثر من 30 حالة توسع استيطاني عملي على الأرض، من نصب كرفانات، شق طرق، وتجريف أراضٍ.

هذا التحول من الإجراءات القانونية إلى خطوات فعلية يعكس استهدافا مباشرا لوجود التجمعات البدوية، ووفقاً للإحصائيات، فمنذ يونيو 2022 حتى مارس 2025، تم تأسيس أكثر من 70 بؤرة استيطانية رعوية جديدة، تسيطر الآن على نحو 786,000 دونم، أي حوالي 14% من مساحة الضفة الغربية، وضمنها أُقيمت 14 بؤرة مباشرة على أراضٍ فلسطينية مهجّرة، وحكومة الاحتلال الإسرائيلي صادقت ضمن سياسات رسمية على 16,200 دونم لاستخدام البؤر الرعوية ضمن أراضي مصنفة "أملاك الدولة والغائبين"، وتُخصّص نحو 8,700 دونم في الأغوار الشمالية كمناطق بؤر رعوية ممولة ومشرعة رسمياً."51"

7. الإصابات الجسدية واستخدام القوة المفرطة

تعرض العديد من المواطنين البدو لإصابات جراء استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة، بما فيها إطلاق النار على المواطنين البدو، مما أسفر عن إصابات جسدية متفاوتة الخطورة، مما يزيد من معاناتهم الصحية والنفسية، حيث تعرض أحمد الهذالين من تجمع أم الخير، مسافر يطا، جنوب الخليل، لإصابة خطيرة خلال هجوم شنه مستوطنون في 28 يوليو 2025، أسفر عن مقتل الناشط والأستاذ عودة الهذالين، وفي مساء 27-9-2025 أصيب طفل، جراء اعتداء مستعمرين عليه بالضرب قرب بلدة بيتونيا، غرب رام الله، حيث هاجموا تجمعا للبدو في منطقة "عين جريوت" قرب بيتونيا، واعتدوا على طفل بالضرب المبرح حتى فقد وعيه، نقل على إثرها إلى المستشفى.

وتلجأ قوات الاحتلال لاستخدام أسلوب الكمائن الليلية احياننا، وتقوم باقتحام تجمعات البدو في ساعات متأخرة من الليل بشكل مفاجئ لإرهاب المواطنين وترويعهم، وزرع الخوف في قلوبهم، وأحيانًا اعتقال بعض المواطنين.

8. منع الرعاة من الوصول إلى المراعي

وتشكل المراعي مصدرا أساسيا لتغذية المواشي التي يعتمد عليها البدو في حياتهم اليومية، ومنعهم من الوصول لهذه المراعي يهدد سبل عيشهم ويزيد من معاناتهم الاقتصادية، ما يضطر العائلات إلى شراء أعلاف بأسعار مرتفعة، بالإضافة الى إغلاق مساحات واسعة من المراعي في الأغوار ومسافر يطا بحجة أنها "مناطق عسكرية مغلقة"، مما يمنع الرعاة من إدخال مواشيهم، ويقوم المستوطنون بمطاردة الرعاة وطردهم من المراعي بالقوة أو عبر تهديدهم بالسلاح، وكذلك يتم مصادرة المواشي أو اعتقال الرعاة واحتجازهم، بدعوى دخول "مناطق محظورة "كما حصل في مسافر يطا – الخليل (2022–2023)

بمنع الرعاة من الوصول لمناطقهم التقليدية للرعي، خاصة في قريتي اللتوانة والمفقرة، وفي الأغوار الشمالية (2024) تم إغلاق المراعي وحرمان التجمعات البدوية من الوصول لمصادر العشب والمياه الطبيعية لمواشيهم، مما اضطرهم لشراء أعلاف باهظة الثمن، وهذا كله يمس مصدر رزق البدو الأساسي (تربية المواشي) ويضاعف من الأعباء الاقتصادية.

فيما تم توثيق حالات لتسميم المواشي عبر وضع السم في مصادر المياه الخاصة بها، مما أدى إلى نفوق العديد من الحيوانات، وتمثل تربية المواشي جزءًا أساسيا من الاقتصاد البدوي، وفي الشهور الأخيرة زادت ظاهرة سرقة مواشي الفلسطينيين في التجمعات البدوية والقروية بهدف الضغط عليهم لإجبارهم على الرحيل والاستيطان مكانهم، وفي منتصف أيلول 2024 تسبب مستوطنون في نفوق عشرات من رؤوس الأغنام إثر تسميمها في تجمع عرب المليحات، شمال غربي مدينة أريحا شرقي الضفة الغربية المحتلة، " وقد تم توثيق حالات لتسميم المواشي وسرقتها، من بينها نفوق أكثر من 72 رأسا من الأغنام في تجمع عرب المليحات في أيلول/سبتمبر 2024 (وكالة معا، 2024). والدلائل اشارت إلى أن السم وضع في المياه التي كانت تشرب منها الأغنام، وتعود للشقيقين سليمان ومحمد على مليحات."52"

9. هجمات المستوطنين ومنع الوصول إلى المياه

تصاعدت هجمات المستوطنين خلال عام 2025، وشملت إغلاق الطرق، وقطع الكهرباء، ومنع تعبئة المياه من الينابيع، وهدم خزانات المياه، كما حدث في خربة خلة الضبع في مسافر يطا في 5 أيار/مايو 2025 إذ تمت عملية هدم كبيرة نفّذتها قوات الاحتلال شملت تدمير عدد من الخزانات/الصهاريج والآبار والمرافق المائية في الخربة والتي يستخدمها السكان لتأمين احتياجاتهم

الأساسية،"53" وهذه الإجراءات حرمت العائلات من مصدرها الوحيد للمياه، وزادت من معاناتها في ظل الحر الشديد وشح الموارد.

10. استهداف المدارس والحق في التعليم

طالت سياسات الهدم والاعتداء المدارس في التجمعات البدوية، ما أثّر سلباً في البيئة التعليمية وخلق حالة دائمة من الخوف والقلق لدى الأطفال والمعلمين. وقد تم هدم ست مدارس خلال عام 2023، إضافة إلى إصدار أوامر هدم واعتداءات متكررة على مدارس أخرى خلال عامي 2024 و2025، في انتهاك واضح للحق في التعليم، ولمبادئ حماية التعليم أثناء النزاعات المسلحة.

لقد أثرت بشكل كبير على البيئة التعليمية في التجمعات البدوية، إضافة إلى تأثير هذه الاعتداءات على المستوى النفسي، فإنها تضع تحديات كبيرة أمام العملية التعليمية، حيث يصعب على الطلاب التركيز في دراستهم في ظل هذه الظروف الأمنية الخطيرة، هذه الانتهاكات استهدفت الأطفال بشكل مباشر وتساهم في تعزيز سياسة التهميش، وقد تم توثيق حالات تعرضت فيها المدارس في هذه المناطق للتهديدات بالهدم، أو الهدم الفعلي من قبل سلطات الاحتلال، وتم تعطيل العملية التعليمية من خلال إغلاق المدارس أو منع الطلاب والمعلمين من الوصول إليها بسبب الحواجز العسكرية والحرمان.

وقد صدر العديد من قرارات الهدم بحق المدارس في التجمعات البدوية، خلال العام 2023 تم هدم 6 مدارس كانت تخدم سكان التجمعات البدوية وهي: مدرسة جب الذيب في محافظة بيت لحم، ومدرسة رأس التين في تجمع القبون، ومدرسة وادي السيق ومدرسة عين سامية في محافظة رام الله، ومدرسة زنوتا ومدرسة أصفي في محافظة الخليل. البدوية خلال 2023 "54".

خلال عام 2024، تم اخطار مدرسة خلة عميرة بالهدم في وقت سابق من

العام المنصرم، وتعرضت لاعتداءات متكررة ولعمليات تخريب متعمد، وان مدرسة عرب الكعابنة الأساسية (المعرجات - شمال غرب أريحا) تعرضت لعدة اقتحامات من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين، حيث نفذ المستوطنين ضدها هجوم عنيف واعتدوا بالضرب على المعلمين والاطفال، مما أثار حالة من الرعب في صفوف الطلاب، كما تم تهديد الأطفال بشكل مباشر عندما قام مستوطنون من مستوطنة "مفيئوت" بحفر قبور رمزية قرب المدرسة لتهديد الأطفال بالقتل، مما خلق حالة من الفزع المستمر بين الطلاب والمعلمين على حد سواء، وكذلك تعرضت مدرسة شلال العوجا (شمال أريحا) لهجوم عندما حاول جنود الاحتلال اقتحام المدرسة لإنزال العلم الفلسطيني، وهو ما قوبل بمقاومة من قبل إدارة المدرسة، وذلك بما يخالف موقف الأمم المتحدة التي اعتبرت يوم 9\9 من كل عام يوم خاص لحماية التعليم من الهجمات اثناء النزاعات الذي تم اعتماده عام 2020.

11. هجمات واعتداءات المستوطنين:

في صباح 28-9-2025، هاجم مستعمرون، تجمعا بدوياً في بلدة مخماس شمال شرق القدس المحتلة، حيث داهموا تجمع "خلة السدرة" شرق البلدة، وأغلقوا الطريق الوحيد المؤدي له، وقطعوا كوابل الكهرباء، ما أدى لفصل التيار الكهربائي عن التجمع.

ووفق هيئة الجدار والاستيطان، فإن إرهاب المستعمرين تسبب في تهجير أكثر من 30 تجمعاً بدوياً تتضمن 323 عائلة من أماكن سكنها إلى أماكن أخرى، كان آخرها تجمع مغاير الدير الذي يقع بين قريتي دير دبوان ومخماس شرق رام الله، والذي يتكون من 25 عائلة مكونة من 124 فرداً.

ونفذ المستعمرون منذ بدء العام الجاري 2025 قرابة 1200 اعتداء، أي ما

نسبته 38 % استهدفت التجمعات البدوية المتمركزة في السفوح الشرقية والأغوار الفلسطينية، وقد تم تسجيل عدة حوادث حيث قامت قوات الاحتلال أو المستوطنون بإشعال النار في بركسات وخيم المواطنين، وتم تدمير العديد من الخيم والمخازن، مما أجبر بعض العائلات على العيش في العراء أو تحت ظروف قاسية للغاية، وتم تخريب الممتلكات الشخصية للأفراد، بما في ذلك الأدوات المنزلية والمعدات الزراعية والأثاث، وبشكل متعمد أثناء اقتحام المنازل. يؤكد هذا الاستهداف المستمر للتجمعات البدوية ضرورة توفير الدعم السياسي والقانوني والإنساني لها، وتعزيز صمودها في أراضيها، لا سيما في ضوء التجربة المفصلية لتجمع الخان الأحمر، التي شكّلت نموذجًا للمواجهة القانونية والسياسية، وحظيت بتضامن وطني ودولي واسع رفضًا لسياسات التهجير القسري. وهذا الاستهداف المستمر ضد التجمعات البدوية يؤكد على ضرورة دعمهم في مواجهة هذه الهجمات، والعمل على تعزيز صمودهم في أرضهم، خاصة بعد حالة الاستهداف الكبير التي كانت بحق منطقة الخان الأحمر واستمرت المواجهة لسنوات وما حظيت به من دعم وتضامن وطني ودولي في رفض التهجير القسري، علما ان قرار إخلاء الخان الأحمر كان مخططًا قديمًا جديدًا، بأهداف تتخطى إخلاء منطقة الخان من سكانها، ليشمل مشروعًا يوصل في نهاية الامر إلى ما يسمى بـ"القدس الكبرى"، وإلحاقها بكيان الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما بعد قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال في نهاية العام 2017.

• أشكال الاستيلاء على الممتلكات:

تتمثل سياسة الاستيلاء على ممتلكات المواطنين في التجمعات البدوية في مجموعة من الإجراءات وأهمها:

1. هدم المنازل والخيام: سلطات الاحتلال والمستوطنون يقومون بهدم خيام أو منازل بدوية بشكل متكرر، خصوصا في مسافر يطا والأغوار، والهدف المعلن غالبا هو منع البناء غير المرخص، بينما الهدف الفعلي يتمثل في الضغط على التجمعات البدوية للرحيل عن أراضيهم.
2. مصادرة أدوات الرعي والزراعة: إذ يتم مصادرة ممتلكات الرعاة مثل الأغنام والماعز، إضافة إلى معدات الرعي والزراعة.
3. الاستيلاء على الأراضي: تعيش التجمعات البدوية غالبا في مناطق تُصنّف من قبل الاحتلال كمناطق "تدريب عسكري" أو تُستولى عليها لصالح مستوطنات، بما يمنع السكان البدو من الوصول لمراعيهم ومصادر المياه.
4. الاستيلاء على مصادر المياه والمرافق: ويشمل ذلك منع تعبئة المياه من الينابيع، تخريب الصهاريج، هدم خزانات المياه، ومنع الرعاة من الوصول إلى المراعي الطبيعية.

المبحث الثاني:

التقييم القانوني للإجراءات والممارسات ضد التجمعات البدوية

تندرج الممارسات المشار إليها ضمن نطاق انتهاك عدد من القواعد الأساسية في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشمل هذه الانتهاكات:

1. انتهاك مبدأ الحماية من الإخلاء القسري دون توفير بدائل سكنية مناسبة أو تعويض عادل، المنصوص عليه في اتفاقية جنيف الرابعة.

2. انتهاك الحق في السكن الملائم، والحق في الملكية، والحق في العمل.
3. انتهاك مبدأ عدم التمييز، نتيجة فرض قيود متفاوتة على أساس الهوية القومية، والإخلال بمبدأ عدم التمييز في الوصول إلى الأرض والخدمات الأساسية، وخرق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
4. انتهاك الحق في التعليم، والحق في الوصول إلى الموارد الأساسية، بما في ذلك المياه.

وفي الحالات التي يتم فيها توجيه الهدم أو الترحيل على أساس قومي أو عرقي وبشكل منهجي، فإن هذه الممارسات قد تُرتّب مسؤولية دولية، تندرج ضمن نطاق الجرائم الدولية، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية أو ترتبط بممارسات ذات صلة بالتطهير العرقي أو الفصل العنصري، وفقًا للتعريفات المعتمدة في القانون الدولي، متى توافرت النية المنهجية لإزالة جماعة سكانية من موطنها.

المبحث الثالث:

الأبرتهايد المكاني والقانوني في الضفة الغربية

يحلل هذا المبحث نظام السيطرة والتمييز البنيوي المفروض على الفلسطينيين، وربطه بسياسات الاستيطان والتهجير.

1. الروابط والابعاد السياسية الاستراتيجية وراء الاستهداف:

يوجد علاقة جدلية مترابطة ما بين مخططات تهجير التجمعات البدوية في محيط القدس ووسط الضفة الغربية وبين تنفيذ المشروع الاستيطاني (E1) وارتباط ذلك بتطورات الموقف السياسي الإسرائيلي الرافض لمبدأ إقامة دولة فلسطينية، فالتهجير يسهل تنفيذ المشروع الاستيطاني، ومن جهة أخرى البدء بالمشروع يتطلب القيام بالتهجير، فالأهداف أصبحت أكثر استراتيجية من مجرد الاستيلاء على مساحات أراضي او تهجير محدود، بل ذات اهداف ايدلوجية وتوراتية

تستهدف مباشرة المساس بالهوية الوطنية الفلسطينية لهذه الأرض، وهذا ما عبر عنه نتنياهو مساء 26\8\2025، خلال مشاركته لنشاط في مستوطنات رام الله " قلت أنني سأمنع قيام دوله فلسطينية.. وها نحن نعمل على ذلك، وقلت اننا سنقيم مئات البؤر الاستيطانية في أرض إسرائيل، وها نحن نفعل ذلك. "55" وهو ما حذر منه الرئيس الفلسطيني محمود عباس منذ سنوات في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 22/9/2018، عندما أشار الى اننا "نقاوم هذا الاحتلال الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي وتطرق لاستهداف منطقة الخان الأحمر، التي يقطنها الفلسطينيون منذ أكثر من 50 عاما، لإقامة مشاريع استيطانية عليها، تنقطع بذلك أوصال الدولة الفلسطينية".

2. مشروع القدس الكبرى وخطة E1

منذ العام 1993، بدأت الحكومة الإسرائيلية بمرحلة جديدة من عملية تهويد واسعة للقدس أطلقت عليها "خطة القدس الكبرى"، وتشمل هذه الخطة ترحيل البدو الفلسطينيين الذين يسكنون في مناطق تحيط بالقدس من أجل السيطرة على المناطق الغربية من القدس لتنفيذ مشروع "القدس الكبرى" الذي تسعى له حكومة الاحتلال.

أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحاصر التجمعات البدوية في محيط القدس المحتلة، وتقوم بتهجيرهم، وذلك من خلال رفض منحهم تراخيص بناء، وحرمانهم من أدنى الخدمات، ومن المناطق التي استهدفها الاحتلال بالتهجير التجمع السكاني البدوي "جبل البابا" ببلدة أبو ديس، ويسعى الاحتلال إلى التهجير القسري للعشائر من تجمعاتهم إلى مناطق أخرى، مثل منطقة "خلة الراهب" في أبو ديس، شرقي القدس، والعيزرية، عبر وضعهم في كانتونات مغلقة وبؤر صغيرة.

كما تلاحق دولة الاحتلال الفلسطينيين البدو بمحيط القدس لطردهم وترحيلهم في إطار تنفيذها للمشروع الاستيطاني (E1) الذي من شأنه أن يفصل مدينة القدس نهائيًا وبشكل كامل عن امتدادها الفلسطيني.

ومنذ عام 2024 تزايدت الاستهدافات وهي تحظى حتى الآن بدعم حكومي واستيطاني واسع النطاق مع الإعلان عن مشاريع جديدة وخاصة إعادة تفعيل العمل بمشروع E1 التهويدي والذي يهدف لإنهاء التواصل الجيو ديموغرافي في الضفة الفلسطينية وينهي مقومات إقامة الدولة الفلسطينية المتواصلة جغرافيا إلى الأبد.

ويعتبر هذا المشروع هو الأشد خطرًا في الضفة الفلسطينية، لأن مشروع"E1 "وكتلة ادوميم" يعززان سيطرة اسرائيل على المفصل الرئيسي لكل الطرق التي تربط شمال الضفة الغربية بجنوبها ويقطعان الضفة الغربية الى نصفين. والمستوطنة المخططة تمتد على مساحة 12442 دونما صادرتها سلطات الاحتلال من اراضي العيزرية والزعيم والطور والعيسوية، والبناء فيE1 يستكمل مشروع القدس الكبرى الممتدة من جفعات زئيف ولغاية البحر الميت، ومن مداخل الخليل وحتى مشارف رام الله، ومن شأن مشروع "القدس الكبرى" التهويدي، ان يلتهم مساحات واسعة من اراضي الضفة المحتلة تصل الى حوالي 10% من مجمل مساحة الضفة الفلسطينية.

وبحسب الخبير الفلسطيني في الدراسات الجغرافية والخرائط، "خليل تفكجي"، فقد صرح أن مشروع "E1" الاستيطاني شرقي القدس يمثل جزءاً من مشروع "القدس الكبرى" الإسرائيلي الذي يجري الدفع به حالياً، ويعد خطوة مفصلية في تنفيذ رؤية تهدف إلى عزل القدس عن محيطها الفلسطيني وربطها بالمستوطنات الإسرائيلية، ان مساحة منطقة مشروع E1 في الضفة الغربية، هي تقريباً 12

كيلومترًا مربعًا، أي حوالي 12,000 دونم، وهي المساحة التي يشملها مخطط E1، والذي تمت المصادقة عليه مؤخراً لبناء وحدات استيطانية فيه بما يقرب من 3400 وحدة سكنية وغيرها من البنى الاستيطانية.

أما "القدس الكبرى" وفق التفكجي، فهو مشروع أوسع من مجرد E1، يمتد على مساحة تصل إلى نحو 10٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة، ويهدف إلى ضم كتل استيطانية حول القدس، وجعلها جزءًا من الكيان الإسرائيلي، وهذا يشمل ربط المستوطنات بالقدس وتوسيع ما يسمى بالحدود البلدية للمدينة لصالح مشاريع الاستيطان. 2025. "56"

وقد استغلت دولة الاحتلال الظرف الدولي والإقليمي المتوتر في اعقاب العدوان الشامل ، وحرب الإبادة والتطهير العرقي على غزة لتنفيذ أكبر عملية تهجير جماعي ضد التجمعات البدوية، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الأكثر عرضة للتهجير مثل الأغوار والقدس الشرقية ومناطق جنوب الضفة الغربية، وقالت منظمة "البيدر" للدفاع عن حقوق البدو والقرى المستهدفة في تقريرها السنوي لعام 2024، إن الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه ارتكبوا (2977) اعتداء ضد التجمعات البدوية في الضفة الغربية، وفقاً لما تم توثيقه ورصده، والاعتداءات تباينت في توزيعها بين مختلف المحافظات، حيث كانت محافظة الخليل الأكثر تضررًا من هذه الاعتداءات، إذ تم توثيق 523 حالة اعتداء ضد المواطنين البدو في هذه المحافظة، أما في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، فقد تم رصد 598 اعتداء، فيما سجلت كل من محافظة بيت لحم 300,ومحافظة نابلس 381 اعتداء في كل منهما، كما شملت الاعتداءات محافظة أريحا والأغوار حيث تم تسجيل 399 حالة اعتداء أيضًا، ولم تقتصر الانتهاكات على تلك المحافظات فقط، بل امتدت إلى محافظات أخرى مثل سلفيت، حيث تم رصد

460 اعتداء، ومحافظة رام الله التي شهدت 299 اعتداء ، وأخيرا تم توثيق 200 اعتداء في محافظة القدس ومحافظة قلقيلية 245.

لقد شملت الاستهدافات مناطق عدة في الضفة الغربية، مثل مطلة ذيب والجفتلك وعين السخن في محافظة أريحا، وتجمع عرب الكعابنة شرق دوما وتجمع عين الزراعة في النصارية في محافظة نابلس، والفارسية وتجمع وادي الفاو في الأغوار الشمالية، ووادي عبيات في محافظة بيت لحم. وقد تميزت عمليات التهجير ب الهدم الممنهج للمنازل، بالإضافة إلى الاعتداءات المستمرة على الممتلكات الشخصية، من مواشي ومزارع، بهدف تجريد السكان من مواردهم الأساسية وفرض حالة من العزلة عليهم في المناطق التي تم تهجيرهم إليها.

3. الاستيلاء على الممتلكات والهدم خلال 2024:

خلال عام 2024، استمرت سلطات الاحتلال في فرض سياسات الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، حيث تم توثيق مجموعة من الانتهاكات المدمرة:

قام الاحتلال بوضع 92 كرفانًا (بيوت متنقلة) على أراضٍ فلسطينية، وحولها إلى بؤر استيطانية جديدة، وصادرت سلطات الاحتلال 129 ألف دونم من أراضي الفلسطينيين، التي كانت تستخدم للزراعة والرعي، وتم هدم 226 منزلا وبركس، بالإضافة إلى 49 غرفة زراعية و39 سورا وجدارا. كما جرى تدمير 39 جرافة كانت تابعة للمواطنين الفلسطينيين، وصادرت سلطات الاحتلال 666 مركبة، و39 جرافة، و40 شاحنة، إضافة إلى 39 جرارا زراعيا، و55 صهريج مياه، مما أثر بشكل كبير على الحياة اليومية للسكان المحليين.

وقد عمد الاحتلال إلى تخريب ممتلكات المواطنين بهدف تدمير مصادر رزقهم، ووثقت منظمة البيدر 1222 حالة اعتداء بالضرب على المواطنين الفلسطينيين، بالإضافة إلى 144 حالة احتجاز.

4. الهجمات على البنية التحتية:

والتي طالت الهجوم على 4 مدارس في التجمعات البدوية، وتخريب 25 شبكة كهرباء، وتدمير 28 تمديد أسلاك كهربائية. ووفق تقرير مركز أبحاث الأراضي، هناك 239 حالة مصادرة لصهاريج المياه في الضفة الغربية خلال السنوات الماضية، ما أدى إلى حرمان السكان من مصادر المياه. "57" ،ووثق التقرير ممارسة الاحتلال سياسة تعطيش قسري بالضفة، بجانب إغلاق 40 طريقًا حيويًا كانت تستخدمها المجتمعات المحلية للوصول إلى مراكز الخدمات.

5. الاعتداءات على الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية وينابيع المياه:

تم اقتحام 99 ينبوعًا للمياه، وتدمير المعدات الخاصة بها، مما تسبب في حرمان السكان من مصادر المياه الضرورية للزراعة والرعي، وتم سرقة 3594 رأسًا من المواشي، مما ألحق ضررًا بالغًا بالمزارعين والرعاة، وأثر على قوتهم اليومي.

الاعتقالات والمداهمات: نفذت سلطات الاحتلال العديد من المداهمات والاعتقالات بحق التجمعات البدوية، منها 144 حالة احتجاز للمواطنين الفلسطينيين، وتم مداهمة 88 منزلًا في مناطق مختلفة من التجمعات البدوية، فيما تم إطلاق النار على 190 مواطنًا، في إطار الهجمات المستمرة التي تستهدف السكان المدنيين.

سياسة المنع من الرعي والتخريب: تم تسجيل 300 اعتداء على الرعاة، معظمها تم بعد السابع من أكتوبر 2023، وتم سرقة 3594 رأسًا من المواشي، منها سرقة 1927 رأسًا من الأغنام، و64 رأسًا من الأبقار، و19 رأسًا من الخيول، وتم نصب 44 خيمة على أراضٍ فلسطينية، والاستيلاء على 39 حفارة و45 آلة حفر، إضافة إلى 39 جهازًا لتحلية المياه و34 مولدًا كهربائيًا، تم إغلاق 40 طريقًا. "58" وتُشير إلى سرقة نحو 1400 رأس ماشية في مجتمع بدوي عين

العوجا. وان سرقة الماشية أداة المستوطنين للضغط على الفلسطينيين وترحيلهم. تقول إن سرقات المواشي من التجمعات البدوية تشمل أعدادا كبيرة جدا.

المبحث الرابع:

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة على التجمعات البدوية

يناقش هذا المبحث الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لسياسات التهجير، بما في ذلك تفكيك البنى المجتمعية، تدهور سبل العيش، وتقويض أنماط الحياة التقليدية، حيث ان سياسات الاحتلال تلقى بظلالها على تفاصيل الحياة اليومية للتجمعات البدوية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال:

1. تأثيرات نفسية خطيرة على الأطفال والنساء بسبب التهديد المستمر.
2. تدهور البنية الاقتصادية التقليدية للبدو (الرعي والزراعة).
3. تفشي الفقر والبطالة والتشرد.
4. صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية، العلاج والأدوية.
5. تدهور التعليم بسبب مهاجمة المدارس أو هدمها، وقساوة بيئتها.

استمرار هذه السياسة الممنهجة تهدف إلى تفريغ التجمعات البدوية من سكانها عبر تهجير قسري وعقوبات جماعية، وتشكل انتهاكات تمس حق السكن الكريم والملكية والحياة الآمنة، تشمل هدم المنازل التعسفي، مصادرة الممتلكات، الاعتداءات الجسدية، والاعتقالات التعسفية، مدعومة أو متغاضية عنها قوات الاحتلال. وتخالف هذه الممارسات قواعد قانونية دولية ومنها:

1. اتفاقية جنيف الرابعة (1949) لحماية المدنيين التي تحظر هدم الممتلكات المدنية دون ضرورة عسكرية.
2. قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي التي تلزم الاحتلال بحماية المدنيين وحقوقهم.

3. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يكفل حق السكن وعدم التمييز.
4. قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

وهذه الانتهاكات تعتبر جرائم تستوجب المساءلة الدولية، وتحتاج تحركا عاجلاً من الجهات الحقوقية والقانونية الفلسطينية والدولية.

المبحث الخامس:

المعوقات والتحديات ودور المؤسسات الفلسطينية والدولية

1. المعوقات والتحديات المجتمعية والاقتصادية التي تواجه التجمعات البدوية الفلسطينية

تتقاطع هذه المعوقات مع الفصل الثاني، لكنها تُبرز تأثيرها على الاستقرار الطويل الأمد. تشمل ضعف البنية التحتية، غياب الخدمات الأساسية، ومحدودية فرص العمل، إلى جانب القيود الإسرائيلية على الأراضي والمراعي. "59"

1- التهجير القسري والهدم الممنهج:

تهدف السياسات الإسرائيلية إلى تفريغ التجمعات البدوية من سكانها الأصليين، مثل منطقة الخان الأحمر، عبر أوامر الهدم وفرض قيود على البناء.

أثرت هذه السياسات على الأمن السكني والهوية الثقافية للسكان.

2- حرمان الخدمات الأساسية:

نقص المدارس، المراكز الصحية، شبكات المياه والكهرباء، والطرق الزراعية.

تدهور البنية الاقتصادية التقليدية للبدو (الرعي والزراعة) وفقدان مصادر الرزق.

3- التمييز الاقتصادي والاجتماعي:

السياسات الإسرائيلية تمنع الوصول المتساوي إلى الأراضي والخدمات الأساسية.

التمييز في التخطيط العمراني والسيطرة على الموارد الطبيعية.

4- الضغوط النفسية والاجتماعية:

تأثيرات سلبية على الأطفال والنساء نتيجة التهديد المستمر، بما في ذلك التوتر والخوف من التهجير أو فقدان المأوى.

2. سبل التخلص من المعيقات وتعزيز الصمود

1- توفير الخدمات الأساسية:

المدارس والصفوف المتنقلة، العيادات الصحية المتنقلة، شبكات المياه والطاقة الشمسية، والطرق الزراعية.

2- الدعم القانوني:

تقديم شكاوى ضد أوامر الهدم والإخلاء أمام المحاكم الإسرائيلية والدولية.

توثيق الانتهاكات بالصور والشهادات والتقارير الحقوقية.

3- التنمية الاقتصادية المحلية:

دعم المشاريع الصغيرة، خصوصا للنساء، وتشجيع الزراعة والرعي، تقديم الأعلاف والدعم البيطري للثروة الحيوانية.

4- الحماية الإعلامية والدبلوماسية:

تنظيم حملات إعلامية لتسليط الضوء على الانتهاكات، تعزيز التضامن الدولي، والعمل على منع التهجير القسري.

3. دور المؤسسات الفلسطينية والحقوقية

1- السلطة الوطنية الفلسطينية ودعم صمود التجمعات البدوية في فلسطين

تواجه التجمعات البدوية تهديدات كبيرة في الضفة الغربية، خاصة في المناطق المصنفة (ج)، عبر حملة ممنهجة من الاحتلال الإسرائيلي تستهدف وجودها التاريخي من خلال الهدم، المصادرة، حرمان الخدمات، وإجبارها على الترحيل القسري. فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تضطلع بدور محوري في حماية هذه التجمعات ودعم صمودها، باعتبارها جزءاً أصيلاً من النسيج الوطني الفلسطيني، وتتعامل مع التجمعات البدوية كملف سياسي وطني مرتبط بمواجهة الاستيطان، وان التهجير القسري يمس جوهر القضية الوطنية ويهدف لتفريغ المناطق الاستراتيجية من سكانها الأصليين.

وتميزت جهودها بشكل ملموس جدا خلال معركة الخان الأحمر بشكل بارز عام 2018، ولا سيّما في الفترة ما بين مايو – سبتمبر 2018، عندما صعدت سلطات الاحتلال تهديدات الهدم والتهجير، وبلغت المواجهة ذروتها مع القرارات القضائية الإسرائيلية، حيث لعبت السلطة الفلسطينية دورًا سياسيًا وقانونيًا وإعلاميا داعما لصمود التجمع البدوي، تمثل في متابعة القضية على المستويات الدبلوماسية الدولية، وتفعيل المسار القانوني عبر المؤسسات الحقوقية والمحاكم، ولا سيما دعم التوجهات القانونية والضغط الشعبي والدولي التي أفضت إلى تجميد قرارات الهدم لفترات متعاقبة. كما أسهمت في حشد المواقف العربية والدولية الرافضة لسياسات التهجير القسري، ووفّرت إسنادا سياسيا وإعلاميا للأهالي وللنشطاء، تأكيدًا على أن الخان الأحمر قضية وطنية وقانونية تمسّ مجمل الوجود الفلسطيني وحقه في الأرض والسكن، وترتبط بمواجهة مخططات الضم والاستيطان في محيط القدس.

وينعكس دور السلطة في مجالات واولويات وطنية عدة أهمها:

1. العمل على تثبيت وتمكين بقاء التجمعات البدوية في أراضيها التاريخية ومنع تهجيرها، عبر محاولات توفير الخدمات والبنية التحية، توفير التعليم عبر الصفوف المتنقلة والمدارس المتنقلة، إرسال عيادات متنقلة وتقديم خدمات صحية دورية، دعم شبكات المياه عبر الصهاريج وحفر آبار سطحية بسيطة، تركيب منظومات طاقة شمسية للتجمعات المحرومة من الكهرباء، إنشاء بنى تحتية بسيطة مثل طرق زراعية وبركسات للماشية.
2. وضع برامج من شأنها تدعم صمود التجمعات البدوية تضمن توفر الخدمات الأساسية والأولية لتلك التجمعات من رعاية صحية وتعليمية، ومشاريع اقتصادية هدفها التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية تتناسب وطبيعة التجمعات، وتلبي احتياجاتهم اليومية، تعزز من بقاءهم على الأرض.
3. بذل الجهود لتوفير الحماية القانونية والسياسية عبر التصدي لسياسات الاحتلال التي تستهدف وجود التجمعات البدوية وانتشارها في مختلف ارجاء المحافظات والأغوار، وشملت تقديم اعتراضات رسمية أمام المحاكم الإسرائيلية ضد أوامر الهدم والإخلاء، لا سيما في الخان الأحمر، عين سامية، وواد الجُمل، توثيق الانتهاكات ونقلها عبر وزارة الخارجية إلى الأمم المتحدة والمقررين الخاصين، بهدف تجريم سياسات التهجير باعتبارها جريمة حرب، تفعيل العمل مع المنظمات الحقوقية الفلسطينية والدولية لتوفير مظلة حماية قانونية تعزز صمود الأهالي.
4. متابعة القضايا بدبلوماسية دولية، حماية التجمعات عبر التوثيق القانوني، دعم صمود الأهالي.
5. المساهمة في إحداث وتطوير سبل التنمية وتعزيز صمود وقدرة التجمعات البدوية على مواجهة الضغوط عبر تقديم خدمات واستثمارات ودعم الاقتصاد

المحلي ومصادر الرزق وان كانت محدودة بالرغم من عراقيل الاحتلال، وخاصة بتقديم دعم في مجالات خدمات بيطرية ولقاحات للثروة الحيوانية، تزويد بعض التجمعات بالأعلاف المدعومة، دعم المشاريع الصغيرة، خصوصاً مشاريع النساء والإنتاج الغذائي، تعزيز زراعة الأعلاف والمراعي المحلية، والاهتمام بتعاون وثيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإنسانية والمنظمات الدولية مثل الهلال الأحمر الفلسطيني،OCHA والاتحاد الأوروبي، لتوفير خيم ومواد إيواء عند الهدم، إعادة بناء منشآت زراعية مدمرة بجانب تقديم ومنح مساعدات غذائية ومائية طارئة.

2- المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والدولية:

تلعب المؤسسات الفلسطينية والحقوقية دورا حيويا في مواجهة هذه المعوقات، عبر :

1. التوثيق القانوني للانتهاكات: تقوم المؤسسات الحقوقية مثل مركز الدفاع عن الحقوق الفلسطينية (PCHR) والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بتوثيق الانتهاكات "60".(PCHR, 2025)
2. تقديم الخدمات المحدودة: تقدم الوزارات الفلسطينية مثل وزارة الحكم المحلي ووزارة التنمية الاجتماعية خدمات أساسية رغم القيود (وزارة الحكم المحلي، 2025)."61"
3. تقديم الدعم القانوني.
4. المجتمع المدني الفلسطيني: عبر المشاركة في المشاريع التنموية، الحملات الإعلامية، والإشراف على برامج الدعم المجتمعي والنفسي.

3- الموقف الدولي والدعم الحقوقي

يُظهر الموقف الدولي تباينا بين:

1. الإدانة الرمزية: الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحقوقية تصدر تقارير دورية تدين سياسات التهجير القسري والهدم، وتطالب بحماية التجمعات البدوية، لكنها تفتقر لآليات التنفيذ القوي ("62" .(UN OCHA, 2025"
2. الدعم المحدود: الاتحاد الأوروبي يدعم مشاريع تنموية صغيرة ويطالب بوقف الهدم ("63" .(European Union External Action, 2025"
3. المناصرة الحقوقية الدولية: منظمات مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية تصف السياسات الإسرائيلية تجاه التجمعات البدوية بأنها سياسات تهدف للتطهير العرقي وإقامة نظام أبرتهايد (Human Rights Watch, 2025; Amnesty International, 2025)" 64"، وتشير التقارير إلى أن استمرار الهدم والإخلاء القسري يهدد أكثر من 15,000 شخص في الضفة الغربية، ويشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني"65" (UN OCHA, 2025, p. 14).
4. الموقف والدعم الدولي: توفر المنظمات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم الطارئ والمشاريع التنموية (ICRC, 2025; UNDP, 2025)" 66"
5. توجد دعوات لتفعيل آليات الحماية الدولية، بما يشمل إرسال بعثات مراقبة دائمة، وتقديم شكاوى للمحكمة الجنائية الدولية.

المبحث الثالث:

موقع التجمعات البدوية ضمن نظام الأبرتهايد

يبيّن هذا المبحث كيف تشكل التجمعات البدوية حالة نموذجية لتطبيق سياسات الأبرتهايد، من خلال الإقصاء المكاني والحرمان المنهجي من الحقوق.

التجمعات البدوية وانعكاسات المشروع الاستيطاني E1

شكل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، تحوّلاً جذريا في المشهد السياسي والأمني، وبات المستوطنون ينظرون إلى الأحداث كـ "طوق نجاة" وفرصة تاريخية لإعادة احياء مفهوم " يهودا والسامرة" بديلا عن " الضفة الغربية" تحت ذريعة "الأمن والحماية" لتكريس واقع جديد على الأرض، ووفق تقارير أوروبية ودولية، سجّل العام 2024 ارتفاعًا قياسيًا في خطط الاستيطان، حيث تم الدفع بـ 28,872 وحدة استيطانية في مراحل التخطيط والمناقصات، "67" (Eu-ropean Union) إضافة إلى إعلان أكثر من 24 ألف دونم كـ"أراضي دولة"، أما في العام الجاري 2025، فقد تجاوزت الخطط المصادق عليها 21 ألف وحدة خلال أشهر معدودة فقط، وفي آذار/مارس 2024 أعلنت إسرائيل الاستيلاء على 800 هكتار بالأغوار، ثم تلتها مصادرة 12.7 كيلومتر مربع في تموز/يوليو، وُصفت بأنها أكبر عملية استيلاء منذ 30 عاما.

وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد صادقت يوم الثلاثاء 20 آب/أغسطس 2025، بالموافقة النهائية لمشروع "E1"، الذي يُعدّ الأخطر من نوعه منذ عقود، عبر الإعلان عن بناء أكثر من 3412 وحدة استيطانية بين القدس و" معاليه أدوميم"، بما يؤدي إلى عزل القدس عن محيطها، وفصل شمال الضفة عن جنوبها، والقضاء على أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة.

ويندرج ضمن مشروع "القدس الكبرى" الذي يوسع حدود بلدية الاحتلال حتى

أريحا وبيت لحم، في أكبر عملية ضم منذ 1967، ويستهدف بالأساس تهجير التجمعات البدوية، وعلى رأسها الخان الأحمر، إلى جانب مشاريع مرافقة مثل "طريق نسيج الحياة" "طريق السيادة" شرق القدس، و"الحديقة الوطنية"، تهدف لتسهيل البناء الاستيطاني على حساب تواصل الفلسطينيين ولربط المستوطنات، و"القدس الكبرى" مشروع يهدف لتوسيع سيطرة إسرائيل على المدينة." 68" ويشكل المشروع الاستعماري العنصري جريمة حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهذا يشكل تحديا قانونياً وفق المعايير الدولية وخاصة:

* ان نقل المستوطنين يعتبر خرق لاتفاقية جنيف الرابعة.
* ان التهجير القسري جريمة ضد الإنسانية وفق نظام روما
* ان عزل القدس وبناء طرق عنصرية، يجسد نظام أبرتهايد.
* هذا المشروع يمثل مخالفة صريحة لقرار مجلس الأمن (2334/2016).

وتشكل التجمعات البدوية نموذجا لتطبيق سياسات الأبرتهايد المكاني، من خلال الإقصاء والحرمان المنهجي من الحقوق الأساسية، وارتباطها المباشر بالمشاريع الاستيطانية، خاصة مشروع E1 والقدس الكبرى، الذي يهدف لعزل القدس وفصل شمال الضفة عن جنوبها، بما يؤدي إلى منع قيام دولة فلسطينية متصلة. ويهدف مشروع E1 إلى قتل حل الدولتين وتحويل الضفة إلى جزر معزولة، ولذا فإن المواجهة تتطلب وجود والعمل فلسطينيا من خلال:

1. مسار قانوني:

إحالة الملف للمحكمة الجنائية الدولية.

2. مسار سياسي ودبلوماسي:

توحيد الموقف الفلسطيني، وتفعيل التحرك العربي والدولي لوقف المخطط.

الفصل الخامس

النتائج العامة والخاتمة والتوصيات

• النتائج العامة

خلص البحث إلى أن سياسات استهداف التجمعات البدوية الفلسطينية تمثل نمطًا ممنهجًا من التهجير القسري، وترتبط بنيويًا بنظام أبرتهايد محظور بموجب القانون الدولي.

وتؤكد الدراسة أن التجمعات البدوية جزء أساسي من الهوية الفلسطينية، وأن استمرار سياسات الإقصاء والتهجير يشكل تهديدا مباشرا لوجودها الثقافي والاجتماعي، ما يستدعي تدخلاً دوليا عاجلا لحمايتها، وارتباط ذلك بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وانهاء الاحتلال.

كما تؤكد الدراسة ان مجمل جرائم الاحتلال ومستوطنيه ضد التجمعات البدوية تأتي في سياق الصراع على هوية الأرض ورفض إقامة الدولة الفلسطينية. وأن ما تتعرض له التجمعات البدوية لا يمكن فصله عن البنية العامة للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، ما يستدعي مقاربات قانونية وسياسية شاملة في مواجهته.

• النتائج

خلصت الدراسة البحثية الى جملة من النتائج واهمها:

1. سياسات الاحتلال تتطابق مع معايير الأبرتهايد والتطهير العرقي وفق القانون الدولي، بما في ذلك الهدم والتهجير القسري والتمييز القانوني.
2. الاستهداف الاستيطاني يهدد استدامة التجمعات البدوية ووجودها التاريخي.
3. الأبعاد الإنسانية تشمل تدهور الوضع المعيشي والاجتماعي والاقتصادي للأسر البدوية.

4. الانتهاكات تشمل الهدم، التهجير، الاعتداءات، مصادرة الأراضي، وسيطرة على الموارد الأساسية.
5. الانعكاسات الإنسانية تشمل تدهور في نوعية الخدمات في البنية التحتية والوضع المعيشي، الصحي، التعليمي، وزيادة الفقر والبطالة.
6. تزايد السياسات والبؤر الاستيطانية الجديدة ومشاريع الاحتلال الكبرى E1 والقدس الكبرى، وهذه السياسات جزء من مشروع استيطاني استراتيجي لإضعاف الهوية الفلسطينية وفرض سيطرة إسرائيلية كاملة على مناطق استراتيجية.
7. وجود تحديات كبرى ومتزايدة تكمن في كيفية توفير حماية هذه التجمعات من خلال دعم دولي وقانوني وسياسي مستمر، وتعزيز صمود السكان في التجمعات البدوية.
8. الاحتلال يمارس سياسات ممنهجة تهدف لتقليص وجود التجمعات البدوية وانتشارها الجغرافي.

- **التوصيات**

في ضوء ما تضمنه البحث من معطيات ونتائج لا بد من تناول وتقديم عدة توصيات بما فيها خطوات قانونية وعملية لمواجهة الانتهاكات ضد التجمعات البدوية: -

1. الوقوف بجانب أبناء هذه التجمعات وحمل قضيتهم، في سبيل تعزيز صمودهم على أرضهم والتصدي لانتهاكات سلطات الاحتلال ومستوطنيه ومواجهة الآثار الكارثية للممارسات الإسرائيلية بحق سكان التجمعات البدوية، بما تشمل توفير الاحتياجات الأساسية، المأوى، المياه، والتعليم والصحة، ضمان وصول المياه والغذاء والخدمات الأساسية. ودعم صمود التجمعات البدوية عبر سياسات تنموية وحقوقية مستدامة

2. مشاركة مؤسسات وفعاليات واطر الشعب الفلسطيني في رفع مكانة قضية هذه التجمعات والدفاع عنه، كجزء من استهداف القضية الوطنية، وتكثيف الحملات الإعلامية والدبلوماسية لإظهار الترابط بين نهج التهجير القسري وسياسة الأبارتهايد والاستيطان ورفض إقامة الدولة الفلسطينية.
3. وجوب مخاطبة كافة وسائل الاعلام لتحمل مسؤولياتها الاعلامية والشروع في فضح جرائم الاحتلال بحق هذه التجمعات، ونقل المعاناة الحياتية اليومية للرأي العام، وتعزيز الحملات الإعلامية، المؤتمرات الصحفية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لفضح الانتهاكات، وتوظيف طاقات الاعلام الرقمي بلغات متعددة لخدمة هذه القضية بأبعادها الوطنية والاجتماعية والإنسانية.
4. تعزيز التوثيق القانوني والفني والأكاديمي للانتهاكات، عبر جمع شهادات، صور، وفيديوهات تثبت الانتهاكات، وإعداد تقارير حقوقية معتمدة، وشهادات المتضررين كأدلة يمكن استخدامها لملاحقة المجرمين.
5. أهمية توفير حاضنة للمساندة القانونية محليا ودوليا، وإنشاء مراكز قانونية متخصصة، تقديم شكاوى وقضايا للنيابات والهيئات الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان، لمحاسبة المسؤولين
6. بذل الجهود لوقف فوري لعمليات الهدم والإخلاء، وتفعيل آليات المساءلة الدولية بشأن جرائم التهجير القسري والأبرتهايد.
7. تنظيم حملات الضغط السياسي والدبلوماسي لحشد دعم دولي لوقف الانتهاكات، وتعزيز التعاون مع منظمات حقوق الإنسان العالمية، ومناصرة حقوق التجمعات البدوية للوقوف في وجه السياسات التمييزية والعنصرية الممارسة بحقهم، ومنع الهدم والتهجير القسري.

8. إيجاد وتطوير مشاريع تنموية متنوعة، توفير برامج الدعم المجتمعي والإنساني، وتقديم دعم نفسي واجتماعي وخاصة للأطفال، ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تحمل مسؤولياته.
9. تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للسكان عبر التدريب وإدارة الموارد الطبيعية.
10. تفعيل آليات الحماية الدولية للسكان البدو عبر العمل على إرسال بعثات مراقبة دائمة.
11. تنسيق مؤسسات المجتمع الفلسطيني لرفع مستوى الدفاع عن التجمعات.
12. تشجيع بحوث مستقبلية متخصصة في هذا المجال.

ان التجمعات البدوية الفلسطينية تواجه خطر الزوال إذا استمرت السياسات الحالية، المطلوب تحرك دولي جاد لحمايتهم وضمان بقائهم في أرضهم، باعتبار ذلك جزءا من مسؤولية المجتمع الدولي في حماية الشعوب تحت الاحتلال.

• المراجع:

1. حسن، ع. (2020). التطهير العرقي والأطر القانونية الدولية. رام الله: دار النشر الفلسطينية.
2. كمال، س. (2019). القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. بيروت: المركز العربي للقانون الدولي.
3. United Nations. (1998). Rome Statute of the International Criminal Court. The Hague: United Nations.
4. United Nations. (1948). Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide. New York: United Nations.
5. United Nations. (1973). International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid. New York: United Nations.
6. Amnesty International & Human Rights Watch. (2024). Bedouin communities in the West Bank: Human rights report. London: Amnesty International.
7. Smith, J. (2018). Settler colonialism and land control. New York: Routledge.
8. Brown, M. (2017). Spatial control and population policies. London: Palgrave Macmillan.
9. B'Tselem. (2024). Israeli policies toward Bedouin communities. Jerusalem: B'Tselem.
10. منظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو. (2025). تقرير حول التجمعات البدوية في الضفة الغربية. رام الله: المنظمة.
11. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025). Humanitarian report on the occupied Palestinian territories. Jerusalem: United Nations.
12. Anadolu Agency. (2025). Israeli attacks against Bedouin communities in 2024. Ankara: Anadolu Agency.

13. International Committee of the Red Cross. (2010). Geneva conventions and additional protocols. Geneva: ICRC.

14. International Committee of the Red Cross. (1949). Fourth Geneva Convention relative to the protection of civilian persons in time of war. Geneva: ICRC

15. سواعد، ع. (2008). البدو في فلسطين: دراسة اجتماعية واقتصادية. رام الله: دار النشر الفلسطينية.

16. Amnesty International. (2024). Human rights reports: Forced displacement of Bedouin communities. London: Amnesty International.

17. United Nations. (1973). International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid. New York: United Nations.

18. Brown, M. (2017). Colonial settlement and spatial control. London: Palgrave Macmillan.

19. Physicians for Human Rights Israel. (2024). Bedouin communities and Israeli policies. Jerusalem: PHRI.

20. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). (2025). Humanitarian analysis on Bedouin communities. Jerusalem: United Nations.

21. تقارير إعلامية وإحصائية محلية ودولية. 2024–2025.

22. سواعد، ع. (2008). البدو في فلسطين: دراسة اجتماعية واقتصادية. رام الله: دار النشر الفلسطينية

23. منظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو. (2025). تقرير حول التجمعات البدوية في الضفة الغربية. رام الله: المنظمة

24. Anadolu Agency. (2025). Israeli attacks against Bedouin communities. Ankara: Anadolu Agency.

25. United Nations. (1994). Final report of the Commission of Experts es-

tablished pursuant to Security Council resolution 780 (1992). New York: United Nations.

26. Amnesty International & Human Rights Watch. (2024). Bedouin communities in the West Bank: Human rights report. London: Amnesty International.
27. International Committee of the Red Cross. (2010). Geneva conventions and additional protocols. Geneva: ICRC.
28. United Nations. (1948). Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide. New York: United Nations.
29. United Nations. (1994). Final report of the Commission of Experts. New York: United Nations.
30. United Nations. (1948). Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide. New York: United Nations.
31. International Committee of the Red Cross. (2010). Geneva conventions and additional protocols. Geneva: ICRC.
32. United Nations. (1998). Rome Statute of the International Criminal Court. The Hague: United Nations.
33. .Amnesty International & Human Rights Watch. (2024). Bedouin communities in the West Bank: Human rights report. London: Amnesty International.
34. United Nations. (1998). Rome Statute of the International Criminal Court. The Hague: United Nations.
35. United Nations. (2025). Report on the protection of civilians in occupied territories. New York: United Nations.
36. United Nations. (1973). International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid. United Nations Treaty Series, 1015, 243. https://treaties.un.org

37. United Nations. (1998). Rome Statute of the International Criminal Court. The Hague: United Nations.
38. Amnesty International. (2024). Israel and occupied Palestinian territories: Human rights violations in Bedouin communities. https://www.amnesty.org
39. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2017–2025). Reports on Bedouin displacement. https://www.ochaopt.org
40. B'Tselem. (2019). Report on Palestinian rights in the West Bank. https://www.btselem.org
41. Alon, Y. (1972). The Allon Plan: Strategic considerations in the West Bank. Jerusalem: Israeli Ministry of Defense.
42. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2017). Displacement and humanitarian conditions in East Jerusalem. https://www.ochaopt.org
43. Baidar Organization for the Defense of Bedouin Rights. (2024). Annual report on displacement of Bedouin communities. https://www.baidar.org
44. B'Tselem. (2019). The Israeli occupation and Bedouin communities. https://www.btselem.org
45. UNRWA. (2016). Report on Bedouin communities in the West Bank. https://www.unrwa.org
46. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2020). Report on forced displacement in the West Bank. https://www.ochaopt.org
47. Al Jazeera. (2025, July 5). Forced displacement of Bedouin communities in the West Bank. https://www.aljazeera.net
48. WAFA News Agency. (2025, July 4). Forced displacement in the West Bank. https://www.wafa.ps

49. Anadolu Agency. (2025, April 19). Armed settlers attack Palestinian properties. https://www.aa.com.tr
50. محافظة القدس. (2025، 11 ديسمبر). محافظة القدس تحذر من حملة اقتلاع ممنهجة تستهدف 33 تجمعًا بدويًا.
51. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2025). Report on new settlement outposts. https://www.ochaopt.org
52. Ma'an News Agency. (2024, September 13). Settler poisoning of livestock in Arab al-Mleihat. https://www.maannews.net
53. المركز الفلسطيني للإعلام. (2025). تقارير حول التهجير القسري في الضفة الغربية. https://www.palinfo.com
54. Al-Quds Newspaper. (2023). Statistics on demolition of Bedouin schools. https://www.alquds.com
55. Newsroom. (2025, August 26). Netanyahu statement on preventing Palestinian state. https://www.newsroom.info
56. المركز الفلسطيني للإعلام. (2025، 17 أغسطس). تقارير حول الاستيطان. https://www.palinfo.com
57. Newsroom. (2025, August 26). Netanyahu: Preventing Palestinian state and expanding settlements. https://www.newsroom.info
58. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2017–2025). Bedouin displacement reports. https://www.ochaopt.org
59. وزارة الحكم المحلي الفلسطينية. (2025). تقارير حول التجمعات البدوية. رام الله.
60. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2025). Humanitarian report on occupied Palestinian territories. Jerusalem: United Nations.
61. European Union. (2025). Report on Israeli settlements in the occupied West Bank, including East Jerusalem. https://www.eeas.europa.eu

62. Amnesty International. (2024). Human rights violations in Bedouin communities. https://www.amnesty.org
63. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2025). Settlement outposts report. https://www.ochaopt.org
64. International Committee of the Red Cross. (2010). Geneva conventions of 1949 and additional protocols of 1977. https://www.icrc.org
65. European Union. (2025). Report on Israeli settlements in occupied Palestinian territory. https://www.eeas.europa.eu
66. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2010). اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية. https://www.icrc.org
67. European Union. (2025, August 14). Report on Israeli settlements in occupied West Bank. https://www.eeas.europa.eu
68. Al Jazeera. (2025, March 13). Greater Jerusalem settlement project. https://www.aljazeera.net project. https://www.aljazeera.net

تطور قيم المشاركة الإنسانية لليونسكو وأثرها على استمرار نشاط الأونروا

د. إبراهيم محمد المصري
أستاذ جامعي
dribra70@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور قيم المشاركة لمنظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة في مجال تعليم اللاجئين الفلسطينيين الذي تتولاه وتشرف عليه منظمة الأونروا، من خلال مساهماتها المالية والفنية والتقنية في دعم مؤسسات تعليم الأونروا، وهل شاركت بشكل فاعل ومؤثر في معالجة مشاكل التعليم في الأونروا، ومساهمتها منذ نشأتها عام 1950م في تطوير برامج التعليم وتخفيف العبء الملقى على الأونروا، والمجالات التعليمية التي شاركت فيه حتى الآن.
ان الأزمات الخطيرة التي شهدتها الأونروا في السنوات الأخيرة، وثارت حولها التساؤلات المثيرة للقلق فيما يخص مقترحات تحويل برامج تعليم الأونروا إلى اشراف كامل لليونسكو، ومحاولات إسرائيل الحثيثة واجراءاتها بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية بحظر الأونروا وإيقاف نشاطاتها وعملها في الأراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية وخاصة في القدس من خلال القوانين العنصرية، بما يهدد الأهداف التي نشأت من أجلها الأونروا في العناية وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لحين عودتهم إلى ديارهم التي هُجروا منها حسب قرار الأمم المتحدة رقم 194.

وجاءت أهم نتائج الدراسة:

- مثلت منظمة اليونسكو نموذجاً عصرياً للشراكة مع الأونروا، وفي الاستجابة الطارئة، ورغم ذلك لم تتمكن من تقديم الدعم الكامل والشامل لتمويل جميع عمليات الأونروا التعليمية، في ظل عجز مالي كبير ساهمت جزئياً في توفيره لبعض البرامج من خلال الشراكات المتعددة الأطراف والتبرعات.
- استمرت اليونسكو في دعم نشاطات وأعمال الأونروا في ظل الإبادة الجماعية، رغم انحسار عملها نتيجة لتوقف العملية التعليمية في قطاع غزة، واستهداف إسرائيل قفل مدارس وهيئات ومؤسسات الأونروا في القدس.

أما أهم التوصيات: أن تستمر منظمة الأونروا في تقديم خدمات التعليم للاجئين الفلسطينيين كجهة أصلية وصاحبة الاختصاص القانوني بدعم من المنظمات والمؤسسات الأممية مثل اليونسكو سواء عن طريق الشراكة الثنائية، أو الشراكة المتعددة الأطراف، ورفض أي مقترحات تمس تفويض الأونروا أو تنقل صلاحياتها أو تحد منها.

The development of the values of human participation of UNESCO and its impact on the continuation of UNRWA›s activities

Abstract

The study aimed to identify the development of the values of participation of the United Nations UNESCO in the field of education for Palestinian refugees, which is assumed and supervised by UNRWA, through its financial, technical and technical contributions in supporting UNRWA education institutions, and whether it participated effectively and effectively in addressing the problems of education in UNRWA, and its contribution Since its inception in 1950 AD, it has been developing education programs and reducing the burden placed on UNRWA, and the educational fields in which it participated.

The recent crisis in which disturbing questions arose regarding the transfer of UNRWA education programs to the full supervision of UNESCO, which threatens the goals for which UNRWA was established in caring for and employing Palestinian refugees until they return to their homes from which they were expelled according to United Nations Resolution No. 194.

The most important results of the study were: UNESCO was a modern model for partnership with UNRWA and emergency response, and despite that, it was unable to provide full and comprehensive support to finance all UNRWA educational operations, in light of a large financial deficit that it partially contributed to providing for some programs through multilateral partnerships and donations.

As for the most important recommendations: that UNRWA continue to provide education services to Palestinian refugees as an original body with legal jurisdiction, with the support of international organizations and institutions such as UNESCO, whether through bilateral or multilateral partnership, and to reject any proposals that affect UNRWA's mandate or transfer or limit its powers.

• مقدمة:

بعد أن شهدت المفاهيم الإنسانية ثورة غير مسبوقة امتدت إلى جميع مؤسسات الأمم المتحدة من أجل السمو باحتياجات الإنسان أينما وُجد، عندما أدرجت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من يناير 2016م أهداف التنمية المستدامة الـ 17 في خطة التنمية المستدامة حتى عام 2030م، من أجل مواجهة التحديات الجسام التي تواجه البشرية في جميع المجالات، وعلى اعتبار أن هدف المشاركة يعتبر هدفاً رئيسياً للأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة من خلال تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وفي إطار الشراكة بين اليونسكو والأونروا التي بدأت مبكراً بتقديم اليونسكو الدعم لبرنامج الأونروا التربوي الذي تأسس عام 1950، عبر تقديم الخبرات الفنية والاستراتيجية من خلال موظفي تعليم اليونسكو رفيعي المستوى، استمرت اليونسكو في تطوير علاقتهما الثنائية بما يتناسب مع الواقع الجديد، والرؤى المستقبلية في ظل معاناة الأونروا المستمرة في عدم القدرة والعجز في توفير التمويل المالي لعملياتها في مناطق اللاجئين الفلسطينيين.

• مشكلة الدراسة:

منذ تأسيس الأونروا وهي تمارس نشاطاتها الموكلة لها في ظل ظروف معقدة وصعبة ونقص دائم وعجز في التمويل مما يحول دون قدرة الأونروا على تلبية جميع نشاطاتها في مناطق عملياتها الخمسة، مما استوجب التدخل الإنساني المبكر من منظمة اليونسكو في تقديم الدعم لبرامج الأونروا التربوية والتعليمية منذ تأسيسها عام 1950م، لمعالجة بعض الاختلالات التي تواجه المنشآت التعليمية ومراكز التدريب للأونروا، وساهمت في توفير سبل الوصول إلى تعليم نوعي ذو قيمة إيجابية للاجئين الفلسطينيين.

- **أهمية الدراسة:**

1. تساهم الدراسة في التعرف على تطور مفهوم المشاركة الإنسانية بين اليونسكو والأونروا لتحسين مستويات التعليم للاجئين الفلسطينيين.
2. معرفة الآليات الروتينية التقليدية التي لجأت إليها اليونسكو، وآليات الاستجابة الطارئة التي تعاملت بها في دعم برامج الأونروا التعليمية والتدريبية للحصول على تعليم جيد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
3. التعرف على مدى كفاءة ونجاح اليونسكو في القيام بدورها في تقديم الدعم للأونروا.

- **المقاربات المنهجية: من خلال ثلاث مدخلات أو مقاربات**

1. اقتراب المجتمع الإنساني والاحتياجات الإنسانية
2. المدخل النيو ليبرالي، باعتبار أن اليونسكو والأونروا من الفاعلين الأساسيين في تحقيق الأمن الإنساني للاجئين الفلسطينيين.
3. اقتراب صنع السياسة في المنظمات غير الحكومية كمحدد خارجي

لذا فان الدراسة تتناول في محورها الأول نشأة اليونسكو وتطور مفهوم المشاركة لتحقيق الأمن الإنساني، والمحور الثاني فانه يتناول مهام اليونسكو وآليات عملها وتطور مفاهيم الأمن الإنساني لدى المنظمة منذ عام 1950م وكيف ترجمت هذه المفاهيم في تمويل برامج التعليم وتعزيز قيم المشاركة مع الأونروا بتعزيز الشراكات المؤسسية بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني. أما المحور الثالث فانه يركز على تقييم قيم المشاركة لليونسكو في أدائها لنشاطاتها المشتركة تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

❖ المحور الأول

نشأة اليونسكو وتطور مفهوم المشاركة لتحقيق الأمن الإنساني

أولاً: نشأة اليونسكو وتشكيلها:

ارتبطت نشأة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة بتطور الفكر الإنساني أثناء الحرب العالمية الثانية في عام 1942م، عندما ثارت نقاشات موسعة حول ضرورة اعتماد مفاهيم جديدة للأمن الإنساني، تتصف بالاتساع والشمولية وترتبط بالمفاهيم التنموية الأخرى بعد أن أصبحت مصادر التهديد تسيطر على العالم (شنين، 2019)، فعقدت حكومات البلدان الأوروبية التي كانت تواجه ألمانيا النازية وحلفاءها اجتماعاً في المملكة المتحدة، في إطار مؤتمر وزراء الحلفاء للتربية (CAME) رغم أن الحرب العالمية الثانية لم تكن قد شارفت على الانتهاء بعد، فإن هذه البلدان كانت قد بدأت بالبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بإعادة بناء نظمها التعليمية بعد أن يعمّ السلام من جديد، وسرعان ما حظي هذا المشروع بزخم كبير خلال مؤتمر وزراء الحلفاء للتربية بعد أن اتخذ بعداً عالمياً بانضمام الولايات المتحدة الأمريكية إليه والمشاركة في أعماله، وبناء على اقتراح مؤتمر وزراء الحلفاء للتربية، عُقد في لندن، في الفترة الممتدة من 1 إلى 16 نوفمبر 1945، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، مؤتمر للأمم المتحدة من أجل إنشاء منظمة تعنى بالتربية والثقافة، وقد ضمّ هذا المؤتمر ممثلين عن نحو أربعة وأربعين بلداً قرروا إنشاء منظمة تجسّد ثقافة سلام حقيقيّة، إذ اعتبروا أن المنظمة يجب أن تجسّد «التضامن الفكري والمعنوي بين البشر، الأمر الذي يكفل منع اندلاع حرب عالمية أخرى (UNESCO، 5/4/2023). وبذلك فان اليونسكو تعتبر أقدم منظمات الأمم المتحدة المتخصصة التي تضم في عضويتها 159 دولة، مقرها الرئيسي في باريس بفرنسا، تملك عدة معاهد تدريسية على مستوى العالم، وتتكون من هيئتين رئيسيتين وهما:

1. الجمعية العمومية

وهي تمثل الهيئة المركزية لاتخاذ القرارات بالمنظمة، وتضم في عضويتها مندوبي الدول الأعضاء، تختار المنظمة مديرها من خلال الجمعية العمومية، ويكلف لمدة أربع سنوات.

2. المجلس التنفيذي

يتكون من 59 عضواً، ومهمته الإشراف على تنفيذ المدير العام لبرامج وقرارات الجمعية، وتقوم اليونسكو على خمس برامج رئيسية وهي: التربية والتعليم والعلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الطبيعية والثقافة والاتصالات والاعلام.

ثانياً: تطور مفهوم اليونسكو للأمن الإنساني

جاءت نشأة اليونسكو ترجمة حقيقية لنظريات الأمن الإنساني التي دعت إلى تغيرات في المفهوم التقليدي للأمن الإنساني بعد أن شهد العالم تهديداتٍ ومخاطر جسيمة بسبب الحرب العالمية الثانية، ليصبح مفهوماً قيمياً ومتعدداً وشاملاً يمتد لكافة القطاعات، ومنها قطاع التعليم الذي تجسد بتأسيس الأمم المتحدة في إطار مبادئها العامة، بهدف المساهمة في إحلال الأمن والسلام العالمي من خلال رفع مستوى التعاون بين الدول في مجالات التربية والتعليم والثقافة من أجل سيادة الاحترام العالمي للعدالة وسيادة القانون وإرساء مبادئ حقوق الإنسان ومبادئ الحرية الأساسية (خليل، 2021).

ومع تنامي المجتمعات الإنسانية غبر القادرة على حماية حقوق أفرادها، أو تلبية احتياجاتهم الأساسية، وفشلها في حماية وتأمين شعوبها، وعدم قدرة المنظمات الدولية على التدخل لأسباب مختلفة بعضها سياسي، وبعضها خاص بقدراتها، أو عدم ملاءمة أوضاعها لمثل هذه التدخلات، بات من الواضح أن مفهوم الأمن بمعناه التقليدي لم يعد كافياً لتلبية الاحتياجات العالمية والمحلية، فبدأت محاولات بحث جادة ذات طابع شامل في تطوير المفهوم الأمني بما يتناسب مع الواقع

والمستقبل في العقود الأخيرة، وأصبح يمثل الأولوية الأهم لدى عدد من دول العالم والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية التي بدأت في استثمار مواردها في دراسات وأبحاث لمعالجة التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني الشامل في مجالات أخرى متعددة غير تقليدية، حيث شهدت في السنوات الأخيرة تطوراً مهماً في أبحاث السياسات والأمن واتساع مفاهيمهما والعلاقة بينهما، باعتبار أن تأمين الاحتياجات الإنسانية يمثل الهدف الأساسي للوحدات الدولية، خلافاً لما كان سائداً حول المفهوم التقليدي الضيق لمعنى الأمن الذي كان مقتصراً فقط على توفير الأمن لنظام الحكم أو أمن الدولة (العدوي، 2018: 2-1).

1. التعليم نموذجاً مشتركاً للأمن الإنساني

تبنت منظمة اليونسكو مبكراً المفهوم الواسع للأمن الإنساني في مجالات تخصصها في التربية والتعليم والثقافة والعلوم، واعتبرت أن الحق في التعليم من أولياتها في إطار المساواة بين الجنسين في التعليم بما يعبر عن سمو أهدافها وشموليتها في مجال التربية والتعليم، وامتدادها إلى مجالات أخرى ترتبط بالعملية التعليمية فيما يلي: (خليل،2021)

- أنها تدعم مشاريع محو الأمية والتدريب التقني.
- كما تدعم البرامج التأهيلية كتدريب المعلمين.

من هنا جاءت التربية والتعليم كهدف أساسي تسعى فيه اليونسكو إلى تغيير المفاهيم التقليدية الضيقة، إذ اهتمت به منظمة اليونسكو بحيث أصبح التعليم مكوناً رئيسياً من مكوناتها، وأصبح من صميم مهماتها ليغير حياة الناس من أجل بناء السلام والقضاء على الفقر ودفع عجلة التنمية المستدامة، لقد بات التعليم لديها حق من حقوق الإنسان للجميع طوال الحياة، وإذ تعتبر هي الوكالة الوحيدة للأمم المتحدة التي تملك الولاية لتغطية جميع جوانب التربية والتعليم جاء تكليفها قيادة خطة التعليم العالمي حتى عام 2030 من خلال الهدف

الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وحيث تمتلك أيضاً القيادة الإقليمية في مجال التعليم، لتعزيز أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم، ولتستجيب للتحديات العالمية المعاصرة من خلال التعليم مع المساواة بين الجنسين كمبدأ أساسي، بحيث يشمل عملها تطويراً تعليمياً عالي الجودة من مرحلة ما قبل المدرسة إلى التعليم العالي وما بعده (unesco,5/4/2023).

2. المشاركة هدفاً للأمن الإنساني

في مجال التعليم والتدريب جاءت اليونسكو لتحقيق هدف المشاركة مع غيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية باعتباره الهدف السابع عشر للتنمية المستدامة، لتنضم إلى الاتفاقية العالمية للتعليم العالي لمعالجة خطاب الكراهية من خلال التعليم (unesco,5/4/2023).

في معظم المهام والنشاطات والفعاليات، اقتصرت المشاركة بين اليونسكو والأونروا على مجال واحد فقط في مجال التربية والتعليم، نظراً لطبيعة اهتمامات اليونسكو في التربية والتعليم التي تأخذ حيزاً كبيراً في مهام ونشاطات منظمة الأونروا، خاصة أن التعليم في الأونروا يقتصر على مرحلتي التعليم الابتدائي والاعدادي فقط دون امتداده إلى المستوى الثانوي الذي أصبح من نصيب إدارات التعليم الحكومية في مناطق اللاجئين الفلسطينيين الخمسة، انطلاقاً من ذلك تبحث الدراسة كمنطلق مفاهيمي في التعرف على تطور مفهوم المشاركة باعتباره عملاً إنسانياً وهدفاً أمميا تسعى فيه إلى مساعدة الأونروا على تحقيق أهداف برامجها في التعليم والتدريب.

أ- تطور مفهوم المشاركة الإنساني

يمكن تقسيم هذا المفهوم إلى شقين: يتناول الأول تعريف مفهوم المشاركة، أما الشق الثاني فيتعرف على تطور مفهوم المشاركة عملياً في مجال التعليم.

- تعريف مفهوم المشاركة «الشراكة»:

المشـاركة: هـي التـزام بيـن طرفيـن أو أكثـر يتطلـب حشـد التعـاون والتضامـن لتحقيـق أهـداف معينـة، وهـو أسـلوب يُمكـن مـن إشـراك الأطـراف الفاعلـة كلٍ حسـب قدراتـه، وهـو مفهـوم جـاء فـي الأصـل نتـاج اجتهـادات تنظيريـة تزايـدت باضطـراد بعـد مواصلـة الحـرب البـاردة، وتعاظمـت ضمـن السـياقات العلميـة الداعيـة لتعزيـز آفـاق التعـاون الدولـي فـي شـكل صياغـات تعتمـد منطـق الاعتمـاد المتبـادل لإحـداث طفـرات تنمويـة، ودعـم شـبكات التعـاون فـي مجـالات الأمـن الإقليمـي والجماعـي (قـوي، 2011).

إذ يمكـن اعتبـار مفهـوم المشـاركة مفهومـاً حديثـاً، حيـث لـم تُـدون موسـوعات العلـوم السياسـية وأدبياتهـا حتـى منتصـف الثمانينيـات مـن القـرن العشـرين أيـة إشـارات لمفهـوم الشـراكة وتجلياتـه فـي العلاقـات الدوليـة، ومـع ذلـك أضحـى مفهـوم الشـراكة فـي غضـون العقـود الثلاثـة الأخيـرة أحـد أهـم المفاهيـم المسـيطرة علـى حقـل العلـوم السياسـية بصفـة عامـة، والعلاقـات الدوليـة بصفـة خاصـة، فاصطلاحـاً لـم يكـن المفهـوم محـل نظـر وممارسـة فـي حقـول العلـوم الاجتماعيـة حتـى النصـف الثانـي مـن عقـد الثمانينيـات، عندمـا ظهـر فـي القواميـس المعنيـة فـي عـام ١٩٨٧م، بأنـه «نظـام يجمـع المتعامليـن الاقتصادييـن والاجتماعييـن»، ليظهـر بعدهـا فـي حقـل العلاقـات الدوليـة عندمـا تـم رصـده وتداولـه فـي محاضـر اجتماعـات مؤتمـر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة «أونكتـاد» فـي نهايـة الثمانينيـات، وعليـه فـان مفهـوم الشـراكة، يُعتبـر مفهومـاً حديثـاً نسـبياً فـي حقـل العلـوم السياسـية، كمـا أن للمفهـوم دلالـة اقتصاديـة واضحـة، سـواء لغـةً أو اصطلاحـاً، أي أن البُعـد الاقتصـادي يعـد بُعـداً محوريـاً فـي هـذا المفهـوم، ومـن تتبعـه الدقيـق نجـد أن المفهـوم بـزغ وتطـور فـي الأسـاس فـي أروقـة الترتيبـات الأمميـة ذات البُعـد الاقتصـادي، خاصـة مؤتمـر الأمـم المتحـدة للتجـارة والتنميـة، وذلـك كغيـره مـن المفاهيـم التـي لعبـت تلـك المنظمـات وأقرانهـا دوراً معتبـراً فيهـا (أبـو فرحـة،2021).

- **تطور مفهوم المشاركة عملياً في مجال التعليم**

وتقصد الدراسة بالمشاركة هنا بأنها كل أشكال التعاون ما بين منظمتي اليونسكو والأونروا ومنظمات أخرى لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في مجالات التربية والتعليم التي تسيطر عليها الأونروا، وهي تسعى لتوسيع المساحات المشتركة بينها لتحقيق الأمن الاجتماعي الإنساني في قطاع التعليم (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى،10/4/2023).

ويعتبر مفهوم الشراكة مكوناً مهماً من مكونات الأمن الإنساني، ويعكس قيم ومبادئ الأمم المتحدة، ويأخذ حيزه من التعريف الشامل لمفهوم الأمن الإنساني، وأحد أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويمثل الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة (UNDP, 10/4/2023)، مع التأكيد على أن هذه الشراكة عملت على دعم أربعة أجيال من لاجئي فلسطين لتلقي التعليم النوعي عبر العقود السبعة الماضية، حتى في أوقات الأزمات، عندما بدأت العلاقة بين الأونروا واليونسكو منذ أكثر من 70 عاماً، بتأسيس الأونروا عام 1950م من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأنشاء الأونروا وأشرافها في ذلك الوقت على 93 مدرسة وحوالي 35,000 طالب وطالبة (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى،10/4/2023)، وحيث تسعى فيه اليونسكو لنشر أفكارها بين شعوب العالم، وتؤكد على ضرورة تطوير التعليم ونوعيته وتبادل الثقافات، وزيادة الاستخدام السلمي للمعرفة العلمية، حيث تتشاور حوالي 500 جمعية دولية خاصة من المنظمات غير الحكومية مع اليونسكو، وتساعدها على وضع الخطط وتنفيذ البرامج التي تهمها (عبد الباسط، 2019)،

في الوقت الذي تضمن فيه الأونروا أن الطريقة التي يتم بها تدريس مناهج الدولة المضيفة في مدارسها في جميع أقاليم عملها الخمسة تتماشى مع المبادئ

الإنسانية والحيادية والاستقلالية والنزاهة، وأيضاً مع النهج التعليمي الشامل للوكالة (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى 2023)،

تفتح الأونروا أبوابها لأكثر من 530،000 طالب في الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية عبر أكثر من 710 مدرسة، وثمانية مراكز تدريب مهني، وكليتي علوم تربوية يستفيد منها عشرة آلاف لاجئ من الشباب الفلسطيني في مناطق الوكالة الخمس (دائرة شؤون اللاجئين، 5/6/2022)،

في إطار من السياق العملياتي الذي تعمل فيه الأونروا، والذي يشكل تحدياً كبيراً، يتراوح من حالة من الاستقرار النسبي في بعض البلدان المضيفة إلى بيئات أكثر تعقيداً، تشمل النزاع المسلح والحروب المتكررة في قطاع غزة وسوريا، والأزمة الاجتماعية الاقتصادية في لبنان، والاحتلال الذي طال أمده في الضفة الغربية، الذي يشمل القدس الشرقية، حيث تواصل الأونروا استجابتها للاحتياجات الإنسانية المتزايدة في تلك المناطق بتقديم المساعدات الإغاثية، وخدمات الصحة وخدمات إعادة الاعمار بعد الحروب، وخدمات التعليم (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى ، 6/4/2023)، إذ يصبح من العسير أن توفي الأونروا لوحدها بالتزاماتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين بسبب العبء الضخم الذي يقع على عاتقها في قطاع التعليم والتدريب، إلا إذا تشاركت مع منظمات الأمم المتحدة ومنها: اليونسكو والبنك الدولي، إذ يستقبل النظام التعليمي للأونروا أكثر من 550 ألف طالب من اللاجئين كل سنة، كانت تستوعبهم حوالي 700 مدرسة يبلغ عدد العاملين بها حوالي 17 ألف شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا (الحدث، 2014).

رغم ذلك، تسعى الأونروا بمشاركة من اليونسكو تقديم تعليم شامل ومنصف وعالي الجودة للاجئين الفلسطينيين لتطوير المهارات والعقلية المنفتحة التي

يحتاجون إليها للنمو كبالغين في عالم متطور وملىء بالتحديات، وقد تلقى أكثر من مليوني طفل تعليماً على مستوى عالمي في مدارس الأونروا، عملت فيها الأونروا دائماً على ضمان أن تقديم التعليم لطلابها يتماشى مع أهداف التنمية الأوسع للأمم المتحدة، جسدت فيها اليونسكو لأجيال طويلة طموحات كبيرة وآمالاً وكفاحاً مستمراً للتمتع بحياة أفضل قائمة على أسس كرامة البشر وتفاهمهم وتضامنهم، وقد وردت هذه المثل والقيم في ميثاق المنظمة التأسيسي، الذي يعد أساساً لفهم تاريخ اليونسكو ففي عام 1948، أوصت اليونسكو بأن تجعل الدول الأعضاء التعليم الابتدائي مجانياً وإلزامياً للجميع، وفي عام 1990، استهل المؤتمر العالمي للتعليم للجميع في جومتيين (تايلاند) حركة عالمية من أجل توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال والشباب والكبار. وبعد هذا المؤتمر بعشر سنوات، قاد المنتدى العالمي للتربية (عام 2000) في داكار (السنغال) الدول الأعضاء إلى الالتزام بتعميم التعليم الأساسي للجميع بحلول عام 2015 .(UNESCO,2021)

ب- مجالات المشاركة الإنسانية التقليدية بين اليونسكو والأونروا

وفي هذا السبيل استخدمت اليونسكو مجموعة كبيرة من الأدوات كوسائل لتحقيق الأهداف التي نص عليها ميثاقها التأسيسي، ومن بين هذه الأدوات الوثائق التقنينية، والمؤتمرات واجتماعات الخبراء، والبعثات والمشروعات، واليونسكو هي المنظمة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي أنشأت لجاناً وأندية وطنية في الدول الأعضاء كوسيلة للتواصل مع المجتمع المدني. كما أنشأت اليونسكو في سنواتها الأولى العديد من المنظمات غير الحكومية، التي شاركت في تطوير البرامج وتنفيذها، وكان برنامج المدارس المنتسبة أحد الشبكات المؤثرة المتعددة التي تجمع بين الأطفال والمدرسين والمواطنين من بلدان وثقافات مختلفة (اليونسكو، 2021)

وفي عام 2014، جدد المدير العام لليونسكو والمفوض العام للأونروا التزام الوكالتين بالعمل معاً من أجل توفير التعليم النوعي للاجئي فلسطين من خلال توقيع مذكرة تفاهم، وقد تجلى الدعم طويل الأمد الذي قدمته اليونسكو لبرنامج الأونروا التعليمي في إصلاح التعليم من خلال قيادة مدير التربية في اليونسكو، وقد سعى هذا الإصلاح إلى إحداث تغيير تحويلي في ممارسات التعليم والتعلم في الصفوف الدراسية، أدى إلى تعزيز نظام الأونروا التعليمي الذي برزت تبعاً له مستويات أعلى من التحصيل السابق للطلاب، وزيادة تحفيز المعلمين، وانخفاض معدلات تسرب الطلاب (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى،10/4/2023).

استمرت الشراكة الفاعلة بين اليونسكو والأونروا في مجال الدراسات التقييمية التي كلفت بها مجموعة البنك الدولي التي أشادت بالعمل المشترك للوصول إلى تعليم يتسم بالجودة والمساواة واشتمال الجميع ــ لتحقيق المنافع المرجوة لكل طفل وتلميذ بما في ذلك من هم أقل قدرة على المرونة والمجابهة، بالرغم من أن مدارس الأونروا تواصل نشاطاتها وعملها في بيئة حافلة بالتحديات مع تعرض كثير من الأطفال للنزاعات بصورة يومية ومستمرة بتحقيق نموذج لنظام يتسم بالمرونة والقدرة (الحدث، 2014).

وتطويراً للشراكات بين منظمات الأمم المتحدة تم تشكيل فريق استشاري لخبراء التعليم من اليونسكو والبنك الدولي، لضمان حصول أكثر من 550 ألف طالب من لاجئي فلسطين على تعليم جيد، لتقديم التوصيات والمشورة بشأن رقمنه التعليم والمساواة بين الجنسين ونماذج التخطيط التربوي، مما ساهم في تحسين تحصيل الطلاب وانخفاض معدلات التسرب وعدم التمييز بين الجنسين في فرص التعليم وساعد في تطوير برنامج التعليم في عملية التحول الرقمي من خلال أنظمة التعليم عن بُعد لحل أزمة التعليم الوجاهي، حيث أصبحت تدير

الأونـروا حتـى عـام 2022م 711 مدرسـة، وثمانيـة مراكـز تدريـب مهنـي وكليتـي علـوم تربويـة يسـتفيد منهـا عشـرة آلاف لاجـئ مـن الشـباب الفلسـطيني فـي مناطـق الوكالـة الخمـس (دائـرة شـؤون اللاجئيـن، 5/6/2022).

فـي إطـار الجهـود المشـتركة، قامـت الدكتـورة إيرينـا بوكوفا/ مديـر عام الأمـم المتحدة للتربيـة والعلـم والثقافـة فـي اليونسـكو، بزيـارة إلـى المملكـة الأردنيـة الهاشـمية مـن 17 إلـى 19/3/2014م، وذلـك للاطـلاع علـى المشـاريع الأردنيـة المشـتركة بالتعـاون مـع اليونسـكو وشـركائها الإقليميين كالاتحـاد الأوروبـي، واليونيسـيف، والأونـروا في مجـال عمـل القطاعـات الثلاثـة: التعليميـة والاتصـالات والإعـلام، حيـث وقعـت مديـر عـام المنظمـة علـى مذكـرة تفاهـم للبرنامـج الإنمائـي. بالإضافـة للقائهـا المديريـن الإقليميين لمنظمـات الأمـم المتحـدة واليونيسـيف والأونـروا (اللجنـة الوطنيـة الأردنيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم، 2014).

نجحـت اليونسـكو فـي الجمـع بيـن العلمـاء والمهنييـن والناشـطين والشـباب مـن جميـع أنحـاء العالـم فـي فتـرة الحـرب البـاردة وفـي أثنـاء فتـرة إنهـاء الاسـتعمار، وكان ترويج الحـوار بيـن الثقافـات والحضـارات واحـداً مـن بيـن التحديـات الرئيسـية التـي واجهتهـا اليونسكو، وأن تعزيـز ثقافـة الـسلام يمثـل تجـسيداً لولايتـها الأساسـية، وشـجعتها، باعتبارهـا الوكالـة الرائـدة فـي تعزيـز الأنشـطة التـي تضطلـع هبـا للترويـج لثقافـة السلام، وقد اعتمـدت اليونـسكو في الـدورة الرابعـة والـثلاثين لمؤتمرهـا العـام بيانـاً جديـداً عـن رسـالتها نـص علـى أن "اليونسـكو، بوصفهـا وكالـة متخصـصة تنتمـي لمنظومـة الأمـم المتحـدة، تسـهم فـي بنـاء السـلام، والقضـاء علـى الفقـر، وتحقيـق التنميـة المـستدامة، وإقامـة حـوار بيـن الثقافـات، مـن خلال التربيـة والعلـوم والثقافة والاتصـال والمعلومـات" وجـسّد بيـان الرسـالة هـذا توجّـه اليونسـكو الاسـتراتيجي، وبشـكل أساسـي اسـتراتيجيتها فـي الفتـرة 2008-2013 فـي إبـراز أهميـة التبـادل والحـوار بـين الثقافـات في تحقيـق التلاحم الاجتمـاعي والمـصالحة مـن أجـل تنميـة

ثقافة السلام من خلال تعزيز التعليم الجيد النوعية باعتباره وسيلة أساسية لتحضير ونشر المهارات والمواقف اللازمة لنزع فتيل النزاعات المحتمل نشوبها والكشف عنها، وللدعوة بفعالية إلى إحلال ثقافة السلام واللاعنف بما يتماشى وآفاق حقوق الإنسان المضمّنة في أهداف داكار للتعليم للجميع وتقدم الدعم لتدريب المدرسين وتقدّم أيضاً المساعدة الفنية للبلدان في تطبيق صكوك معيّنة مثل إعلان عام ١٩٩٥م وإطار العمل المتكامل بشأن التربية من أجل السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية. وتقدّم المساعدة للبلدان في وضع وتحسين الأطر القانونية الوطنية التي تشجع التعليم الجيد النوعية، ومواءمة الإجراءات وتنسيقها على الصعيد القطري في إطار استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم على المستوى الوطني، وخطة العمل الشاملة، ومن خلال عمليات البرمجة المشتركة في منظومة الأمم المتحدة. وتُنفَّذ أنشطة تُستخدَم فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتوسيع نطاق إمكانية التحصيل العلمي الجيد النوعية وخصوصاً بالنسبة للفتيات والنساء والمنبوذين والفقراء والمهمّشين وأصحاب الاحتياجات الخاصة، وذلك في إطار عملية تعلّم على مدى الحياة، ويجري أيضاً الاضطلاع بمشاريع بحثية بالتعاون مع كراسي اليونسكو الجامعية والجامعات ومعاهد البحوث بشأن مسائل ذات صلة بالحصول على التعليم الجيد وتحقيق النجاح فيه، وتُكافأ أيضاً أمثلة بارزة من أنشطة نفذت لتشجيع التعليم من أجل السلام، ويجري من خلال شبكة المدارس المتحدة التابعة لليونسكو تعميم أفضل الممارسات بشأن التعليم من أجل السلام والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والمواطَنة الديمقراطية والتعليم المتعدد الثقافات والشامل، وكذلك التثقيف في مجال التراث. وتُستخدَم أيضا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات المحلية والمدارس لتعزيز التعليم من أجل السلام بشأن مسائل ذات صلة باللاعنف والتسامح والتفاهم وكانت اليونسكو رائدة في التأثير من

خلال الأفكار التي طرحتها، أو التي شاركت بحيوية في تطويرها ونشرها، وكان لبعض هذه الأفكار تأثير أساسي مثل حرية التعبير، والتراث العالمي الثقافي والطبيعي، والتنوع البيولوجي (التنمية المستدامة)، وتنوع أشكال التعبير الثقافي، والتعلّم مدى الحياة، والتراث غير المادي، ودور العلوم في المجتمع، وأخلاقيات البيولوجيا، وغيرها. واستخدمت مفاهيم اليونسكو الأعمّ ونوقشت على نطاق واسع، ومنها مفهوم ثقافة السلام (الذي أطلق في ياموسوكرو، في كوت ديفوار عام 1989)، والنزعة الإنسانية الجديدة التي اقترحتها المديرة العامة في عام 2009 لتكون مفهوماً شاملاً لليونسكو (unesco,5/4/2023).

شاركت الأونروا بمساهمات جوهرية في المؤتمرات التي عقدتها اليونسكو في باريس وأوسلو، منها: مؤتمر اليونيسكو (أسبوع التعليم بواسطة التكنولوجيا المتنقلة) الذي عقد في باريس 21-17 شباط/ فبراير 2014م، حيث تم استحداث نظام الخدمات القصيرة (SMS) لإرسال الرسائل التحفيزية والإرشادية والمعلوماتية لمديري المدارس والمعلمين والإداريين. وستخدم هذه المنصة ما يزيد عن 21.000 من الخبراء التربويين في قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان والأردن، للوصول للخبراء التربويين في المناطق الريفية المنعزلة ومخيمات اللاجئين بطريقة مرنة ومجدية اقتصادياً، من خلال برنامج التعليم المشترك لليونسكو والأونروا الذي أكدت فيه مديرة البرنامج» كارولاين بونتفراكت» على نجاح تطبيق إصلاح التعليم بالوكالة والتي ترتكز على كفاءة المعلم باعتباره أحد أهم مسببات جودة التعليم في المدارس، والتي سترجع بالفائدة على 703 مدارس والتي تحتوي بدورها على 500.000 طالب نصفهم من الإناث (الأونروا، 2014).

تعمل الأونروا بالتعاون مع اليونسكو واليونيسيف للترويج لـ " مدارس آمنة ومحفزة " ولـ "مدارس مراعية لاحتياجات الطفل"، ولإلغاء العقوبة البدنية

في المدارس(اليونيسبف،2018)، وشاركت الأونروا أيضاً في نشاطات متعددة للاجئين الفلسطينيين في مدارسها بالتعاون مع اليونسكو في الجمهورية العربية السورية بشأن مشاركة 'الأطفال' في صنع القرار، أما في قطاع غزة فقد رعت عدداً من الفعاليات مثل مؤتمر بشأن إلغاء العقوبة البدنية وتعزيز اللاعنف في المدارس، ونظمت معسكرات صيفية لـ ٢٥٠ ٠٠٠ طفل من غزة، جرى خلالها التشديد على التواصل بين الأفراد، والعمل الجماعي، وحل المنازعات دون اللجوء إلى العنف، ومفاهيم التسامح وحل المنازعات بالطرق السلمية، وقدمت للأطفال عروض مسرحية عن التسامح والسلام في المدارس التابعة للأونروا في الأردن وغزة والضفة الغربية، وشُكلت فرق موسيقية في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية للترويج للقيم الجمالية لدى الأطفال وتعزيز روح المودة والتعاون. واحتفلت مدارس الأونروا كافة بـ "يوم السلام العالمي" بتنظيم أنشطة يسَّرت نشر ثقافة السلام وسبل التواصل غير القائمة على العنف (الجمعية العامة، 2008: 8-7).

مما لا شك فيه أن اليونسكو تملك سلطة التوجيه والتنسيق في ميدان التعليم على المستوى العالمي وفقاً لولايتها القانونية، وقد أصبح المشهد الصحي أكثر تعقيداً من جوانب عديدة تمثلت في زيادة عدد الجهات الفاعلة من غير الدول، وتشارك المنظمة مع هذه الجهات نظراً لدورها المهم في مجال التعليم بشأن تطوير التعليم والارتقاء به وتعزيز مكانته وتعزيزها وتشجيع الجهات الفاعلة من غير الدول على استخدام أنشطتها الرامية إلى حماية التعليم من التدهور في ظل الأزمات والاعتداءات المتكررة، وتتمثل آليات المشاركة التقليدية فيما يلي:

أولاً: الشراكة التقليدية البسيطة في المجال التقني والمهني

يربط التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني النظام التعليمي بسوق العمل الذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية عبر مساعدة الطلاب

على تنمية المهارات التي يحتاجون إليها للعمل في المستقبل، وبذلك، التعليم والتدريب على تعزيز النموّ الاقتصاديّ المنصف والشامل والمستدام، ويدعمان الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والرقمي.

واكتسب التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، منذ المؤتمر الدولي الثالث بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في شنغهاي عام 2012، اهتماماً ودعماً أكبر على الصعيد العالمي، ولا سيما بعد اعتماد جدول الأعمال العالمي للتعليم حتى عام 2030 الذي يولي اهتماماً هائلاً إلى تطوير المهارات في المجالين التقني والمهني، وقد طّرحت اليونسكو توصيات واستراتيجية بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بين عامي 2016 و2021، بالتزامن مع العمل على تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030، دعماً منها لجهود الدول الأعضاء في تعزيز فعالية نظمها بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.

ويعد مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني المحرك الأساسي لتعزيز التعلم المتبادل، وتنمية القدرات، وتطوير التعاون الدولي من أجل التعليم والتدريب في المجالين التقنيّ والمهنيّ. وبالإضافة إلى اليونسكو وشبكة علاقاتها، يقود أعضاء الفريق المشترك بين الوكالات المعنيّ بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني مبادرات جماعية وأعمالاً مشتركة من أجل إطلاق العنان لإمكانيات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني لتلبية الاحتياجات إلى المهارات عند الأفراد والمؤسّسات والمجتمعات (اليونسكو، 7/4/2021)، وتدمج اليونسكو قضية المساواة بين الجنسين في النظم الوطنية للتعليم والتدريب في المجالين التقنيّ والمهنيّ بطرق متعددة، وذلك مثلاً من خلال تحديد الممارسات العالميّة الواعدة، وإعداد مبادئ توجيهيّة، وإجراء تقييم مراعٍ للفوارق بين الجنسين لبرامج التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني،

وتدعم اليونسكو أيضاً السبل المبتكرة لتعزيز فرص الفئات الضعيفة للانتفاع بالتعليم والتدريب في المجالين التقنيّ والمهنيّ والمشاركة فيهما، وذلك من خلال التكنولوجيات الرقميّة وعلى الصعيد العالميّ، هناك دعم لتجديد قطاع التعليم والتدريب في المجالين التقنيّ والمهنيّ من خلال تبادل المعارف والتعلّم من النظراء، وذلك بفضل شبكة علاقات مركز اليونسكو الدوليّ للتعليم والتدريب في المجالين التقنيّ والمهنيّ، وبفضل التعاون مع الفريق المشترك بين الوكالات ومع منظّمات الأمم المتّحدة الأخرى. وتتمثل أولوية أخرى من أولويّات اليونسكو في دعم اعتماد التكنولوجيات لإدخال الشباب والكبار إلى العالم الرقميّ. وتقدّم اليونسكو دعمها من خلال البحوث، وإسداء المشورة في مجال السياسات، وتنمية القدرات، وتحديث مؤهّلات المعلّمين، والمناهج، وكذلك من خلال تعزيز اكتساب هذه المهارات والاعتراف بها في مكان العمل (اليونسكو، 7/4/2021)

ثانياً: تعدد الشراكات ومرونتها

وزارة التربية والتعليم العالي بالشراكة مع تسع مؤسسات تابعة للأمم المتحدة (الأونروا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، واليونسكو، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. عملت هذه المؤسسات بتنسيق اليونسكو على تطوير برنامج التعليم للجميع في فلسطين والذي يتمحور تطوير التعليم الجامع والتعليم الصديق للطفل والطفولة المبكرة، وذلك منذ عام 2012.. من أجل الحفاظ على الإنجازات الأكاديمية العالية. لقد رأيت على مر السنين تغيير جذري وتقدم في مجال التعليم وعدد المبادرات والبرامج الجديدة كانت داعمة جدا لموظفي الأونروا ».

غزة – 29 تشرين أول -2015 نظمت بلجيكيا و اليونسكو بصفتهما رئيساً

مشتركاً و مستشاراً فنياً لمجموعة عمل قطاع التعليم، زيارة لمدرسة عين الحلوة الأساسية المختلطة التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي ومدرسة جباليا الأساسية المختلطة « مدرسة ب» (الدوام المسائي التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين،) والتي تشترك في نفس المبنى مع مدرسة بنات جباليا الإعدادية «C» في قطاع غزة، وتمت هذه المبادرة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، ووكالة الغوث، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف»، إضافةً لمشاركة الشركاء الممولين المشتركين الذين يدعمون التعليم في فلسطين وأيضا السيد روبرت بايبر، نائب المنسق الخاص الانساني للأراضي الفلسطينية المحتلة (UNESCO,2015)

في ضوء كثافة الشراكات الاستراتيجية بين اليونسكو والأونروا في العقدين الأخيرين امتازت هذه الشراكة بالمرونة متجاوزة أحياناً الاعتبارات المؤسسية الجامدة، وأصبحت بديلاً سهلاً وسريعاً للاستجابة العاجلة والطارئة للمتغيرات التي تعصف بالأونروا.

كما لعبت هذه الشراكة حتى عام 2014م دوراً رئيساً في تحقيق نتائج أعلى من المتوسط في التقييمات الدولية مثل الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS) والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) وذلك على الرغم من الظروف الصعبة والخطرة التي يعيشونها (الحدث، 2014).

ت- مجالات المشاركة الإنسانية في إطار الاستجابة الطارئة

لم تعد أهداف الأمن الإنساني في اليونسكو وغيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية بما فيها الأونروا كما كانت تقليدية، تعتمد فقط على تنفيذ آليات محددة، بل أصبحت ذات مفهوم واسع ومتطور، حيث تسعى نحو تطوير آليات عملها على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، فبذلت جهوداً مجدية في هذا السبيل، ترجمتها إلى نتائج ذات فائدة واسعة وعظيمة ساعدت

في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث استخدمت اليونسكو آليات تجنبت التهديدات وبدأت الشروع في تنفيذ الاستجابة للطوارئ، إضافة إلى أعمالها التنفيذية الروتينية من خلال توسيع والاستعداد لمواجهة المخاطر التي تهدد التعليم واستمراريته، والمزاوجة بين الاجراءات قصيرة المدى والاجراءات طويلة المدى، والقيام بأعمال الاغاثة في حالات الاستجابة الطارئة «الطوارئ»، وفي إطار هذا المفهوم ستقوم الدراسة بإلقاء الضوء على أهم الوسائل التي استخدمتها فعلياً اليونسكو على المستوى العالمي وفي إطار شراكتها للأونروا في ظل الأزمات والحروب التي هددت تعليم اللاجئين الفلسطينيين وفي ظل مكافحة جائحة كورونا باعتبارها صاحبة الاختصاص وجزءً رئيسياً من بيئة العمل الدولي المتكامل لتفعيل الأمن الإنساني.

تعتمد مجالات المشاركة الثنائية بين اليونسكو والأونروا على الشكل الثنائي غالباً، دون أن تتشارك معهما منظمات أو مؤسسات أخرى دولية أو إقليمية أو محلية، لكن مع تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية وتطور المفاهيم التي تندرج تحتها مبادئ الأمن الإنساني الشامل، تدخلت وبشكل إيجابي منظمات ومؤسسات دولية أخرى، ساهمت بدورها وتخصصها في مجال التعليم والتدريب في الأونروا بمشاركة أو تعاون متعدد الأطراف، بتقديمها الدعم المالي والتقني والفني بخبراتها التي اكتسبتها لأجل تطور البشرية وحقوق الإنسان.

- التخطيط لحالات الطوارئ

تمر الحياة الإنسانية بعدة متغيرات تمثل تحدياً جدياً تنعكس سلباً على أداء المنظمات الدولية التي تعمل في إطار العمل الإنساني مثل الأونروا واليونسكو في ظل الحروب والأزمات السياسية وجائحة كورونا التي مرت بها مناطق عملها التي حالت دون انتظام العملية التعليمية، مما تطلب التخطيط المسبق

لحالات الطوارئ للتقليل من المخاطر أو الحد منها، لأنه لا يمكن للعملية التعليمية أن تنتظر لحين عودة الاستقرار، لما قد يؤدي إلى تجهيل أجيال بأكملها ويحرمها من حقوق ومزايا، لذا تم إدراج التعليم في حالات الطوارئ في خطط عمليات الإغاثة الإنسانية كما أوصت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في تقرير مجلس حقوق الإنسان عام 2008م، تطبيقاً لأهداف الأمم المتحدة في التنمية المستدامة، منها الهدف الرابع الخاص بالتعليم حتى عام 2030 في ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. لقد ركزت استجابة اليونسكو الإقليمية منذ عام 2015م على سد الثغرات التعليمية لدى الشباب من خلال رؤية واضحة تقضي بمنح الأولوية للتعليم في الاستجابة الإنسانية، لأن التعليم يأتي بالأمل والاستقرار والأمن والاطمئنان بالمستقبل في وجه الكوارث والأزمات والحروب، فبرزت الحاجة دائماً إلى تدخلات إنسانية من اليونسكو مع كل أزمة يمر بها الطالب الفلسطيني اللاجئ لتقديم دعم تنموي للعملية التعليمية، تعمل على توفيره كل من اليونسكو والأونروا المستند إلى إطار العمل الإستراتيجي المرسوم من اليونسكو للاستثمار في التعليم كضرورة تنموية وأمنية من أجل تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة، بتقديم الدعم للدول الأعضاء لتتمكن من تلبية حاجاتها التعليمية في أوقات الأزمات، مع السعي إلى تحقيق تقدم لجهة بلوغ الغايات والالتزامات المنصوص عليها في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والتركيز على إدماج الفئات الأكثر ضعفاً، ويستفيد من التجارب والإنجازات التي تحققت من خلال الاستجابة للأزمات السابقة منذ النشأة، ويهدف إلى زيادة النفاذ إلى فرص تعلم جيدة للأطفال والشباب، وتمكينهم بواسطة القيم والمعرفة والمهارات للحياة والعمل، ودعم المعلمين وتعزيز مرونة الأنظمة التعليمية ودعم قدرتها على الصمود (اليونسكو، 2017: 4-3)،فكان للتعليم في حالات الطوارئ أهمية كبيرة ألنه يعمل على زيادة الوعي بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم في الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لحالات

الطوارئ، وكذلك يضمن استمرار العملية التعليمية نحو تحقيق أهدافها التنموية السامية، وقد مر التعليم دائماً في حالات الطوارئ بثلاث مراحل تعاملت فيها الأونروا بدعم من اليونسكو تمثلت المرحلة الأولى(الحادة) بالصعوبة في التعامل النفسي للأسرة التعليمية باستخدام الأنشطة الترفيهية وبرامج العليم البسيطة، ثم مرحلة استعادة الاستقرار ويتم فيها استعادة التعليم الرسمي لا سيما التعليم الابتدائي، ثم تأتي مرحلة إعادة الإعمار، عندما يعود النظام التعليمي إلى وضعه الطبيعي بعد انتهاء الأزمة(أبو قاسم، 2021: 113-112).

- استخدام الموارد الإضافية وتعزيز آليات التنسيق

كما تستخدم اليونسكو بشكل إضافي الموارد التي جرى تطويرها لبناء القدرات من خلال اللجنة التوجيهية العالمية للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (INEE) التي تتوافق مع المعايير العالمية بشأن التعليم في حالات الأزمات، مثل المعايير الدنيا للتعليم الصادرة عن الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ: الاستعداد والاستجابة والتعافي.

لقد جرى التركيز بشكل كبير على تعزيز آليات التنسيق في مجال تأمين الخدمات وتمويلها بين فاعلين مختلفين أثناء الحروب والأزمات التي مرت باللاجئين الفلسطينيين، من أجل تنفيذ الأنشطة الواردة بفاعلية في إطار برنامج العمل الاستراتيجي وضمان استدامتها، واستمرت اليونسكو في إقامة شراكات عمل قوية مع الوزارات الأساسية في البلدان المعنية والمستضيفة للاجئين، ومؤسساتها على المستويين الوطني والمحلي في كل من البلدان التي تعمل فيها الأونروا، مع الاستمرار في العمل عن كثب مع اللجان الوطنية لليونسكو المستندة أيضاً إلى خبرة معاهدها من الفئة الأولى، مثل المعهد الدولي للتخطيط التربوي(IIEP) ، ومكتب التعليم الدول (IBE)، ومعهد اليونسكو للإحصاء (UIS)، ومراكزها من الفئة الثانية.

وعند اندلاع الأزمة السورية، واجهت الأونروا تحدياً جديداً في تأمين التعليم من خلال النزاع، فكان عليها أن تستمر في تأمين التعليم للاجئين الفلسطينيين الأطفال داخل سوريا، مع توسيع خدماتها لتشمل الذين اضطروا للجوء إلى البلدان المجاورة، واستجابت الأونروا لهذا الوضع من خلال العمل على تعزيز أنظمتها، مع إكمالها بمقاربات مبتكرة لتأمين التعليم للأطفال غير القادرين على الوصول إلى المدرسة وتلبية الحاجات النفسية – الاجتماعية للأشخاص الذين يعانون الصدمات جراء الحرب، وقد تمّ تطوير مواد مخصصة للتعلم الذاتي تستند إلى الكمبيوتر، وجرت مراجعة المناهج المتوفرة للتركيز على مفاهيم ومهارات رئيسية. واعتُبرت قناة التلفزيون المميزة للأونروا مصدر تعلم هام بالنسبة إلى التلاميذ الموزعين في المنطقة، وجرى تمكين المعلمين والمدارس من خلال التدريب ونشر الوعي على مسائل الأمن والسلامة، وجرى أيضاً توفير المواد الخاصة بالأونروا في الدول المضيفة ومنظمات أخرى، لاسيما اليونسكو لتعود بالفائدة على كل الأطفال المتأثرين بالأزمات (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2017: 24-23).

- **التعاون الثنائي التقني والفني على أوسع نطاق**

تستهدف البرامج الأساسية في حالات الطوارئ تطوير المعلمين، وتمكين المدارس، ويشمل برنامج القيادة من أجل المستقبل LFTF)) ، وبرنامج التطوير المهني المستمر للمعلم SBTD1 وSBTD2، والتعليم والتدريب المهني والتقني والشباب (TVET)، وتقييم المناهج والطالب من خلال التعليم التفاعلي المحوسب وقناة الأونروا الفضائية، وبرامج العلم الذاتي (أبو قاسم، 2021: 115-113).

وقد تعاونت اليونسكو مع الأونروا في جميع هذه المجالات التقنية الرئيسة

في حالات الطوارئ، وضمن نطاقات واسعة، مثل برنامج التربية على حقوق الإنسان الخاص بالأونروا والذي دمج في إطار برنامج اليونسكو الخاص بالمواطنة العالمية، وإطار عمل منهاج الأونروا الذي جرى تطويره بفضل الدعم التقني لليونسكو، وتستضيف الأونروا أيضاً مكتب مشروع اليونسكو في مكتبها الميداني في سوريا، وكان للشراكة بين اليونسكو والأونروا أثر كبير خلال العام 2014، ففي آذار/مارس 2014، ُوّقعت مذكرة تفاهم جديدة بين المنظمتَين أعادت ّ التأكيد على التزام اليونسكو من خلال الاستمرار في توفير منصب مدير برنامج التعليم في الأونروا ونائب المدير لكي تستمر المنظمتان في الشراكة الاستراتيجية التي لعبت دوراً أساسياً في ضمان تأمين تعليم جيد مستمر وشامل للجميع العمل، ُومنصف للاجئين الفلسطينيين الأطفال في المنطقة وفي تقاسم الدروس المستقاة والممارسات والمبادرات الناجحة بشكل أوسع من خلال الشبكة الإقليمية والعالمية لليونسكو.

وتضم ً اليونسكو صوتها إلى الأسرة الدولية، مطالبة ّ بتمويل مرن ومستدام ومتوقع ومتعدد السنوات في الوقت المناسب للأونروا، حيث أن الموارد المتوفرة للتعليم في أوقات الأزمات في المنطقة العربية غير كافية مقارنة بحجم الأزمة والهشاشة الاقتصادية المتزايدة، في حين تم تحقيق تقدم كبير في زيادة الالتزام السياسي واستحداث أموال إضافية، مثل صندوق «التعليم لا يمكن أن ينتظر» ومؤتمرات المانحين لسوريا وفلسطين إلى جانب النداءات الإقليمية والوطنية، ورغم هذه الجهود إلا أن العجز في تمويل التعليم ّفي العالم يبقى كبيراً ويمثل مشكلة صعبة والتي تُقدر بـ 8,3 مليار دولار (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، 2017: 25-24).

- **التقييم والمناشدة في إطار الطوارئ**

في الوقت الذي تقوم فيه اليونسكو بالتكثيف والتصعيد من استجابتها لتلبية

الاحتياجات الطارئة ضمن إطار مجالات تخصصها، قام السيد «لودوفيكو فولين-كالابي» القائم بأعمال رئيس مكتب اليونسكو في رام الله بإجراء زيارة إلى قطاع غزة في 12 و 13 أغسطس 2014م التي تزامنت مع وقف إطلاق النار المؤقت بين الأطراف، لتوفر فرصة لليونسكو لتقييم الأوضاع على أرض الواقع والمشاركة في تحديد أولويات الاستجابة بالتشاور المباشر مع الأطراف المعنية الموجودة في قطاع غزة، وباشرت على الفور مع الشركاء المحليين والدوليين، بتحديد الاحتياجات الأكثر إلحاحاً من أجل المعافاة السريعة للنظام التعليمي، وإعادة الأطفال للمدارس في الوقت المناسب مع توفر الوضع الأمني المستقر، بعد تقييمها المادي والمعنوي المشترك مع الأونروا ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية المسؤول عن تحديد الأولويات الخاصة بالأعمال الإنسانية، ومن ضمنها جميع فئات العملية التعليمية التي تشمل الأضرار المادية، والقدرة على توفير المدرسين والاحتياجات النفسية والاجتماعية للمتعلمين والمدرسين، مع إطلاق مناشدات عاجلة، ساهمت في تمكين كل من اليونسكو والأونروا ووكالات الأمم المتحدة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم في البدء بالعام الدراسي بأنشطة ترفيهية غير ممنهجة مع تقديم الدعم النفسي-الاجتماعي للطلاب، كما أن حماية التعليم من الهجمات ستظل إحدى أولويات الاستجابة الخاصة باليونسكو في ظل التركيز على دعم المدارس كأماكن آمنة وتوفير التعليم النوعي الشامل داخل المدارس الثانوية المتضررة في قطاع غزة، التزم فيها ممثل اليونسكو «لودوفيكو فولين-كالابي» في فلسطين بتكثيف استجابتها بتجنيد كافة خبرات اليونسكو لتوفير وتعزيز التعليم (اليونسكو، 2014).

- تطوير برامج الاستجابة الطارئة في ظل جائحة كورونا

وفي اطار مواجهة جائحة كورونا عام 2020م، أطلقت اليونسكو بالشراكة مع اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي والأونروا والمفوضية السامية لشؤون

اللاجئين و البنك الدولي إطاراً دولياً لإعادة فتح المدارس وتمّ تعديل وتحديث هذا الإطار في حزيران 2020 ليضمّ تفاصيل أكثر عن المعايير التي يجب احترامها خلال إعادة فتح المدارس، نظّم مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – بيروت ومكتب اليونيسف الإقليمي في عمّان ووكالات شريكة أخرى، بما في ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي والأونروا، عدة ندوات إقليمية شاركت فيها الأونروا عبر الإنترنت حول إعادة فتح المدارس في الدول العربية والشرق الأوسط وشمال افريقيا (UNESCO,2020).

- برامج الاستجابة الطائرة في ظل حرب الابادة

بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ وتفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة واستمرار عمليات الابادة الجماعية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتوقف العملية التعليمية في مدارس الأونروا بسبب نزوح السكان إلى المدارس كمراكز ايواء، وفي ظل أن أكثر من 95% من أبنية المدارس تحتاج إلى إعادة تأهيل أو إعادة بناء، وأن ٦٠% من مراكز التدريب المهني قد تعرضت لأضرار أو دُمِّرت، فإن اليونسكو لا زالت تواصل بذل جهودها من أجل تحقيق استمرارية التعليم في غزة على الرغم من حجم التحديات القائمة.

دعت اليونسكو إلى حماية المنشآت التعليمية وأعربت عن قلقها البالغ إزاء تأثير الأعمال العدائية في قطاع غزة والمرتكبة بحق الطلاب والمهنيين العاملين في قطاع التعليم. إذ يعاني اليوم أكثر من 000 625 تلميذ وأكثر من 500 22 معلم في المنطقة من وضع هشٍّ للغاية، كما وجهت دعوتها لجميع الأطراف إلى حماية المنشآت التعليمية التي تتحول في معظم الأحيان إلى ملاجئ للسكان، وتذكِّر بأنَّ استهدافها أو استغلالها لأغراض عسكرية يمثلان انتهاكاً للقانون الدولي (اليونسكو، ٢٠٢٥).

رغم ذلك استمرت اليونسكو في تقديم الدعم للأطفال والأسر النازحة من أجل مساعدتهم على مواجهة الصدمات التي يعانون منها، من خلال مبادرات اليونسكو للصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في الملاجئ في خان يونس ورفح في جنوب قطاع غزة، بالشراكة مع مركز إبداع المعلم.

ومنذ شباط/فبراير 2024، حيث تلقى ما مجموعه ١٥٨٠ طفلا نازحا المساعدة من خلال مبادرات مختلفة، بالإضافة إلى ذلك، شارك 810 من مقدمي الرعاية في ورش عمل الدعم النفسي والاجتماعي، مما عزز قدرتهم على تقديم الدعم لأنفسهم وللأطفال الذين تحت رعايتهم (اليونسكو، ٢٠٢٤).

وفي أكتوبر عام ٢٠٢٥ دشنت اليونسكو مشروعا جديدا آخر استفاد منه أكثر من ١٥٠٠ طفل استفادوا من دعم اليونسكو في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، وقد استهدف صغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و17 عاماً في مخيمات النزوح في مختلف أنحاء قطاع غزة، من أجل مساعدتهم على السيطرة على الصدمات من خلال اللعب العلاجي، والمناقشات المنظمة، وورش عمل متعلقة بمهارات التأقلم، ما يمكّن الأطفال من استيعاب تجاربهم واستعادة الشعور بالأمان، حيث أولى المشروع اهتماماً خاصاً إلى تحقيق التوازن بين الجنسين ومعالجة نقاط الضعف النفسية، مع التركيز بصورة خاصة على الأطفال المنفصلين عن القائمين على رعايتهم، وذوي الإعاقة، والأطفال الذين تظهر عليهم علامات الضيق الشديد(اليونسكو، ٢٠٢٥).

- ضمانات تحقيق الجودة والكفاءة في إطار الشراكة مع الأونروا

يمكن التعرف على تقييم سليم وشفاف للفرص التي أتاحتها المشاركة الإنسانية لليونسكو في مساعدة الأونروا في تحقيق أهداف التعليم كجزء من أهداف التنمية المستدامة في مناطق صلاحياتها الخمسة من خلال الاجابة على السؤالين التاليين:

1. هل امتلكت اليونسكو رؤية مشتركة وواضحة للأمن الإنساني؟
2. هل اعتمدت اليونسكو على التخطيط الاستراتيجي المشترك الثنائي مع الأونروا، ومتعدد الأطراف مع المؤسسات والهيئات الدولية والمحلية؟

رغم كل الإيجابيات لشراكة الأونروا واليونسكو إلا أنه شابها ما يثير القلق لدى اللاجئين الفلسطينيين في ضوء الأزمة المالية الطاحنة التي يمر بها التمويل والعجز الكبير الذي تواجهه الأونروا، عندما باتت واضحةً توجهات مفوض عام الأونروا « فيليب لازاريني» في توسيع شراكاتها لكي تقدم منظمة اليونسكو خدماتها التعليمية ومنظمة الصحة العالمية خدماتها الصحية بدلاً من الأونروا لمعالجة العجز المالي، الأمر الذي رفضته كل القوى الفلسطينية السياسية والاجتماعية باعتبار أن انشاء وكالة الغوث في ديسمبر 1949 بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئي فلسطين حتى حل قضيتهم، مما أجبر المفوض العام على نفيه المطلق لأي إجراءات في نقل صلاحيات أو خدمات أو برامج لأي جهة أخرى(الشافعي،2022).

لعبت الحروب والأزمات المتكررة التي واجهت اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس والأردن وسوريا ولبنان دوراً مؤثراً سلبياً في قدرات منظمة الأونروا في القيام بواجباتها وتحقيق أهدافها في مجال التعليم للاجئين الفلسطينيين، غير أن منظمة اليونسكو المعنية أساساً بالتعليم على المستوى العالمي ساعدت كثيراً الأونروا وساندت جميع برامج الأونروا الطموحة في تقديم تعليم تقليدي وتقني وفني جيد، واعتبرت أن معالجة الآثار السلبية لهذه الأزمات يقع على عاتقها وعاتق المؤسسات الدولية التي يمكن لها أن تساهم بقدر معين لكي تيسر الأونروا أعمالها وتحقق أهدافها في التنمية المستدامة، وهي في سبيل ذلك لجأت إلى تحقيق الهدف السابع عشر في خطة الأمم المتحدة التنمية المستدامة حتى عام 2030م.

ويبدو من خلال الدراسة أن اليونسكو قد امتلكت رؤية واضحة وبدون أي لبس للأمن الإنساني الشامل وأن هذه الرؤية قد تطورت وتناسبت مع الظروف والوقائع التي شهدتها مناطق اللجوء الفلسطيني ضمن صلاحيات الأونروا، واعتبرت أن معالجة مشكلات التعليم في هذه المناطق ذات أولوية قصوى، فوسعت من مفهومها للأمن الإنساني ليشمل كافة التهديدات والمعوقات، وضرورة مساهمة كل المؤسسات الدولية لتحقيق الأمن الإنساني في كل مناطق الأونروا من خلال العمل المشترك المتعدد الأطراف والاتجاهات، كالبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في تقرير مشترك للباحثتين الاستشاريتين في منظمة الصحة العالمية « ينيلوبي أندريا» و»كلير فيرغيوسن» ، وجاء في مقدمته :» إن حقوق الإنسان أساسية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الأهداف الثمانية الشاملة المشتقة من إعلان الألفية والتي تهدف إلى الحد من الفقر، والمرض وعدم المساواة بالإضافة إلى زيادة فرص الحصول على التعليم (المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2020: 1).

كما كشف تقرير البنك الدولي أن التلاميذ الفلسطينيين الملتحقين بمدارس الأونروا للاجئين في الضفة الغربية وغزة والأردن يحققون نتائج أعلى من المتوسط في التقييمات الدولية مثل الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS) والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) وذلك على الرغم من الظروف الصعبة والخطرة التي يعيشونها، ويوضح تقرير البنك الدولي بعنوان «التعلم في مواجهة المعوقات: برنامج الأونروا لتعليم اللاجئين الفلسطينيين»، كيف يمكن لنهج المرونة الذي يتضمن ممارسات فعالة داخل الفصل الدراسي من جانب المعلمين، وقيادة مدرسية قوية، وتقييمات، ومشاركة في تحمل المسؤولية والمساءلة عن التعلّم أن يدعم القدرة على التكيّف والأداء في ظروف خطرة ، أما مدير مجموعة الممارسات العالمية المعنية بالتعليم في منطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا لدى مجموعة البنك الدولي «هاري باترينوس» فقال «لقد عملت مدارس الأونروا على تهيئة مجتمع تعلّم متميّز يرتكز على الطالب. ويتفوق طلاب الأونروا على أقرانهم في المدارس الحكومية، وذلك على الرغم من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي يعيشون فيها ومستوى تعليم أولياء أمورهم، لكن ثقة الطلاب في أنفسهم ومساندة أولياء أمورهم لهم ومشاركتهم في الأنشطة المدرسية تعوض ذلك، في حين قالت كارولين بونتيفراكت، مدير التعليم بالأونروا «ترحب الأونروا بالنتائج التي توصلت إليها دراسة مجموعة البنك الدولي، وإشادتها بنقاط القوة في نظام الأونروا التعليمي المدعوم من اليونسكو، واللاجئون الفلسطينيون أنفسهم بداية من الطالب إلى مدير التعليم في كل مجال هم نقاط القوة لدى الأونروا وعوامل المرونة لديها، وينصب نشاطنا الإصلاحي الجاري على إطلاق طاقاتهم الكامنة، تواصل مدارس الأونروا العمل في بيئة حافلة بالتحديات مع تعرض كثير من أطفالنا للنزاعات بصورة يومية ومستمرة (الحدث،2014).

حيث أثمرت عن فوز معلمة لاجئة من فلسطين في مدرسة إناث الفخاري الابتدائية بغزة، بالميدالية الذهبية لجائزة المرأة المبدعة العالمية لعام 2021م ((GCWA، لابتكارها استراتيجية تهدف من خلالها إلى رفع مستوى طالباتها نحو الإبداع والتميز رغم مواجهة برنامج التعليم في قطاع غزة العديد من التحديات المتمثلة في البيئة السياسية والاجتماعية غير المستقرة والوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب والفقر والحصار، إضافة إلى تضخم أعداد الطلاب في الفصل إلى 41 طالباً بما يشكله من خطر على التزام وتحفيز طاقم التعليم، وكذلك على جودة خدمات التعليم في الأونروا (الأونروا، 22/3/2022).

يبدو أن منظمة اليونسكو كانت ايجابية إلى الحد الذي يمكن القول فيه أنها تعاملت بشكل مقبول ومهني في الوقت التي اتسعت فيه مداركها لتستجيب للنظريات

الحديثة في توسيع مفهوم الأمن الإنساني ليشمل جميع القطاعات والمجالات التعليمية بل امتدت إلى المجالات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالتعليم لتكتمل رؤيتها لأهداف التنمية الإنسانية، وبحيث نجحت في تحقيق عملية تكاملية من خلال المشاركات متعددة الأطراف من دول ومن غير الدول ومؤسسات محلية وإقليمية.

لقد اعتمدت منظمة اليونسكو على التخطيط الإستراتيجي في مجال البحث والابتكار في مواجهة الأزمات وفايروس كورونا خلال الفترة الماضية، فأصبحت أعمالها ونشاطاتها غير روتينية وغير تقليدية وبعيدة عن الجمود، سواء في رؤيتها، أو في استراتيجية عملها والأساليب التي تتبعها التي تمتاز بالتطور والابتكار والتجديد، ففي مجال التمويل مثلاً استطاعت جلب التمويل للمنظمة وشركائها بوسائل غير تقليدية، كما عمدت إلى تكوين مجموعات استشارية فنية وشراكات مع القطاعين العام والخاص في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي التي يستخدمها أكثر من نصف سكان العالم في تغيير الأعراف والسلوكيات على نطاق واسع، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد اعتمدت منظمة اليونسكو والأونروا على التخطيط الاستراتيجي المشترك في مجال التربية والتعليم والتدريب والابتكار في الأزمات والحروب وفي مواجهة فايروس كورونا خلال الفترة الماضية، فأصبحت أعمالها ونشاطاتها غير روتينية وغير تقليدية وبعيدة عن الجمود، سواء في رؤيتها أو في استراتيجية عملها والأساليب التي تتبعها التي تمتاز بالتطور والابتكار والتجديد، وفي إطار البرنامج الصادر عن المجلس التنفيذي لليونسكو في الدورة 210 في باريس 2020م، كبرنامج مشترك متعدد الأطراف والمشكل من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات وغيرها في التصدي لفايروس كورونا في العالم والتي خصصت جزء من

برنامجها للأونروا، تمحورت مساعيها حول ثلاثة ركائز تتمثل في المشاركة في الحوار العالمي، وتبادل المعارف، وتقديم الدعم التقني، مع التركيز على الإنصاف وشمول الجميع. فقد انخرطت اليونسكو في بذل مساعيها في حشد الشركاء وقدرتها في جلب التمويل للأونروا بوسائل غير تقليدية من خلال التحالف العالمي للتعليم الذي يضم 150 شريكاً من الحكومات والمنظمات المختلفة والقطاع الخاص، وانشاء اتحاد يضم اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي من أجل التعليم في مواجهة كوفيد 19، كما عملت على انتاج البحوث المتخصصة لجمع البيانات التعليمية للاستفادة منها في مجموعات العمل للعودة للمدارس والمشكلة من منظمات دولية وشركات عالمية، وقيادة حملة #إنقاذ مستقبلنا « المتعدد الشراكات، أضف لذلك انشاء منصات التعليم الرقمي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 27/10/2020 : 12-9)

❖ النتائج:

لقد خلصت الدراسة إلى تحقيق منظمة اليونسكو مفهومها للشراكة كهدف للتنمية السياسية الشاملة من خلال ادراكها الواضح لمفهوم الأمن الإنساني بمعناه الواسع والشامل، ووعيها لضرورات التعليم والتدريب للاجئين الفلسطينيين التي تساهم في الاستقرار والأمن والحياة الأفضل والفرص التي ستصبح متاحة لهم، وللارتباط الوثيق بين التعليم وحقوق الانسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأن قيم المشاركة الإنسانية استقرت في وجدان اليونسكو لكي تستمر الأونروا في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في جميع مناطقها، وهذه النتائج كما يلي:

1. أن منظمة اليونسكو امتلكت رؤية واضحة للأمن الإنساني، وطبقت مفهوماً عصرياً متطوراً للأمن الإنساني، وتحملت مشقة العمل والأعباء المادية لاتساع نشاطاتها وزيادة مهامها خارج الإطار التقليدي الذي اعتادت عليه سابقاً في العمل على توفير التعليم للجميع، لتستفيد منه منظمة الأونروا في مدارسها التي تشرف عليها في المناطق الخمس من أجل تحقيق هدفها في تنمية صحية شاملة للاجئين الفلسطينيين.
2. اعتمدت منظمة اليونسكو على التخطيط الاستراتيجي في مجال البحث والابتكار في مجال التعليم في مدارس ومراكز تدريب الأونروا في مواجهة الأزمات والحروب وفي مكافحة فايروس كورونا خلال الفترة الماضية.
3. كانت منظمة اليونسكو نموذجاً عصرياً للشراكة مع الأونروا، وفي الاستجابة الطارئة، ورغم ذلك لم تتمكن من تقديم الدعم الكامل والشامل لتمويل جميع عمليات الأونروا التعليمية، في ظل عجز مالي كبير ساهمت جزئياً في توفيره لبعض البرامج من خلال الشراكات المتعددة الأطراف والتبرعات.

❖ التوصيات:

1. أن تستمر منظمة الأونروا في تقديم خدمات التعليم للاجئين الفلسطينيين كجهة أصلية وصاحبة الاختصاص القانوني بدعم من المنظمات والمؤسسات الأممية مثل اليونسكو سواء عن طريق الشراكة الثنائية، أو الشراكة المتعددة الأطراف، ورفض أي مقترحات تمس تفويض الأونروا أو تنقل صلاحياتها أو تحد منها.
2. أن تعالج منظمة اليونسكو ووكالة الغوث مع شركائها وبشكل جدي في منع الاعتداء على التعليم من قبل إسرائيل، وتعمل على محاسبتها على الجرائم التي ترتكبها في حق المؤسسات التعليمية والمستفيدين من خدمات التعليم

بصفة عامة وخدمات تعليم اللاجئين من طلاب ومدرسي وموظفي وكالة الغوث بمختلف الوسائل المتاحة.

3. توسيع خدماتها لتشمل أكبر عدد من المستفيدين، وتعظيم الموارد المالية للأونروا لمساعدتها في
4. مهامها ومسؤولياتها من أجل استمرار نشاطاتها.

❖ المراجع

- بو قاسم، رسمية: (2021)، لتحديات التي تواجه تطبيق برنامج التعليم
- في حالات الطوارئ في مدارس وكالة الغوث الدولية (الأونروا) في المحافظات الجنوبية
- لفلسطين وسبل الحد منها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، العدد 29، 4 نوفمبر 2021، ص113-112.
- شنين، محمد: (2019)، تحولات مفهوم الأمن الإنساني، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،19/10/2019،
- https://www.politicsdz.com/%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86
- UNESCO (2023): 5/4/2023 ،https://www.unesco.org/ar/brief لمحة عن اليونسكو،
- اليونسكو: (2023)، اليونسكو منذ النشأة، المشاهدة 12/4/2023،

https://ar.unesco.org/70years/unesco_making?fbclid=IwAR3L6gjTrfjlR-GrQ2xdQjiw-yBa_hPrmNYNnRrgl5ZDbytxlfau1JDZ6vh0

- خليل، ايناس: (2021)، بحث كامل عن منظمة اليونسكو العالمية، ملزمتي،17 نوفمبر 2021،

https://www.mlzamty.com/unesco-world-organization/?fbclid=IwAR-3h1uEUC7NpKIrr2bMHOommtV1eAISayvqynmGU8y8uc7XvWg-CZPWKO32E

- العدوي، محمد: (2018) الأمن الانساني ومنظومة حقوق الإنسان، دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، مركز الاعلام الأمني، القاهرة، ص2-1.
- www.policemc.gov.bh › mcms-store › pdf › 356cd793
- -unesco, Education transforms lives.5/2023
- https://www.unesco.org/en/education
- قوي، بوحنية: (2011)، أوروبا والعالم العربي وآفاق التشارك، مركز الجزيرة للدراسات، 17/3/2011،

https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2011/201172211127593338.html

- أبو فرحة، السيد: (2021)، الشراكة في العلاقات الدولية: نشأة المفهوم ومستجدات الممارسة، السياسة الدولية، 18/2/2021،

http://www.siyassa.org.eg/Index.aspx

- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى: (2023)، ماذا نقدم، التعليم، المشاهدة 10/4/2023،

https://www.unrwa.org/ar/what-we-do/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85

- بلخير، عبد الباسط:(2019)، منظمة اليونيسكو: تعريفها، نشأتها،

https://cutt.us/yV7uz

- دائرة شؤون اللاجئين: (2022)، الأونروا» تعلن تأسيس مجموعة استشارية لخبراء التعليم لمواصلة توفير التعليم الجيد للاجئي فلسطين، 5/6/2022،

https://cutt.us/zzQJO

- الأونروا: (2023)، ماذا نقدم، حالات الطوارئ، المشاهدة 6/4/2023، https://www.unrwa.org/ar/what-we-do/%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A6
- الحدث: (2014)، البنك الدولي: الفلسطينيون بمدارس الأونروا يحققون نتائج تفوق المعدلات المتوسطة في التقييمات الدولية، 13/11/2014، https://cutt.us/N47ee

اليونسكو: (2021)، اليونسكو منذ النشأة، المشاهدة 8/4/2023، https://ar.unesco.org/70years/unesco_making

- اليونسكو (٢٠٢٤): أكثر من ١٥٠٠ طفل استفادوا من دعم اليونسكو في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، ٢٠٢٤/٥/٢٢. https://www.unesco.org/ar/articles/ghzt-akthr-mn-1500-tfl-astfad-wa-mn-dm-alywnskw-fy-mjal-alsht-alnfsyt-waldm-alnfsy-alajt-may?hub=102070
- اليونسكو (٢٠٢٥): عمل اليونسكو في قطاع التعليم في قطاع غزة، فلسطين، ٢٠٢٥/٥/٢٢. https://www.unesco.org/ar/gaza/education?hub=102070
- اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم:(2014)، مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة/ اليونسكو يزور المملكة الأردنية الهاشمة،25/3/2014، http://www.natcom.gov.jo/news/354?fbclid=IwAR1DRA4eSm-8WA4VlSV-m42tvyopVL1O8O-4H7xKA30SG5ddf45zpSjK55nU
- الأونروا: (2014)، الأونروا تعزز الشراكة مع اليونيسكو، 11 نيسان/ أبريل 2014،

https://cutt.us/zggmy

- اليونيسيف: (2018)، خطة العمل الوطنية متعددة القطاعات للحد من العنف الجسدي الواقع على الأطفال في الأردن.

https://www.unicef.org/jordan/media/9176/file/UNICEF%20VAC%20Report-AR.pdf

- الجمعية العامة: (2008)، العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم،٢٠٠١-٢٠١٠ مذكرة من الأمين العام، الدورة الثالثة والستون، 15/7/2008
- اليونسكو: (2021)، جهود اليونسكو بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، المشاهدة 7/4/2023،

https://ar.unesco.org/themes/skills-work-and-life/action

- UNESCO: 2015 ، نظمت بلجيكيا واليونسكو زيارة ناجحة لمجموعة عمل قطاع التعليم لمدارس في قطاع غزة،

https://2u.pw/2GI2hW

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة: (2017)، إطار العمل الإستراتيجي لليونسكو للتعليم في حالات الطوارئ في المنطقة العربية (2018-2021)، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية للتعليم في حالات الطوارئ،2017،

file:///C:/Users/Lenovo/Downloads/Documents/261404ara.pd

- اليونسكو: (2014)، اليونسكو تكثف من استجابتها المبكرة حيال الأزمة في غزة، 28/8/2014

https://2u.pw/bJbjFX

- UNESCO: 2020 ، اليونسكو وشركاؤها ينظّمون الندوة الإقليمية الثانية عبر الانترنت حول إعادة فتح المدارس في المنطقة العربية والشرق الأوسط وشمال افريقيا، بيان صحفي، 8/7/2020،

https://www.unesco.org/ar/articles/alywnskw-wshrkawha-ynzw-mwn-alndwt-alaqlymyt-althanyt-br-alantrnt-hwl-aadt-fth-alm-dars-fy-almntqt

- اليونسكو (٢٠٢٥): اليونسكو تدعو إلى حماية المنشآت التعليمية.

https://www.unesco.org/ar/gaza/education?hub=102070

الشافعي، فادي: (2022)، تقرير» لازاريني» يراوغ ويمضي في تفكيك الأونروا، الهدف، 15/6/2022،

https://2u.pw/Cy73FJ

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية، حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد رقم 5، سبتمبر/أيلول 2020.
- الأونروا: (2022)، «على المرأة العاملة أن تتحمل أعباء إضافية»: أول معلمة في الأونروا تفوز بالميدالية الذهبية لجائزة المرأة المبدعة العالمية، https://cutt.us/uKQld،22/3/2022
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: (2020)، تقرير عن مساعي اليونسكو الرامية إلى مواجهة جائحة فيروس كورونا، المجلس التنفيذي، الدورة 210، باريس 27/10/2020.

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374540_ara

- Displacement
- بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. (2014). الترحيل القسري والتطهير العرقي في القدس الشرقية.

https://bit.ly/Badil-Forced-Transfer

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2020). التجمعات البدوية في المنطقة (ج): سياسات السيطرة والتهجير. https://bit.ly/IPS-Bedouin-AreaC

الأمم المتحدة. (2013). تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان

- في الأرض الفلسطينية المحتلة. https://bit.ly/UN-Special-Rappor-teur-2013
- عودة، ج. (2017). الاستعمار الاستيطاني في فلسطين: مقاربات نظرية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

https://bit.ly/Awda-Settler-Colonialism

- 20. Wolfe, P. (2006). Settler colonialism and the elimination of the native. Journal of Genocide Research, 8(4), 387–409. https://bit.ly/Wolfe-Settler-Colonialism
- Retrieved from https://www.unrwa.org
- NRC. (2018). Circular Displacement and Humanitarian Impact on Bedouin Communities. Retrieved from https://www.nrc.no
- المركز الفلسطيني« https://palinfo.com/news/2025/08/17/968531 للإعلام، (17اغسطس2025).
- https://palinfo.com/news/2025/08/2

الدور السعودي في إعادة إعمار غزة ومسار التسوية السلمية: تحديات وفرص

أ. طارق أبو الوفا

باحث في كادر الحملة الأكاديمية الدولية (IACA)

ملخص تنفيذي:

يحاول هذا البحث تحليل الدور الإستراتيجي، الذي يمكن للمملكة العربية السعودية لعبه. في عملية إعادة إعمار قطاع غزة، متجاوزاً النظرة التقنية إلى اعتباره مدخلاً سياسياً؛ لإحياء عملية التسوية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، سيما القضية الفلسطينية من هذا الصراع. من خلال تحليل الموقف التاريخي السعودي بقدراتها الإقتصادية والدبلوماسية، وحظوها بمكانة ريادية في المنطقة. وذلك في معرض السياق الإقليمي الدولي المتشكل على إثر الحرب على غزة 2023-2025. ويسعى البحث لاستكشاف الآليات، والسيناريوهات المحتملة لدور سعودي فاعل. وكذلك الإحاطة بالتحديات الجوهرية والفرص المتاحة، لاستشراف إمكانية نجاح هذا الدور في تحقيق الاستقرار الدائم.

الكلمات المفتاحية: المملكة العربية السعودية، مؤتمر شرم الشيخ للسلام 2025، رؤية 2030، مبادرة السلام العربية 2002، البراغماتية، إعادة إعمار غزة.

❖ مقدمة:

تشكّل قضية غزة أحد أكثر الملفات تعقيداً واستعصاءً في الصراع العربي الإسرائيلي؛ حيث تجسّدت فيها أبعاد المأساة الإنسانية وتشابكات الصراع الجيوسياسي بشكل بالغ. وفي أعقاب كل جولة من العنف المدمر، سيما حرب الإبادة التدميرية الاخيرة. تبرز الحاجة الملحة ليس فقط لإعادة بناء ما دمرته الحرب من حجر وبشر، بل لإعادة بناء الأمل نفسه، واستشراف مستقبل يكرس الاستقرار، ويدفع نحو حل عادل للقضية الفلسطينية. وفي هذا السياق يبرز مؤتمر شرم الشيخ للسلام (2025)، الذي عقد مؤخرا في جمهورية مصر بهدف: « إنهاء الحرب في قطاع غزة، وتعزيز جهود إحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وفتح صفحة جديدة من الأمن والاستقرار الإقليمي. وتأتي هذه القمة في ضوء رؤية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتحقيق السلام في المنطقة، وسعيه الحثيث لإنهاء النزاعات حول العالم». (الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2025، الفقرة 1).

غير أن عملية إعادة الإعمار تظل قاصرة وجامحة إذا اختزلت في مجرد عملية هندسية تقنية. فهي في جوهرها قضية سياسية بالدرجة الأولى، ترتبط عضوياً بمسارات التسوية الشاملة للصراع. وهنا يطفو على السطح الدور السعودي كفاعل إقليمي محوري، تتداخل في سياسته مقومات القوة الاقتصادية والدبلوماسية، والمكانة الدينية، مع رؤية استراتيجية طموحة تجسدها «رؤية 2030».

فالمملكة العربية السعودية ابدت دوراً قيادياً في حمل لواء مبادرة السلام العربية منذ عام 2002، ليست كجهة مانحة فحسب، بل كشريك استراتيجي يمكن أن يحمل مفتاحاً لمعادلة السلام والإعمار معاً.

من هنا تنبع إشكالية البحث في السؤال المحوري التالي: كيف يمكن أن يُشكّل الدور السعودي في إعادة إعمار غزة مدخلاً استراتيجياً لتحقيق الاستقرار الدائم

وإحياء مسار تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وما هي التحديات الجوهرية والفرص المتاحة التي تحدد نجاح هذا الدور؟

انطلاقاً من هذه الإشكالية يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1. تحليل الأسس التاريخية والسياسية التي يقوم عليها الموقف السعودي من القضية الفلسطينية وصراعها مع إسرائيل.
2. تقييم القدرات والرؤى السعودية المحتملة لعملية إعادة إعمار غزة، وربطها بالسياق الإقليمي والدولي الأوسع.
3. استشراف السيناريوهات المستقبلية لمسار التسوية في ضوء الدور السعودي والتحديات التي تواجهه.

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تجمع بين التحليل التاريخي لتطور الموقف السعودي، وتحليل السياسات من خلال دراسة الوثائق والمبادرات الرسمية. إلى جانب تحليل السياق الإقليمي والدولي لفهم التفاعلات بين الأطراف المختلفة، مع التركيز على مرحلة ما بعد حرب اكتوبر 2023-2025 كدراسة حالة لاستخلاص الدروس واستشراف المستقبل.

ويأتي هذا البحث لسد فجوة في الأدبيات، من خلال محاولته الربط التحليلي بين ثلاثة محاور وهي:

(الدور السعودي، إعادة إعمار غزة، ومستقبل مسار التسوية الشامل). في محاولة لتقديم رؤية شاملة لفهم الديناميات القادرة على تشكيل مستقبل المنطقة.

الإطار النظري والتاريخي: تطور الموقف السعودي من المبادرة إلى الاستراتيجية.

تطور الموقف السعودي: التوازن بين الثوابت والريادة الإقليمية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

الثوابت السعودية تجاه القضية الفلسطينية

ظل الموقف السعودي من القضية الفلسطينية ثابتاً على عدة مبادئ أساسية، تشكل الإطار الاستراتيجي والأخلاقي، الذي تتحرك ضمنه السياسة السعودية. وأبرز هذه الثوابت:

1. الدعم الثابت لحل الدولتين، بما يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وقد جسدت المملكة هذا الموقف بشكل عملي من خلال مبادرة السلام العربية التي أطلقتها عام 2002 وأقرتها القمة العربية. حيث «نصت المبادرة العربية في موادها، فذكرت في البند:(ج/2) ضرورة: « قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو/ حزيران 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية)، وفي البند:(ب/2) أكدت على ضرورة «التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194». (مؤتمر القمة العربية الرابع عشر، 2002، ص. 2)، وتؤكد هذا الموقف تصريحات المستوى السياسي السعودي وعلى رأسه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في القمم والمؤتمرات واللقاءات الصحفية.
2. رفض كافة أشكال الاستيطان، ومخططات الضم والإجراءات الأحادية الجانب، التي تفرض حقائق على الأرض وتقوض فرص السلام. وهو موقف عبرت عنه السعودية باستمرار من خلال تصريحات وزارة الخارجية السعودية وتصويتها في الامم المتحدة، وفي هذا اكدت المملكة مؤخرا في بيان رسمي يرفض ويستنكر مصادقة الكنيست الإسرائيلي على مشاريع قوانين تشرعن الضم، وفرض السيادة في الضفة الغربية، ويؤكد على ثبات الموقف الداعم لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 وعاصمتها

القدس الشرقية. ويدعو الى الالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. (وزارة الخارجية السعودية، 2025).

3. الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، باعتبار ذلك مسؤولية ذات بُعد ديني وتاريخي. وهذا ما أكدته السعودية في مبادرة السلام العربية (2002)، والقمم اللاحقة سيما قمة القدس عام 2018، والتي جاءت في اعقاب إعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية «ترامب» القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها. وقد رد ملك المملكة العربية السعودية (سلمان بن عبد العزيز، 2018) قائلا: « وإننا إذ نجدد التعبير عن استنكارنا ورفضنا لقرار الإدارة الأمريكية المتعلق بالقدس، فإننا ننوه ونشيد بالإجماع الدولي الرافض له، ونؤكد على أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية «. كما وأن القمة أكدت على الثوابت تجاه القضية الفلسطينية، ودعم القدس سياسيا، وماليا. (القمة العربية 29_ قمة القدس_، 2018).

ويتجلى ثبات الموقف السعودي تجاه القضية الفلسطينية عبر ما يلي:

1. استمرار الدعم المالي والإغاثي وتعتبر المملكة السعودية الأولى عربيا في حجم واستمرارية الدعم المالي. حيث تشير الإحصائيات الرسمية أن مجمل ما قدمته المملكة العربية السعودية حتى الآن يقارب 5.4 مليار دولار. (منصة المساعدات السعودية، 2025).
2. الدعم السياسي والدبلوماسي: حيث لا زالت السعودية ترفض أي حلول لا تضمن حقوق الشعب الفلسطيني، وربط التطبيع مع إسرائيل بحل الدولتين وهذا ما عبر عنه صراحة وفي أكثر من مناسبة ولي العهد السعودي، كان آخرها كان خلال لقائه برئيس الولايات المتحدة « ترامب » في البيت الأبيض ،-11-19 2025 (العربية نيوز، 2025).
3. الدعم الدبلوماسي: حيث ظلت المملكة ترفع قضية فلسطين في كافة المحافل

.1

الدولية والإقليمية، وتدعم تمثيل الفلسطينيين في المنظمات الدولية، ودعوتها المستمرة لتطبيق قرارات الشرعية الدولية. وقد بذلت السعودية جهود دبلوماسية بارزة الى جانب دولة فرنسا في إنجاح (مؤتمر نيويورك للسلام، 2025)الداعم للقضية الفلسطينية، والذي تكلل باعتراف 10 دول بالدولة الفلسطينية كان أبرزها المملكة المتحدة (بريطانيا)، وفرنسا، وكندا.

التطور الواقعي: توظيف الثقل لتحقيق الاستقرار والتنمية

خلال العشر سنوات الأخيرة، خاصة مع تولي ولي العهد السعودي «محمد بن سلمان»، وإطلاق الرؤية التنموية الشاملة « رؤية « 2030 شهدت المملكة السعودية نقلة نوعية في النهوض الاقتصادي، وتحولاً جوهريا في سياسات الحكم. اتسم بنهج برغماتي واقعي يهدف الى تعزيز مكانة المملكة الريادية في المنطقة، وتحقيق أمنها القومي واستقرارها الاقتصادي، في ظل التقلبات الإقليمية والدولية. وأبرز محاور الرؤية السعودية تمثلت ب (المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح). (رؤية 2023، 2016)، كما وشجعت السعودية من خلال رؤيتها فتح باب الشراكات الإقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وهذه الشراكات المتعددة الجنسيات لا شك أنها تمنح المملكة أدوات تأثير متعددة في الساحة الدولية.

سياسة برغماتية وبناء تحالفات مرنة.

أصبحت السعودية تتبنى سياسات خارجية تتبع نهجاً واقعيا يتسم بالآتي:

1. المصلحة الوطنية أولا: أصبح تقييم المملكة للعلاقات الدولية من منطلق ما تحققه هذه العلاقات لمصالحها المباشرة، فلم تعد الخطابات التقليدية أو الأيديولوجيات هي الموجه الوحيد للسياسة الخارجية. وقد لاحظنا هذا مثلا من خلال التقارب التكتيكي مع إيران وإعادة فتح السفارات في 10 مارس 2023.

2. مواجهة التحديات: كان واضحا كيف تعاملت السعودية في توظيف ثقلها السياسي والاقتصادي لمواجهة التهديدات التي شكلتها إيران ووكلائها في المنطقة، وذلك في تعزيز تحالفها الإستراتيجي مع أمريكا، وإبرامها مؤخرا اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحصولها على صفقة شراء مقاتلات F35 الشبحية النوعية.
3. تعددية التحالفات: باتت السعودية تتبع نهجاً أكثر مرونة في بناء التحالفات والشركات الإقتصادية، متجاوزة التحالفات التقليدية. ونلاحظ ذلك في تعزيز علاقاتها مع روسيا والصين في المجال الاقتصادي، ومصادر الطاقة. مع حفاظها على التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا بالطبع يعكس الرغماتية العميقة في إدارة العلاقات الخارجية. ويعرف مصطلح البراغماتية على أنه: (مذهب أو معتقد فلسفي يتميز بالتركيز على النتائج العملية والنفعية للأفكار، ويطلق على البراغماتية أحياناً « النفعية » أو « الذرائعية»). (دباس، 2018، ص. 62).

إن هذا التحول السعودي في تبني إستراتيجيات أكثر واقعية عن ذي قبل في التعاطي مع المتغيرات الإقليمية والدولية، في إطار الرؤية الطموحة للمملكة 2030 لا يعني الانزياح عن الثوابت، بل يعني الانتقال من داعم تقليدي إلى فاعل استراتيجي ذو رؤية. ويملك أدوات نفوذ جديدة تؤهله للإسهام بفاعلية أكبر في مسار التسوية السلمية وحل القضية الفلسطينية من خلال ربطها كشرط أساسي للتطبيع مع إسرائيل. وقد أكد على ذلك وزير الخارجية السعودي الأمير» فيصل بن فرحان» في كلمته التي القاها في مؤتمر (نيويورك للسلام، 2025) والتأكد فيها على انه لا مجال للحديث عن تطبيع بدون حل عادل للقضية الفلسطينية على اساس قرارات الشرعية الدولية، رافضا فصل غزة مؤكداً على وحدة الأراضي الفلسطينية، ورفض التهجير، ومخططات الضم في الضفة، وابدى استعداد بلاده للإسهام في إعادة إعمار غزة.

على ضوء ما تقدم يمكن أن نبني استنتاجات أولية بناءاً على الفهم المتشكل لدينا حول دوافع وأبعاد هذا التحول في سياسة المملكة من منظور استراتيجي مرتبط بتطلعات رؤية 2030. إن إعادة إعمار قطاع غزة، وإيجاد تسوية سياسية تفضي إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة يتقاطع مع مصالح وتطلعات المملكة السعودية في إطار الرؤية ،2030 للاعتبارات التالي:

أولا: الدور الاستراتيجي في إعادة إعمار غزة: لا ينبع اهتمام السعودية المحتمل بإعادة إعمار غزة من البعد الإنساني فحسب، بل أيضاً من مصلحة استراتيجية مباشرة. فالمملكة التي تهدف تحت مظلة « رؤية 2030 » إلى أن تكون محوراً للاستثمار والاقتصاد العالمي، تدرك أن الاستقرار الإقليمي هو شرط أساسي لتحقيق هذه الطموحات، وعليه فإن قيادة جهود إعادة الإعمار تخدم أهداف الرؤية من خلال:

1. تعزيز الأمن والاستقرار الذي تحتاجه المشاريع الاقتصادية والاستثمارية الطموحة.
2. ترسيخ مكانة السعودية كقائدة وفاعل رئيسي لا غنى عنه في حل أزمات المنطقة.
3. تحويل المساعدات الإنسانية إلى مشاريع تنموية مستدامة تدعم بناء اقتصاد فلسطيني قوي، يكون شريكاً في ازدهار المنطقة.

ثانياً: الإسهام في دفع مسار التسوية السلمية: بفضل مكانتها الدولية والإقليمية المتعاظمة، يمكن للمملكة أن تضطلع بدور وسيط جاد ومؤثر، وهذا الدور يخدم تطلعات السعودية الريادية من خلال:

- تأكيد دورها كصانعة للسلام وليس كطرف في الصراع، مما يعزز صورتها الدولية، ويعزز مكانتها العربية والإسلامية، سيما نظرة الشعوب العربية والإسلامية وهذا يتوافق مع هدف الرؤية في بناء « مجتمع حيوي» و « وطن طموح »

- خلق بيئة إقليمية مستقرة وآمنة تخلو من الإرهاب، والأحزاب المأجورة، هي البيئة المثلى لنجاح التحول الاقتصادي والانفتاح السياحي والاستثماري الذي تقوده المملكة.
- ضمان أن يكون أي حل للقضية الفلسطينية عادلاً وشاملاً، مما يزيل أحد أكبر مصادر عدم الاستقرار في المنطقة، ويحمي الأمن القومي السعودي على المدى الطويل.

- **إعادة إعمار غزة ــ من التحدي التقني إلى الفرصة السياسية.**

أثبتت تجارب الإعمار عقب سنوات الحروب السابقة على غزة (2009-2008، 2012، 2014) محدوديَة فعاليتها؛ لأنها لم تعالج الأسباب القائمة المتمثلة بالحصار، وسياسات الإحتلال الممنهجة، ناهيك عن الحروب التدميرية التي تدمر ما تم بناؤه. وعليه كانت تجارب الإعمار السابقة تجميلاً للسجن دون تغيير واقعه. كما وأنَها كانت تواجه مشاكل تتمثل بتعقيد التمويل والتنسيق؛ وذلك بسبب تعدد الدول المانحة، واختلاف أولوياتهم. بالإضافة الى المشاكل اللوجستية، وإدخال المواد بفعل الحصار والقيود الإسرائيلية. من جانب آخر شكل الانقسام الفلسطيني، وغياب السلطة الفلسطينية الموحدة في قطاع غزة عقبة كبيرة. في الافتقار للرؤية الشاملة لإدارة عملية الإعمار، وتحويلها الى منصة للتنمية طويلة الأمد. وعليه لا بد من ربط الإعمار بإيجاد حلول جذرية لكل هذه العقبات وربط الإعمار بتسوية سياسية جذرية.

- **السياق الجديد بعد حرب 2023-2025:**

خلقت الحرب الأخيرة واقعاً جديداً بمواصفات مختلفة من حيث:

- حجم الدمار غير المسبوق: فخلال عامين من حرب الإبادة التدميرية على قطاع غزة منذ 7 اكتوبر 2023 خلفت هذه الحرب نتائج كارثية وغير مسبوقة حيث بلغ عدد الشهداء: (69170)، نازحين: (179234) المباني

المتضررة: (192812). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2025)

- تصاعد الضغوط الدولية: لوجود حل سياسي يمنع تكرار هذه الدورات من العنف. مع بروز دور جديد للمملكة العربية السعودية ومحيطها الإستراتيجي. وقد لاحظنا جهوداً دبلوماسية سعودية – فرنسية؛ لعقد مؤتمر نيويورك للسلام. (2025). والذي أكدت فيه المملكة على تمسكها بثوابتها تجاه القضية الفلسطينية، وانه لا مجال لتحقيق الاستقرار في المنطقة إلا بإيجاد حل عادل للشعب الفلسطيني وفقا لقرارات الشرعية الدولية. وقد أسهم هذا المؤتمر باعتراف عدد من الدول على رأسها فرنسا وبريطانيا. (مؤتمر نيويورك للسلام، 2025).

- **قرار مجلس الأمن رقم 2803 الخاص بخطة الرئيس الأمريكي ترامب.**

شكل هذا القرار انعطافه محورية نحو تعزيز الجهود لاستدامة وقف الحرب على غزة، وتهيئة الظروف لمسار يتيح للشعب الفلسطيني حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. حيث نص القرار على أنه: « قد تتوافر الظروف أخيرا لتهيئة مسار موثوق يتيح للفلسطينيين تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية». كما وجاء في القرار وورد في القرار أن الولايات المتحدة ستعمل على إقامة حوار بين إسرائيل والفلسطينيين للاتفاق على آفاق العمل السياسي بغية التعايش في سلام وازدهار. (الأمم المتحدة، 2025). وبموجب هذا القرار يتم إنشاء مجلس السلام باعتباره «هيئة إدارية انتقالية ذات شخصية قانونية دولية تتولى وضع إطار العمل وتنسيق التمويل لإعادة تنمية غزة وفقا للخطة.

في هذا السياق، لم تعد إعادة الإعمار مجرد عملية إنسانية، بل يمكن استغلالها كورقة ضغط للدفع نحو عملية سياسية جادة؛ يمكن ربط التمويل والتسهيلات اللوجستية للإعمار بتقديم تنازلات سياسية من جميع الأطراف وهو ما عبر عنه

رئيس ديوان الأعمال للاستشارات الإقتصادية (باحليوه، 2025، مقابلة متلفزة). حيث اوضح أن: « ن المملكة العربية السعودية مؤهلة لقيادة إعادة إعمار غزة، لما تتمتع به من ثقة دولية وقدرات سياسية واقتصادية. وأوضح أن إعمار غزة يجب أن يبدأ بإدارة عليا لإعادة هيكلة الأنظمة، وإنشاء بنك مركزي فلسطيني مستقل لإدارة التمويل والدعم الدولي ». قائما على الدول العربية الفاعلة والتي لعبت دور الوسيط في انجاح وقف العدوان على غزة سيما جمهورية مصر الشقيقة، التي كان لها موقفا مميزا في منع التهجير. والتي لا شك أنها ستكون بوابة الدعم اللوجستي في إعادة الإعمار. وتحضر الجمهورية المصرية لاستضافة مؤتمر دولي لإعادة إعمار غزة. (المركز الفلسطيني للإعلام، 2025).

- **القدرات السعودية وآليات التدخل المحتملة**

- مقومات القوة السعودية:

تمتلك المملكة مجموعة فريدة من المقومات تؤهلها لقيادة عملية إعمار استراتيجية؛ قدرات مالية، دبلوماسية، لوجستية تنفيذية، المكانة الدينية والنفوذ السياسي؛ بوصفها حاملة لواء مبادرة السلام العربية وقائدة العالم الإسلامي.

- **آليات التدخل والرؤية الإستراتيجية المقترحة:**

يمكن للمملكة أن تتبنى دوراً متعدد المستويات:

- المستوى المالي:

كما سبق وأسلفنا بأن المملكة السعودية هي من أكثر الدول مساهمة في الدعم المالي، والإغاثة الإنسانية.

- المستوى السياسي:

ربط التمويل السخي للإعمار بتحقيق شروط سياسية واضحة، مثل:

- الضغط لتشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على إدارة القطاع.

- إحياء مبادرة السلام العربية، دفع المجتمع الدولي لإجبار إسرائيل على التفاوض الجاد على أساس حل الدولتين.

- رفع الحصار:

جعل عملية الإعمار مدخلاً لإعادة معابر غزة بشكل دائم وضمان حرية حركة الأفراد والبضائع.

- المستوى التنفيذي:

قيادة تحالف دولي لإعادة الإعمار، مع ضمان مشاركة فلسطينية فاعلة في التخطيط والتنفيذ لضمان ملكية المشروع واستدامته.

• التحديات والفرص

التحديات الجوهرية: يواجه الدور السعودي مجموعة من التحديات الخطيرة:

1. المعضلة الإسرائيلية: عدم وجود نية حقيقية لدى الحكومة الإسرائيلية الحالية أو المستقبلية القابلة للتوقع للانسحاب إلى حدود 1967 أو قبول دولة فلسطينية ذات سيادة. إن ممارسات وسياسات حكومة التطرف الإسرائيلية على الأرض سيما استمرار تواجدها في قطاع غزة، واستمرار عمليات القصف والاستهداف حتى بعد قرار وقف إطلاق النار، واستمرارها في تنفيذ مخططات الضم في الضفة الغربية تدلل على رفض هذه الحكومة لتسوية سلمية تفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية. وقد صرح رئيس الحكومة الإسرائيلية « نتنياهو» برفضه لقيام الدولية الفلسطينية حتى مقابل التطبيع مع المملكة العربية السعودية بحسب ما نقلته الصحف الإسرائيلية وتحديدا صحيفة « معاريف». (سكاي نيوز، 2025).
2. الانقسام الفلسطيني: استمرار الانقسام بين فتح وحماس يشكل عقبة أمام وجود شريك فلسطيني موحد وقادر.
3. التنافسات الإقليمية: وجود أجندات متنافسة لدول إقليمية أخرى قد تعمل

على تقويض أي دور سعودي لا يتوافق مع مصالحها. وهنا يجب الإشارة الى لاعبين إقليميين مثل إيران وتركيا لها اجندتها الخاصة، ومصالح في منطقة المشرق العربي، وكذلك دولة قطر التي تقوم بأدوار من شأنها العبث في تحقيق الوحدة الفلسطينية فسياساتها المنحازة لحركة حماس تشكل عائقاً أيضاً.

4. الشروط الدولية: تشدد أمريكا على أن إعادة إعمار غزة مشروط بالاستقرار ونزع سلاح حماس لمنع وجود أي تهديدات، كما أكّد مسؤول أمريكي على ذلك. (سكاي نيوز عربية، 2025). وهذا ما تضمنه قرار مجلس الأمن رقم: (2803، 2025).
5. حجم الدمار وتكلفة الإعمار: ذكر سيليير (2025)، وفقاً للأمم المتحدة أن حجم الدمار في غزه مهول، وهناك أكثر من 81 طن من الركام يجب إزالتها أولا. وأن تكلفة الإعمار ستتطلب حوالي 70 مليار دولار.

- **الفرص المتاحة:**

برغم التحديات، توجد فرص حقيقية يمكن البناء عليها:

- الحاجة الأمريكية الإسرائيلية للتطبيع: ففي ظل إدارة ترامب تُواصل الولايات المتحدة دفع التطبيع السعودي الإسرائيلي كإنجازٍ جيوسياسي رئيسي لتعزيز التحالف المناهض لإيران، وخدمة المصالح الأمريكية الإقليمية. يستهدف هذا الاتفاق عزل طهران، وضمان تدفق الطاقة، وقطع الطريق على النفوذ الصيني، مع تعزيز دور واشنطن كوسيط أساسي. أما بالنسبة لإسرائيل يمثل التطبيع خطوةً حاسمة نحو قبول إقليمي أوسع وعزلة أكبر لإيران. الرغبة في تحقيق التطبيع الكامل مع العالم العربي، والمملكة تحديداً(مصطفى،2023).

وهو ما يمثل ورقة ضغط مهمة يمكن استخدامها لدفع العملية السياسية.

- الإرهاق الدولي: ملل المجتمع الدولي من تكرار الأزمات ورغبته في إيجاد حل دائم.

الوعي الفلسطيني والدولي: الدروس القاسية من الحروب السابقة خلقت قناعة بأن الإعمار دون حل سياسي هو مضيعة للوقت والمال.

- الدعم الشعبي العربي: لا يزال للقضية الفلسطينية مكانة مركزية في الضمير العربي، مما يمنح أي دور سعودي داعم لها شرعية شعبية كبيرة.

• سيناريوهات مستقبلية واستنتاجات

السيناريوهات المحتملة:

في ضوء ما تقدم من تحليل، يمكن طرح ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

1. سيناريو التفاؤل الاستراتيجي (الطموح): ويتمثل في نجاح المملكة السعودية، عبر دبلوماسية نشطة واستخدام ورقة التطبيع والتمويل، في ربط عملية إعمار غزة بإطلاق مفاوضات سياسية جادة تستند إلى مبادرة السلام العربية. يؤدي هذا إلى تشكيل حكومة وحدة فلسطينية، ورفع تدريجي للحصار، واستئناف مسار التسوية. هذا السيناريو مرهون بتغير في الموقف الإسرائيلي، والإرادة الأمريكية، ووحدة الموقف الفلسطيني.
2. سيناريو الواقعية الإدارية (المحتمل): يتم تنفيذ عملية إعمار محدودة بقيادة سعودية دولية، لكنها تظل منفصلة عن حل سياسي شامل. يتم إدارة الأزمة الإنسانية دون معالجة جذرية للصراع. يستمر الجمود السياسي، مع احتمال عودة العنف في المستقبل. هذا السيناريو هو الأكثر احتمالاً في المدى المنظور.
3. سيناريو التشاؤم والجمود: تفشل الجهود الدولية في تحقيق اختراق، وتتعثر

عملية الإعمار بسبب التعنت الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني. تتحول غزة إلى بؤرة للأزمات المتكررة، ويتراجع الدور السعودي لعدم وجود أفق سياسي.

- **الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات:**

يخلص هذا البحث إلى أن الدور السعودي في إعادة إعمار غزة يحمل بذرة تحول استراتيجي، إذا ما تم التعامل معه ليس كعملية إغاثة وإنما كمدخل سياسي متكامل. فالمملكة، وبفضل مقوماتها الفريدة وموقعها التاريخي، هي الأكثر تأهيلاً لقيادة عملية تربط بين الحجر والإنسان، وبين الإعمار والسلام.

- **أهم الاستنتاجات:**

1. إعادة إعمار غزة بدون حل سياسي هي عملية مجددة للصراع وليست حلاً له .
2. تمتلك السعودية الأدوات المالية والدبلوماسية لربط الإعمار بمتطلبات سياسية، مستفيدة من رغبة إسرائيل في التطبيع.
3. نجاح هذا الدور مرهون بتضافر عوامل داخلية فلسطينية (إنهاء الانقسام) وخارجية (ضغط دولي على إسرائيل) قد لا تكون بالكامل في متناول الإرادة السعودية.

- **التوصيات:**

1. للمملكة العربية السعودية:

- صياغة «رؤية سعودية شاملة لإعمار غزة والسلام» تُعلن بشكل رسمي، تربط فيها التمويل السخي والشروط السياسية بوضوح.
- العمل على إعادة لم الشمل الفلسطيني كشرط أساسي لأي تمويل كبير.
- استخدام علاقتها مع واشنطن للإسراع في تنفيذ خطة الرئيس الأمريكي

ترامب المعتمدة بقرار مجلس الأمن الدولي، وحثها على ممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل للتفاوض الجاد.

- بناء تحالفات إقليمية ودولية (مع مصر، الاتحاد الأوروبي، الصين) لدعم الرؤية السعودية.

2. للأطراف الدولية والداعمين:

- دعم الدور السعودي كوسيط مقبول، والضغط على إسرائيل لخلق بيئة مواتية للإعمار والسلام.
- ربط أي مساعدات لإعادة إعمار غزة بخطة سياسية واضحة قائمة على حل الدولتين.

3. للأطراف الفلسطينية:

- تجاوز الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل الإرادة الفلسطينية الموحدة تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطيني، وتكون شريكاً جديراً بالثقة في عملية الإعمار والسلام،
- على حركة حماس أن تغلب مصالح الشعب على مصلحتها الحزبية، واضعة العواقب الكارثية لأحداث 7 اكتوبر 2023 الغير مدروسة على الأقل نصب أعينها، وأن تقدر عواقب تمسكها بإدارة غزة.

إن تحويل غزة من ساحة للصراع إلى منصة للسلام والتنمية هو تحدٍ تاريخي، والدور السعودي إذا ما أحسن توظيفه قد يكون القاطرة التي تقود المنطقة، محققة بذلك الاستقرار المنشود الذي تسعى له شعوب المنطقة، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني الذي عانى طويلاً.

- **قائمة المراجع:**

1. باحليوه، ع. (22 اكتوبر،2025). هل تنجح السعودية في قيادة إعمار غزة من جديد؟ (مقابلة متلفزة). الشرق الآن الإخباري. https://linksshortcut.com/EipHx
2. البيان الختامي لقمة القدس. (15 ابريل ،2018). وكالة الأنباء السعودية(واس). https://www.spa.gov.sa/9dd994df81
3. جهاز الإحصاء المركزيالفلسطيني. (18اكتوبر، 2025). الضحايا والأضرار في قطاع غزة. تم الاسترجاع في 27 نوفمبر 2025. https://linksshort-cut.com/EwAQP
4. دباس، خ. (2018). تطور الفكر السياسي لدى تيار الإسلام السياسي. مركز دراسات الشرق الأوسط. https://linksshortcut.com/aRqdL
5. سكاي نيور عربية. (21 نوفمبر 2025). نتنياهو يتمسك برفض قيام دولة فلسطينية حتى مقابل التطبيع. https://n9.cl/w6o33
6. سكاي نيوز. (28 يوليو، 2025). كلمه وزير الخارجية السعودي من على منصة الأمم المتحدة. https://linksshortcut.com/RydbL12
7. الأمم المتحدة. (7 اكتوبر، 2025). المسؤول الأممي جاكو سيلبير: إعادة إعمار غزة تتطلب 70 مليار دولار، «ودعونا لا ننسى الصحة النفسية». https://n9.cl/qrtny
8. صحيفة سبق الإلكترونية. (19 نوفمبر، 2025). تحالف سعودي–أمريكي متجدد.. F-35 واتفاقية دفاع استراتيجية لعقود قادمة. https://sabq.org/saudia/jxg28es6z8

9. العربية نيوز. (18 نوفمبر، 2025). ماذا ناقش ابن سلمان مع ترامب خلال لقائهما في البيت الأبيض؟https://n9.cl/n7a5d

10. المركز الفلسطيني للإعلام. (26 نوفمبر 2025). مصر تستضيف مؤتمرًا دوليًا لإعادة إعمار غزة وسط تحركات مكثفة لتثبيت وقف النار. تم الاسترجاع في 29نوفمبر2025:https://palinfo.com/news/2025/11/26/983191/

11. منصة المساعدات السعودية. (2025). بيانات الدعم للمشاريع الإنسانية. هيئة المساعدات الإنسانية السعودية. https://data.ksrelief.org/

12. مؤتمر القمة العربي الرابع عشر. (2002). مبادرة السلام العربية. جامعة الدول العربية. https://linksshortcut.com/Lkind

13. مؤتمر نيويورك للسلام. (23 سبتمبر، 2025). مؤتمر حل الدولتين يرسخ الاعتراف بفلسطين. https://n9.cl/wxt6h

14. مصطفى، م. (18 يونيو،2023). تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل: الدوافع والعوائق. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(مدار). https:// n9.cl/mgj8l

15. الهيئة العامة للاستعلامات. (13 اكتوبر، 2025). قمة شرم الشيخ للسلام 2025. جمهورية مصر العربية. https://n9.cl/7nh8z

16. اليوم السابع. (21 اكتوبر ،2025). ممثل: UNDP الدمار في غزة غير مسبوق و84%من المباني دُمرت.https://linksshortcut.com/MOSLp

17. وزارة الخارجية السعودية. (22اكتوبر، 2025). بيان حول مصادقة الكنيست الإسرائيلي بالقراءة التمهيدية لمشاريع قوانين الضم. وكالة الأنباء السعودية. https://www.spa.gov.sa/N2426452

18. سعودي يديا، (رؤية 2030، 2016). رؤية السعودية 2030 https://linkss-hortcut.com/ySZJs

19. الأمم المتحدة. (18 نوفمبر 2025). تغطية شاملة: مجلس الأمن يعتمد قرارا يأذن بإنشاء قوة دولية مؤقتة في غزة. https://news.un.org/ar/story/2025/11/1143741

المقالات

العامل السيكولوجي كمؤثر في سياسة ترامب وصناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية:

«دراسة تطبيقية للحالات الفلسطينية والإيرانية والفنزويلية»

الاستاذ الدكتور/ إبراهيم يوسف عبيد
مدير برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية (ماجستير) بجامعة الاقصى

تسعى هذه المقالة المختصرة نحو تسليط الضوء على شخصية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وتحليل تأثير المتغير السيكولوجي في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، انطلاقاً من مقاربة تحليل السياسة الخارجية، التي تؤكد أهمية استحضار وتوظيف العوامل الإدراكية والنفسية في تفسير سلوك القادة، إلى جانب العوامل البنيوية التقليدية المرتبطة بتوازن القوى والمصالح الاستراتيجية. وذلك من خلال تحليل السمات القيادية والسيكولوجية المرتبطة بالنرجسية السياسية، والتقلب في المواقف، مع توظيف قرار ترامب نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس بوصفه نموذجاً لانعكاس العامل السيكولوجي وتأثيره على صناعة القرار، وهو يعكس تفاعل العوامل الشخصية مع الاعتبارات الاستراتيجية، بهدف فهم طبيعة التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الأمريكية خلال تلك المرحلة، وإمكانية انعكاسها على مستويات الاستقرار، أو التصعيد في النظام الإقليمي الشرق أوسطي.

ومن هنا، شهد حقل العلاقات الدولية خلال العقدين الماضيين تحولاتٍ ملحوظة في الأدوات والأنماط التحليلية، حيث اتجهت الأدبيات في هذا الحقل إلى تجاوز التفسيرات البنيوية التي قدمتها المدرسة الواقعية القديمة (التقليدية)، والتي ركزت أساسًا على توزيع القدرات في النظام الدولي. وقد فتح هذا التحول المجال أمام مقاربات تحليلية تركز على دور الفاعل وصانع القرار في تفسير سلوك القادة،

وفي مقدمتها مقاربة تحليل السياسة الخارجية التي تؤكد أن الدولة لا تتصرف بوصفها وحدة مجردة، بل من خلال قادتها الذين يقومون بتفسير البيئة الدولية، واتخاذ القرارات بناءً على سيكولوجياتهم الخاصة.

في هذا السياق تبرز أهمية دراسة السمات الشخصية للقائد بوصفها متغيرًا تفسيريًا يمكن أن يساهم في فهم طبيعة القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الدول. وتكتسب هذه المقاربة أهميةً خاصةً عند دراسة دور القيادة السياسية في القوى العظمى والكبرى، أو المؤثرة، حيث يمكن لقرارات القادة أن يكون لها تأثير مباشر في توازنات النسق الدولي.

تشكل تجربة الرئيس الأمريكي « دونالد ترامب » حالة مهمة في هذا المجال، نظرًا لما يتسم به أسلوبه في القيادة من خصائص غير تقليدية في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية. فقد ارتبطت قيادته بنمط من الخطاب السياسي الحاد، وبنزعة واضحة نحو الشخصنة في اتخاذ القرار، ناهيك عن ميله الملحوظ تجاه القرارات الرمزية التي تهدف إلى إحداث تحولاتٍ سياسيةٍ واستراتيجيةٍ ذات دلالة قوية.

لذا، تؤكد أدبيات علم النفس السياسي أن القادة لا يتفاعلون مع البيئة الدولية بطريقة موضوعية بحتة، بل من خلال مجموعة من التصورات الإدراكية والسمات الشخصية التي تؤثر في طريقة فهمهم للأحداث والتهديدات. ومن هنا يصبح تحليل شخصية القائد جزءاً مهماً من دراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن القادة الذين يتمتعون بدرجات مرتفعة من النرجسية يميلون إلى تبني سياسات خارجية أكثر جرأة، فالنرجسية عادةً ما ترتبط برغبة قوية في تعزيز المكانة الشخصية للقائد، وتحقيق إنجازات تاريخية تعزز صورته القيادية. وفي هذا السياق، يفضل القائد النرجسي القرارات ذات الطابع الرمزي، حتى لو انطوت على قدرٍ من المخاطرة الاستراتيجية.

وفي حالة الرئيس ترامب، بينت العديد من الدراسات أن شخصيته تجمع بين النرجسية والنزعة الشعبوية والاندفاعية في اتخاذ القرار. وهو ما انعكس على طريقة وأسلوب إدارته للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث اتسمت بعض قراراته بالجرأة السياسية، إضافة إلى ميله إلى اتخاذ قرارات مفاجئة تعكس رغبته في إحداث تحولاتٍ سياسيةٍ لافتة.

ففي الحالة الفلسطينية، يُعد قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس عام 2017م، من أبرز القرارات الاستراتيجية التي اتخذتها إدارة ترامب، نظرًا لما انطوى عليه من أبعاد سياسية عميقة في سياق الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد مثل هذا القرار تحولًا واضحًا في السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية التي سعت لعقود إلى تأجيل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل لحين الوصول لتسوية سلمية.

وعند تحليل هذا القرار، قد يتطلب الأمر تجاوز التفسيرات التي تركز حصريًا على الاعتبارات الاستراتيجية، فالقرار يعكس تأثير العامل السيكولوجي كمؤثر في عملية صنع القرار. وتؤكد أن القرار جاء في سياق سعي القيادة الأمريكية إلى تقديم خطوة سياسية كبرى تعكس صورة القيادة القادرة على اتخاذ قرارات تاريخية كما يعتقد ترامب. كما يعكس القرار درجة من الشخصنة السياسية في القرار الاستراتيجي الأمريكي خلال تلك المرحلة، حيث أصبح دور القيادة التنفيذية أكثر وضوحًا في صياغة بعض الخيارات الاستراتيجية، مقارنة بما كان عليه الحال في الإدارات الأمريكية السابقة التي كانت فيها المؤسسات البيروقراطية تلعب دوراً أكثر تأثيراً في تحديد مسار السياسة الخارجية.

وفي الحالة الإيرانية، اتسمت السياسة الأمريكية بدرجة عالية من التصعيد السياسي والاقتصادي، تمثلت في الانسحاب من الاتفاق النووي في أيار/ مايو 2018 م، وتشديد نظام العقوبات على طهران، وانتهت بشن حرب محدودة في

حزيران/ يونيو 2025 م، وحرب شنتها بالتعاون مع إسرائيل قبل أيام ولا يعرف أحد متى وكيف ستنتهي.

أما في الحالة الفنزويلية، فقد تبنت إدارة ترامب موقفاً حاداً تجاه حكومة «نيكولاس مادورو»، وفرضت عليها عقوبات سياسية واقتصادية قاسية، انتهت باختطافه ونقله إلى الولايات المتحدة. هذا الموقف يعكس استعدادًا واضحًا لاستخدام أدوات الضغط السياسي والاقتصادي والعسكري في محاولة إحداث تغيير في موازين القوى الداخلية الفنزويلية.

وفي هذا السياق، تشير أدبيات علم النفس السياسي أن القيادة النرجسية يمكن أن تساهم بارتفاع مستوى المخاطرة في السياسة الخارجية. فالقائد الذي يولي أهميةً كبيرة للهيبة والزعامة والرمزية قد يميل إلى تفسير التحديات الدولية بوصفها اختبارات لمكانته القيادية، وهو ما قد يدفعه إلى تبني مواقف أكثر تشدداً وتصعيدًا في مواجهة الخصوم.

باعتقادي، أن الجمع بين النرجسية السياسية، والتقلب في المواقف قد يؤدي إلى حالة من «عدم اليقين الاستراتيجي» في النظام الدولي. فالتقلب في المواقف السياسية قد يربك حسابات الخصوم والحلفاء على حد سواء، في حين أن الخطاب السياسي التصادمي يسهم في رفع مستوى التوتر في العلاقات الدولية. وبالتالي، فإن هذا النمط من القيادة قد يزيد من احتمالات التصعيد في الأزمات الدولية، خاصة في المناطق التي تتسم بحساسية جيوسياسية كالشرق الأوسط. حيث تعد هذه المنطقة من أكثر المناطق أهميةً وهشاشةً في النظام الدولي، نظرًا لتشابك الصراعات الجيوسياسية والاعتبارات الأيديولوجية فيها. وفي مثل هذه البيئات المعقدة والغير مستقرة، يمكن لأي تحول في سياسات القوى الكبرى أن تؤدي إلى إعادة تشكيل معادلات التوازن والردع على حدٍ سواء. فالتصعيد الخطابي، أو اتخاذ قرارات استراتيجية مفاجئة قد يؤدي إلى إطلاق سلسلة من

ردود الفعل المتبادلة بين القوى الإقليمية، وهو ما قد يرفع من احتمالات توسيع نطاق الصراعات والحروب.

ختاماً، إن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية لا يقتصر على العوامل البنيوية المرتبطة بتوازن القوى والمصالح الاستراتيجية، بل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أيضاً دور المتغير القيادي في عملية صنع القرار الأمريكي، وتكشف دراسة شخصية ترامب عن أهمية السمات السيكولوجية للقادة في تفسير بعض التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة رئاسته (ابراهيم عبيد، ترامب شخصية نرجسية متقلبة، على موقع مسار الإخباري).

كما يوضح تحليل قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وأزمة الملف النووي الإيراني، والحالة الفنزويلية تفاعلاً معقداً بين الاعتبارات البنيوية للنظام الدولي، وبين السمات الشخصية لصانع القرار. ومن ثم، فإن اخضاع التحليل النفسي للقائد السياسي في دراسة العلاقات الدولية يبقى ضرورياً لفهم ديناميات القرار الاستراتيجي، خاصة في ظل تزايد دور الأفراد في تشكيل مسارات التوازنات الدولية.

دور مصر في مواجهة تصفية القضية الفلسطينية

د. رجاء إبراهيم سليم
باحثة في العلاقات الدولية – مصر

لا جدال ان القضية الفلسطينية لم تُعد قضية انسانية وقومية فقط، ولكنها تمثِّل أحد أبرز التحديات الكبرى للدول العربية وخاصة لمصر، لذا أخذت مصر على عاتقها منذ البداية تبني القضية الفلسطينية والدفاع عن حق الشعب الفلسطيني على كافة الأصعدة، وما زالت هذه القضية تحتل قمة أولويات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة العربية، بل أصبحت أحد محددات الأمن القومي المصري، الذي لا يمكن ان ينعزل عن محيطه العربي والاقليمي. ومن أجل حلحلة الأزمات التي كانت تصنعها إسرائيل لعبت مصر أدورا مهمة في ظل احترامها قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وينبغي الأخذ في الحسبان أن نكبة فلسطين لم تبدأ عام 1948 كما يعتقد البعض، وإنما لاحت ارهاصاتها عام 1922، عندما أقر مجلس عصبة الأمم في 24 يوليو انتداب بريطانيا على فلسطين، والتي تخلت عن مسئوليتها وسلمت الأراضي الفلسطينية للعصابات الصهيونية لإقامة وطن قومي لليهود عليها طبقا لوعد بلفور الذي أصدرته عام 1917، والذي سمح بتدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين، والذين كانت الدول الأوروبية في ذلك الوقت ترغب في هجرتهم منها جراء ما سببه وجودهم فيها من مشكلات لها.

لقد أثبت الواقع والتاريخ أن اسرائيل لم يتم فرضها على الخريطة عام 1948، وانما تم بناء المجتمع الاسرائيلي بمؤسساته وهياكله وأنظمته في الفترة من 1917 1948-، والذي حدث في عام 1948 لم يكن سوى انتقال للسلطة من حكومة

الانتداب البريطاني إلى الحكومة التي كانت موجودة من قبل، فتم اصدار قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين واقامة دولة إسرائيل. فكل ما حدث عام 1948 هو إعطائها صفة الشرعية الدولية. وجدير بالذكر ان الحركة الصهيونية كانت دائما تستخدم مسمى الوطن القومي ولم تستخدم مسمى دولة، لإيهام العالم أنها لم تكن تنوى اقامة دولة يهودية، ولم تفصح عن غرضها الحقيقي وهو اقامة دولة يهودية إلا في مؤتمر بالتيمور في الولايات المتحدة عام 1942.

وكرد فعل للممارسات التي قام بها الانجليز وتعبيرا عن غضبه، هب الشعب الفلسطيني في عدة ثورات؛ حيث وقعت الثورة الأولى بالقدس في 4 أبريل عام 1920، وقامت الثورة الثانية بيافا في أول مارس 1921، وفي 23 أغسطس 1929 وقعت ثورة شملت عدة مدن. وبعد استفحال الخطر اليهودي -حيث تضخمت الهجرة اليهودية وتم الاستيلاء على مساحات واسعة من أراضي الفلسطينيين-، عمت المظاهرات في القدس ويافا في 13 تشرين أول عام 1933، أما الثورة الكبرى فقامت في 19 أبريل 1936. وعلى إثر هذه الثورات ارتكب الانجليز بمشاركة اليهود الذين هاجروا إلى أرض فلسطين أقسى أنواع الفظائع ضد الفلسطينيين، وذلك طبقا لما جاء في كتاب " فلسطين الشهيدة " الذي صدر عام 1938 والمليء بسجل صور للفظائع التي ارتكبها الانجليز بحق الشعب الفلسطيني منها: نسف للبيوت، وحرق، وتخريب، ونهب، وتدمير المدن والقرى، وتشويه، وتعذيب، وقتل النساء والأطفال، واهانة كتاب الله، وتخريب المساجد، وهو الذي ما زالت تقوم به اسرائيل حتى الأن بحق الفلسطينيين في غزة، وان اختلفت قوة الوسائل التدميرية الحديثة التي تستخدمها.

وعلى الرغم من أن مصر كانت ترزح تحت الاحتلال البريطاني، وكانت الجالية اليهودية في مصر في ذلك الوقت تتمتع بنفوذ ملموس فضلا عن تغلغل النفوذ الصهيوني فيها، إلا أن المصريين لم يتوانوا عن التعاطف مع الفلسطينيين.

لذلك ظل التعاطف والتضامن المصري القوي مع الفلسطينيين ومع القضية الفلسطينية، واستمر الدور المصري في تبنيه الدفاع عن القضية الفلسطينية في كل الأزمات وفي المحافل الدولية منذ بدايتها وحتى الأن. وباستدعاء تاريخ الدور المصري في مساندة الفلسطينيين قبل عام 1948 كما جاء في كتاب " تكوين إسرائيل" للدكتور على الدين هلال، يتبين أن التضامن المصري شعبيا ورسميا برز على مدار تطور القضية الفلسطينية منذ عام 1936، وفي عام 1937 صدر أول بيان مصري على لسان مصطفى النحاس-رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت- يؤيد فيه حق عرب فلسطين. وعندما نظرت لجنة الانتدابات بعصبة الأمم قضية فلسطين دافع الوفد المصري عن الحقوق العربية، كما دافع وزير الخارجية المصري واصف بطرس غالي عن حق العرب في فلسطين. واشتركت الحكومة المصرية في مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد بلندن عام 1938 لبحث القضية الفلسطينية، الذي كان أول مؤتمر تشترك فيه الحكومة المصرية رسميا من أجل القضية الفلسطينية، وابتداء من مؤتمر أنشاص عام 1946 أصبحت القاهرة المركز الرئيس للعمل العربي المشترك وقرر البرلمان المصري دخول الجيش المصري حرب فلسطين عام 1947. وتطوع مصريون للقتال في فلسطين عام 1948 بجانب قوات الجيش المصري، ولم يكونوا يعلموا شيئا عن مدى استعداد الجيش المصري وحقيقة امكاناته، إلى أن تكشفت قضية الأسلحة الفاسدة وحدثت النكبة، وحتى الدول العربية التي دخلت الحرب في ذلك الوقت لم يكن لديها تجارب قتالية أو جيوش مستعدة لخوض مثل تلك الحرب. وكانت هزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين عام 1947 من ضمن الأسباب التي فجرت ثورة 23 يوليو 1952.

بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 بدأت حلقة جديدة من حلقات الالتحام المصري-العربي، وتصدرت القضية الفلسطينية قائمة القضايا التي انشغلت بها الدبلوماسية

المصرية على المستوى العربي، وكان طبيعيا ان تقوم مصر بدورها من واقع عروبتها وموقعها الاستراتيجي ومكانتها الدولية. وكان للرئيس جمال عبد الناصر دورا كبيرا في دعم القضة الفلسطينية، منذ محاولته توحيد الصف الفلسطيني باقتراح انشاء منظمة التحرير الفلسطينية بل ومساندتها في انشاء جيش لتحرير فلسطين، واستمر في الدفاع عن القضية الفلسطينية حتى وافته المنية عام 1971. وظلت القضية الفلسطينية محورا أساسيا في سياسة مصر، سواء على مستوى العمل الدبلوماسي أو في المنظمات الدولية، أو على مستوى المواجهة العسكرية، فقد حدثت عدة حروب هي: حرب 1956، وحرب 1967، وحرب الاستنزاف من 1971-1969، وحرب السادس من أكتوبر 1973 التي كسرت الصلف الإسرائيلي. وظلت الدبلوماسية المصرية تعمل لصالح القضية الفلسطينية واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني طبقا لمقررات الشرعية الدولية، وبذل الجهود للمصالحة الوطنية الفلسطينية- الفلسطينية، كما استنكرت دائما انتهاك حرمة المقدسات الدينية وأماكن العبادة في القدس التي يرتبط بها ملايين المسلمين والمسيحيين في العالم.

وبعد انتصار مصر في حرب السادس من أكتوبر 1973، تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية من الحصول على اعتراف الدول العربية بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وبفضل الجهود المصرية صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1974 ليؤكد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وكذلك تم بفضل هذه الجهود منح منظمة التحرير الفلسطينية العضوية الكاملة في جامعة الدول العربية في سبتمبر 1976. ولم تتوقف الجهود المصري لاستعادة الحق الفلسطيني في عهد الرئيس مبارك حيث تم توقيع اتفاقية طابا في سبتمبر 1995 التي اعتبرت بمثابة المرحلة الثانية من اتفاقية أوسلو التي شاركت مصر في التوقيع على مرحلتها الأولى عام 1993.

وطرح الرئيس مبارك خطته للسلام ومبدأ الأرض مقابل السلام مع وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وذلك في يونية عام 1989. ثم جاء الدعم القوى للقضية الفلسطينية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي والذي سيرد الحديث عنه لاحقا.

والسؤال الذي يتبادر للذهن لماذا تنشغل مصر بقوة بالقضية الفلسطينية؟ صحيح أن هذا الانشغال ينبع من منطلق قومي وعربي وأيضا انساني، إلا أنه بجانب ذلك يبرز عامل أخر قوي وهو أن خصوصية الموقع الجغرافي لمصر فرض عليها على مدى التاريخ تهديدا للمجال الحيوي لأمنها القومي، مما حتم عليها تحمل مسئوليتها في الحفاظ على هذا الأمن والعمل على ضمان الحفاظ على الاستقرار في المنطقة التي تعد محط أنظار وأطماع واهتمام مختلف القوى الدولية. ولذا جاء اهتمامها على مدار السنوات الماضية بالتوصل لتسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطيني وفقا لمقررات الشرعية الدولية، ليس من منطلق قومي عربي فقط، وانما من منطلق أمنها القومي أيضا بحكم الجوار الجغرافي الذي جعل القضية الفلسطينية قضية مركزية بالنسبة لها. فقد كانت شبه جزيرة سيناء أهم مشكلة تقلق الدبلوماسية المصرية دائما، حيث كان لإسرائيل وما زالت لها مطامع للاستيلاء عليها. فالحركة الصهيونية منذ بدايتها حاولت أكثر من مرة الوثوب على أراضي مصرية في سيناء والعريش، ففي مذكرات وايزمان ذكر ان جزءا من سيناء يعتبر ضمن أرض إسرائيل الكبرى. كذلك تحدث هرتزل عن ضرورة الامتداد حتى قناة السويس، والذي دعا إلى تأسيس مستوطنة يهودية في شبه جزيرة سيناء، وأرسل بعثة استكشافية من العلماء والخبراء عام 1902 لدراسة الموقع في سيناء، ولكن الحكومة المصرية تنبهت لخطورة الموقف وتم اسقاط المشروع. وللأهمية الاستراتيجية لسيناء وعلاقتها بفلسطين، قال المفكر الكبير جمال حمدان في كتابه "الاستراتيجية العالمية عام 1974: "من يسيطر

على فلسطين يهدد خط دفاع سيناء الأوسط، ومن يتحكم في خط سيناء الأوسط يتحكم في سيناء، ومن يتحكم في سيناء يتحكم في الوادي".

ان ما يدلل على أطماع اسرائيل في سيناء سعيها الدائم للضغط بكل الوسائل لتهجير سكان غزة إلى سيناء: بارتكابها جريمة الابادة الجماعية والتجويع وهدم البنية التحتية، لإجبار سكان غزة على التوجه لرفح، للضغط على مصر واحراجها حتى تسمح لهم بالدخول إلى الأراضي المصرية. إلا أن خطة اسرائيل قوبلت بالرفض من القيادة المصرية، التي صرحت مرارا ان التهجير القسري للفلسطينيين إلى مصر خط أحمر لما يعنيه ذلك من تصفية للقضية الفلسطينية، والذي كان وما زال هو الهدف الإسرائيلي لإقامة دولتهم اليهودية. ولتحقيق هذا الهدف سارت بخطط مدروسة لتدمير البنية التحتية والتطهير العرقي للفلسطينيين وشن حرب الابادة والتجويع، بدعم مطلق من الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا وسياسيا وماديا، وذلك إحياءً للمشروعات التي خططت لها لتهجير الفلسطينيين إلى سينا بشكل غير معلن، والتي رفضتها وأجهضتها مصر جميعها. وبتتبع مشروعات التهجير تاريخيا والتي حاولت اسرائيل تنفيذها، نجد أن منها ما كان في أوائل الخمسينات من القرن العشرين، ومنها ما كان عندما كانت إسرائيل تحتل سيناء في الفترة من 1967-1973 مثل مشروع تهجيرهم للعريش عام 1970. وخلال مباحثات السلام بين الرئيس السادات والادارة الأمريكية (والتي تمخضت عنها اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979، التي جوبهت بمعارضة قوية من الدول العربية، وبسببها تمت مقاطعتها لمصر). وطبقا لما ورد في مقال للأستاذ أحمد قمحة في مجلة السياسة الدولية عرضت اسرائيل والولايات المتحدة على الرئيس أنور السادات توطين سكان غزة على أرض سيناء مقابل الحصول على مساحة مقابلة في صحراء النقب، وبسبب اختيار الرئيس السادات لميناء ايلات ليكون المساحة المقابلة، تراجع الاسرائيليون عن طرح فكرتهم.

كما تم في عام 2000 عرض مشروع على الرئيس حسني مبارك وكان مصيره الرفض والذي بموجبه تتنازل مصر عن 720 كيلو متر مربع من أرض سيناء مقابل حصولها على مساحة مساوية في صحراء النقب. وفي عام 2012 عندما تسلم الاخوان الحكم في مصر قبلوا بعرض أمريكي - بريطاني وبمشاركة بعض الدول الأوروبية، يقضي بشطب ديون مصر مقابل توطين الفلسطينيين في شبه جزيرة سيناء، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب ازالة حكم الاخوان. وتجدر الاشارة إلى أن خطط التهجير هذه لم تكن معلنة ولكن بعد انتفاضة الأقصى تم افصاح اسرائيل عن خطط تهجير الفلسطينيين من غزة إلى سيناء بشكل علني، ولكن موقف مصر ازاء هذا التهجير كان صارما وثابتا، وكان التحرك المصري دائما رافضا لكل المخططات الإسرائيلية.

ومما لا شك فيه ان عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023 شكلت نقطة مهمة في تاريخ الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، حيث تمت مهاجمة إسرائيل من غزة نحو الأراضي التي احتلتها في النكبة، وترتب عليها حرب ابادة جماعية ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل سافر وغير مسبوق، الأمر الذي انتج احتجاجات عارمة من الرأي العام الدولي على جرائم إسرائيل في قطاع غزة أو في الضفة الغربية على حد سواء، مما منح اهتماما كبيرا بالقضية الفلسطينية على الساحة الدولية بشكل غير مسبوق وفي الضمير العالمي بكل أطيافه وفئاته، كما عرف العالم لأول مرة مدى وحشية إسرائيل وعنصريتها، وكذلك أظهرت ازدواجية المعايير بشكل كبير من قبل الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية، فضلا عن كشفها لفشل المجتمع الدولي والأمم المتحدة في كبح جماح إسرائيل، وفي نفس الوقت أسفرت عن تداعيات عميقة الأثر، مما دفع إسرائيل للقيام بردود أفعال انتقامية تمثلت في شن حرب وحشية على غزة،

وكل ما تفعله اسرائيل بعد عدوانها على غزة ما هو الا تطبيق لما خططت له منذ نشأتها ووطأت أقدام اليهود أرض فلسطين، وهو طرد الفلسطينيين من أرضهم واحلال اليهود محلهم.

وحيث أن مصر لا يمكنها أن تنعزل عن محيطها العربي والإقليمي فانه بعد العدوان الاسرائيلي على غزة إثر طوفان الأقصى، واجهت الدبلوماسية المصرية محيطا دوليا بالغ التعقيد ويتسم بازدواجية المعايير الدولية وبعيد عن العدالة خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والذي تجسد على وجه الخصوص في موقف الولايات المتحدة وكثير من الدول الأوروبية التي بيدها مفاتيح حل القضية الفلسطينية والتي تستخدم حق الفيتو في مجلس الأمن بالأمم المتحدة لإجهاض أي قرار في صالح القضية الفلسطينية. لذلك تواصلت الجهود المصرية للدفع نحو وقف إطلاق النار وقوفا بجانب الشعب الفلسطيني في ظروفه الحرجة التي يمر بها، والتي ظهرت بوضوح سواء خلال اللقاءات المباشرة بين الرئيس السيسي وبين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أو خلال الجهود المصرية لإنهاء الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية. كما كثفت مصر من مساندتها للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية وفي كل الاتجاهات، ودعمت كل المبادرات الدولية للتوصل لتسوية القضية الفلسطينية، وطالبت بتكثيف الاغاثات مع المنظمات الاغاثية الدولية والاقليمية، وكثفت من نشاطها الدبلوماسي، والتشاور مع العديد من الرؤساء ووزراء الخارجية في العديد من الدول، وكذلك جهودها خلال أجهزتها الدبلوماسية والأمنية، وتكثيف جهود الوسطاء المصريين مع نظرائهم من قطر لإيجاد حل يضمن وقف اطلاق النار ويحافظ على التهدئة، ولكن اسرائيل كانت تنقلب دائما على أي اتفاق لإطلاق النار بدعم ومباركة أمريكية. كما عقدت مصر قمة السلام بالقاهرة في 21 أكتوبر 2023 بالقاهرة، وشاركت في القمة العربية - الاسلامية غير العادية بالمملكة العربية السعودية في الحادي

عشر من نوفمبر 2024، وفي قمة الرياض في 21 فبراير 2025 لإعادة إعمار غزة. وقد أكد الرئيس السيسي دائما على الموقف المصري الثابت والداعم للقضية الفلسطينية في كل كلماته أمام مؤتمرات القمة أو في لقاءاته أو اتصالاته مع رؤساء الدول، والذي يتضمن: تسوية الصراع بناء على حل الدولتين، واقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ورفض أي محاولات للتهجير القسري للفلسطينيين أو تصفية القضية الفلسطينية على حساب دول الجوار، وضمان وصول المساعدات الاغاثية والانسانية للفلسطينيين، وتحمل المجتمع الدولي لمسئولياته إزاء القضية، وكذلك تم التأكيد على الموقف المصري الثابت وتصوره لإعمار غزة. ولم يقتصر الدعم للقضية الفلسطينية على المستوى الرسمي وإنما كان المستوى الشعبي داعما ومناصرا كبيرا لحقوق الشعب الفلسطيني.

ومن منطلق التزام مصر نحو دعم الشعب الفلسطيني وتلاحمها معه، انضمت مصر لدعوى جنوب افريقيا ضد اسرائيل أمام محكمة العدل الدولية في منتصف مايو 2024. وفي 28 أبريل 2025 تقدمت مصر بمرافعة شفهية أمام محكمة العدل الدولية اتصالا بطلب الرأي الاستشاري المقدم من الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى المحكمة بشأن التزامات إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال للأراضي الفلسطينية. وتضمنت المرافعة ان انتهاكات اسرائيل للقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي بالأراضي الفلسطينية المحتلة يمثل جزءا من اجراءات ممنهجة وشاملة لفرض سياسة الأمر الواقع وتحقيق ضم فعلي للأراضي الفلسطينية. واختتم الوفد المصري المرافعة بطلب قيام المحكمة بالإعلان في رأيها الاستشاري أن الاحتلال الاسرائيلي الممتد للأراضي الفلسطينية يمثل انتهاكا مستمرا للقانون الدولي.

والحقيقة المؤكدة أن الدور المصري منفردا لا يكفي ما لم يسانده ويدعمه موقف عربي موحد وقوى ومتماسك، فلا يمكن الوصول لحل القضية الفلسطينية في غياب جبهة عربية متماسكة وموحدة تستطيع ممارسة ضغوطا رادعة بما لديها من عناصر القوة، أخذا في الحسبان ان المعركة الأن ليست خلاف على حدود، وانما هي معركة مصير، مما يحتم الدفاع عن المصير والوجود العربي ذاته. فالمؤكد ان هدف الحركة الصهيونية منذ بدايتها كان هو اقامة دولة اسرائيل على حدودها التاريخية المزعومة، الأمر الذي لم يتحقق بعد، ولذلك لابد أن يكون العرب حذرين مما هو قادم، والذي بدأت بوادره تظهر في السنوات الأخيرة من انقسامات وعدم الاستقرار مما شجع إسرائيل على العدوان الإسرائيلي على سوريا ولبنان واليمن. مما يتوجب معه مواجهة المؤسسات الدينية الصهيونية التي تروج لسردية ولأكاذيب دينية، والتصدي لتصريحات قادة إسرائيل الذين يخططون لتحقيق حلمهم في تكوين إسرائيل الكبرى لكي تشمل أجزاء من سوريا ولبنان ومصر والعراق والسعودية. وتجدر الاشارة إلى ان دعم القضية الفلسطينية والتضامن مع الشعب الفلسطيني ليس بإرسال المساعدات له أو دعمه في المحافل الدولية فقط، وانما التعمق في تحليل الحقائق المرتبطة بالقضية تاريخيا وسياسيا واقتصاديا واقليميا ودوليا ودينيا، بصورة متوازنة، وأن العرب أمام عدو لا يفهم إلا لغة القوة، وأن تكون هناك أفعال لا أقوال، فإسرائيل والولايات المتحدة يشغلون العرب والرأي العام العالمي بكثرة زيارات المسئولين الأمريكيين للمنطقة وتقديم مبادرات ثم عرقلتها، بينما تستمر إسرائيل بالمضي في مخططها العدواني على غزة وعلى الضفة الغربية.

ومما لا شك فيه كذلك ان نجاح الدور المصري في حل القضية الفلسطينية يرتبط بشكل كبير ب: مواقف الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة ذات التأثير القوي على مسار القضية، وتشابك التفاعلات الدولية معه وخاصة

على مستوى الجوار الاقليمي، وعلى مخططات اللاعبين الدوليين في المنطقة. والحقيقة الهامة التي يجب ألا تغيب عن بالنا نحن العرب، أن إسرائيل هي رأس الحربة للمصالح الأمريكية والأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، ولا يوجد أدنى خلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وان الترويج الذي يتم لإبراز ذلك الخلاف ما هو إلا من قبيل الخداع الاعلامي، فالولايات المتحدة كانت وما زالت تحارب أي مشروعات تهدد مصالحها في المنطقة، وهي التي تمد إسرائيل بالسلاح والتكنولوجيا التي تستخدمهما في ابادة الشعب الفلسطيني وهدم المدن والإنشاءات والعدوان على الدول العربية المجاورة، ولا ينبغي التعويل بوجود حل للقضية الفلسطينية لدى الولايات المتحدة لآن هذا من قبيل السراب. وما يدعو للتخوف مما هو قادم ذلك الصمت العربي والدولي إزاء تصريح قادة إسرائيل في الثامن والعشرين من مايو عام 2025 بإنشاء 22 مستوطنة اسرائيلية في الضفة الغربية، لتعزيز قبضتها على الضفة الغربية لأن ذلك يحقق حلمهم في انهاء الأمل في اقامة الدولة الفلسطينية، وذلك يدلل على أنه لا يمكن التعويل بأن الاحتلال يبني دولة هو الذي هدمها.

ان صمود الشعب الفلسطيني، وتمسكه بخيار المقاومة، وتصميمه على استرجاع أرضه وحقه الشرعي في إقامة دولته، دحض الادعاءات الاسرائيلية التي تنكر وجود شعب فلسطيني، وأن هذه الأرض من حق الإسرائيليين، كما دحضتها الحقائق التاريخية والدراسات العلمية التي تناولت تكوين اسرائيل، وأكدت أن اسرائيل اغتصبت أرض فلسطين، فمن أين أتت إسرائيل بكل هذه الأكاذيب؟ لقد دخل الشعب الفلسطيني التاريخ من باب الصمود الأسطوري وأشاد به العدو قبل الصديق، وحول القضية الفلسطينية إلى قضية عدالة وحقوق انسانية عالمية، إنه شعب يستحق النصر وسينتصر بإذن الله. ولكن لابد من التأكيد على أن القدرة على النجاح تتطلب ضرورة إعادة النظر في كيفية دمج كل عناصر المقاومة،

والقدرة الواعية على تحليل المواقف لاتخاذ القرارات الصائبة، مع قدرة القيادة على التنبؤ بردود الأفعال من العدو إزاء تلك القرارات.

في النهاية أستعين بمقولة: أنه مهما عانت الشجرة من الاهمال والجفاف فإنها تبقى ضاربة بجذورها في الأرض، فاذا لقت رعاية بسيطة أو قطرة ماء ترويها فأنها سترتفع من جديد ولكن قبل أن تموت نهائيا. ومما يعطي بصيصا من الأمل أن جذور فلسطين والقضية الفلسطينية ما زالت ولم تمت ولن تمت، وأن مسار الدور المصري الرسمي والشعبي في الدفاع عن القضية الفلسطينية وعن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني صاحب الحق الأصيل في كل الأراضي الفلسطينية، يدلل على أن مصر لم تتخل يوما عن مسئوليتها التاريخية والقومية والانسانية تجاه القضية الفلسطينية، فدعمها كان دائما فاعلا للفلسطينيين دون الانخراط في عمل عسكري.

الضفة الفلسطينية
في عين عاصفة الضم الصهيوني الفعلي

د. كمال قبعة
عضو اللجنة الوطنية الفلسطينية للقانون الدولي
الإنساني ممثلاً للمجلس الوطني الفلسطيني

جراء انتهاج سياسة الاستيطان تم سلب الاف الدونمات من الفلسطينيين، التي استعملت لبناء عشرات المستوطنات في الضفة الغربية، ولتوطين مئات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين فيها. وتمنع إسرائيل الفلسطينيين جميعهم الدخول لهذه الأراضي واستعمالها، وتستغل وجود هذه المستوطنات لإعطاء الشرعية لسلسلة الانتهاكات التي تقوم بها ضد حقوق الفلسطينيين، من هذه الحقوق: حق السكن، حق المعيشة وحق حرية التنقل، ويمنع كل إمكانية حقيقية لقيام دولة فلسطينية مستقلة ضمن حق تقرير المصير. وحوّلت دولة الاحتلال المستوطنات لجيوب مدنية في مناطق وأراضي خاضعة للحكم العسكري، وحولت المستوطنين لذوي مكانة مفضلة. ولتخليد هذا الوضع الذي من أساسه غير قانوني، تقوم إسرائيل بانتهاكات مرة تلو الأخرى لحقوق الشعب الفلسطيني.

• ما بين قرار نتنياهو وخطة سموتريش

لم تمض سوى 48 ساعة على الخبر الذي نقلته القناة 12 العبرية، ويفيد بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وجه باعتقال 70 مستوطنا وإخلاء 14 بؤرة استيطانية بالضفة الغربية، حتى نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت تفاصيل خطة استيطانية على النقيض تماما بتوفير مئات ملايين الدولارات للاستيطان والبؤر الاستيطانية. وكان نتنياهو أمر باعتقال 70 مستوطنا متهمين بالمسؤولية

«عن أعمال عنف بالضفة» وبإخلاء 14 بؤرة استيطانية بالضفة الغربية تصنف «مصدرا للإرهاب اليهودي». وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت، أن وزير المالية الإسرائيلي اليميني المتطرف بتسلئيل سموتريش، خصص مبلغ 2.7 مليار شيكل (نحو 843 مليون دولار) لتعزيز الاستيطان في الضفة خلال السنوات الخمس المقبلة، بما في ذلك 17 مستوطنة تم الاعتراف بها مؤخرا و36 مستوطنة وبؤرة استيطانية قيد التنظيم. وعلى ما يبدو فإن إقرار 2.7 مليار دولار للبناء الاستيطاني في الضفة جاء رداً عملياً على ما نشر عن إخلاء بؤر استيطانية واعتقال مستوطنين.

أمام هذا الواقع فإن أوامر نتنياهو « ذرا للرماد » في العيون، وإعلانا فارغ المضمون، خاصة وأن الاعتقالات لا تطال مستوطنين قتلوا 36 فلسطينيا وأصابوا العشرات في العامين الأخيرين، وتحرك نتنياهو « الشكلي » و« المراوغ » جاء بعد أن تحولت اعتداءات المستوطنين إلى مادة إعلامية دسمة في الإعلام الغربي، وتأتي هذه الخطوة قبيل زيارة المندوب الأميركي في الأمم المتحدة السفير مايك والتز لإسرائيل والأردن، حيث سوّقت وسائل الإعلام الإسرائيلية الأمر على أنه تنازل أمام الضغوط الأميركية، غير أنها في جوهرها تتعلق بضبط الأمن الداخلي ومعالجة اعتداءات المستوطنين على عناصر قوات الأمن والجيش الإسرائيلي. وأشارت مصادر سياسية وأمنية إسرائيلية إلى أن الهدف الفعلي لتعليمات نتنياهو، هو «التفاعل القانوني الداخلي لملاحقة المستوطنين الذين يهاجمون الجنود الإسرائيليين، وليس حماية الفلسطينيين».

وبعد ذلك بيومين أي بتاريخ 12 كانون الأول/ ديسمبر، صدّق المجلس السياسي والأمني المصغر في إسرائيل على طلب وزير المالية بتسلئيل سموتريش تنظيم 19 مستوطنة بالضفة الغربية المحتلة. وأضافت القناة أن « بعض هذه المستوطنات جديدة تماما، وبعضها قائم وسيتم تنظيمه ». وأبرز المستوطنات القائمة غانيم

وكاديم اللتين تم إخلاؤهما عام 2005، تزامنا مع تفكيك المستوطنات في قطاع غزة. و»بهذا القرار تكون قد تمت العودة الكاملة إلى مستوطنات شمال يهودا والسامرة (الضفة)». واعتبرت الخطوة «ثورة يقودها سموتريش، وزلزالا حقيقيا في عالم الاستيطان».

- **وقائع استشراس الاستيطان الصهيوني**

قالت الأمم المتحدة، إن المستوطنين نفذوا 264 اعتداء ضد الفلسطينيين في الضفة خلال تشرين الأول/أكتوبر 2025، في أعلى حصيلة شهرية منذ نحو 20 عاما. وأشار نائب متحدث الأمين العام للأمم المتحدة، فرحان حق في مؤتمر صحفي، إلى زيادة كبيرة في اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين بالضفة الغربية، وفقا لبيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا». وأضاف أن «أوتشا سجلت الشهر، 264 هجوما أسفر عن استشهاد فلسطينيين أو خسائر في ممتلكاتهم أو الاثنين معا»، مؤكدا أن هذا الرقم هو أعلى حصيلة شهرية منذ نحو 20 عاما.

ولفت إلى أن عدد الاعتداءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين منذ عام 2006 بلغ **6900** اعتداء، بينها 15 بالمئة أي ما يعادل **1500** اعتداء تقريبا وقعت خلال العام الجاري. وذكر أن أعمال عنف المستوطنين أسفرت عن تهجير **3200** فلسطيني من أرضهم، واستشهاد كثيرين بالرصاص، وإصابة مئات غيرهم، وفقدان آخرين لمصادر رزقهم. وأكد نائب متحدث الأمين العام للأمم المتحدة أن اعتداءات المستوطنين تستهدف عادة أشجار الفلسطينيين وسياراتهم ومنازلهم والبنى التحتية الخاصة بهم. وأردف أن بيانات «أوتشا» وثقت أيضا استشهاد 42 طفلا جراء اعتداءات الاحتلال والمستوطنين في الضفة الغربية هذا العام، ما يشكل واحدا من بين كل 5 شهداء. وأضافت أن المستوطنين نفذوا 352 عمليات

تخريب وسرقة لممتلكات فلسطينيين، طالت مساحات شاسعة من الأراضي، وكذلك تسببت اعتداءات المستوطنين بمساعدة جيش الاحتلال باقتلاع وتخريب وتسميم 1200 شجرة كلها من أشجار الزيتون. يذكر أن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان قد أعلنت أن اعتداءات المستوطنين خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، بلغت 766 اعتداء، تركزت في محافظات رام الله والبيرة بواقع 195 اعتداء، ونابلس بـ 179 اعتداء، والخليل بـ 126 اعتداء. وبينت في تقريرها الشهري، أن هجمات المستوطنين أدت الكثير من الفلسطينيين، ليصل عدد المواطنين الذين استشهدوا برصاص مستوطنين منذ مطلع العام 2025 إلى 14 شهيدا. ويرفع عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا على يد المستوطنين إلى 13 منذ مطلع عام 2025 و37 منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، وهي حصيلة غير مسبوقة تعكس تصعيدًا خطيرًا في طبيعة العنف، وانتقاله من استهداف الممتلكات إلى استهداف مباشر للأرواح.

ويجري التصاعد الخطير في جرائم المستوطنين ضدّ الفلسطينيين في الضفة الغربية، والذي بلغ ذروته مع انطلاق موسم قطف الزيتون، في ظلّ غياب تام لأيّ إجراءات للردع أو المساءلة، وغالباً ما يُنفَّذ تحت حماية مباشرة من الجيش الإسرائيلي، بما يعكس نهجاً رسمياً ومنهجياً يهدف إلى توظيف عنف المستوطنين كأداةٍ لترسيخ السيطرة الإسرائيلية، بالتوازي مع تسارع وتيرة التوسّع الاستيطاني ومصادرة الأراضي، في مسعى لفرض الضمّ الفعلي للضفة الغربية وتهجير سكانها الفلسطينيين. ويُعد عنف المستوطنين خلال موسم قطف الزيتون الحالي يُعدّ الأعلى منذ سنوات، إذ وقع نحو 163 هجومًا أسفر عن إصابة أكثر من 143 فلسطينيًا، وإتلاف ما يزيد على 4,200 شجرة وشتلة في 77 قرية بالضفة الغربية. ويأتي هذا التصعيد المنهجي ضمن مسعى أوسع لإحكام

السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية عبر تفريغها من سكانها الفلسطينيين وتوسيع دائرة النفوذ الاستيطاني، جغرافيًا ووظيفيًا، وتحويل المستوطنين إلى أذرع تنفيذية للجيش في عمليات الاعتداء والمصادرة، وفرض أنماط جديدة من السيطرة الميدانية تُكرّس واقع الفصل والعزل بين التجمعات الفلسطينية، وتُجهض أي إمكانية لقيام كيان فلسطيني متصل أو مستقل.

قال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إن جيش الاحتلال والمستعمرين، نفذوا ما مجموعه 340 اعتداءً ضد قاطفي الزيتون منذ انطلاقه في الأسبوع الأول من شهر تشرين أول وحتى هذه اللحظة، مضيفاً أن طواقم الهيئة رصدت تنفيذ جيش الاحتلال لـ 62 حالة اعتداء، و278 حالة اعتداء من قبل المستعمرين، مبينا أن هذه الاعتداءات تراوحت ما بين الاعتداء الجسدي العنيف، وحملات الاعتقالات وتقييد الحركة ومنع الوصول والتخويف والترهيب بكافة أشكاله وإطلاق النار المباشر كما حدث في محافظة طوباس. وتركزت الاعتداءات في محافظة رام الله بـ 107 ومحافظة نابلس بـ 94 حالة اعتداء، تلتها محافظة الخليل بـ 38 حالة اعتداء، وأضاف شعبان، أن الموسم الحالي تم تسجيل حدوث 92 حالة تقييد الحركة وترويع لقاطفي الزيتون، إضافة إلى 59حالة للضرب والاعتداء بحق المزارعين. وبين أن المعطيات الرقمية تشير إلى نسق متصاعد في الاعتداءات المسجلة من قبل طواقم التوثيق في الهيئة على مستوى المواسم الماضية يدلل على سياسة باتت ملموسة بشكل كبير في استهداف إرهابي لموسم الزيتون الفلسطيني، حيث تصاعدت الاعتداءات بدءًا من موسم 2022 بـ 136 اعتداء إلى 333 اعتداء في موسم 2023 وصولاً إلى 407 اعتداءات للعام 2024 وصولاً إلى 340 اعتداء حتى اللحظة للموسم الحالي، مما يوضح وبما لا يدع مجالاً للشك حجم الاستهداف الذي يتعرض له المزارعون الفلسطينيون.

وتشير ورقة تحليل سياسات بعنوان "الضمّ المتسارع وسياسات الحسم الإسرائيلية في الضفة الغربية"، أعدّتها الباحثة إيمان رياض بديوي، إلى التحوّل النوعي الذي تشهده الضفة الغربية منذ اندلاع الحرب على غزة، حيث انتقلت السياسة الإسرائيلية من إدارة الإحتلال إلى إدارة الضمّ الفعلي، بما يهدّد بإغلاق أفق فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة عبر تفكيك مقومات الوجود الوطني الفلسطيني. وبيّنت الورقة أنّ الإجراءات الإسرائيلية الراهنة لم تعد تقتصر على السيطرة الأمنية أو التوسع الاستيطاني، بل باتت تسير بمنطق الحسم الشامل الذي يوظّف أدوات القانون والإدارة والاقتصاد والبنى التحتية، لإنتاج واقع مندمج في المنظومة الإسرائيلية دون إعلان رسمي، في مسعى لإعادة تعريف العلاقة بين الأرض والسكان والسلطة في الضفة الغربية. ورصدت الورقة أبعاد هذا التحوّل بوصفه مشروع ضمّ متكامل يستهدف إعادة تشكيل الواقع الجغرافي والسياسي والاجتماعي الفلسطيني، وتحويل أيّ إمكانية لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة إلى خيار نظري غير قابل للتحقق ميدانياً. كما أشارت إلى أنّ هذه السياسات تمثّل مرحلة مفصلية في تاريخ الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، إذ تشهد الضفة الغربية تسارعاً ممنهجاً في إجراءات الضمّ يهدف إلى ترسيخ استحالة وجود أيّ خيار سياسي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة فاعلة.

وأكد معهد الأبحاث التطبيقية «أريج»، أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي طرحت مخططات بناء استيطانية لما يزيد عن 26 ألف وحدة جديدة في المستوطنات الإسرائيلية الجاثمة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، على مساحة تزيد عن 30 ألف دونم. وبلغ عدد المخططات المطروحة منذ بداية العام 2025 وحتى نهاية تشرين أول/ أكتوبر بلغت 194 مخططًا استيطانيًا، تركزت معظمها في محافظة القدس المحتلة، ما يعد من أضخم عمليات التوسع الاستيطاني مقارنة بالسنوات الأخيرة الماضية. ويُظهر التحليل الذي أعده المعهد، أن المخططات الاستيطانية

المعلن عنها تركز بشكل خاص على توسيع المستوطنات الإسرائيلية حول مدينة القدس الشرقية المحتلة. وأشار التقرير إلى أن مستوطنتي «معالي أدوميم» المقامة على أراضي المواطنين شرق المدينة، و«جفعات زئيف» شمال غربها تبرزان كمستوطنات رئيسية يتم استهدافها بالمخططات التوسعية الاستيطانية، في محاولة واضحة من سلطات الاحتلال لفرض واقع ديمغرافي جديد عبر التوسع في البناء والاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية. وأوضح أنه حسب المخططات، فقد صدر 22 مخططًا استيطانيًا للبناء في مستوطنة «جفعات زئيف»، بالإضافة الى 16 مخططا للبناء في مستوطنة «معاليه أدوميم»، من بينها مخططان مخصصان لمنطقة «E1».

أما في محافظة بيت لحم، فقد كانت المستوطنات الأكثر استهدافًا هي: بيتار عيليت بعدد 17 مخططا، وإفرات 2 بـ 14 مخططا، ومعاليه عاموس بـ 5 مخططات. وفي محافظة نابلس، تم توجيه الغالبية العظمى من المخططات التوسعية إلى مستوطنتي عيلي وآلون موريه بعدد 7 و3 مخططات على التوالي. وفي محافظة رام الله، شملت المخططات التوسعية كل من مستوطنات موديعين عليتي وبيت أرييه-عوفاريم وريمونيم، بينما في محافظة سلفيت، كان النصيب الأكبر من المخططات لمستوطنة أريئيل، إضافة إلى مستوطنات عيتص أفرايم وبيدوئيل وبرقان الصناعية.

- **الاقتلاع والتشريد أدوات الإحلال للمستوطنين**

منذ تشرين الأول 2023، أدت الهجمات العسكرية وعنف المستوطنين والجيش في الضفة الغربية إلى تهجير سكان على نطاق لم يسبق له مثيل منذ احتلال الضفة في العام 1967. منذ تشرين الأول 2023، تمّ تهجير عشرات التجمّعات الفلسطينية بالقوة ويبلغ عدد سكانها أكثر من ألفي شخص، من مواقع إقامتها في

مناطق C في الضفة الغربية نتيجة للعنف. ولغاية حزيران 2025، يواجه آلاف الأشخاص الآخرين، الذين يعيشون في عشرات التجمّعات السكانية الفلسطينية، مُهدَّدين بخطر تهجير حقيقي نتيجة لهجمات المستوطنين اليومية.

تتعرض التجمعات السكانية الفلسطينية في مناطق C في الضفة الغربية منذ سنوات إلى هجوم تنفذه السلطات الإسرائيلية، تصاعد منذ تشرين الأول 2023. بمساعدة الدولة، أُقيمت حول تلك التجمعات خلال السنوات الأخيرة عشرات البؤر الاستيطانية الرعوية التي يتمثل هدفها الرئيسي في تهجير التجمعات السكانية والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي. تصاعد عنف المستوطنين الذين يقطنون في البؤر الاستيطانية، حتى وصل إلى ذروة غير مسبوقة خلال أشهر الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة. هذا العنف، الذي أصبح روتينا يومياً مرعبًا لسكان التجمعات، يشمل اعتداءات جسدية خطيرة على السكان، اقتحامات المستوطنين للتجمعات ومنازل السكان نهارًا وليلاً، إشعال حرائق، طرد الرعاة الفلسطينيين من مناطق الرعي والمزارعين من حقولهم، قتل وسرقة المواشي، إتلاف المحاصيل، سرقة المعدات والممتلكات الشخصية وإغلاق الطرق.

وبحسب توثيق وافي لمنظمة بتسيلم الإسرائيلية شمل جدولً مطولاً وخريطة توضيحية مرفقة.

وقال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الوزير مؤيد شعبان أن تقرير الهيئة الشهري بعنوان «انتهاكات الاحتلال وإجراءات التوسع الاستعماري»، أن جيش الاحتلال نفذ 1523 اعتداء، فيما نفذ المستعمرون 621 اعتداء، وأن مجمل الاعتداءات تركزت في محافظات رام الله والبيرة بـ 360 اعتداء، والخليل بـ 348 اعتداء، وبيت لحم بـ 342 اعتداء ونابلس بـ 334 اعتداء.

وبين شعبان أن الاعتداءات تنوّعت بين الاعتداء الجسدي المباشر، واقتلاع الأشجار، وإحراق الحقول، ومنع قاطفي الزيتون من الوصول إلى أراضيهم،

والاستيلاء على الممتلكات، وهدم المنازل والمنشآت الزراعية، في وقت تُغلق فيه قوات الاحتلال مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية بذريعة «الأمن»، بينما يجري تمكين المستعمرين من التوسع داخلها. مؤكداً أن «الأرقام الواردة ليست مجرد إحصاءات جامدة، بل هي شواهد دامغة على سياسة تصعيدية تهدف إلى تقويض الوجود الفلسطيني عبر الاعتداءات العسكرية المباشرة، وتغوّل المستعمرين، وتدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية [..] وتكشف عن استراتيجية متعمدة لتفريغ الأرض من سكانها الأصليين وإحكام السيطرة عليها، وأن الاعتداءات على المزروعات التي طالت نحو ألفي شجرة بينها مئات أشجار الزيتون، تمثل ضربا للرمز الثقافي والاقتصادي الفلسطيني، فيما تعكس عمليات الهدم والاستيلاء محاولة لاقتلاع مصادر الرزق وتدمير مقومات الحياة اليومية».

وأضاف شعبان أن المستعمرين نفذوا 485 عملية تخريب وسرقة لممتلكات فلسطينيين، طالت مساحات شاسعة من الأراضي، وكذلك تسببوا- بمساعدة جيش الاحتلال- باقتلاع وتخريب وتسميم 1986 شجرة منها 466 شجرة من أشجار الزيتون، في محافظات نابلس (1260 شجرة) شجرة، ورام الله والبيرة (381 شجرة) وسلفيت (135 شجرة) والخليل (100 شجرة) وقلقيلية (70 شجرة) وجنين (40 شجرة).

وقال شعبان إن سلطات الاحتلال أصدرت في تشرين الثاني المنصرم جملة من الأوامر العسكرية استولت من خلالها على 2800 دونم من أراضي المواطنين، من خلال أوامر وضع اليد والاستملاك وتعديل حدود «أراضي الدولة». وكشفت سلطات الاحتلال عن نيتها الاستيلاء على الموقع الأثري في سبسطية من خلال أمر استملاك عسكري حمل الرقم 2/25 يقضي بالاستيلاء على ما مجموعه 1473 دونماً من الموقع الأثري في أكبر عملية استيلاء أثري شهدتها الأراضي الفلسطينية. ونفذت سلطات الاحتلال نفذت خلال شهر تشرين الثاني 46 عملية

هدم طالت 76 منشأة، بينها 20 منزلا مأهولا، ومنزلان غير مأهولين، و30 منشأة زراعية و23 مصدر رزق، تركزت في محافظات الخليل بـ 30 منشأة ومحافظة القدس بـ 15 منشأة ثم محافظة بيت لحم بهدم 11 منشأة. فيما كشفت 9 أوامر عسكرية أخرى متسلسلة، عن نية الاحتلال شق طريق يقطع مساحات شاسعة من الأغوار يحيطه جدار غير محددة طبيعته، ومناطق عازلة على امتداد 22 كيلو مترا في محافظة طوباس، إضافة إلى طرق أمنية ومواقع عسكرية أخرى.

وأضاف شعبان أن المستعمرين نفذوا 485 عملية تخريب وسرقة لممتلكات فلسطينيين، طالت مساحات شاسعة من الأراضي، وكذلك تسببوا- بمساعدة جيش الاحتلال- باقتلاع وتخريب وتسميم 1986 شجرة منها 466 شجرة من أشجار الزيتون، في محافظات نابلس (1260 شجرة) شجرة، ورام الله والبيرة (381 شجرة) وسلفيت (135 شجرة) والخليل (100 شجرة) وقلقيلية (70 شجرة) وجنين (40 شجرة).

- **تدابير تهدف إلى الترحيل القسري**

قال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، إن الفلسطينيين يتعرضون لتهجير قسري واستيلاء متزايد على الأراضي، مشيرا إلى أن السلطات الإسرائيلية تسارع في اتخاذ تدابير تهدف إلى الترحيل القسري لأعداد كبيرة من الفلسطينيين من بلدات وتجمعات فلسطينية عريقة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. المكتب، في بيان إن اللجنة الفرعية للتخطيط التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية أصدرت قرارا في 18 حزيران/يونيو، برفض جميع تصاريح البناء والتخطيط التي قدمها الفلسطينيون في مسافر يطا، جنوب جبال الخليل.

وأشار مكتب حقوق الإنسان إلى أن العديد من التجمعات الفلسطينية الأخرى تواجه المصير ذاته من التهجير القسري. وقال إنه في 10 حزيران/يونيو 2025،

أفادت تقارير بأن بلدية القدس أصدرت إخطارات بهدم كامل لقرية النعمان، والتي يسكنها 150 فلسطينيا. وتقع القرية بالقرب من بيت لحم، وتم عزلها عن بقية الضفة الغربية بفعل جدار الضم والتوسع، وأدرجت ضمن الحدود البلدية للقدس التي أعلنتها إسرائيل من جانب واحد. وأفاد بأن المحكمة العليا الإسرائيلية أيدت في 16 و22 حزيران/يونيو، قرارات بإخلاء خمس عائلات فلسطينية - تضم 37 فردا - من منازلهم في حي بطن الهوى في سلوان، استنادا إلى قوانين تمييزية تسمح لليهود بالمطالبة بممتلكات فقدوها في حرب عام 1948، بينما تُحرم العائلات الفلسطينية من نفس الحق. ووفقا للمكتب، في 11 حزيران/ يونيو، أصدرت «سلطة أراضي إسرائيل» أوامر بإخلاء منازل في أم طوبا، مما سيؤثر على 150 فلسطينيا، بزعم أن الأرض مسجلة لصالح «الصندوق القومي اليهودي» بموجب تسوية ملكية الأراضي.

وقال المكتب إن هذه الإخلاءات تشكل جزءا من حملة ممنهجة تنفذها الدولة الإسرائيلية ومنظمات استيطانية، تستهدف الأحياء الفلسطينية للاستيلاء على منازل الفلسطينيين وتوسيع المستوطنات اليهودية. وشدد على أن هذه الممارسات تشكل انتهاكا للقانون الدولي الذي يحظر مصادرة الممتلكات الخاصة في الأرض المحتلة وضمها، كما أكدت ذلك محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري في تموز/يوليو 2025.

وقال مكتب حقوق الإنسان إن القرار الأخير للإدارة المدنية الإسرائيلية، يمهد الطريق أمام الجيش الإسرائيلي لهدم الهياكل والمباني القائمة في المنطقة، وطرد ما يقرب من 1,200 فلسطيني يعيشون هناك منذ عقود. وأضاف أن هذا التهجير يمثل ترحيلا قسريا، ويعد «جريمة حرب، كما يمكن أن يرقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية إذا ارتُكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي سكان مدنيين، مع علمهم بالهجوم».

وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تم تهجير 6,463 فلسطينيا قسرا نتيجة لهدم منازلهم من قبل إسرائيل، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى 31 أيار/مايو 2025، ولا تشمل هذه الأرقام نحو 40,000 فلسطيني هجِروا من مخيمات اللاجئين الثلاثة في جنين وطولكرم نتيجة للعمليات الإسرائيلية العسكرية المكثفة في شمال الضفة الغربية منذ كانون الثاني/يناير 2025. وخلال الفترة نفسها، تعرض أكثر من 2,200 فلسطيني للتهجير القسري بسبب اعتداءات المستوطنين والقيود المفروضة على الوصول.

وأفاد المتحدث باسم المكتب، ثمين الخيطان في المؤتمر الصحفي لوكالات الأمم المتحدة في جنيف بأن المكتب تأكد من أنه منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنون 1010 فلسطينيين في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وشمل هذا العدد 215 طفلا. وقال الخيطان: «شهدنا تزايد الهجمات مؤخرا، لا سيما مع موسم قطف الزيتون. يجب أن تتوقف هذه الهجمات، ويجب أن تكون هناك محاسبة». وأوضح أنه تم تسجيل 757 هجوما في النصف الأول من عام 2025 وحده، وهو رقم أعلى بنسبة 13% من نفس الفترة من العام الماضي. وتحول موسم حصاد الزيتون - الذي يمتد بين شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر - إلى فترة يلفها الغموض والمعاناة. ويُعدّ قطف الزيتون مصدرا رئيسيا للرزق بالنسبة لآلاف العائلات، وجزءا لا يتجزأ من التراث الفلسطيني. وتهدد الهجمات على موسم الحصاد هذا التراث وتعيق عمل المزارعين الفلسطينيين وطريقة حياتهم، حيث وصلت هجمات المستوطنين إلى أعلى مستوياتها منذ عقدين على الأقل، وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا). وفي السنوات الأخيرة، دعمت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) مزارعي الزيتون والتعاونيات لتحسين الوصول إلى الأراضي والموارد

المائية وإدارتها، كما أدخلت ممارسات مستدامة مثل الزراعة البينية، وساعدتهم على زيادة إنتاج الغذاء والدخل باستخدام الموارد الطبيعية بكفاءة أكبر.

وقد حال المزيج بين سياسات الدولة وعنف المستوطنين، دون وصول الفلسطينيين إلى عشرات الآلاف من الدونمات من الأراضي الزراعية والمراعي. وساهمت هذه القيود في تدمير الاقتصاد المحلي وتشريد آلاف الرعاة والمزارعين الفلسطينيين، في ظروف قد تصل إلى حد النقل القسري، وفقا لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقال مزارع فلسطيني من كفر قدوم، لأخبار الأمم المتحدة: «لقد قطعوا أرزاقنا. ثمار الزيتون هي مصدر الرزق الأساسي للفلاحين. لقد قاموا بتخريب آبار المياه وتدمير كل شيء». وفي بيان نُشر في 30 تموز/يوليو 2025، حذر مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من تصاعد عنف المستوطنين الإسرائيليين «بموافقة ودعم، وفي بعض الحالات، مشاركة» القوات الإسرائيلية. وذكر البيان أن «سياسات الحكومة الإسرائيلية وإجراءاتها التشريعية تهدف على ما يبدو إلى إفراغ مناطق معينة من الضفة الغربية من السكان الفلسطينيين، وتعزيز المشروع الاستيطاني، وترسيخ ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية». وقال السيد فيوريللو رئيس مكتب منظمة الفاو في الضفة الغربية وقطاع غزة: «جنبا إلى جنب مع شركائنا، تلتزم الفاو بمواصلة دعم زراعة الزيتون المحلية، التي لا تقل أهمية لسبل العيش والأمن الغذائي عن أهميتها للثقافة والتقاليد الفلسطينية».

- **عملية «السور الحديدي»**

تغيير ملامح المخيمات كشاهد على جريمة التهجير القسري

في إطار تصاعد الاعتداءات والهجمات الإسرائيلية في الضفة منذ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، والتي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن **1056** فلسطينيا، وإصابة نحو 10 آلاف آخرين، فضلا عن اعتقال أكثر من 20 ألفا بينهم 1600

طفل، تشهد الضفة الغربية تصاعدا في عنف المستوطنين الإسرائيليين، وتوسعا في الاستيطان وعمليات التدمير والإخلاء، وأدت إلى إغلاق مدارس تابعة للأمم المتحدة وطرد الموظفين الدوليين؛ ما أدى إلى نزوح قسري للفلسطينيين يمهد لمزيد من الضم. وفي 21 يناير/ كانون الثاني 2025، أطلق الجيش الإسرائيلي عملية عسكرية شمالي الضفة بدأها بمدينة جنين ومخيمها، ثم توسعت لاحقا إلى مخيمي طولكرم ونور شمس والفارعة.

وفي التقرير الصادر عن منظمة "هيومن رايتس ووتش» في 105 صفحات، بعنوان "' ضاعت كل أحلامي': تهجير إسرائيل القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية «، يُقدم تفاصيل عن «السور الحديدي»، وهي عملية عسكرية إسرائيلية شملت مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس للاجئين، بدأت في 21 يناير/كانون الثاني 2025، بعد أيام من إعلان وقف مؤقت لإطلاق النار في غزة. أصدرت القوات الإسرائيلية أوامر مفاجئة للمدنيين بمغادرة منازلهم، بسبل شملت استخدام مكبرات الصوت المثبتة على مسيّرات. قال شهود عيان إن الجنود تحركوا منهجيا في أنحاء المخيمات، واقتحموا المنازل، ونهبوا الممتلكات، واستجوبوا السكان، وأجبروا في النهاية جميع العائلات على الخروج.

ووجد تقييم أولي لصور الأقمار الصناعية أجراه «مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية» (يونوسات (في أكتوبر/تشرين الأول 2025 أن 1,460 مبنى تعرض لأضرار في المخيمات الثلاثة، بما يشمل 652 مبنى ظهرت عليه آثار أضرار متوسطة. وبهذا المعنى كانت تصريحات وزير المالية والوزير في وزارة الدفاع بتسلئيل سموتريش في فبراير/شباط إن سكان المخيمات إذا «استمروا في أعمالهم الإرهابية»، ستتحول المخيمات «إلى أطلال غير صالحة للسكن»، وسيضطر سكانها إلى الهجرة والبحث عن حياة جديدة في بلدان أخرى». وعملاً بذلك، حرمت السلطات الإسرائيلية السكان من حق العودة إلى المخيمات، حتى مع

غياب عمليات عسكرية نشطة في المنطقة المجاورة. أطلق الجنود الإسرائيليون النار على الأشخاص الذين حاولوا الوصول إلى منازلهم، ولم يُسمح إلا لعدد قليل منهم بجمع متعلقاتهم. وقام الجيش بتجريف مساحات وتدميرها وتمهيدها من أجل توسيع المسارات داخل المخيمات على ما يبدو، وأغلق جميع المداخل. ومنذ بدء العدوان العسكري «السور الحديدي» على مخيمات جنين ومن ثم طولكرم ونور شمس في كانون الثاني/ يناير الماضي، أصبح ما يقارب 40 ألف لاجئ فلسطيني مشردين مجدداً خارج مخيماتهم ومنازلهم وتحولوا إلى نازحين بينما تحولت المخيمات إلى «مدن أشباح» طبقاً لوصف وكالة «أونروا»، في مشاهد أعادت للذاكرة وقائع النكبة عام 1948، تحت وطأة ظروف إنسانية مأساوية ووسط صمت دولي وغياب للتحرك الفلسطيني الفعلي. ومخيمي طولكرم ونور شمس الذين يتعرضان منذ 310 أيام إلى عدوان «إسرائيلي» شرس عبر عمليات الهدم والتجريف، والتي تزامنت مؤخراً مع هجمات للمستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، وخلال هذه الفترة هُدم نحو 1440 منزلاً بشكل كامل و2573 منزلاً تضررت جزئيًا، في ظل استمرار إغلاق مداخل المخيمين بالسواتر وتحويلهما إلى مناطق خالية من الحياة. كما سجل استشهاد 14 فلسطينيا، بينهم طفل وامرأتان، إحداهما كانت في الشهر الثامن من الحمل، إضافة إلى عشرات الإصابات والاعتقالات، وتدمير واسع طال البنية التحتية، والمنازل، والمحلات التجارية، والمركبات.

وانتقل الجيش «الإسرائيلي» نحو مخيم الفارعة في مدينة طوباس في عدوان موسع عبر حملة اقتحامات ومداهمات عنيفة للمنازل والأحياء حيث اعتبر هذا الاقتحام الممتد من أصعب الاقتحامات التي شهدها المخيم منذ سنوات بما شهده من العنف والبطش اللاإنساني بحق المدنيين. وفي تطور غير مسبوق بالنسبة لمخيم الفارعة، استخدمت قوات الاحتلال «الإسرائيلي» للمرة الأولى

الطائرات في إطلاق النار داخل المخيم، في خطوة اعتبرها السكان نقلة خطيرة في طبيعة العدوان، وقد أثار إطلاق النار من الطائرات حالة من الذعر بين الأهالي، خصوصاً أن الطائرات حلّقت على ارتفاع منخفض وأطلقت نيراناً في محيط عدد من المنازل،

وتستعد إسرائيل لإنهاء «العمل» في مخيمات اللاجئين التي احتلّتها في الضفة الغربية، وتجري مفاوضات مع الفلسطينيين بشأن عودة سكانها.

- **منظومة لإقامة بؤر استيطانية رعوية**

شهدت الضفة الغربية المحتلة تغييرات جذرية خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث تم إنشاء 140 بؤرة استيطانية جديدة تغطي مساحة تقدر بمليون دونم، أي ما يعادل أربعة أضعاف مساحة جميع المستوطنات القديمة. فمنذ يوليو/ تموز 2024، بدأت تتشكل منظومة لإقامة بؤر استيطانية رعوية بالتعاون مع قادة المنطقة الوسطى، وقال أحد الضباط: «نحن نشارك في التمهيد لإقامة هذه النقاط الاستيطانية الرعوية، وهناك تنظيم لإقامتها، والجيش يخصص جنودًا لحمايتها، وغالبًا ما يكونون من الاحتياط ويعيش بعضهم داخلها أو بجوارها»، وأضاف: «هناك ما يشبه لواء لحماية هذه النقاط، مما يؤدي إلى احتكاكات مع الفلسطينيين، حيث يعرقل المستوطنون حركة الفلسطينيين ويغلقون الطرق لساعات ويجبرونهم على إبراز هوياتهم».

وكشف تحقيق أجرته هيئة البث الإسرائيلي استنادا إلى تسريبات ووثائق، أن ما يحدث في الضفة الغربية يشبه الانقلاب، حيث يكفي مستوطن واحد للسيطرة على عشرات الآلاف من الدونمات من أراضي الفلسطينيين. ووفقًا للتسريبات، يتم نقل بعض الأراضي التي يتم الاعتراف بها كأراضي دولة إلى المستوطنين للعيش فيها والسيطرة عليها، وذلك وفقًا لخطة أعدها وزير المالية

الإسرائيلي بتسلئيل سموتريش. ووفقًا للتحقيق، فإن كل ما يُطلب من المستوطن للحصول على تصريح للسيطرة على آلاف الدونمات وإقامة نقطة استيطانية رعوية هو الحصول على عدد قليل من رؤوس الماشية، وبموجبه يحصل على آلاف الدونمات من الأراضي التي تم تحويلها إلى أراضي دولة، ثم تبدأ النقطة الرعوية في التحول إلى نقاط استيطانية يتم فيها بناء المباني، وبعد ذلك تعمل الحكومة على تنظيم مسار للاعتراف بها.

كما كشف التحقيق أن حزب الصهيونية الدينية بزعامة سموتريش تمكن من تغيير الواقع في الضفة الغربية دون الحصول على قرارات من الحكومة أو إجراء مشاورات لبحث التداعيات الأمنية، وذلك من خلال إقامة عشرات النقاط الرعوية. وقال الوزير سموتريش لهيئة البث: «نحن نغير بشكل جذري ما يجري في الضفة الغربية»، وأضاف: «لقد حققنا إنجازات كبيرة، وهذه هي مهمة حياتنا، مهمتي هي منع إقامة دولة فلسطينية، ويجب فرض حقائق على الأرض، وهناك تعاون رائع مع الجيش في هذا الشأن». وتفاخر مقربين من الوزير سموتريش بأن عام 2024 كان ذروة الاعتراف بأراض في الضفة الغربية على أنها أراضي دولة، حيث تم الاعتراف بحوالي 24 ألف دونم في هذا العام، مقارنة بـ 13 ألف دونم خلال 10 سنوات سابقة. وكشفت مصادر أن خطة سموتريش تهدف إلى السيطرة على 82% من أراضي الضفة الغربية من خلال التواصل الجغرافي بين المستوطنات، وأن الوزيرة ستروك تعمل على تزويد النقاط الجديدة بالمعدات والتمويل والخدمات، في حين يساعد الجيش على شق الطرق الاستيطانية.

- **تسارع إنشاء وشرعنة البؤر الاستيطاني**

تجمعات سكنية صغيرة جداً يُنشئها مستوطنون على الأراضي الفلسطينية في

الضفة الغربية (أراضي ملكية خاصة لفلسطينيين، أو تلك المصنفة أراضي دولة، وهي أراضٍ فلسطينية صادرها الاحتلال لتصبح «أرض دولة»، كأملاك الغائب والأراضي غير المستغَلة زراعياً لمدة 3 أعوام). وتبدأ البؤرة الاستيطانية ببيت متنقل (كرفان) أو بيت خشبي (عريشة) أو حتى خيمة. ومع مضي الوقت تُستبدل البيوت الموقَتة بمبانٍ دائمة ووحدات سكنية حديثة، وتتسارع البؤرة الاستيطانية في النمو، فتوفَر لها بنية تحتية وتُشقُّ لها الطرقات وتوصل إليها الخدمات وتُربط بالمستوطنات الأُخرى وبالداخل، وتعمل جمعيات استيطانية باجتهاد للحصول على التراخيص اللازمة لشرعنتها، لتصبح مستوطنة كبيرة (كما تطورت مستوطنات أرئيل، وبيت إيل، ومعاليه أدوميم وغيرها من البؤر الاستيطانية)، وغالباً ما تُنتقى مواقع استراتيجية لإنشاء البؤر. وتبدأ البؤرة ببيت موقَت؛ ككرفان أو خيمة أو عريشة، وسياج يحاوطون به مناطق نفوذهم بعد السيطرة عليها، ويرافق أَحَدَهم حمارٌ وبضع رؤوس من الماشية، ويستخدمون الرعي والتحرك المستمر لتوسيع مناطقهم حول البؤرة، وغالباً ما يتسلحون ببنادق رشاشة حديثة. وتسببت اعتداءات المستوطنين المتكرّرة في تهجير قسري لنحو 5,200 فلسطيني من قراهم وبلداتهم القريبة من البؤر الاستيطانية، في إطار خطة منهجية لإعادة تشكيل الواقع الديمغرافي في الضفة الغربية وفرض وقائع ميدانية جديدة تُكرّس التوسّع الاستيطاني وتُضعف الوجود الفلسطيني في أراضيهم.

أنّ الهجمات التي ينفّذها مستوطنون مسلّحون على هيئة ميليشيات منظَّمة، تنطلق من المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية المنتشرة في الضفة الغربية، أصبحت تمثّل ممارسة منهجية للعنف المسلّح ضدّ المدنيين الفلسطينيين، وتعمل هذه المجموعات تعمل بتنسيق وثيق مع جيش الاحتلال الإسرائيلي وتحت حمايته، وتقتحم القرى والبلدات الفلسطينية، حيث تهاجم المنازل والمركبات

وتعتدي على السكان وتهدّدهم بالرحيل، في إطار سياسة تهدف إلى بثّ الرعب ودفعهم قسرًا إلى إخلاء مناطقهم القريبة من المستوطنات، بالإضافة إلى نصب خيام في الأراضي الزراعية الفلسطينية لتأسيس بؤر استيطانية جديدة تُستخدم منطلقًا لاعتداءات لاحقة وتوسيع السيطرة الإسرائيلية على الأرض.

- **سبسطية في عين العاصفة التهويدية**

بعد اتفاقيات أوسلو، قُسّمت سبسطية بين منطقتين: صُنِّف الموقع الأثري الأساس الذي يعدّه المستوطنون جزءاً من «مملكة إسرائيل القديمة» ضمن منطقة «ج»، بما يشمل ما تسمّيه إسرائيل «الحديقة الوطنية» والخرائب والأراضي المفتوحة. أمّا أجزاء من القرية الفلسطينية المجاورة فوضعت ضمن منطقة «ب "، مع بقاء الصلاحيات الأمنية بيد إسرائيل. وأدى تصاعد النشاط الاستيطاني، وتكثيف الحفريات الأثرية الرسمية، وزيادة الاستثمارات الحكومية، إلى تحويل منطقة «ج» المحيطة بسبسطية إلى بؤرة توتر تدور حول السياحة، واستخدامات الأرض، وادعاءات «التراث». ونتيجة لذلك فقد المزارعون الفلسطينيون إمكانية الوصول إلى آلاف الدونمات.

وخلال العقدين الممتدين حتى 2000 و2010، شهد التلّ الأثري قرب سبسطية عملية ترويج مكثّف قادتها منظمات يمينية ومؤسسات رسمية، قدّمته بوصفه موقعاً لـ «تراث مملكة إسرائيل». تزامن ذلك مع ارتفاع كبير في زيارات المدارس والجولات الدينية– القومية. وفي أيار 2023 خصّصت الحكومة الإسرائيلية 32 مليون شيكل لتطوير تلّ سبسطية كموقع سياحي إسرائيلي، في خطوة وُصفت بأنها محاولة لعرقلة المشروع الفلسطيني المدعوم من اليونسكو. بيد أن القرار كان أكثر مدفوعاً بسياسات الحكومة التوسعية التي يشكل التيار

الاستيطاني (بزعامة سموتريش وستروك) أحد أعمدتها الرئيسة. وفي 18 تشرين الثاني 2025، أعلنت إسرائيل عن مصادرة 1,800 دونم من أراضي سبسطية، في خطوة تبرّرها تحت شعار «استعادة التراث اليهودي في الضفة الغربية». وتُعدّ هذه المصادرة «الأثرية» الأكبر من نوعها منذ العام 1967، وتشير إلى نمط جديد من الذرائع التي تستخدمها إسرائيل لتعميق مشروع تهويد الضفة. ويضم موقع سبسطية طبقات أثرية تمتد من العصر الحديدي مروراً بالعصور الرومانية والبيزنطية والصليبية، وقد أدرجته دولة فلسطين العام 2012 على القائمة الإرشادية لمواقع التراث العالمي لدى اليونسكو.

وتقع المنطقة المصادَرة بمحاذاة منازل القرية ومنطقة «ب"، وتشمل آلاف الدونمات المزروعة بأشجار الزيتون. وتعود ملكية هذه الأراضي إلى فلسطينيين من قريتي برقة وسبسطية وهي مسجّلة في الطابو، وقد مُنح الأهالي 14 يوماً فقط لتقديم اعتراضاتهم. وتُعدّ المساحة المصادرة هذه ضخمة وغير مسبوقة؛ فالمساحة الأثرية المفتوحة أمام الزوّار لا تتجاوز 60 دونماً، بينما يشمل الإعلان الجديد 1,800 دونم دفعة واحدة. ويأتي القرار امتداداً لسياسات حكومية بدأت في العام 2023 بتخصيص ميزانية التطوير، ثم توسّعت بحفريات واسعة في 2025، إلى جانب مشروع حكومي لإقامة مستوطنة سياحية في محطة القطار القريبة.

ورغم تصنيف هذه المصادرات على أنها «للمصلحة العامة»، فإنها أدّت عملياً إلى إقصاء الفلسطينيين ومنعهم من الوصول إلى مواقعهم التراثية. وتكتسب حالة سبسطية حساسية استثنائية، إذ يشكّل الموقع ركيزة اقتصادية وثقافية وسياحية لسكان القرية، حيث تنتشر حوله المطاعم ومحال الهدايا وبيوت الضيافة، ويعتمد عدد كبير من الأهالي على حركة الزوّار في معيشتهم. كما

يقع الموقع داخل النسيج العمراني للقرية، فيما تستهدف المصادرة الجزء الغربي الأقل كثافة سكانية والمغطّى بكروم الزيتون.

وقال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان مؤيد شعبان في بيان صدر عن الهيئة، إن شق طريق استعمارية، يهدف إلى ربط الأغوار الشمالية بالعمق المحتل، وإحكام الاستيلاء على الأراضي الزراعية الفاصلة بين طوباس وطمون وتياسير، ما يعني إجهاض أي إمكانية لوجود تواصل جغرافي فلسطيني غير خاضع للسيطرة المباشرة. وقال» أن التجربة تشير إلى أن 90% من الطرق العسكرية، تحولت لاحقا إلى طرق تخدم المستعمرات، أو محاور فصل بين التجمعات الفلسطينية».

- **«دولة المستوطنين»**

داخل المناطق «ج» تشكل 60% من مساحة الضفة

تكشف الوقائع على الأرض، عن مشروع متكامل يهدف إلى إقامة ما يمكن وصفه بـ "دولة المستوطنين» داخل المناطق «ج»، التي تُشكل 60% من مساحة الضفة والتي لا تزال إسرائيل تسيطر عليها. ويهدف المشروع إلى خلق واقع جديد يصعب التراجع عنه، إذ أصبحت قضية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية نقطة مركزية في خطط اليمين الصهيوني تحمل طابعا متعدد الأبعاد دينيا وقانونيا وسياسيا وأمنيا. وينطلق مشروع دولة المستوطنين من مزيج من الأبعاد الدينية والرؤية التوراتية، إضافة إلى أبعاد تاريخية تُستخدم لتبرير التوسع الاستيطاني.

وتميّز هذا الجهد بين تيارات دينية وتاريخية، أبرزها حركة غوش إيمونيم التي سعت إلى تأسيس مستوطنات بدافع أيديولوجيا دينية، مقابل تيارات أخرى أكثر علمانية ركزت على الاعتبارات الأمنية. وفي السياق نفسه، صرّح وزير المالية

الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش في باريس قائلا «لا يوجد فلسطينيون، لأنه لا يوجد شعب فلسطيني؛ فبعد 2000 عام من المنفى، بدأت نبوءات الكتاب المقدس تتحقق، وعاد شعب إسرائيل إلى وطنه؛ هناك عرب في الجوار لا يحبون هذا، فماذا يفعلون؟ إنهم يخترعون شعباً وهمياً ويطالبون بحقوق وهمية على أرض إسرائيل»!؟

ويتكئ المستوطنون في هذا البعد على نصوص دينية كثيرة، منها ما جاء في أسفار التوراة، لذلك فإن المستوطنين يعتبرون استيطان الأراضي الفلسطينية فريضة دينية واجبة على كل يهودي؛ فأطلقوا عليها مصطلح «فريضة استيطان الأرض»، وتدعو تطبيقات هذا الفكر الصهيوني لرؤية مشروع استيطاني إحلالي يقوم على ترحيل العرب وخلق واقع ديمغرافي جديد بالقوة. وقد عملت قيادات الحركة الصهيونية على تحويل هذه الرؤية الأيديولوجية إلى سياسة دولة من خلال دعم الاستيطان، والتنسيق العسكري مع المستوطنين، واستخدام الإدارة المدنية في مناطق «ج» لفرض القيود والهدم ومنع التطوير الفلسطيني. ويعمل مشروع دولة المستوطنين على تغيير التركيبة الديمغرافية والجغرافية لصالح اليهود، وضم الضفة الغربية تدريجيا، وتحويل مناطق «أ» إلى جزر معزولة محاطة بمستوطنات وبؤر وطرق التفافية.

- **حكومة سموتريتش وبن غفير أصل البلاء**

يسير عنف وارهاب المستوطنين جنبا الى جنب مع مخططات استيطانية جديدة. فحكومة الإحتلال تدفع تحت ضغط وزير المالية ووزير الاستيطان في وزارة الجيش بتسلئيل سموتريتش وعدد من وزراء حزبه وحزب الليكود بمشاريع استيطانية إضافية في الضفة الغربية المحتلة، وإلى تنفيذ أكبر عدد من المخططات، التي قررها مجلس التخطيط في الادارة المدنية قبل الانتخابات العامة المقبلة، والمصادقة على مشاريع استيطانية تُنفذ لاحقا، بهدف فرض وقائع على

الأرض، في حال تغيير الحكومة الحالية. ويروج سموتريتش بأنه من موقعه في الادارة المدنية بادر الى المصادقة على بناء حوالي 48 ألف وحدة سكنية استيطانية، وأنه يتوقع أن يصل العدد بحلول نهاية العام الحالي إلى 50 ألف وحدة سكنية، حسبما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" يوم الثلاثاء الماضي. وحسب المعلومات التي أوردتها الصحيفة، فإنه تمت مصادرة قرابة 26 ألف دونم من أراضي الضفة من خلال الإعلان عنها أنها "أراضي دولة"، خلال ولاية حكومة نتنياهو الحالية، علما أن الاحتلال صادر بهذه الطريقة 28 ألف دونم في السنوات الـ 27 السابقة، وأن الهدف من وراء هذه المشاريع الاستيطانية المكثفة هو منع إمكانية قيام دولة فلسطينية.

على صعيد آخر تمضي الحكومة الإسرائيلية في سياسة تزوير التراث في هذه البلاد، حيث أقرت تمويلاً إضافياً بقيمة 40 مليون شيكل لتعزيز سيطرتها على مواقع أثرية في الضفة الغربية المحتلة، وذلك في إطار سياسات تزوير التاريخ ونهب المواقع التاريخية تحت ذريعة "حماية التراث القومي". وجاء قرار هذه الحكومة ضمن ما يسمى "خطة إنقاذ طويلة الأمد" بدأت عام 2023 بذريعة "مكافحة نهب الآثار وتسريع أعمال الترميم والتطوير وإتاحة ما تسميه مواقع التراث القومي للجمهور الإسرائيلي، وهي خطة يشرف عليها وزير التراث الإسرائيلي، عميحاي إلياهو، الذي دعا في الأيام الاولى للحرب الوحشية على قطاع غزة الى إلقاء القنابل النووية على سكانه وأعلن قبل أيام أن وزارته "لن تنتظر فرض السيادة رسمياً على الضفة الغربية"، في إشارة إلى توسيع السيطرة الإسرائيلية على المواقع الأثرية الواقعة في الضفة المحتلة. ويشمل القرار مواقع أثرية في جميع أنحاء الضفة الغربية، تزعم سلطات الاحتلال ارتباطها بالتاريخ اليهودي، وتسعى من خلال ذلك إلى الاستيلاء عليها وطمس هويتها ونهب

محتوياتها. ويتوزع التمويل الجديد، الذي أقرّته الحكومة الإسرائيلية، على ميزانية عامَي 2025 و2026، بميزانية تُجمع من وزارات عدة، بينها التعليم والثقافة والأمن والبيئة والمواصلات والاستيطان والقضاء، إضافة إلى مخصصات من اتفاقات الائتلاف الحكومي تحت بند "تطوير مواقع سياحية وتاريخية".

ويأتي القرار استكمالاً لخطة أُقرت عام 2023، خُصص لها 109 ملايين شيكل، منها 89 مليوناً لما تسميه سلطات الاحتلال "إنقاذ وترميم وتطوير مواقع تراثية وأثرية"، و20 مليوناً لتطوير موقع تاريخي في أريحا، وهو أحد المواقع الأثرية الفلسطينية التي تعمل إسرائيل على تحويلها إلى رمز توراتي.

- **الهندسة الاستعمارية لخلق الأرض الجوفاء**

عملت المنظومة الإسرائيلية بمنطق الهندسة الاستعمارية لخلق الأرض الجوفاء، وهو المنطق الذي عبّر عنه إيال وايزمن بهدف السيطرة على الأرض والإنسان في فلسطين. وقد تصاعدت بالتدريج عملية إخضاع الفلسطينيين هذه منذ سنة 1967، من خلال الكمّ الهائل من الأوامر العسكرية، والتي زاد عددها على 2500 أمر أُصدرت بما يتلاءم مع أهدافها التي يتقدّمها الاستيلاء على الأرض وإنشاء المستعمرات، والتحكم في جميع مناحي حياة السكان الفلسطينيين، وتجريدهم من أي حقوق، وهو ما يعبّر عن الأساس الفكري الضمني للنظام الاستعماري الإسرائيلي.

ولعل ما أكّدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر في 19 يوليو/ تموز 2024، بشأن أنّ أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضدّ الفلسطينيين، وعجز إسرائيل عن منعها أو معاقبة مرتكبيها بفعالية، إلى جانب استخدامها المفرط للقوة ضدّ الفلسطينيين، تسهم جميعها في خلق بيئة قسرية تُجبر الفلسطينيين على العيش في ظروف تهديد دائم وتقيّد وجودهم في أراضيهم

المحتلة. وأشارت المحكمة إلى أنّ إخفاق إسرائيل المنهجي في منع أو معاقبة الهجمات التي ينفّذها المستوطنون ضدّ حياة الفلسطينيين وسلامتهم الجسدية، إلى جانب استخدامها المفرط للقوة ضدّهم، يتعارض بوضوح مع التزاماتها القانونية، مؤكدة أنّ حقّ الحياة للأشخاص المحميين في الأراضي المحتلة مكفول بموجب المادة (46) من لائحة لاهاي، والمادة (27/1) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تُلزم دولة الاحتلال بمعاملة الأشخاص المحميين معاملة إنسانية وحمايتهم من جميع أشكال العنف أو التهديد به، فضلًا عن المادتين (6/1) و(7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللتين تضمنان الحق في الحياة والحماية من العنف والمعاملة اللاإنسانية.

أنّ إنشاء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكّل انتهاكًا جسيمًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، إذ تحظر المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على دولة الاحتلال نقل جزءٍ من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها أو إجراء أي تغييرات دائمة في تركيبتها الديمغرافية أو وضعها القانوني. وفي هذا الإطار، تمثّل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، بما في ذلك إنشاء البؤر وتوسيع المستوطنات القائمة، جريمة حرب مكتملة الأركان وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبشكل خاص المادة (2/8/ب/8) التي تُجرّم قيام قوة الاحتلال بنقل مواطنيها إلى الأراضي المحتلة. ولا تُعدّ هذه الممارسات جريمة حرب فحسب، بل ترقى أيضًا إلى جريمة عدوان بموجب المادة (8 مكرّر) من النظام ذاته، إذ تُكرّس حالة ضمّ فعلي ناتجة عن احتلال عسكريّ مستمرّ، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومبدأ حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

وتنتهك هذه الممارسات الاحتلالية بوضوح اتفاقية مناهضة الفصل العنصري لعام 1973 والمادة (2/7/ح) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تعتبر "الأفعال اللاإنسانية المرتكبة في سياق نظام مؤسسي قوامه القهر والسيطرة المنهجيّة لجماعة عرقية على أخرى، بنية الإبقاء على هذا النظام"، جريمة ضدّ الإنسانية، وبيّن المرصد أنّ ممارسات إسرائيل في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وغزة تجسّد هذا النظام في أوضح صوره، وتُشكّل استمرارًا لسياسة استعمارية تهدف إلى تكريس واقع دائم من التفوق والسيطرة العرقية. وقد بات من الضرورة بمكان على المجتمع الدولي بالتحرك العاجل لتنفيذ ما ورد في رأي محكمة العدل الدولية الصادر في 19 يوليو/تموز 2024، الذي أكّد عدم شرعية استمرار الاحتلال الإسرائيلي ونشاطاته الاستيطانية، ودعا إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع أنشطة الاستيطان، وإخلاء جميع المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء وجودها غير القانوني فيها بأسرع وقت ممكن.

وتتعاظم تلك الإنتهاكات وتتسارع بعد موقف ووعد الرئيس الأمريكي ترامب، بعدم السماح لدولة الإحتلال إعلان ضم وإلحاق ما أطلق عليها مناطق bوc في الضفة الفلسطينية، عبر مشروع تشريع كان قد تم إعداده لتقديمه للكنيست في شهر تشرين الأول 2025؛ أي أن دولة الإحتلال أرادت أن تنتقل من مرحلة الضم الفعلي de facto إلى مرحلة الضم القانوني de jure. وبفعل الموقف الأمريكي ذاك عادت دولة الإحتلال للإسراع والتوسع في سياسة الضم الفعلي de facto، وأوقفت تلك الإجراءات المشار إليه في الكنيست.

يَعتبِر المجتمع الدولي على نطاق واسع بأن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية

فـي المناطـق التـي تحتلهـا إسـرائيل غيـر قانونـي، علـى إحـدى قاعدتيـن: إمـا لأن المسـتوطنات تمثـل خرقًـا للمـادة 49 مـن اتفاقيـة جنيـف، أو لأنهـا مخالفـة للإعلانـات الدوليـة. كمـا أكّـد كل مـن مجلـس الأمـن، والجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، واللجنـة الدوليـة للصليـب الأحمـر، ومحكمـة العـدل الدوليـة، والأطـراف العليـا الموقعـة علـى الاتفاقيـة، أن اتفاقيـة جنيـف الرابعـة تنطبـق علـى المسـتوطنات الإسـرائيلية. وأكّـدت العديـد مـن قـرارات الأمـم المتحـدة والـرأي الدولـي المسـيطر أن المسـتوطنات الإسـرائيلية فـي الضفـة الغربيـة، والقـدس الشـرقية، تمثّـل خرقًـا للقانـون الدولـي بمـا فـي ذلـك قـرارات مجلـس الأمـن للأعـوام 1979 و1980. ويؤكـد قـرار مجلـس الأمـن التابـع للأمـم المتحـدة رقـم 2334، الـذي تـم تبنيـه فـي عـام 2016، أن أنشـطة الاسـتيطان الإسـرائيلية تمثـل «انتهـاكا صارخًـا» للقانـون الدولي. ويُشـير قـرار مجلس الأمـن رقـم 446 إلـى اتفاقيـة جنيـف الرابعـة بصفتهـا الأداة القانونيـة الدوليـة المطبّقـة، ويطالـب إسـرائيل بالكـف عـن تحويـل سـكانها نحـو تلـك المناطـق، أو تغييـر التكويـن الديموغرافـي للمنطقـة. أعلـن 126 ممثـلًا دوليًـا فـي المؤتمـر المنعقـد للأطـراف العليـا الموقعـة علـى اتفاقيـات جنيـف عـام 2014م أن المسـتوطنات غيـر قانونيـة.

وكان منـذ زمـن قـد طالـب المجتمـع الدولـي، إدراج العصابـات الصهيونيـة علـى قائمـة الإرهـاب وتعريفهـا كجماعـات ومنظمـات إرهابيـة، لا بـد مـن التصـدي لهـا مـن قبـل المجتمـع الدولـي. وكان مجلـس الأمـن قـد «عبّـر عـن القلـق البالـغ مـن السـماح للمسـتوطنين اليهـود فـي الأراضـي العربيـة المحتلـة بحمـل السـلاح، وبذلـك تمكينهـم مـن ارتـكاب جرائـم ضـد السـكّان المدنييـن، ويدعـو إلـى التوقيـف والملاحقـة القانونيـة لمرتكبـي هـذه الجرائـم. « كمـا دعـا مجلـس الأمـن فـي قـرار آخـر «إسـرائيل، القـوة المحتلـة، إلـى مواصلـة اتخـاذ وتطبيـق الإجـراءات التـي تتضمّـن مصـادرة السـلاح، بهـدف منـع أعمـال العنـف غيـر القانونيـة التـي يرتكبهـا المسـتوطنون الإسـرائيليون؛

ويدعو إلى اتخاذ إجراءات لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في كافة أنحاء الأراضي المحتلة».

وكانت الأمم المتحدة قد باشرت العمل لإقرار نظام حماية خاص لشعبنا من الإرهاب الاستيطاني، والذي سبق لدولة فلسطين أن طالبت به منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، الأمر الذي أحاله الأمين العام للجنة القانونية لدراسته والتي أنجزته بدورها، ولكن لم يتم إحالته لمجلس الأمن لإقراره حتى اللحظة. خاصة وأن مجلس الأمن كان قد قرر أن «إسرائيل»، القوة المحتلة، فشلت في تقديم الحماية الكافية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة وفقاً لبنود معاهدة جنيف الرابعة؛ ويدعو مرة أخرى حكومة إسرائيل إلى احترام والالتزام ببنود المعاهدة وبقرارات المجلس، ويدعو مرة أخرى كافة الدول إلى عدم تقديم أية مساعدة لإسرائيل تُستخدم بشكل محدد للمستوطنات في الأراضي المحتلة».

أمام هذه التحديات والضغوطات التي يواجهها الفلسطينيون، تتضح مجموعة من التحديات والاستجابات التي تستدعي العمل عليها بجدية، يأتي في المقدمة توثيق الانتهاكات لحفظها واستخدامها كمتطلب أمام المحاكم الدولية كمحكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية، وكذلك لمساعدة المقررين الدوليين المختصين. وينبغي متابعة التحقيق مع كبار المسؤولين الإسرائيليين فيما يتعلق بالعمليات في مخيمات اللاجئين، ومقاضاتهم بشكل مناسب، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما يشمل أساس مسؤولية القيادة. ومن بين أولئك الذين ينبغي التحقيق معهم اللواء آفي بْلوط، قائد القيادة المركزية الذي كان مسؤولا عن العمليات العسكرية في الضفة الغربية، وأشرف على التوغلات في المخيمات وأوامر الهدم؛ واللواء هرتسي هاليفي واللواء إيال زامير، اللذان شغلا منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي؛ والوزير في وزارة الدفاع بتسلئيل

سموتريتش، الذي لديه مقعد في مجلس الوزراء الأمني المصغّر ويشغل أيضا منصب وزير المالية ووزير الإستيطان الفعلي؛ ووزير الدفاع يسرائيل كاتس؛ ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

ويظهر من هذه العجالة المختصرة، بأن العديد من قرارات الأمم المتحدة والرأي الدولي المسيطر أن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والقدس الشرقية، تمثّل خرقًا للقانون الدولي بما في ذلك قرارات مجلس الأمن للأعوام 1979 و1980. ويؤكد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334، الذي تم تبنيه في عام 2016، أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تمثل «انتهاكا صارخًا» للقانون الدولي. ويُشير قرار مجلس الأمن رقم 446 إلى اتفاقية جنيف الرابعة بصفتها الأداة القانونية الدولية المطبّقة، ويطالب إسرائيل بالكف عن تحويل سكانها نحو تلك المناطق، أو تغيير التكوين الديموغرافي للمنطقة. أعلن 126 ممثلًا دوليًا في المؤتمر المنعقد للأطراف العليا الموقعة على اتفاقيات جنيف عام 2014 أن المستوطنات غير قانونية. وأعتقد أنه من الضرورة بمكان إعادة تأكيد مضامين هذه القرار، من خلال دعوة مجلس الأمن للانعقاد وتمرير مشروع لإدانة الممارسات الإسرائيلية الاستيطانية، وإدانة وتجريم المنظمات الاستيطانية الإرهابية الموصوفة في هذه الدراسة، وإدانة وتجريم رعاة تلك المنظمات بما فيهم أعضاء الحكومة الإسرائيلية المتطرفة وفي مقدمتهم سموتريش وبن غفير. ويتعين متابعة مكتب المدعي العام لـ «المحكمة الجنائية الدولية»، وكذلك السلطات القضائية المحلية بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية، للتحقيق وجلب المسؤولين الإسرائيليين الضالعين بشكل موثوق في الجرائم الفظيعة المرتكبة في الضفة الغربية، بما يشمل الدور القائم على أساس مسؤولية القيادة. ويتوجب بذل كافة الجهود لحث حكومات العالم التي اعترفت بدولة فلسطين والتي بلغ عددها

146 دولة، على فرض عقوبات محددة الهدف ضد المذكورين سابقاً وغيرهم، من المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في الانتهاكات الجسيمة المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ لممارسة الضغوط على السلطات الإسرائيلية لإنهاء سياساتها القمعية، وفرض حظر على الأسلحة، وتعليق اتفاقيات التجارة التفضيلية مع إسرائيل، وحظر التجارة مع المستوطنات غير القانونية، وتنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.

كما تبرز أهمية استمرار المقاومة الشعبية السلمية وتنظيم المجتمع المدني الفلسطيني، بما يشمل رفع الوعي ومناصرة الحقوق القانونية لتعزيز القدرة على مواجهة سياسات التهويد والضم؛ وتطوير اقتصاد فلسطيني مقاوم كهدف إستراتيجي، يتمثل في تقليل التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، عبر دعم الزراعة المحلية وإحياء استخدام الأراضي في المناطق المهددة، وتوسيع المبادرات الاقتصادية المجتمعية. وفي سياق تنظيم المجتمع المدني الفلسطيني تبرز أهمية تشكيل لجان شعبية وأطر قيادية محلية، بمشاركة أوسع عدد ممكن من القوى وأفراد المجتمع ومؤسساته، لتتولى إدارة الصراع مع المستوطنين، وحماية شعبنا وخاصة في المناطق والبلدات والقرى المحاذية والقريبة من المستوطنات.

اتفاق شرم الشيخ
(أكتوبر- 2025) وإشكالية حوكمة قطاع غزة

د. عزام حامد عمرو
جامعة الاستقلال، أريحا، فلسطين
azzamhamro@gmail.com

تهدف هذه المقالة إلى إجراء تحليل نقدي لاتفاق شرم الشيخ عام 2025، الذي أعقب حرب غزة 2023، وكشف الأبعاد الجيوسياسية التي تسعى لفرض نموذج حوكمة وظيفية في القطاع يتجاوز الشرعية الوطنية الفلسطينية. بتحليل المصالح الإقليمية والدولية المتداخلة، وتأصيل أحقية منظمة التحرير الفلسطينية في الحوكمة، وطرح بناء استراتيجية وطنية لمواجهة الإملاءات الخارجية في مواجهة محاولات جيوسياسية لإدارة النزاع بفرض شروط أمنية إسرائيلية، ترتكز على إقصاء الفلسطينيين من المشهد، وربط الإعمار والتمويل بضمانات أمنية. وأن التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية هي نتاج لسياسات الاحتلال الممنهجة، وليست عجزاً ذاتياً، مما يستدعي وبشكل عاجل توحيد الصف الفلسطيني ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية المُجدّدة (كإطار جامع للفلسطينيين)، وتوظيف القوة الناعمة الفلسطينية «الدبلوماسية» الموحدة لرفض أي وصاية أجنبية أو أي إملاءات وشروط خارجية، والتمسك بالحق الفلسطيني في حوكمة سيادية غير مشروطة.

تمثل نتائج حرب السابع من أكتوبر 2023 النكبة الأكبر في تاريخ الشعب الفلسطيني منذ عام 1948، التي طالت البشر والحجر وكل ما له علاقة بالحياة

البشرية في قطاع غزة، فقد مثلت نقطة تحوّل تاريخية في المنطقة، بحيث لم تقتصر آثارها ونتائجها المباشرة على قطاع غزة في اعادة تشكيل مستقبل قطاع غزة وخضوعه لسيطرة وادارة دولية، بل امتدت إلى الاقليم بامتداداته الجغرافية لواسعة، وتوسعت في نشر الدمار والكارثة، فقد دفعت هذه الحرب القوى الإقليمية والدولية إلى تصعيد جهودهما الدبلوماسية لاحتواء هذه المقتلة السافرة في حرب إبادة لقطاع غزة قد لا نجد مثيلا لها في التاريخ البشري الحديث، وحددت هيمنة أمريكية انفردت في بلورت وقف إطلاق النار بعد قمة شرم الشيخ للسلام لعام 2025 بموافقة أوروبية – قطرية ومصرية وتركية، ورغم أهمية هذا الاتفاق في توفير تهدئة مؤقتة لوقف سيل الدماء والدمار الذي تسبب به الإحتلال، فهو يُمثّل في جوهره تقاطعاً معقدًا لمصالح القوى العظمى، وكان يهدف بشكل رئيسي إلى هندسة «اليوم التالي» في قطاع غزة بما يخدم متطلبات بعض القوى الإقليمية والدولية.

وتطرح الشروط الضمنية والصريحة للمراحل المتعاقبة من الاتفاق، والمتعلقة بالأمن ونزع السلاح وتشكيل الإدارة، تساؤلات جدية حول مدى احترامها للشرعية الفلسطينية، التي يتم من خلالها تجاهل الدور المحوري والتفويضي الدولي والشعبي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وتسعى لفرض نموذج حوكمة أجنبي وظيفي «إداري - تشغيلي» يخدم أجندات القوى الخارجية وفقاً لما تراه الولايات المتحدة وإسرائيل بأنه سيخدم أمن دولة الإحتلال. فمن هذا المنطلق، لذا يتوجب علينا كفلسطينيين في مختلف المشارب أن نبحث في منظور مؤسسي للشرعية الفلسطينية في قطاع غزة، يتبنى الأدوات والآليات الواقعية لتعزيز استقلالية القرار الوطني الفلسطيني وحماية الإرادة الفلسطينية.

وهنا تثور التساؤلات التي تحتاج لإجابات واضحة، كيف ستتمكن القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وإطارها التنفيذي من مواجهة الضغوطات الخارجية التي أقرتها القوى العظمى والإقليمية في اتفاق شرم الشيخ 2025، والتي تهدف إلى عزل وإنهاء الشرعية الوطنية الفلسطينية وفرض نموذج حوكمة أمنية أجنبية في قطاع غزة الفلسطيني، وما هي الآليات الواقعية والممكنة التي تملكها القيادة الفلسطينية لفرض أحقيتها السياسية والإدارية وحماية الإرادة المستقلة؟ وكيف يمكن تفكيك «الواقع المُفروض» في الاتفاق؟

إن نجاح عملية حوكمة قطاع غزة بعد اتفاق شرم الشيخ 2025 مرهون بفشل الضغوط الخارجية الهادفة إلى أقصاء الفلسطينيين من حكم أنفسهم، وتفكيك كل جسم فلسطيني يمثل الشعب قسراً؛ وأن استعادة السلطة الفلسطينية لإدارة القطاع بفعالية لن تتحقق إلا عبر توحيد الصف وإنهاء الانقسام، والاصطفاف خلف القيادة الشرعية الفلسطينية والعمل في إطار البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتوظيف القوة الدبلوماسية وبذل الجهود لرفض سياسة الإملاءات التي تحاول فرضها القوى العظمى عليها.

• الهندسة الإقليمية والدولية لاتفاق شرم الشيخ 2025

جاء اتفاق شرم الشيخ 2025 كمحاولة لوقف إطلاق النار لما تسببت به الحرب على غزة من كوارث إنسانية، ومن إطار التهدئة الإنسانية إلى فرض شروط الحوكمة الأمنية التي تقوّض مفهوم السيادة الفلسطينية، حيث لم يكن الاتفاق مجرد ترتيبات مؤقتة لوقف إطلاق النار، بل كان عبارة عن إطارٍ جيوسياسي تم إعداده مسبقاً لإدارة وتحديد مستقبل قطاع غزة بما ينسجم مع تحقيق المصالح الأمنية لإسرائيل والدول الإقليمية الفاعلة، حيث تكمن خطورة الاتفاق في الأجندات غير المعلنة والضبابية للمراحل اللاحقة في اتفاق شرم الشيخ، التي

تضغط باتجاه يفرض وجود نموذجٍ إداري جديد، لا يرتبط بأي طرف فلسطيني «لا بمنظمة التحرير وحركة فتح ولا بحركة حماس وبقية الفصائل الفلسطينية، ويجب أن يكون مرتبطاً بما يلبي تحقيق الشروط الأمنية الإسرائيلية التي تتجاوز أحقية القيادة الشرعية الفلسطينية بإدارة أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة، ويتطلب هذا النموذج الجديد، وفقًا لرؤية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أن يُشكّل هذا الاتفاق الضمان لتحقيق أمن إسرائيل الكامل وهذا أولاً، و»استبدال» أو الضغط لرفع يد حماس عن حكم وإدارة القطاع، وبالمقابل هذا سيفرض ضغوطا كبيرة على السلطة الوطنية الفلسطينية لتكون «بديلاً وظيفيًا» يُنفذ هذه الشروط في سياقات المساومة والابتزاز لها، ومما لا شك فيه أن مصالح بعض القوى الإقليمية يُظهر تبايناً في المواقف؛ فمصر مثلاً؛ تركز على استمرار حفظ أمن حدودها ومنع التهجير القسري للفلسطينيين من غزة إلى سيناء، وتدعم أي جهود تضمن الاستقرار الإقليمي، بينما تستخدم قطر دور الوسيط وتوظّفه في هذا السياق للحفاظ على مكانتها كقوة ناعمة مؤثرة في الصراعات وحل النزاعات لا سيما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتوظيفها للإعلام في هذا السياق بشكل قوي، الأمر الذي يضعها في موقع المواءمة بين الأطراف الدولية والمطالب الفلسطينية المشروعة. وهذا التباين الإقليمي، رغم تقاطعاته، سيخلق بالضرورة بيئة معقدة أمام القيادة الفلسطينية لا سيما وأن قطر تدعم بقاء حركة حماس في الحكم، فهي من كانت تنقل الأموال إلى حركة حماس داخل القطاع وبضوء أخضر من رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو شخصياً، لكن ...! ذلك يتطلب من القيادة الفلسطينية القيام ببلورة رؤية جديدة في إطار موحد وجامع لكل ألوان الطيف الفلسطيني للتعامل مع هذه التضاربات. ومن جهة أخرى؛ فإن الرؤية الأمريكية التي تظهر على أنها المهندس الأكبر لقمة شرم الشيخ، فهي لا تُعطي

أولوية للحلول السياسية أو تسوية عادلة في سياق حل الدولتين، بل تركز على الترتيبات الأمنية التي تُعنى بها إسرائيل، مما يجعلها تشكل التحدي الأكبر أمام السيادة الفلسطينية (طاقم تايمز أوف إسرائيل، 2025).

- **الشرعية الوطنية الفلسطينية واستراتيجيات مواجهة الإملاءات الخارجية**

تُشكل التحديات الجوهرية المُصاحبة لاتفاق شرم الشيخ عقبات كبيرة أمام أي إدارة فلسطينية جديدة أو موحدة ومستقلة، فالدعوات الدولية والإقليمية العربية إلى ضرورة نزع سلاح حركة حماس وإقصائها كلياً من المشهد يُعدّ مأزقاً سياسياً وأمنياً؛ حيث يرفض ذراعها العسكري تسليم السلاح وفكرة الاستسلام لإسرائيل، علماً بأن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خليل الحية قد صرح في أكثر من مناسبة أن الحركة على استعداد لتسليم سلاحها للسلطة الوطنية الفلسطينية او لأطراف عربية، لربما كانت هذه التصريحات في سياقها البراغماتي الذي اعتدنا عليه محاولة منها للموازنة بين القاعدة الجماهيرية والإيديولوجيا الحمساوية ذات الصلة بالمقاتلين وما يتعلق بمفهوم الجهاد لدى الحركة، ويبدو أن حركة حماس تحاول جاهدة للبقاء في حكم غزة وجاهزيتها بالانخراط في ترتيبات اليوم التالي للحرب، يستشعره المتابع من خلال التقارير ومن خلال متابعة ما تطلقه من بيانات وإعلانات وتصاريح هنا وهناك، كتلك التي جاءت على لسان عضو مكتبها السياسي د. موسى أبو مرزوق بأن نزع سلاح حماس سيهدد أمن إسرائيل ومستوطناتها في غلاف قطاع غزة، في محاولة منه لطمأنه أمريكا وإسرائيل عن استعداد الحركة لحماية مستوطنات الغلاف للإبقاء عليها من جهة، ومن جهة أخرى تطرح نفسها كبديل عن منظمة التحرير الفلسطينية

والقيادة الفلسطينية الشرعية (Ahmed, 2025).

لذلك فان أبرز التحديات التي تواجه القيادة الفلسطينية هو ما يتعلق بمسألة اليوم التالي للحرب والتمويل المشروط في إعادة إعمار قطاع غزة ، حيث تستغل الدول المانحة والوسطاء الدوليون الدعم المالي كأداة ضغط وابتزاز سياسي، تربط من خلاله بين إعادة الإعمار وتنفيذ الشروط ذات صلة بتنفيذ أجندات ومتطلبات أمنية وسياسية معينة، واشتراط وضع آليات رقابية صارمة على المساعدات بهدف إضعاف القرار الوطني الفلسطيني وإخضاع القيادة الشرعية لتحقيق مطالب إسرائيل والدول الأخرى، كما ويبقى الضغط الإسرائيلي على البنى التحتية والإدارية عائقاً دائماً أمام السيادة الفلسطينية، فاستمرار السيطرة الإسرائيلية على المعابر والتحكم في حركة الأفراد والبضائع إنما يهدف إلى إعاقة التنمية وتقويض المؤسسات الفلسطينية الخدماتية المنتجة، مما يجعل أي إدارة فلسطينية فاقدةً لسيادتها ومحكومة بتنفيذ إملاءات الاحتلال، وهو ما يزيد من الضغوط على السلطة الوطنية الفلسطينية ويُظهرها كمنسق أمني وإداري يخدم مصالح المحتل (صحيفة الحدث، 2025).

- **م. ت. ف وتأصيل الشرعية الفلسطينية**

تُعتبر منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأحقيتها في حوكمة قطاع غزة لا تعكس مجرد رغبة سياسية، بل هي الأساس القانوني والتاريخي والمدعوم شعبياً، منظمة التحرير الفلسطينية التي كرّست وجودها ورسخته قرارات الجامعة العربية والمواثيق الدولية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو نتاج تاريخ طويل من التضحيات ودماء الفلسطينيين، وهذه الشرعية هي التي تمنح المنظمة الحق الأصيل في إدارة

وحوكمة جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، بما فيها قطاع غزة، وتجعل أي محاولة للالتفاف عليها أو إيجاد بديل لها سيكون بمثابة خيانة، وتقويض سافرٍ للقرار الوطني الفلسطيني المستقل. أما السلطة الوطنية الفلسطينية، فهي الإطار التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورغم التحديات الهائلة التي تواجهها بسبب الحصار الإسرائيلي الممنهج وتجفيف الموارد، فإنها ستبقى هي الهيكل الإداري والمؤسساتي الوحيد الذي يمتلك الحق والخبرة الحكومية اللازمة لإدارة الخدمات الأساسية في القطاعات الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة،

إن أي قصور في أداء السلطة، يجب أن يُعزى إلى التحديات الخارجية المُعيقة لعمل السلطة، لاسيما فيما يتعلق بسياسات الاحتلال التي تهدف إلى تجفيف الموارد الاقتصادية عبر احتجاز أموال المقاصة، وتقويض البنية المؤسساتية عبر الاقتحامات والاعتداء على المقار الفلسطينية، ووضع البوابات الحديدية على الطرق الواصلة ما بين المدن والتجمعات الفلسطينية ومداخلها ومخارجها وإعاقة التجديد والديمقراطية عبر منع الانتخابات في القدس، كل ذلك بهدف إضعاف القيادة الشرعية وإخضاعها للمطالب الأمنية الإسرائيلية. وبالتالي، فإن العودة الفعالة للسلطة إلى قطاع غزة تتطلب أولاً؛ توفير الحماية الدولية التي تضمن استمرارية عملها ورفع جميع القيود الإسرائيلية عنها وعن الأرض الفلسطينية وما تفرضه من واقع على الأرض من منطلق القوة، وتمكينها من العمل بكرامة وممارسة سيادتها.

- **استراتيجية حماية القرار الوطني الفلسطيني المستقل**

لمواجهة الضغوط الخارجية المتفق عليها في اتفاق شرم الشيخ من قبل من صاغ هذا الاتفاق، والتي تهدف إلى فرض نموذج «حوكمة الوكلاء» الذي سيخدم الأجندة الأمنية الإسرائيلية كأولوية قصوى، فإنه يجب على القيادة الفلسطينية تبني استراتيجية تتسم بالحدة النقدية وتحقيق وحدة الصف الفلسطيني الداخلي. ويتمثل نقد الرؤية الأمنية الإقليمية في العمل وبذل الجهود الحثيثة والمتواصلة من أجل تفكيك بنود الاتفاق التي تتعارض مع الحق الفلسطيني في الدفاع عن نفسه وحقه في تقرير المصير واختياره لقيادته، والرفض القاطع لأي محاولة لفرض وصاية أجنبية غير الشرعية الفلسطينية لإدارة قطاع غزة.

وفي هذا السياق، يتوجب على القيادة الفلسطينية تفعيل الأدوات الاستراتيجية للمواجهة، فالقوة الناعمة والدبلوماسية للسيادة الفلسطينية، يمكن توظيفها بفعالية في إطار الشرعية الدولية وتفعيل الدور والمكانة القانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية عبر المنظمات الدولية لمواجهة سياسة الإملاءات. كما ويجب تعزيز استراتيجيات المواجهة عبر تحقيق المصالحة الفلسطينية لضحد مزاعم الاحتلال بأنه لا وجود لشريك فلسطيني للتعامل معه، فتعزيز استراتيجية المواجهة سيمكّن القيادة من فرض السيطرة السيادية عبر اقناع المجتمع الدولي بأهمية الانسحاب من الأراضي المحتلة، والمصالحة الفورية بين حماس وحركة فتح سيتم توظيفه واستخدامه كأداة سياسية لتعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني عبر إنتاج سلطة وطنية موحدة وشرعية ترفض الإقصاء. إن توحيد الصف ضمن إطار « م. ت. ف » هو الخطوة الأهم لقطع الطريق على سيناريوهات التفكيك والسيطرة الأمنية الخارجية، وبلورة رؤية وطنية موحدة لمستقبل قطاع غزة ترفض محاولات

الفصل السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتؤكد على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني.

أن اتفاق شرم الشيخ، بالرغم من ضرورة التهدئة الإنسانية التي حققها، أنه يمثل في جوهره محاولة جيوسياسية لفرض حلول أمنية تخدم مصالح القوى الإقليمية والدولية في مقدمتها إسرائيل وذلك على حساب الشرعية الفلسطينية. فالبنود المتعلقة بالحوكمة والأمن في المراحل اللاحقة، تسعى بوضوح لتقويض أي دور للفلسطينيين فيها على اختلافاتهم وتغيير شكل الإدارة بما يتماشى مع المتطلبات الإسرائيلية، مما يحول الاتفاق من مسار سلام إلى أداة لإدارة النزاع، لذا يجب العمل الدؤوب على الممارسة السياسية والوظيفية على تأكيد أن الشرعية الفلسطينية، المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، هي العنصر القادر على إفشال الإملاءات الخارجية، وفرض رؤية وطنية مستقلة، وأن أي نموذج حوكمة يتم فرضه لإدارة قطاع غزة بمعزل عن منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، إنما هو؛ نموذج وظيفي فاقد للسيادة ومحكوم بالفشل، وأن الحلول الأمنية الخارجية التي تفرض على الفلسطينيين لا سيما في غزة محكومٌ عليها بالفشل طالما أنها تتجاهل الإرادة الوطنية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

ان الحل المستدام يمر فقط عبر تمكين منظمة التحرير الفلسطينية لتكون هي الإطار الحاكم في قطاع غزة لتحقيق مفهوم السيادة الفلسطينية على القطاع كونه جزء من أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة، يرتبط بدعوة القيادة الفلسطينية للبدء فوراً في مباشرة عملية تجديد شاملة لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لضمان المشاركة لجميع ألوان الطيف الفلسطيني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية ذات تفويض واسع تكون فيه هي المرجع الوحيد لإدارة قطاع غزة، وذلك بتحقيق ما يلي:

1. أن تستمر منظمة التحرير الفلسطينية في استخدام الأدوات الدبلوماسية والقانونية لرفض الإملاءات وأية شروط دولية أو إقليمية تهتم بتحقيق أمن إسرائيل كأولوية على حساب أمن الفلسطيني الذي تمارس بحقه جميع أنواع التنكيل، ورفض أي محاولة لفرض وصاية أجنبية لإدارة قطاع غزة، والتمسك بأحقية الشرعية الفلسطينية ومنظمة التحرير في الحوكمة السيادية الغير مشروطة.
2. مطالبة الدول المانحة والمجتمع الدولي بتقديم الدعم المالي لإعادة إعمار قطاع غزة دون ربطه بشروط سياسية أو أمنية، لتمكين السلطة الوطنية من القيام بمهامها الإدارية والخدماتية بشكل كامل ومستقل.
3. حشد الدعم من الدول العربية الرافضة للحلول الأمنية المفروضة، لخلق جبهة إقليمية ضاغطة على الوسطاء الدوليين لتعديل شروط اتفاق شرم الشيخ 2025 بما يخدم الأجندة الوطنية الفلسطينية.
4. مواصلة الضغط على إسرائيل للإفراج عن أموال الشعب الفلسطيني كأموال المقاصة التي تحتجزها، ومحاولة الانعتاق من اتفاق باريس أو إيجاد البديل لهذه المشكلة.

5. توطيد العلاقات مع الدول المؤثرة في الشرق الأوسط مثل الصين وروسيا عبر بناء شراكات، ومحاولة إشراكهم في دعم الرؤية الفلسطينية لحوكمة قطاع غزة حتى إقامة الدولة الفلسطينية
6. الاستثمار في سلسلة الاعترافات الدولية مؤخراً بالدولة الفلسطينية وتوظيفها في دعم الرؤية الفلسطينية.

تقارير

استهداف إسرائيل للصحفيين في قطاع غزة وأثره على التغطية الاعلامية

د. فيصل المغاري
استاذ جامعي ومخرج تلفزيوني

• مقدمة

منذ السابع من اكتوبر عام 2023 بدأت إسرائيل بتنفيذ عملية عسكرية واسعة على قطاع غزة مستخدمة كافة أنواع الأسلحة الثقيلة، فقصفت بيوت المواطنين على رؤوسهم ودمرت المستشفيات والمؤسسات وقتلت عشرات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، ناهيك عن تهجير ثلثي سكان قطاع غزة من أماكن سكناهم، ولم يقف الأمر عند هذه الجرائم بل طالت كل شيء، وجاء استهداف الصحافة في سلم أولويات جيش الاحتلال الإسرائيلي من خلال تنفيذ عمليات الاغتيال للصحفيين، واستهداف مقراتهم وأماكن سكناهم ولجوؤهم، حيث استهدفت الألة العسكرية الإسرائيلية الجوية والبرية والبحرية مئات الصحفيين وأسرهم ما بين شهيد وجريح وأسير.

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية سياستها الممنهجة ضد الصحفيين والعاملين في مجال الاعلام، والتي أدت إلى استشهاد 256 من الصحفيين والعاملين في مجال الاعلام، من بينهم 30 صحفية، اضافة إلى أكثر من 430 اصابة ما بين خطرة وطفيفة، فيما قتل الاحتلال ما لا يقل عن 685 فردا من عوائل الصحفيين، وذلك أثناء استهدافهم مع عائلاتهم، فيما تعرض أكثر من (1000) صحفي تعرضوا لحالات نزوح قسري، ناهيك عن مئات حالات الاعتقال والاختفاء القسري (الجزيرة، ٢٠٢٥).

لم يكن استهداف الصحفيين في حرب الابادة أكتوبر 2023 على قطاع غزة هي المرة الأولى، فقد اعتبرت إسرائيل وسائل الاعلام الفلسطينية والصحفيين أداة من أدوات المقاومة الناعمة التي يستخدمها الفلسطينيين في فضح الجرائم التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، كما تتهم هؤلاء الصحفيين بأنهم يساعدون المقاومة الفلسطينية في ايصال رسالتهم، ورفع معنويات الشعب الفلسطيني، فمنذ بداية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عمدت إسرائيل إلى سياسة اسكات الحقيقة واستهداف الصحافة الفلسطينية، وأيضا الصحافة الدولية التي تعمل على نقل الحقيقة والتغطية الاعلامية بشكل مستمر، حيث استهدفت إسرائيل منذ بداية انتفاضة الأقصى مؤسسات الاعلام الرسمي، وقصفت مقر تلفزيون فلسطين في قطاع غزة والضفة الغربية، لتنفيذ أهدافها في اغتيال الاعلاميين والصحفيين وتدمير المؤسسات الاعلامية، فقد تعرضت المؤسسات الاعلامية في عام 2021م الموجودة في برج الجلاء في مدينة غزة للاستهداف والتدمير المباشر من قبل طائرات الاحتلال الإسرائيلي مما عرقل عملها طوال فترة العدوان مثل وكالة الاسوشييتد برس وقناة الجزيرة.

ان السياسة الإسرائيلية الممنهجة التي نفذتها إسرائيل في ملاحقة الصحفيين في قطاع غزة تمثل فاجعة كبيرة من حيث اعداد الشهداء الصحفيين وطريقة قتلهم واعتقالهم، فلم يسبق بأن قتل مثل هذه الأعداد في تاريخ الصراعات الدولية، هذا ما يدعنا نتساءل عن مدى تأثير تلك السياسة على عمليات وجودة التغطية الاعلامية للحرب الإسرائيلية على غزة.

أولا: أنماط الاستهداف

تنوعت أشكال وأساليب الاستهداف للصحفيين الفلسطينيين في قطاع غزة أثناء حرب الإبادة، فاستهدفت الصحفيين بشكل مباشر أثناء ممارسة مهامهم الصحفية في التغطية الاعلامية، كما استهدفت عائلاتهم دون قيود وبدون مراعاة

للحياة الإنسانية أو لقواعد القانون الدولي التي شكلت حماية لهم من العدوان والاستهداف. ناهيك عن استهداف المؤسسات الاعلامية التي توفر الدعم الفني لهم كالمونتاج والبث وأعمال الأستوديوهات.

ا. الاستهداف المباشر للصحفيين:

تعمدت إسرائيل استهداف الصحفيين بشكل مباشر أثناء عملهم في الميدان، وذلك بالقصف المباشر للأفراد أو أثناء توجههم لتغطية الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة، ففي 31 يوليو من 2024 تعرض طاقم الجزيرة في مخيم الشاطئ للقصف المباشر من قبل طائرات الاحتلال الإسرائيلي، استشهد فيها الصحفي اسماعيل الغول مراسل قناة الجزيرة، برفقة المصور الصحفي رامي الريفي، حيث كان في مهمة تغطية اعلامية لوقفة تضامنية أمام منزل الشهيد اسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس التي اغتالته إسرائيل في ايران ، وحسب شهود عيان بأن الصحفي اسماعيل الغول اثناء تواجده في المكان، قد تلقى اتصالا هاتفيا من ضابط مخابرات إسرائيلية يطلب من مغادرة مكان التصوير، وان المنطقة مهددة بالقصف، وفور خروجه من المكان، تم استهدافه بواسطة طائرة إسرائيلية (الجزيرة، ٢٠٢٤).

لعل كثيرا من الأمثلة الحية والشاهدة على هذه الجرائم ضد الإنسانية في أماكن يفترض أنها محمية بالقانون الدولي، وذات حصانة بالمعاهدات الدولية، محاولة اغتيال الصحفي «حسن إصليح»، استشهد فيها عدد من زملائه الصحفيين في السابع من أبريل 2025 في خيمة مخصصة للصحفيين تحمل رسومات وشعار الصحافة بشكل واضح وظاهر في محيط مستشفى ناصر في خانيونس أثناء ممارسة عمله في تغطية أحداث حرب الإبادة المستمرة، عندما أصيب بجروح خطرة، ولكن إسرائيل استمرت في ملاحقة الصحفي حسن اصليح أثناء تلقيه العلاج في مستشفى ناصر الطبي، حيث تم استهدافه في فجر يوم الاثنين -13 5-2025 الذي استشهد على الفور(الجزيرة،٢٠٢٥).

وصرحت مواقع صحفية إسرائيلية بأن المستهدف هو الصحفي «حسن اصليح» وقد اتهمته بالمشاركة في عمليات السابع من أكتوبر 2023م، وبثت له صورا أثناء تغطيته هذا اليوم، برغم أنه كان يؤدي عمله كصحفي في تغطيته الأحداث، ولم يقم أو ينفذ أي أعمال حربية أو عدائية تبيح لقوات الاحتلال الإسرائيلي استهدافه واغتياله أثناء أداء عمله الصحفي حسب اتفاقيات جنيف التي تعتبر الصحفيون في مناطق النزاع المسلح مدنيين بموجب المادة 79 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف (1977) وقراري مجلس الأمن 1738 (2006) و2222 (2015)، ويتمتعون بحماية شاملة من الهجمات المتعمدة ما لم يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية. وحيث تُلزم هذه القوانين الأطراف المتنازعة باحترام سلامتهم، وأن انتهاك هذه الاتفاقيات يعتبر جريمة حرب يحاسب عليها القانون الدولي.

استمر مسلسل الاغتيالات التي استهدفت الصحفيين بشكل مطرد عندما اغتالت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تاريخ 26 ديسمبر 2024 خمسة صحفيين مدنيين يعملون لصالح قناة القدس اليوم، حيث كانوا يتواجدون في سيارة البث التلفزيوني التابعة للقناة، علما بأن السيارة كانت تحمل شارة الصحافة، وكانت تتواجد السيارة بالقرب من مستشفى العودة في مخيم النصيرات للاجئين، وكان الصحفيون هم: فيصل أبو القمصان مراسل القناة وايمن الجدي، وابراهيم الشيخ خليل، وفادي حسونة، ومحمد اللدعة (عويص،٢٠٢٤).

وعلى الرغم من وقف إطلاق النار حسب اتفاقية شرم الشيخ التي دخلت حيز التنفيذ في قطاع غزة إلا أن عمليات الاستهداف والاغتيالات ما زالت مستمرة حتى لحظة كتابة التقرير ففي 21 يناير من هذا العام استهدفت غارة جوية إسرائيلية مركبة كان يستقلها طاقم من الاعلاميين العاملين مع اللجنة المصرية مما أدى الى استشهادهم على الفور (العربية، ٢٠٢٦).

إن التهم التي توجهها إسرائيل للصحفيين بعد تنفيذ عملية الاغتيال بمشاركتهم بأعمال «ارهابية وعدائية «لإسرائيل، يعتبر أسلوبا متكررا تستخدمه إسرائيل بشكل دائم من أجل تبرير جرائمها ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

2. اغتيال الصحفي الفلسطيني مع عائلته:

لم تقتصر ملاحقة الصحفيين في قطاع غزة على عمليات الاغتيال الفردية المباشرة أو عمليات استهدافهم أثناء تواجدهم في مكان الحدث، فقد عمدت إسرائيل إلى اسلوب اغتيال الصحفيين وعائلاتهم، مثلما حدث مع الصحفي محمد أبو حطب مراسل تلفزيون فلسطين في خان يونس عندما تم استهدافه خلال تواجده في منزله بتاريخ 2023-11-2 حيث استشهد و11 من أفراد عائلته بينهم زوجته وابنه وأخيه، جراء قصف منزله في خان يونس (يورونيوز، ٢٠٢٣).

يذكر الدكتور صالح الشافعي مدير الأخبار في تلفزيون فلسطين في قطاع غزة بأن « محمد أبو حطب » لم يكن مراسلا عاديا لم يعرف التعب ولا الكلل، وكانت تمر عليه أيام بدون راحة ولا نوم، ونتيجة انقطاع الكهرباء وشبكات الاتصالات فقد توقفت كل نقاط عملنا المجهزة مسبقاً باستثناء نقطة خانيونس والتي كان يديرها أبو حطب منذ الساعة الأولي لبدء هذه الحرب على شعبنا سقط أبو حطب ولكننا كإعلام وكتلفزيون فلسطين لم نسقط فحمل الراية من خلفه زملاء وزميلات مازالوا حتى اليوم يواصلون عملهم في ظروف غاية في الصعوبة»

في اليوم السابع والعشرين للحرب على غزة كان يعمل على نقل الأحداث اليومية من أمام مستشفى ناصر الطبي ضمن طاقم تلفزيون فلسطين، وبعد الانتهاء من عمله توجه إلى بيته ليأخذ قسطا من الراحة، وفور دخوله المنزل استهدفت طائرات الاحتلال منزله، واسقطته شهيدا هو وعدد من أفراد اسرته، وبتاريخ 7-2-2024 استشهد الصحفي نافذ عبد الجواد ونجله في غارة على منزله في

مدينة دير البلح اضافة إلى اصابة زوجته الصحفية رولا الدرة اصابة خطيرة.
لقد تعمدت إسرائيل استخدام اسلوب الانتقام من الصحفيين أثناء عمله في تغطية الأخبار، فالصحفي وائل الدحدوح مراسل قناة الجزيرة في قطاع غزة كان يغطي مجارز الإبادة التي تنفذها إسرائيل، فقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باغتيال زوجته وأولاده في منزل بمخيم النصيرات في أواخر أكتوبر من عام 2023، وفي تصريح للصحفي الدحدوح عبر قناة الجزيرة بأن اسرائيل تنتقم من الصحفيين بقتل أولادنا وأسرنا (الأناضول، ٢٠٢٣).
وقد أفاد أمين سر نقابة الصحفيين الدكتور ‹عاهد فروانة» بأن هناك عددا من الصحفيين قد غادروا إلى خارج قطاع غزة للعلاج بعد اصابتهم إصابات خطرة كالزميل فادي الوحيدي الذي اصيب اثناء عمله في غزة، أو مرافقا لأحد أفراد عائلته للعلاج من إصابات الحرب. وهناك من طلبت مؤسساتهم منهم مغادرة قطاع غزة. ومنهم من خرج نتيجة تدمير بيته ومؤسسته وأصبح غير قادر على العمل.
في بيان صدر عن «المركز الفلسطيني لحقوق الانسان» أن استمرار استهداف وقتل الصحفيين بشكل متصاعد يظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن القتل عمدي ومقصود بهدف ترهيبهم وتخويفهم ومنعهم من نقل الحقيقة للعالم، ويؤكد المركز أن استمرار إفلات قوات الاحتلال من العقاب يشجعها على ارتكاب المزيد من الانتهاكات والجرائم بحق الصحفيين وعائلاتهم دون رادع.
تهدف إسرائيل من استخدام اسلوب قصف منازل الصحفيين واستهدافهم هم وعائلاتهم إلى عزل الصحفيين عن المجتمع وجعلهم خارج الخدمة الصحفية تماما، كما يساعدهم على «الاستفراد بالضحية» وتغييب نقل وقائع الإبادة الجماعية التي يمارسها الاحتلال ضد المدنيين في قطاع غزة.
يقول الدكتور «صالح الشافعي» بأن اسرائيل تريد منع خروج صور المجزرة

التي ترتكبها على مدار الساعة للعالم هي تريد اسكات هذا الصوت والاعتماد فقط على الكاميرا التي يحملها مراسليهم الحربيين هي تريد أن يتم إبادة الشعب الفلسطيني دونما صور وهي تريد أن يري العالم بعض وسائل الإعلام التي تضخم من قدرات وامكانات الشعب الفلسطيني ونحن نتحدث عن استهداف الصحفيين لا بد وأن نعلم أن الاحتلال وهو ينفذ حكم الإعدام بحق الكثير من الصحفيين.

ويضيف بأنه يعتبر استهداف عائلات الصحفيين كسياسة إسرائيلية جديدة تستخدمها إسرائيل للضغط على الصحفي لإثنائه عن ممارسة عمله بشكل كامل، يعتبرها جريمة حرب، مارست فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي اسلوب وسياسة العقاب الجماعي التي تمثل جريمة حرب يحاسب عليها القانون الدولي.

3. استهداف بالاعتقال:

لم تقتصر عمليات الاحتلال الإسرائيلي على استهداف الصحفيين في ارتكاب جرائم القتل المباشر والعمدي والاستهداف الجماعي سواء في أماكن تجمع الصحفيين أو استهداف الصحفيين في منازلهم وأماكن نزوحهم، بل مارست سياسة اختطاف الصحفيين واعتقالهم بدون وجه قانوني، وإجراء عمليات التحقيق باستخدام أبشع أنواع التعذيب بحقهم، فالصحفي «علي أبو شريعة» تعرض للاعتقال أثناء تنقله من محافظة خان يونس إلى محافظة رفح، يذكر بأن أبو شريعة صحفي يعمل في تلفزيون فلسطين، وقد تعرض للتعذيب الشديد والتنكيل به طوال فترة الاعتقال، وقد وثقت مؤسسات حقوق الانسان عشرات الاعتقالات للصحفيين أو عائلاتهم، وقد وصل عدد المعتقلين في السجون الإسرائيلية 33 صحفيا وفق معلومات مركز الميزان لحقون الإنسان، الذي أكد في تقارير صحفية تَعرُّض المعتقلين الصحفيين لأشد أنواع التعذيب خلال مراحل اعتقالهم، اضافة إلى صحفيين اثنين اختفت آثارهم قرب معبر بيت حانون شمال قطاع غزة، وهم الصحفي نضال الوحيدي وهيثم عبد الواحد، ولم تتوافر أي معلومات

عنهم حتى كتابة هذا التقرير(مركز الميزان لحقوق الانسان، ٢٠٢٤).

4. تدمير المؤسسات الإعلامية:

قصفت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي منذ بداية حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة أكثر من 73 مؤسسة ومكتب اعلامي في قطاع غزة، وذلك حسب تقرير لجنة الحريات في نقابة الصحفيين الفلسطينيين، منها: 21 اذاعة محلية، وثلاث ابراج بث تلفزيوني واذاعي، و15 مقر لوكالة أنباء محلية وعالمية، و15 قناة فضائية سواء فلسطينية أو دولية، و6 صحف محلية، و13 مكتب وشركة خدمات اعلامية.

أشارت عضو الأمانة العامة لنقابة الصحفيين «علا كساب» أن تدمير إسرائيل لهذا العدد الكبير من المؤسسات الاعلامية هدفه طمس الحقيقة، واخفاء معالم جرائم الإبادة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي، وجعل الصحفي عاجزا عن نقل وفضح جرائم جيش الاحتلال الإسرائيلي.

وأضافت « كساب» أن استهداف الجسم الصحفي لم يقف عند القتل، لكنه تجاوز ذلك إلى تدمير معظم المباني التي تستخدمها المؤسسات الإعلامية والصحفية المحلية والدولية، والأجهزة الخاصة بعربات البث التلفزيوني، ومن بينها مبنى الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الذي دمر بشكل جزئي بليغ، رافقه تدمير كل الأجهزة الخاصة بالتلفزيون من أجهزة مونتاج وأجهزة بث وكاميرات وأجهزة للصوت والبث الإذاعي، واتصف هذا التدمير بشكله الممنهج استهدافه كل ما له صلة بفضح جرائم الحرب والإبادة الجماعية الإسرائيلية، وقد أثرت هذه العمليات الحربية الإسرائيلية بصورة سلبية كبيرة علي ممارسة القنوات الإعلامية في تغطيتها الأحداث، وخاصة أن عمليات النزوح المتكرر جعلت من الصعب الاعتماد علي الطواقم الفنية لما تمثله من أخطار جسيمة في مناطق العمليات

الحربية على الصحفيين والعاملين.

ويضيف الدكتور «صالح الشافعي» مما لا شك فيه أن كل المؤسسات الإعلامية كانت تملك خطط بديلة، ولكي أكون صريحاً ودقيقا، فإن أكثر المتشائمين لم يكن يتوقع أن تطول هذه الحرب لتصل لهذه المدة الزمنية من العدوان، وأيضاً لم نتوقع حجم هذا الإجرام، لذلك اعتمدت خطتنا الأساسية على البث المباشر من مبني الهيئة في منطقة أنصار مع تجهيز مقر بديل بالقرب من منطقة السرايا، مما جعلنا نفكر بالانتقال للعمل في باحات المستشفيات، وذلك كون خدمة الانترنت والاتصالات والكهرباء ما زالت موجودة في المستشفيات.

وزاد الشافعي بقوله: بأن استهداف المؤسسات الاعلامية يعد من أخطر ما تعرض له الصحفيين في قطاع غزة، كون المؤسسات والمعدات الفنية هي بمثابة العمود الفقري الذي ترتكز عليه مهنة نقل الحقيقة، فكلما توفرت المعدات والأجهزة التقنية كلما زادت كفاءة التغطية الاعلامية، وحيث تواجه الطواقم الصحفية صعوبات جمة خاصة بعد تدمير مؤسساتهم ومعدات البث وأجهزة المونتاج، ومن أجل التخفيف من الصعوبات اعتمد عدد كبير من الصحفيين على تقنية صحافة الهاتف المحمول فبدأوا بالتصوير والمونتاج وارسال التقرير عبر الهاتف المحمول.

وأكد بأن فقدان المؤسسات الاعلامية كمقرات انعكس سلبا على نشاط الصحفيين، وزاد الأعباء عليهم، فقد شاهدنا الصحفيين في غزة يتنقلون على عربات يجرها حيوانات، مما يبطئ حركة المراسلين والصحفيين، ويؤخر وصولهم لمكان الحدث، كل ذلك نتيجة منع إسرائيل دخول المحروقات، ناهيك عن عدم توافر خطوط الاتصالات، والتي تعمدت إسرائيل قطعها بشكل شبه كامل عن غزة عشرات المرات.

أما الدكتور تحسين الأسطل نائب الأمين العام لنقابة الصحفيين فقال: بأن نقابة

الصحفيين الفلسطينيين استطاعت أن تساعد وتقدم بعض الحلول لبعض الاشكاليات مثل تقديم الدعم اللوجستي الذي يحتاجه الصحفي، من خلال انشاء ثلاث مراكز تضامن اعلامية تساهم في توفير البيئة الفنية الملائمة للعمل الصحفي كتوفير كهرباء وانترنت على مدار الساعة.

5. منع الصحافة الدولية من دخول غزة:

عمدت إسرائيل على منع دخول الوفود الاعلامية الدولية من دخول قطاع غزة، وذلك على الرغم من المطالبات المستمرة من المؤسسات الإعلامية والصحفية المحلية والدولية ومن قبل المجتمع الدولي بالسماح لهم بالدخول إلى غزة من أجل التغطية الاعلامية كونها تقع تحت مبدأ حرية الرأي والتعبير (وكالة الأناضول، AA، ٢٠٢٦).

وتقول «علا كساب» في هذا الاتجاه بأن إسرائيل منعت منذ بداية حرب الإبادة على غزة دخول أكثر من 4300 صحفي أجنبي وعربي، لتغطية الأحداث الدائرة في غزة، ونقل رسالة الشعب الفلسطيني الى الخارج.

ويضيف الدكتور» عاهد فروانة» أمين سر نقابة الصحفيين «إن حرص إسرائيل على عدم دخول الصحفيين الأجانب لتغطية العدوان على قطاع غزة، ونقل الصورة إلى العالم أجمع حول حقيقة حرب الإبادة في غزة، وحجم الجرائم المرتكبة، فكان لهذا المنع أثر واضح وكبير على التغطية الاعلامية خاصة للصحافة الأجنبية، ورغم أن الصحفيين الفلسطينيين قاموا بمحاولة ملء هذا الفراغ من خلال جهدهم وعملهم، إلا ان الكثير من القنوات والمؤسسات الاعلامية الدولية تعتمد فقط على مراسليها مما أوجد فراغا كبيرا وفجوة واسعة في تغطية الأحداث والأخبار، باعتبار أن الصحافة الأجنبية تستخدم اللغة الإنسانية من خلال تغطية موضوعية للأحداث الجارية المجريات الحرب على أرض الواقع، وتوظفها

بمختلف اللغات عبر الصحف والقنوات التلفزيونية، وهي تحظى بثقة المجتمعات الأوربية والأجنبية وفي مختلف أنحاء المعمورة، لذلك تستطيع التأثير في الرأي العام الدولي، ناهيك عن الخبرات والجرأة في التحليل الاعلامي والسياسي، واجراء مقارنات مع حروب أوروبا وحرب روسيا واكرانيا.

على الرغم من دخول الهدنة في غزة حيز التنفيذ ودخول المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة والاتفاق على فتح معبر رفح البري إلا أن قوات الاحتلال الإسرائيلي ما زالت تمنع دخول الصحافة الأجنبية إلى غزة.

فكون الصحافة الأجنبية أكثر انتشارا ومتابعة في أوروبا والولايات المتحدة كونها في الغالب تعتمد على اللغات الأجنبية، ناهيك عن دورها القانوني في الاعتماد عليها في لجان التحقيق الدولية في جرائم حرب الإبادة الجماعية، لذلك تتعمد إسرائيل محاصرة قطاع غزة ومنع الصحافة الأجنبية من دخول القطاع.

ثانيا: الأهداف الإسرائيلية من وراء استهداف الصحفيين

تسعى قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية التي تخدم سياستها العسكرية في قطاع غزة، من خلال فرض تعتيم اعلامي واخباري لخدمة رؤيتها الإعلامية وسرديتها التي ترددها مرارا وتكرارا، وتحرم الفلسطينيين من نشر روايتهم الحقيقية من خلال:

1. التأثير على جودة التغطية الاعلامية:

من المعروف أن الصحفيين طول مراحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كانوا وما زالوا يعملون على فضح جرائم الاحتلال، فمنذ بداية حرب الإبادة عمدت إسرائيل إلى الاستهداف بكافة الاشكال والطرق، مما يؤثر على جودة التغطية الاعلامية للانتهاكات الإسرائيلية، وجرائمها المستمرة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

ان عمليات استهداف المؤسسات الاعلامية تهدف أيضا اضعاف جودة العمل الاعلامي واقتصاره في مناطق محددة، باستهداف عدد من الصحفيين في المؤسسات الخاصة بالقتل جراء قصف هذه المؤسسات والاذاعات الخاصة، أو استهدافهم بالرعب والخوف والتهديد مثل الصحفي «أحمد حتحت» الذي يعتبر واحدا من الصحفيين الذين لم يتمكنوا من الاستمرار بالعمل الصحفي، حيث كان يعمل في اذاعة صوت الوطن ولم يستطع الاستمرار في ممارسة مهنته الصحفية إذ كان فنيا مختصا بالعمل داخل ستوديو الاذاعة، حيث استهدفت الاذاعة بصاروخ أطلق على مبنى ادارة اذاعة صوت الوطن.

وتعتبر «كساب» أن الصحفيين الذين استمروا بالعمل رغم تدمير المؤسسات والهيئات الإعلامية والصحفية، من الصحفيين الأكفاء الذين يلعبون دورا مهما في صناعة الصورة والكلمة واخراجها إلى العالم بالشكل الفني البارع، فعندما يتم تحييدهم عن العمل قسرا بالتأكيد سيؤثر على جودة العمل، وعلى الرغم من أن الصحافة الوطنية خسرت عددا كبيرا من الصحفيين منذ بدء حرب الابادة على غزة إلا أن الصحفي الفلسطيني كان ولازال يعمل ليلا نهارا، وفي ظل مخاطر جسيمة من أجل ايصال الرسالة الاعلامية وفضح جرائم الاحتلال.

2. التحكم في السرد الاعلامي:

عندما يتم استبعاد الصحفيين عن مكان الحدث، ويصعب عليهم نقل الحقيقة، فإنهم سوف يضطرون الاعتماد على وسائل أخرى لنقل الأحداث ومسار الحرب، فيلجؤون إلى شهود العيان والشهادات الشفوية للمواطنين وضباط الإسعاف ورجال الدفاع المدني العاملين تحت القصف والدمار، لنقل الحقيقة وفضح جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة حتى لا يتمكن الاحتلال من تزوير الروايات ونسج القصص الكاذبة والمشوهة التي يحاول فيها الاحتلال

الاستفادة من غياب الصحفيين عن المكان، في الوقت الذي تسمح فيه قوات الاحتلال اعطاء مساحات واسعة للصحافة الإسرائيلية العبرية للتغطية من وجهة نظر حكومة إسرائيل، مع العلم أن إسرائيل منذ أول أيام العدوان على قطاع غزة منعت الصحافة العالمية من الدخول إليه، بهدف الاستفراد بالرواية من جهة، وإبادة الشعب الفلسطيني من جهة أخرى (وكالة الأناضول، ٢٠٢٦).

3. طمس الأدلة:

يلعب الصحفيين الفلسطينيين عادة دورا مهما وكبيرا في كشف جرائم الاحتلال الإسرائيلي من خلال التغطية المستمرة بالصوت والصورة، لذلك عمدت إسرائيل من خلال الأشكال المتنوعة من الاستهداف المنظم للصحفيين، بتنفيذ سياسة منع الصحفيين من التصوير أو حتى التواجد بمكان الحدث، سواء عند قصف منزل أو مستشفى أو حتى توغل للجيش في منطقة ما، من أجل اخفاء الجرائم التي ترتكبها بحق المدنيين في غزة، كما حدث في مستشفى الشفاء، حيث تم اكتشاف عدد من المقابر الجماعية بعد انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من المستشفى، وثبت أن جيش الاحتلال قام بإعدام عدد من الأطباء والطواقم الطبية ودفنهم في باحة المستشفى (BBC,2024).

ثالثا: ردود الفعل الدولية:

أعلنت مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية الرأي والتعبير «إيرين خان» بقولها: «أدين بأشدّ العبارات استهداف إسرائيل المتعمد للصحفيين في غزة، مما يرفع حصيلة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين قتلوا في هذه الحرب، المروعة أصلا، كما أشارت بأن الصحفيين يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي والإنساني، وأن استهدافهم المتعمد يعتبر جريمة حرب، ووفقا للقانون الدولي الإنساني، وأن العمل في مهنة الصحافة لا يفقدهم صفتهم كمدنيين (الأمم المتحدة، ٢٠٢٥).

طالبت نحو 60 منظمة دولية تدافع عن الصحافة من وزير خارجية الاتحاد الأوروبي «جوزيب بورلي»، ومفوض التجارة «فالديس دومبروفسكيس»، تعليق اتفاق الشراكة الذي يتناول بصورة خاصة المبادلات التجارية مع إسرائيل، وفرض «عقوبات محددة الأهداف على المسؤولين» عن انتهاكات لحقوق الانسان) وفا، ٢٠٢٤).

رابعا: النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

1. ارتكاب إسرائيل خلال حرب الإبادة المنظمة على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر حتى اليوم جرائم إبادة جماعية بحق الصحفيين وعائلاتهم بهدف ترهيب الصحفيين ومنعهم من ممارسة عملهم في ايصال الرسالة الاعلامية للخارج.
2. ارتكاب إسرائيل خلال الحرب على غزة انتهاكات جسيمة لمبادئ القانون الدولي والإنساني، خاصة الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بحماية الحق في حرية التعبير.
3. ارتكاب إسرائيل مجازر بحق الصحفيين يعد انتهاك لاتفاقية جينيف الرابعة والتي تفرض على دولة الاحتلال حماية المدنيين والصحفيين، علما بأن مهنة الصحافة لا تسقط صفة المدني عن الصحفيين.
4. أدت سياسة إسرائيل التي استخدمتها بحق العاملين بمهنة الصحافة، إلى مغادرة عدد من الصحفيين إلى خارج قطاع غزة خوفا من الاستهداف والملاحقة.
5. ترتب على استهداف الصحفيين بشكل مباشر إلى ضعف المادة الاعلامية خاصة مع تراجع الدافعية عند البعض منهم خوفا من الاغتيال واكتفائهم بالتغطية من مكان ثابت كالمستشفيات والابتعاد عن التصوير الميداني.

6. ترتب على تدمير المؤسسات الصحفية والمكاتب الاعلامية والاذاعات فقدان عدد من الكفاءات من الصحفيين لوظائفهم خاصة لمن يعملون داخل أستوديوهات البث الاذاعية.
7. شكل استهداف المؤسسات الاعلامية حالة من ضعف كفاءة الرسالة الاعلامية نتيجة تدمير المعدات اللوجستية كأجهزة البث والكاميرات كونها الركيزة الأساسية في نقل الرسالة الاعلامية.

ثانيا: التوصيات

1. يتوجب على الجهات المعنية كالمؤسسات الرسمية الفلسطينية والنقابات والمراكز الحقوقية العمل مع كافة المنظمات الحقوقية الدولية لتوفير حماية للصحفيين.
2. العمل على تجهيز ملفات قانونية ولكافة جرائم الإبادة الجماعية ضد الصحفيين في قطاع غزة، وتقديمها للمحاكم المختصة من أجل محاكمة مجرمي الحرب.
3. يتوجب على أصحاب القرار التركيز على انشاء مراكز مختصة بالترجمة الفورية لكل ما يتم تصويره وتسجيله وارساله إلى مراكز اعلامية ومؤسسات شريكة لتلك المركز هدفها النقل والنشر في الخارج وذلك كمزود للمعلومات والأخبار للصحف والقنوات الدولية.

❖ المراجع

مواقع الكترونية:

- الأمم المتحدة (٢٠٢٥): مقررة أممية: الحق في التعبير أضحى في «مهب الريح» نتيجة للوضع في غزة, 18/10/2024.
- https://news.un.org/ar/story/2024/10/1135816
- الجزيرة (٢٠٢٤): اغتيال مراسل الجزيرة إسماعيل الغول والمصور رامي الريفي بغارة على مدينة غزة، ٢٠٢٤/٧/٣١.
- الجزيرة (٢٠٢٥): حصيلة غير مسبوقة.. 254 صحفيا شهداء الحقيقة في غزة،٢٠٢٥/١٠/٧.
- الجزيرة (٢٠٢٥): لأن كاميرته شاهدة على جرائمها.. إسرائيل تغتال الصحفي الجريح حسن إصليح، ٢٠٢٥/٥/١٣.
- https://2u.pw/l1ECGq
- عويص، جهاد (٢٠٢٤): أحدهم استشهد يوم ميلاد طفله الأول.. رحيل مؤلم لـ 5 صحفيين اغتالتهم إسرائيل بغزة، الجزيرة،٢٠٢٤/١٢/٢٦.
- العربية (٢٠٢٦): مقتل 3 من طاقم اللجنة المصرية بغزة في غارة إسرائيلية، ٢٠٢٦/١/٢١.
- https://2u.pw/myxcP
- مركز الميزان لحقوق الإنسان (٢٠٢٤): ورقة حقائق بعنوان الصحافة: هدف للإبادة تتناول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الصحافيين الفلسطينيين والعاملين في حقل الإعلام خلال حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، ٢٠٢٤/٩/٢٥.
- يورو نيوز (٢٠٢٣): شاهد: رجال الإنقاذ يبحثون عن ناجين داخل منزل الصحفي الفلسطيني محمد أبو حطب بعد مقتله، ٢٠٢٣/١١/٣.

- https://arabic.euronews.com/2023/11/03/gaza-war-khan-yunis-israeli-bombardment-palestine-tv-journalist-mohamed-abu-hatab-rescuers
- وكالة وفا (٢٠٢٤): منظمات صحفية دولية تطالب الاتحاد الأوروبي بتعليق اتفاق المبادلات التجارية مع إسرائيل, 26/08/2024.
- https://2u.pw/4beoD
- BBC(٢٠٢٤): مقابر جماعية وأكياس جثث: هذا ما وجد في مستشفى الشفاء بعد سحب إسرائيل لقواتها، ٥ حزيران / يونيو 2024.
- https://www.bbc.com/arabic/articles/cg331d8782eo
- وكالة الأناضول AA (٢٠٢٣) قصف إسرائيلي قتل 12 من اسرته.. وائل الدحدوح للأناضول: هذا لن يسكت صوتي، ٢٠٢٣/١٠/٢٦.
- وكالة الأناضول AA (٢٠٢٦): إسرائيل تمنع الصحفيين الأجانب من الدخول إلى غزة رغم فتح معبر رفح، 01/2026/٢٧.
- https://2u.pw/p3UA6
- موقع نقابة الصحفيين الفلسطينيين
- موقع الأمم المتحدة
- موقع مركز الميزان لحقوق الانسان

❖ مقابلات شخصية:

مقابلة شخصية:

- أ. علا كساب عضو الامانة العامة لنقابة الصحفيين الفلسطينيين.

مقابلة شخصية:

- د. عاهد فروانة امين سر نقابة الصحفيين الفلسطينيين.

مقابلة شخصية:

- د. صالح الشافعي مدير الأخبار في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون.

مقابلة شخصية:

- تحسين الأسطل نائب نقيب الصحفيين الفلسطينيين.

الأمم المتحدة تكشف بوضوح «الأثر المدمر» للعنف الإسرائيلي القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات الفلسطينيات

لورين آرونز

١٣ مارس ٢٠٢٥

علقت لورين آرونز « كبيرة مستشاري منظمة العفو الدولية لشؤون النوع الاجتماعي والصراع والعدالة الدولية على تقرير الأمم المتحدة الصادر عن اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، بشأن استخدام إسرائيل العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات الفلسطينيات: «يكشف هذا التقرير مرة أخرى عن فظائع الجرائم الإسرائيلية في غزة، وكيف تؤثر بشكل خاص على النساء»

خلص التقرير إلى أن إسرائيل استخدمت بشكل منهجي العنف الجنسي والإنجابي وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد الفلسطينيين منذ أكتوبر 2023، ونفذت «أعمال إبادة جماعية» ضد الفلسطينيين في غزة من خلال تدمير مرافق الرعاية الصحية النسائية والصحة الإنجابية ومنع الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، حيث أكدت «لورين آرونز» بأن هذه النتائج المدمرة تعد مثالاً واضحاً آخر على التأثير المدمر للإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة واستخدامها للعنف القائم على النوع الاجتماعي لقمع النساء والفتيات الفلسطينيات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة واستخدام العنف الجنسي لإدامة القمع على الفلسطينيين من جميع الأجناس، وخاصة في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية.

«تعرضت النساء الفلسطينيات في غزة لمجموعة من أشكال الأذى الجسدي والنفسي المرتبط بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الإنجابي وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.»

حتى بعد دخول المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، استمرت الظروف المعيشية المروعة التي فرضتها إسرائيل خلال الهجوم في التأثير بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ويشمل ذلك إلحاق الضرر وتدمير المنازل والمرافق الطبية، بما في ذلك أجنحة الولادة وعيادات رعاية الأمومة وغيرها من البنى التحتية الحيوية، فضلاً عن الملاجئ التي تحمي النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

«إن قرار إسرائيل بمنع دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل كامل على مدى الأيام الـ 12 الماضية قد فاقم بالفعل الظروف الكارثية التي تواجه النساء والفتيات.»

حتى قبل فرض هذه الإجراءات كشكل واضح من أشكال العقاب الجماعي، كانت إسرائيل قد حظرت دخول المنازل المتنقلة والآليات الثقيلة لإزالة الأنقاض. وهذا يعني أن مئات الآلاف من النساء والفتيات ما زلن يعشن في ظروف مزرية في خيام أو مدارس مكتظة، معرضات للعنف ويعانين من ندرة المياه النظيفة، مما يساهم في تفاقم أزمة النظافة.

«كما أبلغ الفلسطينيون الذين تم إطلاق سراحهم من مراكز الاحتجاز الإسرائيلية منظمة العفو الدولية أنهم تعرضوا للتعذيب والعنف الجنسي أثناء احتجازهم».

وتطالب أرونز «يجب أن يدفع نشر التقرير المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية حقوق المرأة الفلسطينية والتصدي للجرائم القائمة على النوع الاجتماعي التي تُرتكب ضد النساء والرجال».

إلى جانب وقف إطلاق نار طويل الأمد، ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لإصلاح المستشفيات والعيادات ومرافق الصرف الصحي. يجب على إسرائيل رفع حصارها الإبادي على قطاع غزة المحتل وإعادة التيار الكهربائي إليه. كما يجب عليها إلغاء حظرها على وكالة الأونروا، التي يُعد عملها حيوياً لمعالجة الكارثة الإنسانية، بما في ذلك تلبية احتياجات النساء والفتيات.

❖ الإبادة الجماعية في غزة

في تقرير سابق صدر في ديسمبر/كانون الأول 2024، خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن السلطات الإسرائيلية ارتكبت ولا تزال ترتكب إبادة جماعية في غزة، وشملت هذه الأعمال قتل وإصابة عشرات الآلاف من النساء والفتيات بجروح خطيرة، وتعريضهن عمداً لظروف تهدف إلى التدمير المادي للفلسطينيين في غزة، كلياً أو جزئياً. كما وثّقت المنظمة انتهاكات للقانون الدولي من قبل حماس وجماعات مسلحة أخرى، بما في ذلك شنّ هجمات صاروخية عشوائية على إسرائيل، فضلاً عن القتل المتعمد للمدنيين واحتجاز الرهائن منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

ملخص تقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة حول إبادة غزة
جريمة جماعية تواطؤ الدول الثالثة
في تمكين واستمرار الإبادة الجماعية في غزة

يمان مدني، بولونا فلوريانجيك، وهينرييت ويلبرغ

28 أكتوبر 2025

نظرة عامة

في 20 أكتوبر/تشرين أول 2025، نشرت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانسيسكا ألبانيزي، تقريرها الأخير بعنوان: «إبادة غزة: جريمة جماعية». ويخلص التقرير إلى أن الإبادة المستمرة في غزة تشكل جريمة جماعية، يتم تمكينها واستمرارها عبر تواطؤ دول ثالثة مؤثرة دعمت إسرائيل وحمت انتهاكاتها المنهجية للقانون الدولي لفترة طويلة. مدفوعة بسرديات استعمارية، فإن تقديم هذه الدول لمساعدات عسكرية واقتصادية ودبلوماسية مستمرة ساعد على ارتكاب هذه الفظائع، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الحكومات وشعوبها.

ويحدد التقرير أربع قطاعات رئيسية توفر فيها الدول الثالثة الدعم لإسرائيل لاحتلالها غير القانوني والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني:

❖ الإجراءات الدبلوماسية والسياسية:

فقد حمت الدول الثالثة إسرائيل من المساءلة الدولية، حيث أعادت إنتاج سرديتها، ودافعت عن سياساتها في المنتديات متعددة الأطراف، وفشلت في اتخاذ تدابير سياسية ملموسة تتجاوز الإيماءات الرمزية، والتي كانت مطلوبة لوضع حد لجرائم وانتهاكات إسرائيل.

- **العلاقات العسكرية:** واصلت الدول الثالثة تزويد إسرائيل بالأسلحة والمعلومات والدعم العملياتي الذي يوفر وسائل التدمير في حملتها الابادية في غزة.
- **عسكرة المساعدات الإنسانية:** ساعدت الدول الثالثة على تدهور ظروف الحياة في غزة، إما من خلال عدم منعها عسكرة المساعدات، والهجمات العسكرية على البنية التحتية والجهات الإنسانية، وفرض الحصار الذي تسبب في المجاعة، والخسائر الجماعية، والنزوح القسري.
- **العلاقات الاقتصادية والتجارية:** حافظت الدول الثالثة، وفي بعض الحالات زادت، من العلاقات التجارية والاستثمارية والمالية مع إسرائيل، بما في ذلك تزويدها بالسلع المزدوجة الاستخدام، والتقنيات العسكرية، والوقود، والبنية التحتية الحيوية، مما يدعم اقتصادها واحتلالها وأعمال الإبادة المستمرة.

وتؤكد المقررة الخاصة أن مصداقية سيادة القانون الدولي تعتمد الآن على ما إذا كانت الدول ستواجه هذا التواطؤ، وتفي بالتزاماتها القانونية، وتضمن المساءلة والعدالة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك ارتكاب الإبادة والفشل في منعها. ويكشف الفشل المتكرر للدول الثالثة في محاسبة إسرائيل ما تسميه المقررة الخاصة «ازدواجية المعايير الصارخة للمجتمع الدولي ».

وتخلص المقررة الخاصة إلى أن الاحتلال غير القانوني لإسرائيل والإبادة الجماعية المستمرة في غزة يتم دعمهما من خلال فشل ذريع للدول الثالثة في الوفاء بالتزاماتها الطويلة الأمد، وغالبًا ما يكون ذلك مصحوبًا بدعم مباشر، مما يجعل هذه الفظائع «جريمة مُمكّنة دوليًا، فمنذ أكتوبر/تشرين أول 2023، تصاعد العنف الإسرائيلي بشكل حاد، بينما واصلت الدول الكبرى تقديم الدعم الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي والإنساني الذي يشرعن، ويجهز، ويدعم ماليًا هذه الإبادة».

❖ الإطار القانوني والسياق:

يبدأ التقرير بتوضيح الإطار القانوني لمسؤولية الدول بموجب القانون الدولي (الفقرات 12-6 من التقرير). يفرض القانون الدولي التزامات ملزمة على جميع الدول لاحترام وحماية وتنفيذ القانون الدولي، ولمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة له، بما في ذلك الإبادة الجماعية والفصل العنصري وإنكار حق تقرير المصير. ينظم التقرير هذه الالتزامات في أربع فئات رئيسية (الفقرة 6):

الالتزامات المباشرة التي تدين بها جميع الدول للشعب الفلسطيني و/أو لدولة فلسطين .

- الالتزامات العامة (Erga omnes) الناشئة عن خرق إسرائيل للمعايير الإلزامية، بما في ذلك الالتزام الإيجابي، سواء بشكل فردي أو جماعي، بإنهاء أي وضع غير قانوني؛ والواجبات السلبية بعدم الاعتراف بشرعية وضع ناتج عن انتهاكها أو تقديم المساعدة للحفاظ عليه.
- التزامات العناية الواجبة لمنع انتهاكات محددة للقانون الدولي، بما في ذلك الالتزام بمنع الإبادة الجماعية عند ظهور "خطر جسيم"، وضمان احترام القانون الإنساني الدولي عند توقع حدوث انتهاكات، والتعاون لمنع الجرائم والهجمات على الأشخاص المحميين دوليًا.
- الالتزامات بالامتناع عن المساعدة أو المشاركة المباشرة في الأعمال الدولية الخاطئة لدول أخرى.

يجب على الدول استخدام جميع الوسائل المتاحة للوفاء بهذه الواجبات، مع مراعاة الظروف وخطورة الانتهاكات ومستوى تأثيرها على الدولة المخالفة والوسائل المتاحة لممارسة هذا التأثير (الفقرة 7). ويقدّم النظر في الالتزامات والحقوق التقديرية المتاحة للدول في الصكوك القانونية ذات الصلة آليات واضحة ذات علاقة بهذا التقييم، بما في ذلك (الفقرة 8):

- الإجراءات القسرية بموجب ميثاق الأمم المتحدة ضد دولة تنتهك المادة 2(4) المتعلقة بحظر استخدام القوة، حيث يمكن للدول الثالثة التدخل واستخدام القوة بطلب من دولة تتصرف دفاعًا عن النفس، أو بموجب قرار من مجلس الأمن تحت الفصل السابع، أو بموجب قرار "الاتحاد من أجل السلم".
- تقييم المخاطر وحظر الأسلحة، بما في ذلك حظر العبور وإعادة الشحن وفقًا لمعاهدة تجارة الأسلحة.
- الحظر التجاري، خاصة بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الثنائية للتجارة والاستثمار، التي تسمح للدول بالانحراف عن المبادئ الأساسية للتجارة للوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن.
- منع المرور الآمن في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لمنع "المرور غير البريء" ومواجهة مخاطر التواطؤ في الجرائم الدولية وانتهاكات التزامات ميثاق الأمم المتحدة أو المعايير الإلزامية.
- مقاضاة ومعاقبة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتعذيب، كواجب بموجب اتفاقيات جنيف والقانون العرفي.

قد تتطلب حالات "الانتهاكات المستمرة والمتقاطعة للمعايير الإلزامية"، في سياق واجب منع الإبادة الجماعية، من الدول الثالثة اتخاذ هذه الإجراءات للوفاء بالتزاماتها المباشرة، وErga omnes، والعناية الواجبة، ما لم تكن الإجراءات الأقل تأثيرًا كافية فعليًا (الفقرة 9). ويعد الفشل في القيام بذلك بمثابة مشاركة مباشرة أو تقديم مساعدة في الأعمال الدولية الخاطئة لدول أخرى.

ينشأ التواطؤ عندما تسهّل المساعدة بشكل مادي الأفعال غير القانونية وتُقدّم مع المعرفة الكاملة بالظروف ونيّة الجاني الخاصة، إذا كانت ذات صلة (الفقرة 10). ويمكن استنتاج نية الدولة الثالثة لتسهيل الفعل الخاطئ بشكل معقول من

"العواقب المتوقعة" لأفعال تلك الدولة (الفقرة 11).

قد تشمل هذه المساعدة تقديم الأموال أو الأسلحة أو الحماية الدبلوماسية أو الوقود أو المعلومات الاستخباراتية أو من ناحية أخرى، من خلال الضغط الدبلوماسي أو العقوبات، أو تنفيذ الأوامر ومذكرات الاعتقال.

يشير التقرير إلى أنه حيث يكون سلوك الدول الثالثة «مباشرًا، وضروريًا، ومكوّنًا جوهريًا»، فمن الضروري النظر فيما إذا كان تورط الدولة يتجاوز مجرد المساعدة والمساندة ليشكل مشاركة في فعل دولي غير مشروع (الفقرة 12). وترسم المقررة الخاصة تشابهًا مع مفهوم "المشروع الجنائي المشترك" بموجب المسؤولية الجنائية الفردية، ملاحظةً أنه بتطبيق ذلك على الدولة، يكفي أن تكون مساهمة الدولة عنصرًا مكوّنًا للجريمة. في حالة الإبادة الجماعية، قد تنشأ المسؤولية المباشرة للدولة عندما يكون السلوك المنسوب إليها "جزءًا أساسيًا من ارتكاب فعل أو أكثر من أفعال الإبادة"، وعندما تكون الدولة قد شكلت نية إبادة جماعية "استنادًا إلى مجموع السلوك المنسوب إليها" (الفقرة 12).

وتحدد المقررة الخاصة في تقريرها عدة مؤشرات رئيسية لمسؤولية الدول الثالثة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

❖ **أولًا**، فيما يتعلق بواجب منع الإبادة الجماعية، حيث تلاحظ أن انتهاكات إسرائيل لعقود (بما في ذلك الاحتلال والفصل العنصري والحصار والعنف المنهجي) تم الاعتراف بها رسميًا من قبل محكمة العدل الدولية وهيئات الأمم المتحدة، وحتى في 6 أكتوبر/تشرين أول، كان الوضع "مهيأ للإبادة الجماعية" (الفقرة 13). بعد 7 أكتوبر/تشرين أول 2023، تصاعدت جرائم إسرائيل، وتم إصدار العديد من التحذيرات من الإبادة الجماعية، بما في ذلك الإجراءات المستعجلة الاحتياطية من محكمة العدل الدولية في يناير/كانون ثاني 2024، ما أكّد وجود خطر جسيم للإبادة في غزة وأكد واجب الدول بالمنع.

❖ **المؤشر الثاني** يحدد مرحلة التواطؤ في الإبادة الجماعية، ويظهر ذلك في التطورات القضائية اللاحقة، بما في ذلك مزيد من الإجراءات المستعجلة الاحتياطية في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، والتعليق القضائي لمحكمة العدل الدولية في قضية نيكاراغوا ضد ألمانيا، وقرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بطلب مذكرات اعتقال. ترى المقررة الخاصة أن هذه التطورات مجتمعةً وفرت للدول الثالثة "معرفة فعلية أو افتراضية" بالجرائم الدولية المستمرة (الفقرة 14)، وهي معرفة أوجدت مسؤولية متزايدة على الدول للتصرف وأثارت المخاوف بشأن تواطؤ الدول الثالثة.

بعد ذلك، عزز تطوران إضافيان الإطار القانوني الذي يجب أن تعمل ضمنه الدول الثالثة. الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في يوليو/تموز 2024 قضى بأن وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني ويجب إنهاؤه في أسرع وقت ممكن. وخلصت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2025 إلى أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في غزة، ما أكد مرة أخرى التزامات الدول بمنع الإبادة، والتوقف عن المساعدة أو التواطؤ فيها، ومعاقبة مرتكبيها (الفقرة 16).

وترى المقررة الخاصة أن هذا الموقف القانوني المترابط له نتيجتان مهمتان لفهم مسؤولية الدول الثالثة (الفقرة 17):

- **النتيجة الأولى:** يجب تقييم واجبات الدول المتقاطعة بشكل شامل، مما يفرض على جميع الدول اتخاذ تدابير للوفاء بالتزاماتها.
- **النتيجة الثانية:** أنه من المستحيل قانونيًا وعمليًا التمييز بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وبما أن إسرائيل نفسها غير راغبة أو غير قادرة على إجراء هذا التمييز، يجب على الدول الثالثة "افتراض عدم التمييز"، أي فرض مقاطعة شاملة لإسرائيل.

لا يمكن للدول بعد الآن الادعاء بعدم معرفة العدوان الإسرائيلي، والجرائم الدولية، وإنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وتقر المقررة الخاصة بدور الدول الثالثة، حيث أن فشلها في الوفاء بالتزاماتها خلق "الشروط لتواطؤها في الجرائم الإسرائيلية المستمرة" (الفقرة 18).

المكونات المتقاطعة لإبادة غزة:

1. الإبادة الجماعية تحت ستار الأعمال الدبلوماسية والسياسية

في هذا القسم، تفحص المقررة الخاصة العلاقة بين إبادة إسرائيل في غزة وسلوك الدول الثالثة لتقييم نطاق ومدى انتهاكاتها بشكل شامل.

لقد مكّن الدعم الدبلوماسي المطول من قبل دول ثالثة قوية، وإعادة تكرارها لادعاءات إسرائيل الملفقة، إسرائيل من شن هجماتها على الشعب الفلسطيني، واضطهاده، وسيطرته، ومحو وجوده، كما خفف من الدعوات العاجلة للتحرك، في حين كشف المصالح السياسية والمالية والعسكرية القائمة (الفقرة 19). منذ 7 أكتوبر/تشرين أول 2023، تبنت العديد من الحكومات الغربية الروايات الإسرائيلية، استنادًا إلى ادعاءات مفندة، مقدمة تصرفات إسرائيل ضمن الإبادة الجماعية كعمل دفاعي، وألغت التمييز بين المدنيين الفلسطينيين والمقاتلين (الفقرة 20).

تسجل المقررة الخاصة كيف أن الجهود الدبلوماسية بعد 7 أكتوبر/تشرين أول تجنبت الدعوات لوقف دائم لإطلاق النار، بل سعَت إلى "إدارة" الأزمة الإنسانية، وترويج تدابير مؤقتة سمحت باستمرار العنف، مع حماية إسرائيل من المساءلة الدولية (الفقرة 21)، وقد وفّر سلوك الدول في الأمم المتحدة "غطاءً دبلوماسيا" للإبادة الجماعية الإسرائيلية، بدءًا من استخدام الولايات المتحدة للفيتو في مجلس الأمن، وصولاً إلى الامتناع عن التصويت، والتأخيرات، والخطاب

المخفَّف، مما أعاق التحرك وخلق "وهم التقدم" (الفقرة 22 من التقرير). كما أدى استخدام العقوبات المستهدفة والمحدودة إلى نفس النتيجة، بتخفيف وتحويل القلق إلى أعمال معزولة، تستهدف الأفراد والمستوطنين والمنظمات بدلًا من مواجهة النظام الإسرائيلي ككل (الفقرة 23).

وعلى الرغم من اتخاذ بعض الإجراءات من قبل الدول العربية والإسلامية، إلا أنها لم تكن حاسمة، حيث تحافظ دول مثل قطر ومصر على علاقات كبيرة مع الولايات المتحدة وإسرائيل (الفقرة 24).

وعلى الرغم من أن بعض الدول غير الغربية سعت لمحاسبة إسرائيل من خلال المحاكم الدولية، لا سيما محكمة العدل الدولية في قضايا جنوب أفريقيا ونيكاراغوا، فإن معظم الدول الغربية أنكرت مزاعم الإبادة الجماعية، وتجنبت دعم القضايا ذات الصلة، وأضعفت مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، واتخذت خطوات لتقويض أو التهرب من الآليات القانونية الدولية (الفقرة 25). وقد تمكنت إسرائيل من غسل سمعتها من خلال السماح لها بالمشاركة في الأحداث الرياضية والثقافية (الفقرة 26).

تشير المقررة الخاصة إلى أنه على الرغم من الرأي الاستشاري التاريخي لمحكمة العدل الدولية الذي أعلن أن وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، لم يتم اتخاذ أي إجراء (الفقرة 27). وعلى الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة صدقت على الرأي في القرار ES-10/24 وحددت خطوات لإسرائيل والدول الأخرى لإنهاء الاحتلال، إلا أن هذه التدابير لم تُنفذ. وكانت اعترافات بعض الدول بدولة فلسطين غالبًا مشروطة بطريقة تقوّض حق تقرير المصير، وخدمت أهدافًا رمزية دون تغيير الوضع على الأرض (الفقرة 28). وقلّت الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل (الفقرة 29)، بينما دعم العديد من الدول خطة "ترامب" لعام 2025، رغم فشلها

في معالجة الاحتلال غير القانوني، وضمان المساءلة، أو توفير العدالة، بل إن الخطة تعزز السيطرة الخارجية على غزة، مما يقوض أكثر حق الفلسطينيين في تقرير المصير والسيادة (الفقرة 31). ووفقًا لذلك، يعكس السلوك الدبلوماسي بعد أكتوبر/تشرين أول 2023 التواطؤ العالمي المنهجي، ما يحافظ على الإبادة ويعيق الحلول السياسية القانونية بموجب القانون الدولي.

2. العلاقات العسكرية: توفير وسائل التدمير

على الرغم من دعوات الأمم المتحدة لعقود لفرض حظر على الأسلحة تجاه إسرائيل، تستمر العديد من الدول في تزويدها بالأسلحة، والتكنولوجيا العسكرية، والدعم اللوجستي، مما يمكّن إسرائيل بشكل مباشر من استخدام القوة بشكل غير قانوني وارتكاب الفظائع الجماعية (الفقرة 31). وتعتمد الهيمنة العسكرية الإسرائيلية بشكل كبير على واردات الأسلحة الأجنبية، التي استمرت رغم الأدلة المتزايدة على الإبادة الجماعية (الفقرة 32). تعد الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا المساهمين الرئيسيين، في حين تسهّل دول أخرى عمليات نقل غير مباشرة وذات استخدام مزدوج تعزز القدرة العسكرية الإسرائيلية في غزة (الفقرات 39-32). تكرّس المقررة الخاصة عدة فقرات من التقرير لدراسة الدعم المالي والتشغيلي والعسكري الذي قدمته الولايات المتحدة على مدى عقود من اتفاقيات التعاون والمساعدات العسكرية والاقتصادية والوصول المفضل لمبيعات الأسلحة الأمريكية (الفقرة 33). ومنذ 7 أكتوبر/تشرين أول 2023، ازداد هذا الدعم بشكل كبير، بما في ذلك الموافقة على حزمة دفاعية بقيمة 26.4 مليار دولار وتسليم مئات شحنات الأسلحة (الفقرات 35-34).

كانت ألمانيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة لإسرائيل خلال الإبادة الجماعية، إذ وافقت على تراخيص تصدير بقيمة 489 مليون يورو بين أكتوبر 2023 ويوليو

2025، وقد برّرت هذا الدعم بالالتزامات بعد الهولوكوست تجاه إسرائيل (الفقرة 37). وسهّلت المملكة المتحدة خطوط الإمداد الأمريكية من قواعدها العسكرية في قبرص، ونفّذت أكثر من 600 مهمة مراقبة فوق غزة، وشاركت المعلومات الاستخباراتية التي يبدو أنها تجاوزت الغرض المعلن « بإنقاذ الرهائن» (الفقرة 38).

كما زوّدت دول أخرى أجزاء ومكونات وأسلحة، غالبًا ضمن نظام نقل عسكري يُخفّي التحويلات، بما في ذلك التحويلات ذات الاستخدام المزدوج أو غير المباشر (الفقرة 39). وتشير المقررة الخاصة إلى برنامج مقاتلات F-35، الذي تشارك فيه 19 دولة، كمثال على هذا النظام العسكري الغامض الذي زوّد إسرائيل بأجزاء استخدمت بكثافة في التدمير الإبادي لغزة (الفقرة 40). وتعتبر الحجج التي تصف هذه الأسلحة بأنها "دفاعية" أو "غير فتاكة" فروقات غير معترف بها بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، التي تتطلب تقييمًا شاملاً لكيفية استخدام جميع الأسلحة والأجزاء والمكونات في النهاية. وبما أن الاحتلال نفسه غير قانوني، فلا يمكن فهم أي عمل إسرائيلي في الأراضي المحتلة على أنه "دفاعي" (الفقرة 41).

وعلى الرغم من الاعتراف بالمخاوف، استمرت الدول في تفويض صادرات الأسلحة وعبورها إلى إسرائيل، مع الحفاظ على الاتفاقيات القائمة وتسهيل التحويلات بطريقة توحي بالتواطؤ في الجرائم الإسرائيلية (الفقرة 42). كما تمثل الدعم في شكل شراكات عسكرية ومناورات دفاعية مشتركة (الفقرة 43)، وغياب التحقيقات والملاحقات بحق المواطنين الذين خدموا في الجيش الإسرائيلي منذ أكتوبر/تشرين أول 2023 (الفقرة 44)، وشراء تقنيات عسكرية ومراقبة إسرائيلية "مجربة في القتال" (الفقرات 46-45).

3. تسليح المساعدات: خلق ظروف معيشية تؤدي للإبادة

في هذا القسم من التقرير، تفحص المقررة الخاصة كيف أن الدول الثالثة ساعدت في "تسهيل" تدهور ظروف حياة السكان الفلسطينيين في غزة، لا سيما في سياق تقديم المساعدات، عبر:

- تعليق التمويل لوكالة الأونروا.
- إنشاء مؤسسة غزة الإنسانية القاتلة، التي سهّلت التهجير.
- المشاركة في عروض إعلامية تهدف إلى تهدئة القلق العام بينما تفاقمت المجاعة، مثل إسقاط المساعدات بالمظلات في غزة؛
- صمتها وعدم تحركها عندما تم اعتراض النشطاء ومنظمات المجتمع المدني التي حاولت كسر الحصار غير القانوني من قبل إسرائيل في المياه الدولية (الفقرات 51–54).

وبذلك، تورطت هذه الدول في الضرر الجسيم الذي لحق بالمدنيين (الفقرة 55).

قبل 7 أكتوبر/تشرين أول 2023، أدى الحصار إلى اعتماد 80٪ من سكان غزة على المساعدات، مع 1.1 مليون يعتمدون على الأونروا، التي توزع المساعدات عبر أكثر من 400 موقع محلي (الفقرة 48). منذ أكتوبر/تشرين أول 2023، سلّحت إسرائيل المساعدات الإنسانية في غزة، فارضة حصارًا كاملًا خفّض عمليات التسليم إلى أقل من ثلث مستويات ما قبل الحرب، ما ساهم في المجاعة ومئات حالات الوفاة المرتبطة بسوء التغذية (الفقرة 49).

وقد ساعدت الدول إسرائيل وهي تنتهك بشكل صارخ التزاماتها لضمان أن السكان الفلسطينيين في غزة لديهم وسائل البقاء الكافية من خلال حملة إبادة جماعية تستهدف النظام الإنساني عمدًا، بما في ذلك الهجمات على مرافق الأونروا والعاملين فيها، وتشويه سمعة الوكالة، والترويج لوكالات "إنسانية" زائفة (الفقرات 50، 53–54).

4. العلاقات الاقتصادية والتجارية:

تستعرض المقررة الخاصة كيف أن التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي يدعمان ويشرعنان نظام الفصل العنصري الإسرائيلي واحتلاله غير القانوني.

توفر الواردات الإسرائيلية، بما في ذلك السلع ذات الاستخدام المزدوج، المواد الضرورية لدعم الاحتلال غير القانوني والسياسات غير القانونية لإسرائيل (الفقرة 57). وتغذي الصادرات الإسرائيلية، التي بلغت 474 مليار دولار أمريكي بين 2022 و2024، الاقتصاد الإسرائيلي وتعزز قدرة تصنيع الأسلحة عبر تصدير سلع ذات استخدام مزدوج مثل الدوائر المتكاملة الضرورية للأنظمة العسكرية الإسرائيلية التي "تراقب وتسيطر وتقتل" الفلسطينيين (الفقرة 58).

يتجاوز التعاون الاقتصادي مع إسرائيل حدود التجارة، حيث يزود الاتحاد الأوروبي بمساعدات ومنح بقيمة 2.1 مليار يورو للكيانات العلمية والابتكارية الإسرائيلية، التي يقوم كثير منها بتطوير تقنيات ذات استخدام مزدوج وعسكرية؛ كما يموّل البنك الأوروبي للاستثمار كيانات إسرائيلية بمبلغ 2.7 مليار يورو؛ ويشمل التعاون الاقتصادي عدة اتفاقيات أخرى (الفقرات 60–61).

وبدلاً من تعليق الاتفاقيات التجارية والاقتصادية للوفاء بالتزاماتها القانونية، زادت العديد من الدول تجارتها مع إسرائيل خلال فترة الإبادة الجماعية (الفقرة 62). وذلك على الرغم من أن الالتزامات بالتحرك ضد انتهاكات القانون الدولي غالبًا ما تكون مدمجة في المعاهدات الثنائية، مثل اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (الفقرة 63). كما ينبغي أن يشمل التعليق تجارة المنتجات ذات الاستخدام المزدوج، التي شكّلت 38٪ من التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في 2024 (17.5 مليار دولار أمريكي) (الفقرة 64).

ولا تزال معظم الدول تزود إسرائيل بالوقود والمواد الخام، أو تتيح الوصول إلى الموانئ الرئيسية، بينما يستورد الاتحاد الأوروبي ومصر الغاز عبر خط أنابيب شرق المتوسط الذي يمر بشكل غير قانوني عبر المياه الفلسطينية. كما وسّعت مصر هذه الروابط عبر صفقة غاز طبيعية بقيمة 35 مليار دولار في أغسطس/ آب 2025، في ظل المجاعة في غزة (الفقرة 65). وتتيح البنية التحتية للنقل في الدول الثالثة لإسرائيل التجارة وتوريد المواد والأسلحة، بما في ذلك أجزاء الطائرات F-35 والوقود، وسلع أخرى، عبر موانئ في تركيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، واليونان، والمغرب، والولايات المتحدة، وكذلك المطارات في أيرلندا وبلجيكا والولايات المتحدة. وبينما قام عمال الموانئ في عدة دول بمنع شحنات غير قانونية، غالبًا ما تخفي إسرائيل التحويلات عن طريق تعطيل أجهزة الإرسال، أو إعادة توجيه الشحنات، أو استخدام تجار من دول ثالثة، مع تسهيل بعض الدول مثل بلجيكا وإسبانيا عبور الشحنات (الفقرة 66).

❖ الخاتمة

تخلص المقررة الخاصة إلى أن الإبادة الجماعية في غزة هي نتيجة لنظام من التواطؤ العالمي، حيث تستمر العديد من الدول، لا سيما في الغرب، في ممارسة السياسات الاستعمارية والرأسمالية العرقية، وتقديم الدعم العسكري والدبلوماسي والاقتصادي والإيديولوجي لإسرائيل، حتى في الوقت الذي قامت فيه إسرائيل بتسليح المجاعة والمساعدات الإنسانية (الفقرة 67).

وتجد المقررة الخاصة أن الأفعال، والإغفال، والخطاب للدول الثالثة التي تدعم النظام الإبادي والفصل العنصري الإسرائيلي هي أفعال تجعلها في موضع "من يمكن ويجب أن يتحمل المسؤولية عن المساعدة أو المشاركة المشتركة في الأفعال الدولية غير القانونية"، أي أنها تشكل تواطؤًا في مثل هذه الأفعال

(الفقرة 68 من التقرير). ويجب على الدول تعليق ومراجعة "جميع العلاقات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية مع إسرائيل فورًا"، حيث أن هذا الدعم قد يشكل مساعدة أو مشاركة مباشرة في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية (الفقرة 68).

وتجد المقررة الخاصة أن العديد من الدول الثالثة تصرفت على أساس الإفلات من العقاب، وأن تجاهلها للقانون الدولي يهدد أسس النظام متعدد الأطراف وفكرة الإنسانية المشتركة (الفقرة 69). ويجب أن تمتد المساءلة إلى ما بعد الملاحقات الجنائية لتشمل التعويضات، بما في ذلك إعادة الحقوق، والتعويض المالي، وإعادة التأهيل، وتحقيق الرضا، وضمان عدم التكرار، والتي يجب أن تتحملها ليس فقط إسرائيل بل أيضًا الدول التي مكنت جرائمها (الفقرة 69).

استنتاجات المقررة الخاصة حاسمة: يجب تفكيك الهياكل القسرية العالمية، وتعليق الدعم العسكري والسياسي، وإنهاء التواطؤ في الإبادة الجماعية (الفقرة 70).

❖ التوصيات

تذكّر المقررة الخاصة الدول بالتزاماتها القانونية "بعدم المشاركة أو التواطؤ في الانتهاكات الإسرائيلية" ومنع ومعالجة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي (الفقرة 71). وتحث الدول على عدم التسبب بأي ضرر إضافي للشعب الفلسطيني، وأن:

- تمارس الضغط من أجل وقف كامل ودائم لإطلاق النار وسحب كامل للقوات الإسرائيلية؛
- تتخذ خطوات فورية لإنهاء الحصار في غزة، بما في ذلك نشر قوافل بحرية وبرية لضمان وصول المساعدات الإنسانية الآمنة وتوفير المأوى المتنقل قبل الشتاء؛
- تدعم إعادة فتح مطار وميناء غزة الدوليين لتسهيل تسليم المساعدات.

- كما تشدد المقررة الخاصة على أن على الدول واجب دعم حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وتحقيق العدالة، باعتبار ذلك أساسيًا لتحقيق السلام والأمن الدائمين، ولذلك يجب عليها:
- تعليق جميع العلاقات العسكرية والتجارية والدبلوماسية مع إسرائيل؛
- التحقيق ومقاضاة جميع المسؤولين، والشركات، والأفراد المشاركين أو المساعدين في الإبادة الجماعية، والتحريض، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي؛
- تأمين التعويضات، بما في ذلك إعادة البناء الكاملة والعودة؛
- التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية؛
- تأكيد وتعزيز الدعم لوكالة الأونروا ونظام الأمم المتحدة ككل؛
- تعليق عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة وفقًا للمادة 6 من ميثاق الأمم المتحدة؛
- العمل بموجب آلية "الاتحاد من أجل السلم"، وفقًا لقرار الجمعية العامة 377(V)، لضمان تفكيك إسرائيل لاحتلالها.

وأخيرًا، تدعو المقررة الخاصة النقابات، والمحامين، ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنين، إلى محاسبة الدول والمؤسسات والشركات من خلال الدعوة إلى المقاطعة، والتخلص من الاستثمارات، وفرض العقوبات، حتى تنهي إسرائيل احتلالها غير القانوني وجرائمها ذات الصلة.

تقرير الأونروا رقم 209 عن الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية

الأربعاء، 18 فبراير 2026

أصدرت الأونروا تقريرها الشهري الشامل للقضية الفلسطينية في فبراير 2026م على النحو التالي:

❖ أولا: قطاع غزة

1. جرائم القتل والإبادة الجماعية

- مقتل أحد موظفي الأونروا في 10 فبراير/شباط أثناء سيره في شارع صلاح الدين بمنطقة دير البلح، بسبب غارة جوية إسرائيلية على هدف قريب، وبهذا سجّلت الأونروا مقتل 391 من موظفيها في قطاع غزة منذ بداية الحرب.
- سجلت وزارة الصحة في غزة ما بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و11 فبراير/شباط 2026، وحسب ما أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) مقتل 72,045 فلسطينياً في قطاع غزة، واصابة 171,686 آخرون، وأفادت وزارة الصحة أنه منذ اتفاق وقف إطلاق النار، قُتل 601 فلسطينياً، وأُصيب 1,607.

2. النزوح القسري

- تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن ثلثي السكان (4.1 مليون شخص من أصل 2.1 مليون) يعيشون في حوالي 1000 موقع نزوح، وغالبًا ما يكون ذلك في أماكن مكتظة، وفي خيام توفر خصوصية محدودة وحماية غير متوفرة من العوامل الجوية، وفقًا لتقديرات مجموعات إدارة المواقع وحمايتها، كما ورد في تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)

- تواصل الأونروا رصد تحركات النازحين ومواقع النزوح، ويُقدّر عدد النازحين المقيمين في مراكز الإيواء الطارئة الجماعية التابعة للأونروا والمناطق المحيطة بها بنحو 73 ألف شخص، بما في ذلك 83 موقعاً للنزوح تديرها الوكالة.
- يوجد حاليًا 117 منشأة تابعة للأونروا داخل المنطقة العسكرية الإسرائيلية خلف ما يسمى «الخط الأصفر» وفي المناطق التي يخضع الوصول إليها للموافقة أو التنسيق الإسرائيلي.

3. أزمة غذائية وصحية متفاقمة

- يحذر فريق التغذية من أن التحسينات الطفيفة في إمكانية الوصول إلى الخدمات الغذائية غير كافية قياساً بحجم الاحتياجات وخطورتها، ووفقاً لتحليلات نظام التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) المتتالية لسوء التغذية الحاد، ستبقى مدينة غزة في المرحلة الحرجة (المرحلة الرابعة) حتى نهاية أبريل، بينما من المتوقع أن تبقى دير البلح وخان يونس مصنفتين ضمن المرحلة الخطيرة (المرحلة الثالثة) حتى منتصف أبريل.
- وجود نقص عام في زيوت التشحيم في قطاع غزة، وتُعدّ هذه الزيوت ضرورية لاستمرار عمليات إدارة النفايات الصلبة وتشغيل مولدات المياه الجوفية، وقد يؤدي نقصها إلى انخفاض إنتاج المياه ومحدودية إمداداتها.

4. إسرائيل تحظر الأونروا، وتمنعها من الاستجابة الإنسانية

- يُمنع جميع موظفي الأونروا الدوليين من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة - قطاع غزة والضفة الغربية- بما فيها القدس الشرقية، ويأتي هذا المنع في أعقاب تطبيق قوانين أقرها الكنيست الإسرائيلي في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2024 م، والتي تحظر عمليات الأونروا في المناطق التي تعتبرها إسرائيل

- جزءًا من أراضيها السيادية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وتسعى إلى منع أي اتصال بين المسؤولين الإسرائيليين والأونروا، ولم تمنح السلطات الإسرائيلية موظفي الوكالة الدوليين تأشيرات أو تصاريح دخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها غزة، منذ نهاية يناير/كانون الثاني 2025.
- منذ مارس/آذار 2025، تمنع السلطات الإسرائيلية وكالة الأونروا من إدخال المساعدات الإنسانية مباشرةً إلى قطاع غزة. في المقابل، تمتلك الأونروا، المتمركزة مسبقاً خارج غزة، كميات كافية من الطرود الغذائية والطحين ومستلزمات الإيواء لمئات الآلاف من الأشخاص.

5. أزمة في التعليم

كما ورد في تقرير نشرته جامعة كامبريدج ومركز الدراسات اللبنانية في يناير 2026، فإن الهجمات على التعليم لا تزال تؤثر على حياة الأطفال والمعلمين في غزة بطرق متعددة، بما في ذلك الأضرار المادية التي تلحق بالبنية التحتية للمدارس، والتهديدات التي تواجه التقدم التعليمي، فضلاً عن التأثير على المعلمين والمرشدين الذين يتحملون العبء المزدوج المتمثل في دعم الطلاب مع مواجهة تعرضهم للخسارة وانعدام الأمن.

❖ ثانيا: الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية

1. جرائم القتل المتكررة

بحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، فقد قُتل 1053 فلسطينياً - منهم 230 طفلاً على الأقل في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، في الفترة ما بين 7 أكتوبر 2023 و3 فبراير 2026.

كما قُتل فلسطيني برصاص القوات الإسرائيلية في محيط مدينة قلقيلية مساء يوم 16 فبراير/شباط. وبذلك يرتفع عدد القتلى نتيجة للعنف المرتبط بالاحتلال إلى 11 قتيلاً منذ بداية عام 2026، وفي 17 فبراير/شباط، قُتل طفل فلسطيني جراء انفجار ذخيرة غير منفجرة بالقرب من ميدان رماية تابع للقوات الإسرائيلية قرب الجفتلك في غور الأردن، وأصيب طفلان آخران في الحادث.

2. جرائم الاستيطان والضم

- في الخامس عشر من فبراير/شباط 2026م، أفادت التقارير بأن الحكومة الإسرائيلية وافقت على خطة لاستئناف إجراءات تسجيل الأراضي في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من سيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة ويساهم في تهجير السكان الفلسطينيين، وفي بيان له أدان المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة هذه الخطوة، واصفاً إياها بأنها «تقوض فرص حل الدولتين».
- كما شهدت الخطة الإسرائيلية إدانة واسعة من المجتمع الدولي. وأشار المفوض العام لوكالة الأونروا إلى أن «تسريع تهجير الفلسطينيين، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية لن يُسهم في تحقيق الاستقرار والسلام المنشودين في المنطقة».

❖ ثالثا: الآثار التشغيلية والاستجابة الإنسانية

يواصل نحو 11 ألفاً من موظفي الأونروا الفلسطينيين تقديم الخدمات والمساعدة لجميع سكان غزة المحتاجين، وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تواصل الأونروا دورها المحوري، حيث يقدم أكثر من 4 آلاف من موظفيها الفلسطينيين خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات للاجئين الفلسطينيين.

- أعيد افتتاح مركز إعادة تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة البصرية داخل مأوى تابع للأونروا في دير البلح في 7 فبراير 2026، حيث استقبل 56 طالباً عادوا إلى التعليم والدعم النفسي والاجتماعي بعد انقطاعهم عن الدراسة لأكثر من عامين.
- أعيد افتتاح مركز البريج الصحي التابع للأونروا في فبراير 2025م، والعائلات النازحة تنتظر في طابور لتلقي استشارة صحية في المركز.
- لقد أثرت حوادث خطيرة متعددة في الفترة من 4 إلى 10 فبراير على منشآت الأونروا وموظفيها و/أو الأشخاص الذين يدعمون أنشطة الأونروا.

ففي الخامس من فبراير، أفادت التقارير بأن القوات الإسرائيلية قامت بهدم مدرسة تابعة للأونروا في جباليا، وأُبلغ عن أضرار جسيمة لحقت بالمبنى، ولم تُسجل أي إصابات بين أفراد الأونروا.

وفي السادس من فبراير، أفادت التقارير بتأثر مدرسة تابعة للأونروا بشكل غير مباشر جراء غارة جوية شنتها القوات الإسرائيلية في مناطق مجاورة بوسط خان يونس، وأُبلغ عن أضرار متوسطة لحقت بالمبنى، ولم تُسجل أي إصابات بين أفراد الأونروا.

منذ بداية الحرب وحتى 3 فبراير، تم الإبلاغ عن 964 حادثة أثرت على مباني الأونروا والعاملين فيها، وقد تأثرت 312 منشأة (أي ما يقارب جميع منشآت

الأونروا) بحوادث مرتبطة بالنزاع المسلح، مع تأثر بعض المنشآت عدة مرات، وتشير تقديرات الأونروا إلى مقتل ما لا يقل عن 853 شخصًا كانوا يحتمون بمبانيها، وإصابة ما لا يقل عن 2588 شخصًا. وتواصل الأونروا التحقق من عدد الضحايا الناجم عن هذه الحوادث وتحديثه.

❖ رابعا: الاستجابة الطارئة للأونروا

منذ بدء الحرب في أكتوبر/تشرين الأول 2023، تخضع أحدث إحصاءات الخسائر البشرية لمراجعة مستمرة مع تمكّن الأونروا من الوصول إلى مواقع كانت متعذرة الوصول إليها سابقاً، ومع استمرار عمليات التحقق.

- تواصل الفرق الطبية التابعة للأونروا العمل على إعادة إحياء الخدمات الصحية الأساسية في منطقة المغازي. كما تُبذل جهود تنسيقية لإنشاء نقاط خدمة إضافية في شمال قطاع غزة.
- قدمت الأونروا أكثر من 16.5 مليون استشارة صحية منذ بداية الحرب، ويشمل ذلك 11.5 مليون استشارة طبية عبر أطباء الأونروا، و5 ملايين استشارة أخرى عبر الممرضات وغيرهم من العاملين في المجال الصحي، وذلك للتطعيم والفحوصات الطبية وتقديم المشورة.
- كما قامت الأونروا في الفترة من 1 إلى 15 فبراير هذا العام، بفحص 8912 طفلاً تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر و59 شهراً في مراكزها الصحية ونقاطها الطبية، وتم تحديد 144 طفلاً يعانون من سوء التغذية.
- وبحلول 15 فبراير، لم يكن يعمل في قطاع غزة سوى خمسة مراكز صحية وأربعة مرافق إضافية مستأجرة من قبل الأونروا تُستخدم كمراكز صحية مؤقتة، إضافةً إلى ذلك، اعتبارًا من 15 فبراير، تُقدّم الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال 76 فريقًا طبيًا متنقلًا تعمل في 29 نقطة طبية داخل وخارج مراكز الإيواء الجماعي في المنطقة الوسطى وخان يونس والمواصي ومدينة غزة.

- أما في الفترة من 9 إلى 15 فبراير، عمل حوالي 1114 من العاملين الصحيين التابعين للأونروا يومياً في المرافق الصحية التابعة للوكالة في جميع أنحاء قطاع غزة، وقدموا 82524 استشارة طبية إجمالاً، وخلال نفس الفترة، قدمت فرق الصحة التابعة للأونروا 6698 استشارة للنساء الحوامل والمرضعات المعرضات لمخاطر عالية، و3999 استشارة في مجال طب الأسنان وصحة الفم في العيادات الثابتة والمتنقلة، و2212 جلسة علاج طبيعي في المراكز الصحية والمراكز الطبية، كما أُجري ما مجموعه 10697 فحصاً مخبرياً في مراكز الأونروا الصحية والمراكز الطبية، وأيضا تم تقديم 3058 جلسة تطعيم في المراكز الصحية والعيادات الطبية. بالإضافة إلى ذلك، تلقى 326 طالبًا التطعيمات من خلال الخدمات الصحية المدرسية.
- بدأت مبادرة الأونروا للطب عن بُعد في مارس 2024، وتوسعت تدريجياً لتشمل خدمات أخرى مثل طب الأسنان عن بُعد، والعلاج الطبيعي عن بُعد، والاستشارات النفسية والاجتماعية عن بُعد. وحالياً، وبعد إنشاء المركز المركزي للطب عن بُعد، يقدم الفريق استشارات طبية عن بُعد لعلاج المرضى الخارجيين، والأمراض غير المعدية، بالإضافة إلى استشارات الأمومة وأمراض القلب.

❖ خامسا: الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي MHPSS

لا تزال الأونروا واحدة من أكبر الجهات التي تقدم خدمات التعلم الطارئ والدعم النفسي والاجتماعي في جميع أنحاء قطاع غزة.

- بفضل 236 مستشارًا مدرسيًا وأكثر من 300 مستشار مساعد، أجرت الوكالة 340,032 جلسة دعم نفسي اجتماعي حاسمة لما يقرب من 730,000 نازح، بمن فيهم أكثر من 520,000 طفل، منذ بداية الحرب وحتى 18 ديسمبر 2025.

- بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و16 فبراير/شباط 2026، قدّم فريق العمل الاجتماعي التابع للأونروا خدماته إلى 250,660 نازحاً، شملت الإسعافات الأولية النفسية، وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي، والأنشطة الأسرية والفردية، وإدارة الحالات. وخلال الفترة نفسها، قُدّمت الخدمات إلى 3,347 ناجياً من العنف القائم على النوع الاجتماعي، و6,973 طفلاً، من بينهم 3,024 طفلاً غير مصحوبين بذويهم. كما قدّم الفريق الدعم النفسي والاجتماعي لـ 32,750 شخصاً من ذوي الإعاقة. ونُظّمت جلسات توعية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحماية الطفل، والإعاقة، والاحتياجات الخاصة، فضلاً عن إدارة الضغوط الاجتماعية والنفسية، لـ 153,940 نازحاً.
- واصلت فرق الصحة التابعة للأونروا، والتي تضم 49 طبيباً نفسياً ومستشاراً نفسياً اجتماعياً ومشرفاً، تقديم خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في مدينة غزة ووسط غزة وخان يونس، حيث قدمت المساعدة للحالات الخاصة المحالة من مراكز الأونروا الصحية ومراكز الإيواء الجماعي الطارئ. وخلال الفترة من 9 إلى 15 فبراير، قامت فرق الأونروا بـ 2919 زيارة للمراكز الصحية والنقاط الصحية، حيث قدمت استشارات فردية وجلسات توعية ودعماً لحالات الحماية.
- تقدم الأونروا خدمات تعليمية في قطاع غزة في أماكن التعلم المؤقتة ومن خلال مبادرة التعلم عن بعد، في الفترة ما بين 9 و15 فبراير، استفاد 67121 طفلاً (29844 صبياً و37277 فتاة)، من بينهم 1280 طفلاً من ذوي الإعاقة، من أنشطة تعليمية أقيمت في 571 فصلاً دراسياً في 75 ملجأً جماعياً للطوارئ تابعاً للأونروا.
- كما استغلت الأونروا الأدوات الرقمية لتوفير أنشطة أساسية في القراءة والكتابة والحساب لـ 296,028 طفلاً في غزة، بتيسير من 7,665 معلماً من خلال مواد التعلم الذاتي التي طورتها الأونروا، والمستضافة على منصة التعلم الرقمي التابعة للوكالة.

❖ سادسا: الأمن الغذائي

منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وحتى بدء وقف إطلاق النار السابق في 19 يناير/كانون الثاني 2025، وصلت الأونروا إلى أكثر من 388 ألف أسرة، أي ما يقارب 1.9 مليون شخص، عبر جولتين من توزيع الدقيق؛ وتلقت 374 ألف أسرة على الأقل من هذه الأسر ثلاث جولات. وخلال فترة وقف إطلاق النار تلك، التي استمرت حتى مارس/آذار 2025، وصلت الأونروا إلى أكثر من مليوني شخص بمساعدات غذائية حيوية.

نفد مخزون الأونروا من المواد الغذائية في نهاية أبريل 2025، وقد منعت السلطات الإسرائيلية الوكالة من إدخال أي مساعدات إنسانية مباشرة، بما في ذلك المواد الغذائية، منذ 2 مارس 2025.

❖ سابعا: المياه والصرف الصحي والنظافة WASH

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، نفّذت الأونروا أنشطة طارئة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في جميع أنحاء قطاع غزة، وفي مراكز الإيواء الجماعية التابعة لها، وفي مناطق النزوح غير الرسمية. وتشمل هذه الأنشطة تشغيل وصيانة آبار المياه ومحطات تحلية المياه، وتوفير المياه بالشاحنات. إضافةً إلى ذلك، تواصل الأونروا الحفاظ على النظافة في مراكز الإيواء والمواقع التابعة لها من خلال توزيع مواد التنظيف، وإدارة النفايات الصلبة على مستوى المجتمعات المحلية، وحملات تطهير خزانات المياه، ومكافحة الآفات.

في عام 2025، وزّعت الأونروا 970 ألف متر مكعب من مياه الشرب والاستخدام المنزلي من مصادر مختلفة، بينما جُمعت 70 ألف طن من النفايات الصلبة وتخلص منها بطريقة آمنة. وتشير تقديرات الأونروا إلى أن حوالي 1.7 مليون شخص استفادوا من خدمات توفير المياه وجمع النفايات الصلبة التي تقدمها الوكالة في عام 2025.

في الفترة ما بين 1 و15 فبراير، وزعت الأونروا أكثر من 60 ألف متر مكعب من المياه المنزلية ومياه الشرب في مناطق مختلفة، ووصلت إلى حوالي 250 ألف نازح يومياً، كما جمعت فرق الأونروا حوالي 6000 طن من النفايات الصلبة داخل مراكز الإيواء الجماعي التابعة للوكالة والمناطق المحيطة بها. ونُفذت أكثر من 700 حملة تنظيف، استفاد منها أكثر من 600 ألف نازح. وشملت الأنشطة تنظيف مراكز الإيواء الجماعي و700 فتحة صرف صحي كجزء من خطط الاستعداد لفصل الشتاء، بالإضافة إلى شفط المياه. كما نظمت فرق الأونروا أكثر من 2000 جلسة توعية صحية خلال الفترة نفسها.

ترجمات

كيف يمكن لشعبية ترامب بين الإسرائيليين اليهود أن تعزز فرص السلام

د. نمرود روسلر/ د. ألون باكتر

جامعة تل أبيب

نشرت مجلة « فورين أفيرز» في 27 فبراير 2026م، مقالة بحثية مهمة للدكتور « نمرود روسلر» والدكتور "ألون باكتر» من جامعة تل أبيب،

الأول: محاضر أول في جامعة تل أبيب والرئيس الأكاديمي لبرنامجها الدولي في حل النزاعات والوساطة، أما الثاني: فهو محاضر أول في كلية العلوم السياسية والحكومة والعلاقات الدولية في جامعة تل أبيب.

- **شعبية نتنياهو جارفة لدى الإسرائيليين اليهود**

عندما زار الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» إسرائيل في أكتوبر/تشرين الأول 2025، استقبله الشعب الإسرائيلي وقادته السياسيون استقبال المنقذ، بعد أن توسط في اتفاق لإنهاء الحرب في غزة. وعندما ألقى ترامب خطابه أمام الكنيست، شهد استقبالا حافلا من الكنيست الإسرائيلي، إلى جانب بث قنوات التلفزيون الإسرائيلية لقطاتٍ مؤثرةٍ لإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين الباقين على قيد الحياة

إن قدرة ترامب على كسر الجمود الذي طبع السياسة الإسرائيلية لعقود طويلة تنبع من مكانته الرفيعة بين الإسرائيليين اليهود. فمن خلال إجبار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على قبول خارطة طريق سلام كاملة من عشرين خطوة لم يضعها هو بنفسه، نجح ترامب في حشد الرأي العام الإسرائيلي، متجاوزًا الانقسامات الحزبية، لصالح التفاوض مع الفلسطينيين، مع الاشارة إلى أن جامعة تل أبيب اجرت استطلاعا الرأي لقياس مواقف الإسرائيليين (مؤشر السلام) تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وفرص حله. في نوفمبر 2025،

حيث أجرت الجامعة استطلاعًا لآراء الإسرائيليين حول خطة ترامب، فوجدت أن الإسرائيليين اليهود، وخاصة المنتمين إلى اليمين والوسط السياسي، كانوا أكثر استعدادًا للنظر في مفاوضات السلام عندما أُبلغوا بأن هذه المفاوضات تحظى بموافقة ترامب.

بالفعل فان تأثيرات ترامب كانت واسعة النطاق على الجمهور الإسرائيلي، فقد فاجأ ترامب الباحثين وصناع السياسات حول الرأي العام الإسرائيلي والأدوار التقليدية للوسطاء الدوليين. وأصبح لترامب فرصة تاريخية لتحدي التاريخ بتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط، ولكن بشرط أن تتمكن واشنطن من تسخير نفوذه لحث الأطراف على تنفيذ الخطة.

- **كتلة الناخبين**

إنّ فشل الرؤية السياسية الإسرائيلية فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو نتيجة تراكمات عقدين من الزمن. فقد أدى الانهيار العنيف لعملية السلام في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وسيطرة حماس على قطاع غزة عام ٢٠٠٧، والحروب المتكررة في غزة، والعرقلة المتعمدة للدبلوماسية من كلا الجانبين، إلى خلق جيل من الإسرائيليين اعتاد على استمرار حالة الصراع مع الفلسطينيين كحالة مزمنة غير قابل للحل، ولا يوجد زعيم إسرائيلي يتحمل مسؤولية هذا الجمود أكثر من نتنياهو الذي أمضى حياته السياسية والمهنية محاولاً إدارة الصراع مع الفلسطينيين، بدلاً من حله.

كشف هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 على إسرائيل عن فشل هذه الاستراتيجية حيث وجد الإسرائيليون أنفسهم عرضة للخطر، بلا رؤية لكيفية إنهاء الصراع، وبلا قيادة قادرة على صياغة بديل متماسك للوضع الراهن أو حشد الرأي العام لأي خيار آخر غير الحرب، عندما أظهر استطلاع رأي مشترك فلسطيني إسرائيلي مشترك في يوليو/تموز 2024، عمق الاستسلام السياسي في

أعقاب الهجمات، فقد وافق31% فقط من الإسرائيليين اليهود على وجود مخرج دبلوماسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني عبر اتفاق سياسي؛ بينما اعتقد63% أن هناك مخرجًا عسكريًا عبر هزيمة الفلسطينيين بالقوة، وأعرب90% عن عدم ثقتهم بالفلسطينيين، بينما اعتقد أكثر من70% أن الصراع بطبيعته صراع محصلته صفر.

ومع ذلك، فإن الرأي العام الإسرائيلي لا يرضى بالوضع الراهن، إذ تُظهر استطلاعات الرأي العام باستمرار أن غالبية الإسرائيليين اليهود يُقرّون بتكاليف الصراع: ففي أحدث استطلاع لمؤشر السلام الذي أجريناه في نوفمبر 2025، عارض20% من المستطلَعين استمرار الوضع الراهن، وقال ما يقرب من 80% إن استمرار الصراع مع الفلسطينيين يضر بإسرائيل. في الوقت نفسه، لا يتفق الإسرائيليون على بديل. فبعد فترة وجيزة من 7 أكتوبر 2023، أظهرت استطلاعات مؤشر السلام أن التأييد الشعبي للتفاوض مع السلطة الفلسطينية انهار إلى مستوى قياسي منخفض بلغ25%، وانخفض التأييد لحل الدولتين إلى 20% (في مارس من العام الماضي). لكن حلول اليمين ليست أكثر شعبية. فضم الأراضي الفلسطينية بالقوة أو إعادة توطين اليهود في غزة لا يلقى قبولاً يُذكر خارج أوساط اليمين؛ إذ تُظهر استطلاعات مؤشر السلام للإسرائيليين اليهود أن التأييد لأي من هاتين السياستين يتراوح بين 30 و40% فقط، ويأتي حصراً من ناخبي اليمين.

يبدو أن الظروف مواتية لقائد إسرائيلي جريء ليرسم مسارًا مختلفًا للمستقبل، إلا أن التزام نتنياهو الأيديولوجي بسياسة «التسويف»، أو إدارة الصراع بعمل عسكري دوري دون حله، بالإضافة إلى تفاقم وضعه القانوني واعتماده على شركاء ائتلافيين قوميين متطرفين، لا يترك له حيزا سياسيا، أو حافزا استراتيجيا لاتباع الوسائل الدبلوماسية. وفي الوقت نفسه، تتجنب المعارضة الضعيفة والمتشرذمة هذه القضية خشية الظهور بمظهر المتساهل جدًا أمام الناخبين المترددين.

لا يـزال الإسـرائيليون وقادتهـم عالقيـن فـي دوامـة مفرغـة مـن الخـوف والإحبـاط واللامبـالاة، عاجزيـن عـن اسـتحضار الإبـداع الـلازم للخـروج مـن هـذه الدوامـة، والآن يرفـض الإسـرائيليون بأغلبيـة سـاحقة الوضـع الراهـن لأنـه يبـدو غيـر قابـل للاسـتمرار، ويشـككون فـي التفـاوض مـع الفلسـطينيين، وفـي نفس الوقـت يعارضـون ضـم الأراضـي الفلسـطينية، لأنـه سـيعزل إسـرائيل دوليًـا، وهـم يدركـون خطـورة الوضـع، لكنهـم عاجـزون عـن الاتفـاق علـى مخـرج.

- **الثقة بترامب بدون حدود**

هـذا الجمـود النفسـي والسياسـي هـو تحديـداً ذلـك النـوع مـن المواقـف التـي تتطلـب شـخصية خارجيـة لحلهـا. وهنـا يأتـي دور ترامـب. يعتقـد الإسـرائيليون أنـه شـجاع، حـازم، ملتـزم التزامـاً مطلقـاً بإسـرائيل، ويواجـه باسـتمرار منتقـدي إسـرائيل الليبراليين. فمنـذ ولايتـه الأولـى، علـى سـبيل المثـال، أثبـت ترامـب التزامـه بإسـرائيل مـن خـلال إلغـاء القيـود الأمريكيـة طويلـة الأمـد علـى تطلعـات إسـرائيل الإقليميـة، بمـا فـي ذلـك نقـل السـفارة الأمريكيـة إلـى القـدس، والاعتـراف بسـيادة إسـرائيل علـى مرتفعـات الجـولان، هـذه الصفـات تلقـى صـدىً عميقـاً لـدى فئـاتٍ ترفـض عـادةً المفاوضـات رفضـاً قاطعـاً.

دخـل ترامـب مفاوضـات وقـف إطـلاق النـار بشـعبية غيـر مسـبوقة فـي المجتمـع الإسـرائيلي اليهـودي بيـن رؤسـاء الولايـات المتحـدة فـي العصـر الحديـث، ووفقًـا لاسـتطلاع مركـز بيـو للأبحـاث حـول الصـورة العالميـة للولايـات المتحـدة لعـام 2024، أعـرب 73% مـن الإسـرائيليين اليهـود عـن ثقتهـم بترامـب، وبلغـت نسـبة التأييـد ذروتهـا عنـد 93% بيـن مـن يُعرّفـون أنفسـهم باليمينييـن، والذيـن يشـكلون الآن أكثـر مـن 60% مـن الجمهـور اليهـودي. فـي المقابـل، أظهـرت اسـتطلاعات رأي أجراهـا معهـد الديمقراطيـة الإسـرائيلي فـي عامـي (2016-2021) علـى التوالـي، أن 30% فقـط مـن الإسـرائيليين اليهـود يعتقـدون أن الرئيـس الأمريكـي السـابق

« جون بايدن » أولى أمن إسرائيل الأولوية، وأن 25% فقط يعتقدون أن الرئيس باراك أوباما كان ودودًا تجاه إسرائيل خلال فترة رئاسته، وفي كلتا الحالتين، كان المستجيبون من اليمينيين معادين بشكل خاص.

سمحت هذه الثقة الكبيرة في الرئيس « ترامب » بتقديم خطة جاهزة لنتنياهو تتضمن إنشاء حكومة انتقالية تكنوقراطية في غزة، ونزع سلاح حماس في نهاية المطاف، ونشر قوة استقرار دولية، وإعادة إعمار غزة، ونقل الإدارة المدنية في نهاية المطاف إلى سلطة فلسطينية تم اصلاحها، وعلى وجه الخصوص، فإن الثقة التي يحظى بها نتنياهو بين الإسرائيليين اليمينيين - قاعدته الانتخابية - تحدّ من قدرة رئيس الوزراء على الاعتراض على إدارة « ترامب »، كما فعل مع الإدارات الأمريكية السابقة، مما تجعل خطة « ترامب » أكثر قبولاً.

- **دبلوماسية التهديد والوعيد**

على عكس الرئيسين السابقين (بايدن أو أوباما)، أو أي رئيس أمريكي سابق، لا يعمل ترامب ضمن النماذج التقليدية للوساطة الدولية، التي تفترض أن التغيير الحقيقي يجب أن ينبع في نهاية المطاف من داخل الأطراف المتنازعة نفسها، إما من خلال عمليات اجتماعية تصاعدية أو تحولات تنازلية يقودها قادة ذوو رؤية، ووفقًا لهذه المناهج السائدة، لا يمكن للأطراف المتنازعة أن تكون المحرك الرئيسي للتغيير، ينبغي أن تكون هذه الأطراف مُيسِّرة تُهيئ الظروف المواتية، أو تُساعد الأطراف على التوصل إلى اتفاق، لكن لا يحق لها فرض شروط هذا الاتفاق، من خلال عرض الخطة على « نتنياهو» وإجباره على الموافقة، جعل ترامب من الصعب للغاية على رئيس وزراء مُحاصر، مُلزم بائتلاف حكومي هش، أن ينقلب على زعيم أجنبي يحظى بشعبية بين الإسرائيليين وغير مُقيد بقيود السياسة الداخلية.

لم يلتزم ترامب بالمعايير التاريخية للوساطة الأمريكية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فعلى مدى عقود، سعت واشنطن إلى حث الإسرائيليين والفلسطينيين على الدخول في مفاوضات مباشرة، من خلال ممارسة ضغوط مدروسة وتقديم حوافز لقادة كل طرف للانخراط في المفاوضات. وكان هذا هو النهج الذي دفع الرئيسين بيل كلينتون وجورج دبليو بوش إلى عقد قمة كامب ديفيد عام 2000 وقمة أنابوليس عام 2007 على التوالي، والذي دفع أوباما إلى إرسال السيناتور جورج ميتشل كمبعوث خاص له إلى الشرق الأوسط عام 2009. وقد أسفرت جهودهم عن جلوس القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات، لكنها نادراً ما غيرت الرأي العام الإسرائيلي اليهودي، ولم تُحشد تقريباً القطاعات المتشددة والدينية التي تُشكل العمود الفقري لليمين السياسي في إسرائيل.

يبدو أن استعداد ترامب لتحدي الأعراف الدبلوماسية قد خلق مسارًا نفسيًا مختصرًا للإسرائيليين الذين لا يثقون عادةً بالمفاوضات. إذ ينظر الكثيرون إلى خطة النقاط العشرين على أنها «خطة ترامب»، وبالتالي ضمانة للأمن والاستقرار وقابلية التنفيذ. وهذا يفسر سبب انفتاح الإسرائيليين الذين يرفضون الدبلوماسية بشكل مجرد، خاصة بعد 7 أكتوبر، لذلك عندما يُذكر اسم ترامب. في استطلاع مؤشر السلام الأخير الذي أجريناه في جامعة تل أبيب بعد شهر من إعلان خطة ترامب في أكتوبر 2025، ظل الدعم الإسرائيلي اليهودي الأساسي لمفاوضات السلام مع السلطة الفلسطينية منخفضًا عند 30%. ولكن عندما عُرض على المستطلَعين خيار التنفيذ الكامل لـ "خطة ترامب»، ارتفع الدعم للمفاوضات إلى 45%، ليعود إلى مستويات ما قبل الحرب. أما بين الناخبين الذين يُعرّفون أنفسهم بأنهم من اليمين المعتدل واليمين المتشدد، والذين يُعتبرون منذ فترة طويلة النواة الثابتة للمعارضة الإسرائيلية للمفاوضات، فقد نما الدعم بنسبة 20 نقطة مئوية و14 نقطة مئوية على التوالي.

- **اغتنم اليوم أو وقت النهار**

يُشكّل اجتماع اليأس الإسرائيلي والشلل السياسي وجاذبية ترامب كمنقذ، فرصةً نادرةً للولايات المتحدة للإسرائيليين والفلسطينيين. يرغب الإسرائيليون في تغيير الوضع الراهن، لكنهم لا يثقون حاليًا بقادتهم السياسيين للقيام بذلك. ومع ذلك، فهم يثقون بترامب للقيام بذلك نيابةً عنهم. من هذا المنطلق، يُعدّ ترامب أفضل أمل لإسرائيل لتجاوز غياب العقيدة الاستراتيجية، وتآكل الأسس الديمقراطية، وفشل القيادة السياسية. ويتمثل التحدي الآن أمام صانعي السياسة الأمريكيين في بناء هيكل دبلوماسي يرتكز على هذا الواقع.

من أجل تحويل تأثير ترامب نحو مسار يفرض السلام، يتعين على الإدارة الأمريكية تنفيذ خطة النقاط العشرين بالكامل، واستخدامها كنقطة انطلاق لخلق توافق إقليمي أوسع يحدد نهاية واضحة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويتطلب ذلك تسوية واضحة ومفصلة تتناول جميع القضايا الخلافية، بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ووضع القدس الشرقية، وإصلاح السلطة الفلسطينية، وتوفر ضمانات أمنية قوية، من المهم أن يُقدَّم هذا الإطار على أنه جزء من خطة ترامب للسلام، وأن تشارك الولايات المتحدة، إلى جانب الجهات الفاعلة الإقليمية التي يثق بها الفلسطينيون أن يشاركوا مباشرة في تنفيذه. ولن يمتثل القادة الإسرائيليون إلا إذا اعتقدوا أن هذا الإطار قابل للتنفيذ وقابل للاستمرار سياسياً.

حتى مع الدعم غير المسبوق الذي يحظى به ترامب بين الإسرائيليين، فإنه سيواجه مع ذلك العناد الذي عرقل المفاوضات الواعدة في الماضي، ويتطلب حشد دعم اليمينيين للمراحل اللاحقة من الخطة، وتأسيس سلطة حكم جديدة في غزة، بحيث يستمر ترامب على نفس النهج، وعليه أن يضغط على نتنياهو بشكل صريح لا لبس فيه، مع إجبار الحكومة الإسرائيلية على قبول سياسته والامتثال لها.

- **غياب ثقة الإسرائيليين في قادتهم السياسيين**

يجب أن تعمل الإدارة الأمريكية في سباق مع الزمن، وألا يفقد ترامب اهتمامه، أو يقرر الانشغال بحسابات سياسية ثانوية، كما فعل مؤخرًا مع الرئيس الإسرائيلي «إسحاق هرتسوغ» لرفضه العفو عن نتنياهو في محاكمته بتهم الفساد، أو انشغل بأولويات أخرى في السياسة الخارجية، فمن المرجح أن يعود الإسرائيليون إلى دعمهم المتردد للوضع الراهن، أو قد يستجيبون لدعوات ضم الأراضي الفلسطينية من جانب واحد. ومن غير المرجح أن يتمتع خليفة ترامب، سواء كان جمهوريًا أو ديمقراطيًا، بنفوذ مماثل على القيادة الإسرائيلية والرأي العام.

- **يمكن لترامب تحقيق خطته السلام**

إذن، لا يجوز لواشنطن أن تتباطأ، ومن الضروري أن يُحرز ترامب أكبر عدد ممكن من الخطوات الدائمة خلال فترة ولايته. كحد أدنى، بحلول نهاية ولايته في عام ٢٠٢٩، ويجب أن تكون إدارته قد أنشأت هيئة حكم فلسطينية فعّالة في غزة، وضمنت أمن القطاع، وتكون قد بدأت بإعادة التنمية الاقتصادية، كما يجب عليها حماية أمن واستقلال هذه الهيئة الفلسطينية من التخريب من قِبل جهات داخلية منافسة، مثل حماس، ومن التدخل الإسرائيلي الخارجي، مع وجود القوات الأمريكية والإقليمية على الأرض عند الضرورة، ويجب أن تتجاوز جهودها غزة لتنطلق إلى الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وأن يستغل لترامب شعبيته لإجبار إسرائيل على وقف ضم الأراضي المستمر، والعنف ضد المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

من غير المرجح أن يتم تنفيذ الخطة المكونة من ٢٠ بندًا بالكامل بحلول نهاية ولاية ترامب، ولن يتمتع خليفته بنفس النفوذ الذي كان يتمتع به ترامب لدى الرأي العام الإسرائيلي اليهودي. لكن إذا أحرز ترامب تقدماً كافياً خلال السنوات

الثـلاث المقبلـة، فقـد تولـد الخطـة زخمـاً كافيـاً للاسـتمرار لمـا بعـد عـام 2029، وإذا اسـتغلت الإدارة هـذه اللحظـة، فقـد يسـتمر تأثيـر ترامـب فـي الواقـع لفتـرة أطـول مـن ترامـب نفسـه.

هـذه أهـداف قابلـة للتحقيـق. لطالمـا ادّعـى ترامـب أنـه وحـده القـادر علـى حـلّ الصـراع الإسـرائيلي الفلسـطيني وإحـلال الاسـتقرار فـي الشـرق الأوسـط، ورغـم مـا قـد تبـدو عليـه هـذه التصريحـات مـن مبالغـة، إلا أن نفـوذه علـى الـرأي العـام الإسـرائيلي يجعلـه مؤهـلاً بشـكل فريـد للوفـاء بوعـوده، أمـا نجـاح ترامـب حيـث فشـل قـادة آخـرون باسـتمرار، فيعتمـد الآن علـى قدرتـه علـى توظيـف هـذا النفـوذ بشـكل بنّـاء.

مستقبل إسرائيل وغزة والسلام الإقليمي

لا يمكن لإسرائيل استبعاد فكرة قيام دولة فلسطينية مستقبلية

أجرت مؤسسة راند الأمريكية حوارا هاما في أكتوبر 2025م مع البروفيسورة «شيرا إيفرون» مديرة الأبحاث في منتدى السياسة الإسرائيلي.

كرّست إيفرون مسيرتها المهنية للعمل في مجال يجمع بين البحث والسياسة، حيث قدمت المشورة للحكومات والمنظمات الدولية بشأن أكثر قضايا المنطقة تعقيدًا، وفي أغسطس/آب 2025، عُيّنت رئيسةً متميزةً لكرسي راند لسياسات إسرائيل، وقد أُنشئ هذا الكرسي من قِبل ائتلاف مؤسسات يهودية «روزالينـد وآرثر جيلبرت» ومؤسسة ديان وجيلفورد جليزر. وقد استفادت إيفرون من خبرتها التي تمتد لعقدين من الزمن في الشؤون الإسرائيلية والشرق أوسطية. بعد عامين من هجمات 7 أكتوبر التي شنتها حماس وبداية الحرب في غزة، يقف الشرق الأوسط على مفترق طرق، ورغم التحديات الجسام التي تواجه المنطقة، ترى «شيفر ايفرون» أن هناك بصيص أمل، حيث قالت: «العقبة الرئيسية هي الخوف وانعدام الثقة، فبينما يوجد متشددون من كلا الجانبين، فإن غالبية الإسرائيليين والفلسطينيين يتوقون للسلام، لكنهم لا يعتقدون أن الطرف الآخر يرغب في الشيء نفسه، إذا استطعنا معالجة هذا الأمر، فسيكون هناك سبيل للمضي قدمًا».

س- كيف تصفين الوضع الحالي للحرب في غزة والوضع الأوسع في الشرق الأوسط؟

من الجوانب الإيجابية، عندما شنت حماس هجومها في السابع من أكتوبر، كان هدفها إشعال هجوم متعدد الجبهات على إسرائيل، يستدرج حزب الله وإيران وغيرهما، ولحسن الحظ، لم يتحقق هذا المخطط. بل على العكس، وبفضل التدخلات الإسرائيلية إلى حد كبير، أُضعف حزب الله، وسقط نظام الأسد في سوريا، وتبين أن إيران ليست بتلك القوة الجبارة، كما ضعفت شبكة وكلائها بشكل ملحوظ. ولأول مرة منذ عقود، بات لدى لبنان وسوريا فرصة لإعادة البناء.

في غزة، تحققت إنجازات عسكرية كبيرة، إذ لم تعد حماس «الجيش الإرهابي» الذي كانت عليه، ولا سلطة حاكمة، فضلاً عن كونها جهة قادرة على تشكيل تهديد مماثل لهجمات 7 أكتوبر. ورغم هذه المكاسب، تواصل إسرائيل سعيها وراء هدف بعيد المنال يتمثل في «النصر الكامل»، دون استراتيجية واضحة لتحقيقه، إن استمرار الحرب الذي يعارضه غالبية الإسرائيليين وقادة الجيش يُهدد هذه النجاحات العسكرية، فهو يدفع إسرائيل إلى مزيد من العزلة الدولية، ويُبعد عنها شركاءها الأوروبيين والعرب، ويُصعّب على دول المنطقة التركيز على التحديات العابرة للحدود والتعاون في إضعاف القوى المتطرفة.

في الوقت نفسه، لا تزال هذه الحرب تُلحق خسائر إنسانية ومدنية فادحة بسكان غزة، ولا يمكن للمكاسب العسكرية وحدها أن تُحقق النجاح ما لم تُترجم إلى مساعٍ دبلوماسية واستراتيجية، وهذا ينطبق على المنطقة بأسرها، ولكنه أكثر إلحاحًا في غزة. وقد تُمهد خطة الرئيس ترامب المكونة من 20 بنداً لإنهاء

الحرب الطريق للخروج من هذه الأزمة، إلا أن التحدي يكمن في التفاصيل، وما زلنا بعيدين كل البعد عن التوصل إلى اتفاق أو وضع خطة تنفيذية، ولا يمكن للإنجازات العسكرية وحدها أن تنجح ما لم تتحول إلى مساعٍ دبلوماسية واستراتيجية.

س- ماهي التطورات الرئيسية التي قد تشير إلى اتجاه الأحداث في غزة والمنطقة في المستقبل؟

بينما يترقب الناس في المنطقة والعالم رد حماس على اقتراح الرئيس ترامب، تسعى الدول العربية والإقليمية، المؤيدة للخطة من حيث المبدأ، إلى ضمان تلبية مصالحها الأمنية الوطنية الأساسية، هذه الدول، التي يُتوقع منها إرسال قوات أمنية إلى غزة وتمويل إعادة الإعمار بتكلفة تُقدر بأكثر من 50 مليار دولار، تريد ضمان بقاء القطاع فلسطينياً تحت الحكم الفلسطيني، رغم أن الخطة تدعو إلى إنشاء مجلس دولي لمساعدة غزة على التعافي، كما تريد هذه الدول وضع جدول زمني واضح لانسحاب الجيش الإسرائيلي، في المقابل، تُفضل إسرائيل إبقاء هذه التفاصيل غامضة، وتعارض من حيث المبدأ أي دور فعّال للسلطة الفلسطينية، وأي ربط بين اقتراح وقف إطلاق النار وإقامة الدولة الفلسطينية. يجب سد هذه الفجوات، وإلا سنفقد فرصة - قد لا تتكرر لسنوات - لإنهاء الحرب، ورسم مسار للخروج من مستنقع غزة.

ومن التطورات الهامة الأخرى تدهور العلاقات بين إسرائيل وشركائها العرب في السلام، كالأردن والإمارات والبحرين، وخاصة مصر. ويُعدّ الحفاظ على علاقات إسرائيلية مصرية متينة أمراً بالغ الأهمية لأمن البلدين ولمستقبل غزة، فضلاً عن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

س- مع تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، ما هي برأيك أهم الأولويات الملحة لتحسين الأوضاع على أرض الواقع؟

قد تُحدث بعض الخطوات العملية الفورية فرقاً حقيقياً، فمن الجانب الإسرائيلي، تُعدّ الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بدخول المساعدات إلى غزة معقدة للغاية، ورغم وجاهة المخاوف الأمنية الإسرائيلية، إلا أن تبسيط إجراءات تسجيل المنظمات الإنسانية، ومعالجة قضايا الجمارك، وتحسين عمليات التفتيش عند المعابر، وإبداء مزيد من المرونة بشأن المواد ذات الاستخدام المزدوج، من شأنه أن يُسهم في تحسين الوضع، ويشمل ذلك إعادة النظر في القيود غير المنطقية، كمنع دخول اللحوم أو السجائر إلى غزة، إذ تُهرّب هذه المواد باستمرار، ما يُبرر عمليات النهب الواسعة، وقد يُساعد رفع هذه القيود على إيصال المساعدات إلى حيث تشتد الحاجة إليها، وبشكل أسرع.

للأمم المتحدة دورٌ هامٌ أيضاً، ليس فقط في مجال المناصرة، بل في الفعالية العملياتية أيضاً، يجب تعزيز التعاون العملي بين إسرائيل والأمم المتحدة لضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين.

ينبغي لمصر، البوابة الرئيسية للمساعدات، توسيع الطريق من ميناء العريش إلى غزة، والسماح للأمم المتحدة بمراقبة المساعدات وتحديد أولوياتها هناك وفقًا للاحتياجات، في الوقت الراهن، ليس من المبالغة القول إن المجتمع الدولي لا يملك أي اطلاع على المساعدات في مصر.

نحتاج أيضاً إلى تجاوز مجرد إحصاء شاحنات المساعدات والتركيز على حقيقة أن المساعدات الإنسانية تتجاوز مجرد الغذاء، فهي تشمل أيضاً الرعاية الصحية والصرف الصحي والمأوى، على سبيل المثال، كيف يمكن طهي الأرز بدون

قدر أو ماء مغلي؟ نحن بحاجة إلى حلول عملية تركز على النتائج وتعالج المشكلات الأساسية.

إن أهم خطوة هي إنهاء القتال في غزة والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، يُرجّح أن يبدأ مؤقتًا ولكنه قابل للتحول إلى وقف دائم، ويجب أن يقترن ذلك بخطة لما بعد الاشتباكات في غزة، ويتفق كثيرون على المبادئ الأساسية التي طرحها الرئيس ترامب، بما في ذلك إدارة انتقالية، وإصلاحات حقيقية، وأفق سياسي للفلسطينيين.

إلى جانب غزة، يُمكن لدعم الحكومة اللبنانية ومساعدتها على نزع سلاح حزب الله أن يُساهم في استقرار بؤرة توتر أخرى، ويُساعد لبنان على التعافي من عقود من الأزمات، أما في سوريا، فتُعدّ الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والإصلاح السريع للاستفادة من الزخم الدولي أمراً بالغ الأهمية، ولن يكون رفع العقوبات وحده كافياً دون استراتيجية أكثر شمولاً.

على الصعيد الإقليمي، يتعين على إسرائيل توخي الحذر والحفاظ على مصالحها الأمنية الوطنية دون تجاوز حدودها، كما حدث في لبنان وسوريا، وبالطبع الضربة التي استهدفت قيادة حماس في الدوحة، ان من مصلحة إسرائيل تعزيز التكامل الإقليمي والتطبيع، إذ أن أي تجاوزات في حدودها تقوض التقدم أو على الأقل تؤخره، ويأتي هذا في وقت تشتد فيه الحاجة إلى التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات العابرة للحدود، مثل تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، والذكاء الاصطناعي، والتطرف.

س- ما الذي سيتطلبه تحقيق سلام طويل الأمد ودائم - ليس فقط في غزة، ولكن في جميع أنحاء المنطقة؟

تشهد دول المنطقة وقادتها، كما هو الحال في سوريا ولبنان، تغيرات من شأنها تحسين فرص السلام، وقد يُسهم التغيير الطبيعي في إيران في ذلك أيضاً، ورغم سنوات من الوهم بإمكانية تحقيق السلام الإقليمي دون حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إلا أن أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول أعادت هذه القضية إلى صدارة المشهد مجدداً.

رغم أن وقف إطلاق النار في غزة أمر ملح وضروري، إلا أنه لن يكون كافياً وحده. يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء أن يتقبلوا أن حق تقرير المصير لأي شعب لا ينفي حق الآخر، لا يجب أن تكون المسألة لعبة محصلتها صفر، لا ينبغي أن يأتي أمن وازدهار أي طرف على حساب الآخر، إن بناء الثقة وضمان الأمن لكلا الطرفين أمران أساسيان لأي فرصة لتحقيق سلام دائم. كما يتطلب ذلك بناء المؤسسات وتعزيزها.

إذ يتعين على إسرائيل الاعتراف بأن القومية الفلسطينية حقيقة واقعة، ولا يمكنها استبعاد فكرة قيام دولة فلسطينية مستقبلية، سيكون هذا الأمر صعباً، ولكن عند طرحه كجزء من حزمة أوسع - تشمل التكامل الإقليمي، وإصلاحات السلطة الفلسطينية، وضمانات أمنية لإسرائيل - سيظهر دعم أكبر بكثير بين الإسرائيليين، وهذا يعني بناء القدرات، ونزع سلاح حماس، ووضع خطط عملية للمضي قدماً، الأمر لا يقتصر على التصريحات فحسب، بل يتعلق بتطبيق الحلول عملياً.

- RAND ® علامة تجارية مسجلة. © مؤسسة RAND.
- المواقع الإلكترونية الدولية:
- 中文
- العربية
- هذا الموقع محمي بواسطة re CAPTCHA، وتسري عليه سياسة خصوصية جوجل وشروط الخدمة .

حوار فكر

حوار فكر مع القائم بأعمال محافظ خانيونس

أ. جهاد ابو حليب

ممثل شؤون المحافظات الجنوبية في غرفة العمليات الحكومية للتدخلات الطارئة في غزة «الحكومة تملك ملفا كاملا للوصول إلى مرحلة الطوارئ والتعافي المبكر».

لم تكن شخصية هذا العدد تتمثل في موظف يؤدي واجبات وظيفته بشكل روتيني مثل اقرانه يلتزم فقط بساعات العمل المقررة، بل كان شعلة تضيء لا تكل ولا تمل، منذ أن بدأ حياته المهنية التي يمكن وصفها بأنها حياة رجل عام، تقع على رأس اولوياته دائما مساعدة أبناء شعبه ومساندتهم ودعمهم، لم يتوقف يوما عن العمل العام، رغم معاناته التي حفزته لتقديم كل ما يستطيع ليخفف معاناة المواطنين في غزة .تحاورت فكر معه، فأجابنا، ليبين لنا ما قدمته السلطة الوطنية من أجل تثبيت المواطنين في أرضهم وفي مجالي الإغاثة الإنسانية وتدخلاتها المستمرة في الاشغال العامة في قطاع غزة رغم المعوقات التي تضعها حكومة الاحتلال لمنع الحكومة الفلسطينية من القيام بواجباتها تجاه غزة، والتعرف على دوره في مجال الاغاثة الإنسانية في مرحلة تتعدد فيها المخاطر الجسيمة، وتتفاقم فيها الكارثة الإنسانية في مختلف المجالات، فجاء الحوار كما يلي:

❖ س- ماهي بطاقتك التعريفية؟

جهاد خلف عودة أبو حليب (ابو طارق)، من سكان القرارة محافظة خان يونس، تخرجت عام 2000م تخصص إعلام، بدأت العمل في العمل العام عضوا في مجلس طلاب جامعة الأقصى، عُينت مديرا للعلاقات العامة والإعلام في

محافظة خان يونس، من مؤسسي إذاعة الشباب منذ النشأة في عام 2003م، ثم انتقلت للعمل مديرا للعلاقات العامة والإعلام في محافظة خان يونس التابع لديوان الرئاسة، ثم كلفت مستشاراً إعلاميا في المحافظة حتى عام 2009م.

في عام 2014 ومع تولي الدكتور أحمد الشيبي محافظا لخان يونس تم تكليفي مديرا للمحافظة ومديرا لمكتب المحافظ، وفي عام 2022 تم تكليفي قائما بأعمال محافظة خانيونس، وفي عام 2023 تم تكليفي كممثل عن شؤون المحافظات الجنوبية في غرفة العمليات الحكومية الطارئة، بالإضافة إلى عملي كقائم بأعمال محافظة خان يونس.

❖ س: هل تحدثنا عن أهوال حرب الابادة منذ السابع من أكتوبر 2023؟

لقد ولدت ونشأت في بيت العائلة الكبير في القرارة في محافظة خانيونس، وتعودنا في هذه المنطقة الحدودية التي نعيش فيها حروبا واعتداءات إسرائيلية مستمرة لم تنقطع منذ عشرين عاما، هذا الحي الذي كان على خط المواجهة، لم يبعد كثيرا عن خط الهدنة (حدود قطاع غزة مع الغلاف في دولة الاحتلال)، ولكنها لم تكن بهذه البشاعة والفظاعة التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م.

في هذه الحرب كان حالي مثل بقية المواطنين في المناطق الشرقية المتاخمة للحدود التي لا تبعد أكثر من 2 كيلو متر، حيث كان يسكن الآباء والأجداد، فكانت من أوائل المناطق التي استهدفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بالقصف المتواصل والاجتياح والنزوح، فقد نزحنا ما يقرب من 6 مرات وكانت أول مرة في بداية شهر نوفمبر 2023.

اصابتنا جميعا الصدمة والاحساس بالتيه وعدم القدرة على الاستيعاب، أصبحنا نهيم على وجوهنا نحاول أن نحمي أولادنا وأهلنا من هذه الابادة التي طالت كل شيء ولم ترحم ضعف الشيوخ والنساء والأطفال، نزحنا جميعا -الأهل والعائلة والجيران- إلى مناطق كنا نعتقد أنها أكثر أمنا إلى قلب مدينة خانيونس، شاهدنا فيها أهوال هذه الحرب المدمرة التي لم تبقِ لنا إلا أطلال منازلنا التي دمرت معظمها قبل الهدنة الأولى، وحيث دمر الاحتلال كل ما تبقى من المنازل والمؤسسات بعد عودة العدوان مرة ثانية بتدمير كل محافظة خانيونس بما فيها المدينة والمعسكر والقرى والاحياء جميعا، ثم اضطررنا إلى النزوح إلى معسكر خانيونس، ثم نزوح آخر إلى منطقة «بطن السمين»، ثم الإخلاء إلى منطقة المواصي والإقامة في خيمة كحال معظم النازحين.

كانت أيام صعبة نودع فيها يوميا مئات الشهداء، لا نعرف الهدف التالي لهذه الآلات الحربية من طائرات ومدفعية وبوارج حربية التي تقصف بشكل مستمر ومتواصل بدون توقف وفي كل مكان، رعب وخوف يسود ويخيم في كل دقيقة، وفي خضم ذلك كله كنا نتساءل هل أبقى حبيس هذا الخوف أم نخرج لنقدم للناس ما نستطيع، فبدأنا باكورة مهامنا الوطنية مع هذا النزوح لمئات الآلاف من المواطنين بإنشاء مخيمات لعدد قليل في البداية حسب توفر الخيام، ومحاولات توفير كل الاحتياجات والمستلزمات، غير أن عملنا بدأ في التوسع عندما تم تكليفي من قبل رئيس الوزراء الدكتور «محمد اشتية» بمتابعة العمل الإغاثي، وقد أطلقنا اسم فجر على المخيم الذي قمنا بتأسيسه في منطقة بئر 19 في مواصي خانيونس، كما تمكنا من انشاء مطبخ مركزي يقوم بإنتاج سبعة آلاف وجبة يومياً، ثم تم تكليفنا ممثلا عن السلطة الوطنية الفلسطينية بمتابعة الموضوع الإغاثي من خلال متابعة المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني عن طريق المعبر.

❖ س- هل تحدثنا بشكل أكثر تفصيلا عن الخدمات الإغاثية لقطاع غزة التي قدمتها السلطة الوطنية الفلسطينية؟

نعم، فقد بدءنا بعقد شراكات مع سبعة (٧) مؤسسات دولية مثل منظمة الأغذية العالمي « WFP » والمؤسسة الكندية ومؤسسة قطر الخيرية، ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ومؤسسة رحمة حول العالم، ومع الإخوة عرب ال 48 الذين ساهموا كثيرا في تقديم المساعدات لغزة. ثم تطورت هذه الشراكات من خلال انشاء غرفة العمليات الحكومية للتدخلات الطارئة في المحافظات الجنوبية (غزة)، مع العلم أن هؤلاء الشركاء يقدمون خدماتهم كل حسب اختصاصه ومجاله.

كما قدمنا الخيام للنازحين ولا نزال نقدم أيضا مواد غذائية ومنظفات وحليب ودقيق وخضروات ولحوم وملابس وغيرها من المواد الأساسية.

❖ س- تكلمت عن غرفة العمليات الحكومية للتدخلات الطارئة في المحافظات الجنوبية (غزة) بشكل سريع، هل يمكن أن تبين لنا تشكيل هذه الغرفة وطبيعة عملها الإغاثية؟

نعم، لقد ساهمت غرفة العمليات الحكومية للتدخلات الطارئة في المحافظات الجنوبية (غزة) في مجال الإيواء مبكرا، وقدمت الكثير من الخدمات الإغاثية، وهي هيئة رسمية فلسطينية تشكلت بقرار من مجلس الوزراء (الجلسة 42) بتكليف الدكتورة «سماح حمد» رئاستها، لتوحيد جهود الإغاثة الطارئة والتعافي المبكر، تضم أكثر من 20 مؤسسة رسمية وشركاء دوليين لتأمين الاحتياجات الأساسية وإيواء النازحين، وإصلاح البنية التحتية، وتنسيق إدخال المساعدات، ضمن خطة استجابة شاملة.

تمثل في هذه الغرفة أيضا كافة الوزارات الحكومية بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، بحيث يوجد مندوب لكل مؤسسة أو وزارة داخل الغرفة، وانا ممثلا عن ديوان الرئاسة من المحافظات الجنوبية، قطاع غزة، مع العلم أن كل وزارة من وزارات الحكومة في الغرفة مطالبة بتقديم خطة عمل للمرحلتين الأولى والثانية.

وتنبع أهمية هذه الغرفة حضور رئيس الحكومة بعض اجتماعاتها، ومناقشته مع الشركاء دور الغرفة والمندوبين فيما يقدمونه من خطط واقتراحات، وجدير ذكره أن الحكومة تملك ملفا كاملا للوصول إلى مرحلة الطوارئ والتعافي المبكر تراعي وضع وظروف قطاع غزة.

❖ س: هل يمكنك أن تطلعنا على انجازات غرفة العمليات الحكومية في مجال الطوارئ؟

عندما أنشئت الحكومة الفلسطينية هذه الغرفة كان الهدف الأولي هو إدارة ملف الإغاثة المبكرة وكنت مسؤولاً عن ملف الإغاثة ممثلا عن ديوان الرئاسة، واستمرت هذه الشراكات وما زالت تؤدي عملها وبشكل مقبول وفاعل، ففي البداية كانت الغرفة تواجه صعوبات كثيرة، واحتاج الأمر بعض الصبر ومزيد من الجهود المتواصلة، والتي تكللت بحمد الله بالنجاح واستطعنا استثمار هذه الجهود من أجل تقديم الخدمات لشعبنا، وتحقيق عدد من الانجازات في مجال الإغاثة والإيواء.

بعد انشاء غرفة العمليات الحكومية تم تحويل كل امكانياتنا وكوادرنا إليها، فالموضوع بالأساس كان إغاثيا وكان الكل مصدوما في بداية الحرب، وكل شيء كان غامضا إلى حد كبير، وكان العمل يتم يوماً بيوم إلى أن اتضحت الأمور بعد قمة شرم الشيخ وظهور اللجنة الإدارية حيث تم وضع الخطط من كافة الوزارات وكل مؤسسة أخذت دورها.

❖ س: ماذا قدمت الغرفة خلال فترة المجاعة؟

كان سبب المجاعة هو اغلاق المعابر وبالتالي كان معالجة الأمر صعباً لأن الأمر كله كان بيد الاحتلال الإسرائيلي، وسيطرته المطلقة على جميع المعابر بعد احتلال رفح وتدميرها، لكننا تحايلنا على كثير من العقبات من خلال التعاون مع المنظمات الدولية ادخل المساعدات عبر وسطاء وبشكل غير مباشر، وقد ركزنا في العمل منذ البداية على الوسائل المتاحة في الإغاثة ثم مرحلة التعافي، في انتظار اللجنة الإدارية برئاسة الدكتور علي شعت رئيس اللجنة الإدارية لممارسة عملها ومهامها في قطاع غزة، والعمل من أجل البدء في عمليات التعافي إضافة لموضوع الإغاثة.

وعمليا تم الاتفاق داخل غرفة العمليات الحكومية بتأسيس مجلس استشاري في كل محافظة من محافظات غزة، يضم في عضويته المحافظ او القائم بأعماله ورئيس البلدية وبعض الجهات الأخرى التي تختارها المحافظة لتكون ضمن المجلس الاستشاري مثل الصليب الأحمر أو أي منظمة ذات صلة. والمجلس الاستشاري هو صاحب القرار في المحافظة ويرأسه المحافظ ويتخذ فيه القرارات المناسبة ضمن الصلاحيات المخولة له.

يجب أن ندرك أن الظروف التي تعمل من خلالها غرفة العمليات هي ظروف صعبة وتحدياتها كبيرة بسبب رفض الجانب الإسرائيلي بتمكين عمل السلطة الوطنية الفلسطينية، لكن استطاعت غرفة العمليات الحكومية أن تعتمد على المؤسسات الدولية في توفير معظم الاحتياجات من خلال التنسيق المشترك غير أن هذه الحلول مؤقتة تستنزف الجهد والوقت لتحقيق الأهداف.

فعلى سبيل المثال في ذروة المجاعة وكانت فترة عصيبة، قدمت المملكة المغربية مشكورة منحة اغاثية عبارة عن جسر جوي يحمل المساعدات، في الوقت الذي كانت فيه المعابر مغلقة، وبفضل الجهود المغربية تمكنت الغرفة

الحكومية من إدخال هذه المساعدات، بمساعدة وتنفيذ شركة لوجستية خاصة، شاركت وساهمت في تأمين دخول هذه المساعدات دون تعرضها للنهب والسلب وتم توزيعها على المؤسسات والعائلات في غزة بشكل سلس ودون تبعات سلبية بالتعاون مع مكتب محافظة خانيونس الذين عملوا منذ بداية العدوان بجهود مضاعفة، وكانت لهم بصمات متميزة في العمل والعطاء.

ولعلي لا أنسى الدور الذي كنا نمارسه في الرقابة على المشاريع الطارئة، وعلى عمل بعض المنظمات الدولية، مثل مشروع انتاج وتوزيع رغيف الخبز الذي تولت إدارته مؤسسة UNDP، حيث كان انتاج الخبز سيئا وغير صالح، عندها تقدمنا بشكاوى من خلال غرفة العمليات الحكومية المشتركة، مما ادى إلى تحسن في جودة الخبز وصلاحيته، إذ كان للمتابعة والرقابة دوره الفاعل في اداء الخدمات وتطويرها بشكل جيد.

❖ س: تحدث سيادتكم عن وظيفة ودور غرفة العمليات الحكومية للتدخلات الطارئة في غزة، فهل لك ان تطلعنا عن نشاطها في المجال الدولي لتحقيق أهدافها؟

لم يقتصر هذا الدور على المستوى الداخلي بل امتد ليشمل المجال الدبلوماسي وتجنيد الشركاء للمساهمة في الجهود الإغاثية لقطاع غزة، فقد شاركت وزيرة التنمية الاجتماعية والإغاثة رئيسة غرفة العمليات الحكومية للتدخلات الطارئة في المحافظات الجنوبية الدكتورة سماح حمد، مع وزيرة الخارجية والمغتربين د. فارسين اغابيكيان شاهين في يوليو 2025م الاجتماع الخاص لأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد لدى دولة فلسطين، وحضره أكثر من 35 دولة ومنظمة دولية في إطار حشد الجهود الدولية لتقديم كل ما يلزم من إغاثة لشعبنا في قطاع غزة، واطلاعهم على ماهية التدخلات الحكومية الطارئة في قطاع غزة

والضفة الغربية أيضا، وشاهدوا عرضاً لأعمال الغرفة وجهود الإغاثة المنفذة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة والأممية في مجالات الإيواء، والصحة، والمياه، والكهرباء، والتعليم، وإزالة الركام، ضمن خطة الحكومة الفلسطينية للتعافي التي تحظى بدعم عربي وإقليمي.

وأود الإشارة بأن غرفة العمليات الحكومية للتدخلات الطارئة في المحافظات الجنوبية تباشر عملها على مدار الساعة لتعزيز التنسيق وتكامل الجهود الحكومية على الأرض للتعامل مع خطط الإيواء والاستجابة الطارئة في القطاع، وأننا لن نتأخر يوما عن تقديم كل ما يلزم من أجل بث الأمل في المستقبل وتثبيت شعبنا في أرضه متمسكا بثوابته في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ورعاية السلطة الوطنية الفلسطينية داعيا إلى توظيف كل الامكانيات وبذل كل الجهود لإعادة اعمار غزة وإغاثة شعبنا أينما وجد.

ملخص التقرير السنوي للحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي (IACA) لعام 2025

رصد التحولات وتحليل الأثر المعرفي والدبلوماسية الأكاديمية

أ. شريهان الأطرش أبو غطاس

مقدمة

مثّل عام 2025 محطة مفصلية في مسار الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي (IACA)، في ظل التحولات السياسية والقانونية التي فرضتها الحرب المستمرة على قطاع غزة، وما رافقها من استهداف واسع النطاق للبنية التعليمية والثقافية الفلسطينية. فقد كشفت التطورات الميدانية عن أبعاد جديدة للصراع تتجاوز المجال العسكري التقليدي لتطال الفضاءات المعرفية والأكاديمية، الأمر الذي أعاد طرح أسئلة جوهرية حول دور المعرفة في مواجهة الاستعمار الاستيطاني، ومسؤولية المؤسسات الأكاديمية الدولية في التصدي لانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

في هذا السياق، سعت الحملة إلى الانتقال من نموذج المناصرة الأكاديمية التقليدية إلى نموذج أكثر مؤسسية يقوم على إنتاج المعرفة المقاومة، وتوسيع شبكات التأثير الأكاديمي الدولية، وتوظيف الدبلوماسية العلمية كأداة لتعزيز المساءلة الدولية. وانطلقت رؤية الحملة من اعتبار أن استهداف الجامعات والمدارس والباحثين الفلسطينيين لا يمثل مجرد أضرار جانبية للحرب، بل يندرج ضمن نمط أوسع من « الإبادة المعرفية » التي تستهدف تدمير القدرة المجتمعية على إنتاج المعرفة وصون الذاكرة الوطنية وإعادة إنتاج الهوية الثقافية.

أولاً:

توسيع الحضور الأكاديمي الدولي وبناء شبكات التأثير

شهد عام 2025 توسعاً ملحوظاً في الحضور الدولي للحملة، سواء على مستوى العضوية أو على مستوى الشراكات المؤسسية. فقد انضم إلى الحملة ما يزيد على 250 أكاديمياً وباحثاً من تخصصات ومناطق جغرافية مختلفة، كما تم تأسيس أربع تنسيقيات إقليمية جديدة في بريطانيا وإسبانيا وجنوب أفريقيا، الأمر الذي عزز قدرة الحملة على التواصل مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية في تلك البيئات.

ولا تكمن أهمية هذا التوسع في البعد العددي فقط، وإنما في طبيعته النوعية، حيث نجحت الحملة في الوصول إلى فضاءات أكاديمية كانت تقليدياً أقل انخراطاً في النقاشات المرتبطة بالقضية الفلسطينية. كما أسهمت الشراكات التي جرى تطويرها في أمريكا اللاتينية وأفريقيا في تعزيز حضور الخطاب الأكاديمي المناهض للأبرتهايد الإسرائيلي داخل اتحادات أكاديمية ونقابية مؤثرة، الأمر الذي أوجد قنوات جديدة للتأثير في السياسات الجامعية وفي اتجاهات الرأي العام الأكاديمي.

كذلك ساهمت مبادرات التواصل مع الأكاديميين الفلسطينيين والعرب والدوليين في الجامعات الأمريكية والأوروبية في توفير مساحات للحوار والتنسيق المشترك، خصوصاً في ظل تنامي الضغوط التي يتعرض لها الأكاديميون المؤيدون للحقوق الفلسطينية. وقد شكلت هذه الجهود خطوة مهمة نحو بناء شبكة تضامن أكاديمية عابرة للحدود قادرة على تحويل التضامن من مواقف فردية إلى أطر مؤسسية مستدامة.

ثانياً:
الإنتاج المعرفي كأداة لمواجهة الاستعمار الاستيطاني والأبرتهايد

احتل الإنتاج المعرفي موقعاً مركزياً في استراتيجية الحملة خلال عام 2025، انطلاقاً من قناعة مفادها أن الصراع على الرواية لا يقل أهمية عن الصراع على الأرض والحقوق السياسية. ولهذا ركزت الحملة على تطوير منصات علمية قادرة على إنتاج معرفة رصينة تستند إلى المنهجية الأكاديمية وتخاطب المجتمع العلمي الدولي بلغته وأدواته.

وفي هذا الإطار، نظّمت الحملة خلال عام 2025 ثلاث فعاليات أكاديمية دولية بارزة، شملت أسبوع التضامن والمناصرة في الجمهورية التونسية (تونس، 23–28 شباط/فبراير 2025)، والذي ركّز على تعزيز التضامن الأكاديمي الدولي مع القضية الفلسطينية. كما عقدت اليوم الدراسي «الجامعة التونسية وفلسطين» في تونس بالشراكة مع جمعية الأكاديميين التونسيين من أجل الحريات، بهدف تعزيز دور الجامعات في مناصرة الحقوق الفلسطينية ونشر المعرفة المرتبطة بالقضية الفلسطينية. وشاركت في البرنامج الأكاديمي التنموي في بكين – جمهورية الصين الشعبية الذي نظمته جامعة الأعمال والاقتصاد الدولي، لتعزيز التعاون الأكاديمي الدولي والاطلاع على التجارب التنموية وبناء الشراكات البحثية متعددة الجنسيات.

كما ونظمت الحملة الأكاديمية الحملة نظّمت خلال العام اثنتي عشرة ندوة علمية وفكرية متخصصة تناولت قضايا الأبرتهايد، والإبادة التعليمية، والمساءلة القانونية الدولية، والشراكات الأكاديمية، والدفاع عن حقوق الطلبة والتعليم الفلسطيني، بمشاركة أكاديميين وباحثين ومسؤولين حكوميين وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني.

شكّلت الندوات الفكرية والأكاديمية التي نظمتها الحملة الأكاديمية الدولية خلال عام 2025 إحدى أهم أدواتها في إنتاج المعرفة المناصرة للقضية الفلسطينية وتعزيز الدبلوماسية الأكاديمية. وقد تناولت هذه الندوات قضايا قانونية وسياسية وأكاديمية ملحّة، وأسهمت في بناء فضاء حواري جمع الأكاديميين وصناع القرار والباحثين ومؤسسات المجتمع المدني.

ومن أبرز هذه الندوات، ندوة «الآليات القانونية لملاحقة مجرمي الاحتلال» التي عقدت في رام الله بتاريخ 4 شباط/فبراير 2025، بالشراكة مع دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في منظمة التحرير الفلسطينية ومنتدى فلسطين. هدفت الندوة إلى بحث السبل القانونية المتاحة لمحاسبة مرتكبي الجرائم بحق الشعب الفلسطيني أمام المحاكم والهيئات الدولية، وتسليط الضوء على التحديات والفرص المرتبطة بتفعيل أدوات العدالة الدولية.

كما نظمت الحملة ندوة «الحراك الدولي ضد الاحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي» بتاريخ 26 حزيران/يونيو 2025، بمشاركة دبلوماسيين وخبراء دوليين من فلسطين وأوروبا. وركزت الندوة على دراسة التحولات المتزايدة في المواقف الدولية تجاه القضية الفلسطينية، وآليات الاستفادة من الحراك القانوني والدبلوماسي العالمي في تعزيز الاعتراف بالحقوق الفلسطينية ومساءلة الاحتلال عن انتهاكاته.

وفي إطار حماية الحق في التعليم، عقدت الحملة ندوة «تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الطلبة»، والتي هدفت إلى تطوير آليات وطنية لرصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية بحق الطلبة والمؤسسات الأكاديمية الفلسطينية، وتعزيز التعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني في مجال المناصرة الأكاديمية والحقوقية.

كما أولت الحملة اهتمامًا خاصًا بقضية الأبرتهايد الإسرائيلي من خلال سلسلة ندوات متخصصة رافقت إطلاق كتاب « الأبرتهايد الإسرائيلي تجاه الشعب

الفلسطيني: تجاذبات المفهوم وأنماط المواجهة ». وشملت هذه السلسلة حفل الإطلاق المركزي في مؤسسة ياسر عرفات، إضافة إلى ندوات حوارية في بيت لحم وبيت ساحور استهدفت الأكاديميين والشباب والمهتمين بالشأن العام. وهدفت هذه الفعاليات إلى تعميق الفهم القانوني والسياسي لمفهوم الأبرتهايد، وتقديم الكتاب بوصفه مرجعًا أكاديمياً فلسطينياً يسهم في توثيق الممارسات الإسرائيلية العنصرية وتطوير أدوات مواجهتها على المستويات المحلية والدولية. وإلى جانب ذلك، نظمت الحملة عددًا من الندوات الفكرية المتخصصة حول استهداف التعليم الفلسطيني، والإبادة التعليمية في قطاع غزة، والعلاقة بين الاستعمار الاستيطاني وإنتاج المعرفة، بما أسهم في تعزيز الوعي الأكاديمي والحقوقي بالقضية الفلسطينية وتوسيع دائرة التضامن معها داخل الأوساط البحثية والأكاديمية.

كما شكل العدد العاشر من مجلة «فكر» محطة بارزة في مسار الحملة المعرفي، حيث خصص مساحة واسعة للأكاديميين والباحثين من قطاع غزة. وتكمن أهمية هذه التجربة في أنها أتاحت للباحثين الفلسطينيين المتأثرين مباشرة بالحرب أن يكونوا منتجين للمعرفة وليسوا مجرد موضوعات للدراسة، وهو ما ينسجم مع الأدبيات المعاصرة التي تدعو إلى تمكين المجتمعات المتضررة من صياغة سردياتها الخاصة وتوثيق تجاربها من داخل الواقع الذي تعيشه.

وعلى صعيد النشر العلمي، ساهمت الحملة في إصدار مجموعة من الكتب والدراسات المرجعية التي تناولت الأبرتهايد الإسرائيلي وآليات مواجهته، إضافة إلى سياسات الضم والاستعمار الاستيطاني. وأسهمت هذه الإصدارات في تعزيز الحضور العلمي للباحثين الفلسطينيين وتوسيع دائرة الحوار الأكاديمي الدولي حول قضايا العدالة وحقوق الإنسان.

ثالثاً:

الدبلوماسية الأكاديمية وتعزيز المساءلة الدولية

بالتوازي مع جهود الإنتاج المعرفي، عملت الحملة على توظيف الدبلوماسية الأكاديمية كوسيلة للتأثير في المؤسسات الدولية وصناع القرار. وقد تجسد ذلك من خلال بناء شراكات مع اتحادات أكاديمية ونقابية في عدد من الدول، وتطوير آليات تعاون تسهم في إدراج القضية الفلسطينية ضمن أجندات هذه المؤسسات وبرامج عملها.

كما قدمت الحملة مذكرات وتقارير فنية وقانونية إلى جهات دولية متخصصة تناولت واقع التعليم الفلسطيني والانتهاكات التي تستهدف المؤسسات التعليمية والأكاديمية. وقد هدفت هذه الجهود إلى نقل النقاش من المستوى التضامني العام إلى مستوى أكثر تخصصاً يرتبط بالقانون الدولي وحقوق الإنسان وحماية الحق في التعليم.

وإلى جانب ذلك، واصلت الحملة حضورها في الفضاء الإعلامي والأكاديمي الدولي من خلال نشر مقالات رأي ودراسات ورسائل مفتوحة في دوريات ومنصات متخصصة، ركزت على كشف العلاقة بين المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية والمنظومة الاستعمارية والعسكرية. وقد أسهمت هذه الجهود في توسيع دائرة النقاش حول مسؤولية الجامعات ومراكز البحث.

رابعاً: مؤشرات الأثر والتحولات الاستراتيجية

تشير المعطيات الكمية والنوعية المتوفرة إلى أن الحملة حققت خلال عام 2025 تقدماً ملحوظاً في توسيع حضورها الأكاديمي وتعزيز تأثيرها المعرفي والدبلوماسي. فقد بلغ عدد الأنشطة والفعاليات المنظمة 45 فعالية متنوعة، شملت ندوات ومؤتمرات وورش عمل وإطلاقات علمية، فيما تجاوز عدد المشاركين المباشرين 3500 مشارك من ست دول مختلفة.

كما أظهرت استطلاعات الرأي التي استهدفت النخب الأكاديمية مستويات مرتفعة من التوافق حول توصيف الانتهاكات المرتكبة بحق الفلسطينيين، الأمر الذي يعكس تنامي تأثير الخطاب العلمي المرتبط بالقضية الفلسطينية داخل الأوساط الأكاديمية. وتدل هذه النتائج على أن المعرفة المنتجة لم تعد تقتصر على توثيق الواقع، بل أصبحت أداة فاعلة في تشكيل المواقف وتوجيه النقاشات العامة وصناعة السياسات.

ومن منظور استراتيجي، يمكن القول إن الحملة نجحت في تعزيز موقعها كفاعل أكاديمي دولي يعمل على الربط بين البحث العلمي والمناصرة الحقوقية، وبين المعرفة والمساءلة الدولية. كما ساهمت في توسيع النقاش حول الأبرتهايد الإسرائيلي داخل المؤسسات الأكاديمية العالمية، وفي تعزيز حضور الباحثين الفلسطينيين ضمن شبكات البحث والتأثير الدولية.

خاتمة

تكشف حصيلة عام 2025 عن تطور نوعي في مسار الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي، حيث انتقلت من مرحلة التركيز على الفعاليات والأنشطة إلى مرحلة بناء منظومة معرفية ودبلوماسية أكثر استدامة وتأثيراً. وقد أسهم هذا التحول في تعزيز حضور القضية الفلسطينية داخل الفضاء الأكاديمي العالمي، وفي تطوير أدوات جديدة للمناصرة تستند إلى البحث العلمي والشراكات الدولية والإنتاج المعرفي الرصين.

ومع ذلك، فإن التحديات المرتبطة بتقييد الحريات الأكاديمية، واستمرار استهداف المؤسسات التعليمية الفلسطينية، والحاجة إلى موارد مؤسسية أكثر استقراراً، تفرض على الحملة مواصلة تطوير استراتيجياتها وتعزيز أدوات قياس الأثر وتوسيع دوائر الشراكة الدولية. وفي ضوء هذه المعطيات، يبدو أن المرحلة المقبلة ستتطلب مزيداً من الاستثمار في المعرفة والدبلوماسية الأكاديمية بوصفها أحد أهم ميادين المواجهة مع منظومات النزع الاستيطاني والأبرتهايد في القرن الحادي والعشرين.



الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهايد الإسرائيلي

www.iaca.ps info@iaca.ps dribra70@gmail .com